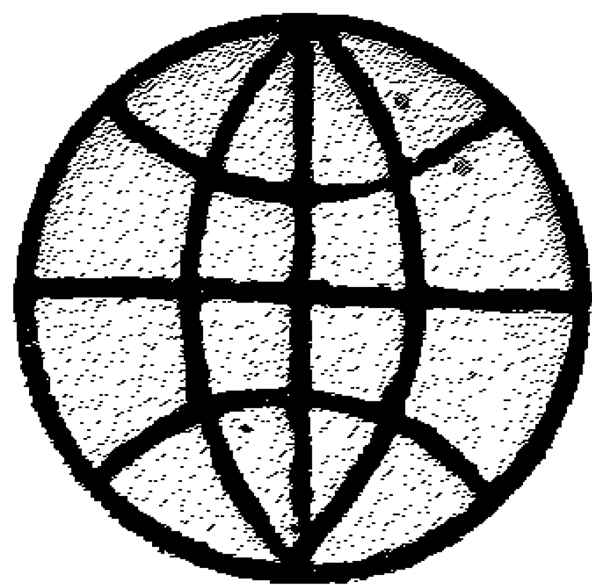
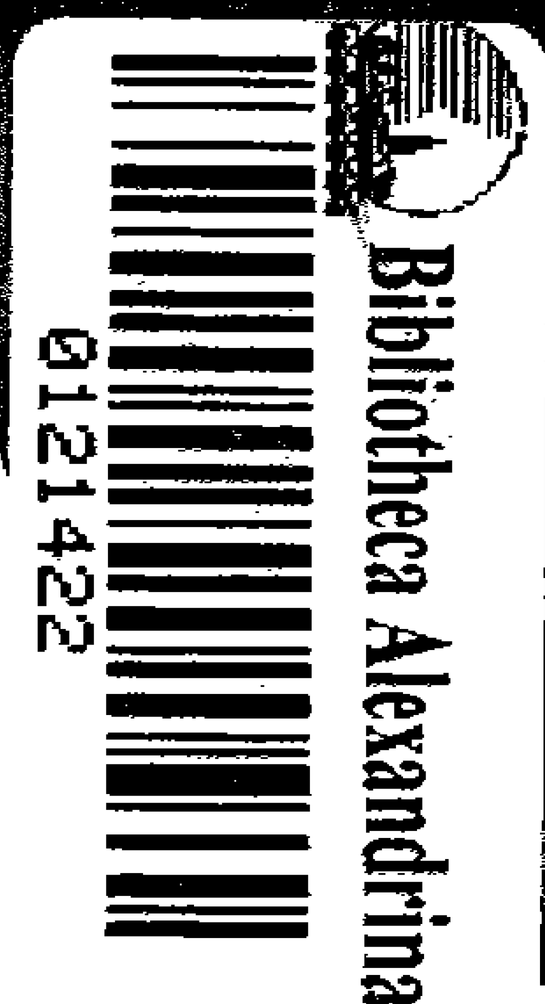
مجموعة أبحاث اشترك فيها:

هيوبرت همفرى
آرنولد توينبى
كينيث بولدنج
مرجريت ميد
جول مولك





عالم بدون حرب

إعداد: آرثر لارسون
ترجمة: الدكتور راشد البراوى

عالم بدون حرب

إعداد : أرثر لارسون

ترجمة : الدكتور راشد البراوي

مجموعة أبحاث اشترك فيها :

هيوبرت همفري

آرنولد توينبي

كينيث بولدنج

مرجريت ميد

چـول موك

ملتزمة الطبع والنشر
مكتبة النهضة المصرية
لأصحابها حسن محمد وأولاده
٩ شارع عدلي باشا بالقاهرة

A WARLESS WORLD

by

Arthur Larson

Published by McGraw-Hill Book Company, Inc.
New York

محتويات الكتاب

ص

تصدير : بقلم يوثانت ٥

المقدمة ٧

١ — المحافظة على السلام فى عالم بدون أسلحة ٩
لويس ب . سون

٢ — ازدياد الأمن عن طريق نزع السلاح ٢٣
جول موك

٣ — التغيير فى عالم منزوع السلاح ٤٩
أرنولد توينبي

٤ — موضوع التغيير الداخلى ٥٩
والتر ميليس

٥ — التغيير الدولى السلمى ٧٣
آرثر لارسون

٦ — المعانى الاقتصادية التى تتضمنها حالة انتفاء الحرب . . ٨٣
كينيث بولدنج

٧ — الفرص الاقتصادية التى تتلو نزع السلاح . . . ١٠٣
هيوبرت همفرى

٨ — نزع السلاح ومشكلة السكان ١١٩
جرنفيل كلارك

٩ — صراع الأفكار ١٣٣
آرثر لارسون

١٠ — المشكلات السيكولوجية لحالة انعدام الحرب . . . ١٥٧
جود مارمور

١١ — سيكولوجية إنسان فى عالم بدون حرب ١٧٥
مرجريت ميد

١٢ — الأثر الروحى لحالة انعدام الحروب ١٩١
وليم إرنست هوكنج

١٣ — مقترحات للدراسة والعمل ٢١٧
جيمس وادسورث

١٤ — تذييل : الفكرة الروسية فى عالم بدون أسلحة . . . ٢٢٣

تصدير

بقلم : يو ثانت

مما يبعث فى نفسى الكثير من الرضاء ، أن أسهم استجابة لطلب المستر آرثر لارسون ، بكلمة مبدئية موجزة لهذه الندوة .

إن الدعوى الأساسية التى يقوم عليها هذا الكتاب «عالم بدون حرب» تتمشى مع الهدف الأصلى للأمم المتحدة . فديباجة الميثاق تتحدث عن عزم شعوب العالم على إنقاذ الأجيال القادمة من لعنة الحرب ، وفى كل يوم تقريباً أتلقى رسائل عديدة من أفراد فضلاً عن منظمات فى جميع أرجاء العالم ، تعبر عن آمالهم ومخاوفهم — آمالهم فى عالم بلا حرب ، ومخاوفهم بشأن بقاء البشرية فى العصر النووى . إن قلقهم ورغبتهم فى المراسلة أمر مفهوم ذلك أنه بينما الأمم المتحدة منظمة بين الحكومات فإنها موجودة من أجل الشعوب بقدر ما هى موجودة من أجل الحكومات التى هى الدول الأعضاء فيها .

لقد نشرت حديثاً كتب ودراسات كثيرة لا يفترض فيها الكتاب ومن أسهموا فيها عالماً بدون حرب ، وإنما يفترضون عالماً تظل فيه الإنجازات العلمية داخلة فى نسيج النظام الحربى — نظام الرادع النووى بما ينطوى عليه من توازن قلق للرعب ، ذلك التوازن الذى يعتقد أن المحافظة على السلم تتوقف عليه . ومع هذا ، فإزاء الأخطار الجدية التى تترتب على هذا المفهوم التقليدى ، فإن المسئولين ممن هم فى مكان السلطة أو بعيدون عنها ، من الساسة فضلاً عن الدراسين الجادين ، راحوا بصورة متزايدة يتصورون عالماً يخلو من الحروب - عالماً تخلص بمحض اختياره من أسلحة الدمار الجماعى — على أنه ليس هدفاً ضرورياً فحسب ، بل وهدفاً واقعياً .

إن المناشط الحالية للأمم المتحدة ـ الأبقاء على المسلم ، وتسهيل التغيير السلمى ، وتنمية التقدم الاجتماعى وتحقيق مستويات عيش أفضل وحرية أكبر ـ هذه كلها تشير فى الاتجاه نفسه . إن مناشطنا هى الخطوة الأولى — التى تتحسس غالباً والناقصة بالتأكيد — صوب نوع السلطة الدولية الفعالة اللازمة للمحافظة على السلم فى عالم لا حرب فيه .

وأعتقد أنه سوف تكون هناك أرض مشتركة بحيث ينبغى فى النهاية وجود سلطة دولية تلقى القبول العام من جانب الشعوب جميعاً ، كبيرها وصغيرها ، وتتمشى مع جميع النظم الاجتماعية العاقلة . إن كل خطوة فى اتجاه التوفيق بين الاختلافات السياسية القائمة ، وكل محاولة لتهدئة صدام الأيديولوجيات ، وكل اتفاق عملى يراد به حل مشكلة جارية ، سوف يسفر فى الوقت نفسه عن دعم سلطان الأمم المتحدة والمجتمع العالمى .

ومن وجهة النظر هذه أرحب بهذه الندوة كتدريب فكرى لارتياد المجهول ولتبديد الخوف منه إلى حد ما . والواضح أن المستر لارسون بذل كل جهد لتحقيق أقصى حد من الموضوعية ، وأدخل أيضاً ملحقاً عن « فكرتنا عن عالم بغير أسلحة » كما ترى من وجهة نظر الاتحاد السوفيتى . وحتى مع هذا فمن المحتوم أنه وزملاءه البرزين وكلهم من العالم الغربى ، ينظرون إلى المشكلة من زاويتهم ، وليس فى إمكانى ، كما لا يتوقع منى ، أن أشاركهم جميع أفكارهم وآرائهم ، غير أن اعتقادى هو أن أمثال هـــذه التدريبات تخدم غرضاً ثميناً جداً . إنها لا تعالج مفهوماً يوتوبياً ، ولكنها تعالج هدفاً عملياً .

وإنى لآمل أن هذه المشكلة المتعلقة بالتغييرات والتعديلات النظامية فضلاً عن السيكولوجية وغيرها ، والتى هى جوهرية لكى يقوم عالم بدون حرب ، سوف تدرس من زوايا مختلفة ، وأن تدريبات مماثلة سوف يقوم بها مزيد من الأفراد والمنظمات فى جميع أنحاء العالم ، عسى أن يبرز من الدراسة المستمرة لهذه المشكلة إجماع فى الرأى يبين الطريق إلى مستقبل يخلو من الخوف .

٢٦ يولية ١٩٦٣

المقـدمـة

هذا الـكتاب — برغم عنوانه الذى ينم عن الخيال — جهد يراد به أن يعالج بطريق عملى عدداً من المشكلات ذات الأهمية بالنسبة إلى نجاح المفاوضات الراهنة بشأن نزع السلاح . والتـكنيك الذى اتبع (وهو تكتيك عزيز على الرياضيين على ما يوضح جول موخ) هو أن « يفترض أن المشكلة حلت » أى يفترض نجاح مفاوضات نزع السلاح ثم يلقى نظرة صارمة على نوع العالم الذى سوف نبلغه . هل سنحب حقاً مثل هذا العالم؟ هل نستطيع الإبقاء عليه حتى لو بدأناه ؟ وما الأثر الذى سوف ينجم عنه بالنسبة إلى الأمن القومى ، وعمليات التغيير والثورة ، وصراع القيم والأيديولوجيات ، والتطور أو التفكك الاقتصادى ، والمشكلة السكانية ، وحالة البشر المعنوية والسيكولوجية والروحية ؟!

وثمة سبب عاجل لتطبيق هذا التـكنيك على مسألة نزع السلاح ، هو أن التقدم فى مفاوضات نزع السلاح تعوقه بغير شك المخاوف اللاشعورية والمـكتومة من الأخطار التى يظن أنها تصاحب تدمير نظم الأسلحة . إن الخوف من الكساد والبطالة هو الوحيد الذى حظى بالـكثير من الدراسة أو النقاش . وقد يكون الخوف من انعدام الأمن سبباً أكبر ، بين الشعوب الأقوى والارسخ أقداماً ، وبين الشعوب الآخذة حديثاً بأسباب النمـو ، وبين ذوى التفـكير التقدمى فى كل مكان . وقد تـكون الغلبة ، لنوع من الخوف مختلف تماماً ، هو الخوف من تبلور « الوضع القائم » وبذلك يحال دون التغيير المرغوب فيه . وفضلاً عن هذا ، قد يكون فى كثير من الأذهان خوف خفى من أن الأفـكار والقيم التى تشتمل عليها ثقافة معينة تخسر المعركة ضـد أفـكار الثقافات والأيديولوجيات المنافسة وقيمها ، إنْ لم تظاهرها الأسلحة . مثل هذه الأفكار غالباً ما يجرى الإحساس بأنها مخجلة

إلى الحد الذى يتعين معه إبقاؤها مكبوتة فى الطبقات السفلية من الوعى الجماعى ، حيث تظل برغم هذا تؤثر فى الاتجاهات العامة والسياسة القومية. هذا الكتاب يمكن أن يساعد فى شد بعض هذه المخاوف المخفية وتعريضها لضوء النهار حيث يمكن دراستها وتقييمها بصورة صحيحة .

والغرض الرئيسى الآخر هو تحليل وعرض تنوع ومدى المنافع الإيجابية من جميع الأنواع — غير المادية فحسب — والتى تنجم من نزع السلاح فى ظل القانون . وهذا ما لم تجر محاولته أبداً بالتفصيل الوافى ، ربما بسبب الخوف من الظهور بمظهر اليوتوبية ، ونتيجة لهذا لم تتح فرصة أبداً أمام الحافز على التقدم فى المفاوضات والذى يتأتى من الموازنة الكاملة بين الأخطار والمكاسب .

ولقد بدأ المشتركون فى هذا المجلد بطائفة مشتركة من الدعاوى (غير أن اشتراك كاتب فى هذا التحليل لا يعنى أنه يعتقد أن الشروط المفترضة محتملة أو حتى ممكنة) .

والدعاوى هى : أن نزع السلاح قد تحقق فى ظل القانون وتم التوقيع عليه طواعية بحسن نية من جانب جميع الدول التى يكون اشتراكها لازماً لكى يجعل مثل هذا الاتفاق فعالاً ؛ وأن نزع السلاح بهذا المعنى يؤخذ على أنه حالة تخفض فيها الأسلحة القومية إلى مستوى القوات البوليسية اللازمة للمحافظة على الأمن الداخلى ، وفيها قوة مسلحة تتولى أمرها هيئة دولية وتكون أقوى من أى تجمع من قوات قومية يمكن أن تتحد ضدها؛ وأن نزع السلاح كان مصحوباً بخلق نظام للمحافظة على السلم وتسوية المنازعات مع أدنى قدر على الأقل ، من القانون والتنظيم اللازمين لمنع المنازعات المسلحة المنظمة والواسعة النطاق بين الدول .

هذه الدعاوى، وهى بعيدة عن أن تكون خيالية ، تكاد أن تكون نسخة بالحرف الواحد من السياسة الرسمية . فإذ نبدأ بالخطاب الذى ألقاه وزير الخارجية هيرتر بنادى الصحافة القومية فى فبراير من عام ١٩٦٠ ، والذى

واصله خطاب الرئيس كنيدى فى الأمم المتحدة فى ٢٥ سبتمبر ١٩٦١ وبلغ الذروة فى المقترحات الأمريكية المفصلة عن نزع السلاح والمقدمة فى أبريل ١٩٦٢ ، أقول إن فى ذلك كله يسرى هذا الموضوع : إذ تخفض الأسلحة إلى أن نصل إلى مستوى نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً ، يجب أن ننشيء جهازاً للمحافظة على السلم ليحل محلها ، إلى أن تجرى فى النهاية المحافظة على السلام عن طريق نظام من المحاكم الدولية تساندها قوة دولية لا يمكن لأحد أن يتحداها .

وفى التحليل المبنى على هذه الدعاوى يمكن التعرف على أقسام أربعة تعكس الرأى الذى يذهب إلى أن هناك أربع حاجات رئيسية يجب أن يشبعها بصورة إيجابية عالم يخلو من الحروب ، وهى الأمن ، والتغيير ، والرفاهية والتقدم الماديان، والرفاهية والتقدم من النواحى الروحية والمعنوية والسيكولوجية . وهذا النمط يتمشى مع المخاوف الرئيسية الأربعة التى سلف ذكرها وهى : الخوف وخاصة فى البلاد القوية من أن الأمن قد يعتريه الضعف ، والخوف وخاصة فى البلاد الحديثة من أن التقدم قد يوصد الباب فى وجهه ، والخوف من أن نزع السلاح قد يسبب مشقة اقتصادية ، والخوف من أن المثل العليا التى تنطوى عليها ثقافة المرء قد لا تظل على قيد البقاء بدون أن تساندها الأسلحة .

ولم تكن هناك محاولة من أجل استبقاء الحكم على النغمة أو الكشوف التى قد تبرز من التفكير الذى يسرى فى هـــذه الفصول . إن الموضوع المزدوج عن « المشكلات والفرص » كان يستدعى عرض الصعب مع السهل ، ولم يكن ثمة افتراض مسبق بأن أى خط معين من البحث يجب دائماً أن يؤدى إلى نهاية سعيدة . والمأمول أن اتحاد المعرفة والخبرة بالحياة العامة ، والبراعة الفكرية بما سلطه المؤلفون على الصعاب ، والفرص التى لم يسبق لها مثيل والتى توحى بها الدعاوى السابقة ، كل هذا سوف يترك القارىء وقد حصل على بعض خطوط جديدة نافعة من الفكر بصدد أشد مشكلات العالم إلحاحاً

(١)

المحافظة على السلام فى عالم بدون أسلحة

لويس ب. سون
أستاذ القانون الدولى فى مدرسة
القانون بجامعة هارفارد .

يشوه نظرنا إلى عالم المستقبل خوفان كل منهما نقيض الآخر. فيساورنا أولاً الخوف من أنه فى عالم جرد من السلاح تحل الفوضى محل النظام الحاضر مهما يكن غير مستقر الدعائم . فإذ لا يعود شبح التهديد، الذى تشكله الحرب النووية ، يخيم على العالم فقد تزداد بشكل ظاهر أنواع أخرى من العداء . فالعدوان والتخريب غير المباشرين اللذان يثيرهما جيران خلوا من وازع الضمير ، قد يحطمان الحكومات المستقرة فى بلاد كثيرة ، وقد ينشب فى مائة مكان صراع مخيف بين الرأسمالية والشيوعية . فهل هذا نوع السلم والأمن الذى يمكن أن نتوقعه فى عالم منزوع السلاح ؟

ومن ناحية أخرى فقيام عالم تنتفى منه الحرب يخلق رؤيا عالم سكونى لا يعود فى الإمكان فيه إحداث التغيير بطريق العنف. سوف تظل الشعوب ملتزمة إلى الأبد بالحدود القائمة اليوم والتى هى وليدة الصدفة ، ولن يكون ثمة مخرج من مواقف لا تطاق فرضتها يد الماضى الميتة . عالم كهذا لا يبدو ممكناً بالنسبة إلينا نحن الذين تواجهنا كل يوم تغييرات ثورية فى النسيج السياسى والاجتماعى والاقتصادى فى جميع أرجاء الكرة الأرضية . فهل يمكن إيجاد طريق للمحافظة على السلم وضمان التغيير فى الوقت نفسه ؟

وإذ تواجهنا هذه الورطات نسأل أحياناً فى عجب هل نريد حقاً أن ينزع السلاح . ولكن تبين دراسة المشكلة عن كثب أنه ليس أمامنا من سبيل آخر للاختيار إذا شئنا أن نزيد الأمن القومى . بل ويتفق معظم العسكريين

على أن أياً من طرفى الصراع الحالى لن يحسن من أمنه عن طريق تكديس أسلحة جديدة فوق الأسلحة الحالية ، إذا حذا حذوه الطرف الآخر . وبغض النظر عن أية إضافات إلى عدة الغرب من الأسلحة ، فالزيادة التى تحدث فى الوقت نفسه فى وسائل الهجوم السوفيتية ، حتى وإن كانت أصغر منها فى حالة الغرب ، تجعل أمن الغرب أكثر تعرضاً للتهديد فى كل سنة . وبمرور الوقت ، تصبح تحت تصرف الجانب الذى يحتمل أن يشن الهجوم أسلحة رهيبة أكثر فأكثر ، ويزيد تبعاً لذلك خطر الدمار الكلى . أما أن العدو سوف تقضى عليه أيضاً ضربة انتقامية فلن يبعث إلا القدر اليسير من الرضاء فى نفس ضحية الهجوم . لقد أنشئت قوى للأمن القومى بقصد ردع هجوم يشن ، وكلما كانت أفضل إعداداً قل احتمال شن هجوم ، ولكن بمجرد أن يحل الهجوم فالنتيجة الوحيدة هى الدمار المتبادل . ليس سوى مخرج واحد من هذا المأزق ، ذلك هو قلب سباق التسلح ، وإجراء خفض تدريجى فى القوى العسكرية القومية فى ظل رقابة دولية فعالة إلى أن تصل إلى النقطة التى لا تعود عندها تهدد بالفناء المتبادل .

ولكن مجرد إلغاء الأسلحة النووية ووسائل توجيهها إلى الهدف لن يقضى على خطر الدمار النووى . فلو احتفظت الشعوب بأسلحة تكفى لشن حرب محدودة ، فإن أية حرب كهذه يمكن أن تتطور بسهولة إلى حرب نووية ، إذ يحتمل أن يقع الجانب الخاسر تحت الإغراء الذى يحمله على استخدام أسلحة نووية صنعها حديثاً حتى يقلب كفة الميزان لصالحه . وحتى فى عالم منزوع السلاح تماماً يستطيع شعب أن يستخدم قوته البوليسية المتبقية له لشن هجوم على منافس ليس على استعداد لمواجهة الهجوم . فخلال ٣٠٠٠ سنة من التاريخ المسجل حدث دمار شديد عن طريق استخدام أسلحة بدائية ، ويكفى أن نذكر تدمير روما لقرطاجنة ، والغزوات التى شنها أتيلا ورجاله من الهون ، وشنها جنكيز خان ومحاربوه المغول . ويزيد من تعقيد الموقف الحاضر ، أن المعرفة بالأسلحة الجديدة لا يمكن محوها ، وأنه إذا بدأت حرب فسوف

تبعث الحياة من جديد فى إنتاج الأسلحة ويعاد صنع الأسلحة النووية. لذلك لا يكفى أن تبتدع الأساليب لخفض الأسلحة والتحقق من أن الشعوب قد نزعت سلاحها بالفعل ، بل يجب أن تتخذ إلى جانب هذا خطوات فى مجالات أخرى لدعم المؤسسات التى تقام بقصد المحافظة على السلم .

وثمة عامل آخر يتعين أن يؤخـــذ فى الحسبان ، ذلك أنه ما من نظام للتفتيش يمكن أن يحول تماماً دون الخداع ، وفى وسع معتد مصمم أن يخفى قدراً له شأنه من الأسلحة الخطيرة دون أن يتعرض لخطر اكتشافها على الفور . وهذا الأمر لا ينبغى أن يؤدى بنا إلى الاستنتاج بأن نزع السلاح مستحيل ، ولكن يجب إيجاد وسائل أخرى خلاف القوات القومية الرادعة لتعالج بشدة أمر المعتدى ، بل وأفضل من هذا لوقفه عند ظهور أول بادرة من بوادر الخطر . إننا نعلم الآن أنه كان فى الإمكان أن يوقف هتلر بسهولة فى المراحل المبكرة من حياته ، وأن القواد كانوا يتخلون عنه لو فضحت خدعته عندما زحف الجيش الألمانى إلى إقليم الراين خارقاً بذلك معاهدة فرساى . قد لا يتطلب عمل موحد فى الزمان والمكان الصحيحين إلا قدراً يسيراً من القوة ولكن كل إبطاء يزيد الخطر من أن تكون الحرب الواسعة النطاق ضرورية لوقف مشروعات معتد يزداد جسارة مع كل نجاح يحرزه بغير أن يصد .

لقد رأينا فى مصر والكنغو أن قوة دولية صغيرة يساندها الرأى العام العالمى يمكن أن تعيد للسلم مسيرته الأولى. ونعرف أن مثل هذه القوة تستطيع حتى اليوم أن تمنع الحروب الصغيرة التى لا تتورط فيها أى من الدول الكبرى تورطاً خطيراً ، وأن تحافظ على الأمن فى مناطق يحتمل أن تكون مبعث خطر ، مثل الحدود بين إسرائيل والجمهورية العربية المتحدة . ولكنا فى الوقت الحاضر لا نستطيع أن نتصور قوة هى من القدرة الكافية بحيث تعالج التهديد الرئيسى للسلم — أى النمو المستمر فى أسلحة الدول الكبرى — إذ لن يكون فى الإمكان الاعتماد على قوة دولية كضمان حقيق ضد الحرب من أية ناحية إلا بعد أن يتم قدر بالغ من نزع السلاح . وفى ظل هذه الروح نص البيان

المشترك عن المبادىء المتفق عليها والذى أصدرته الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى فى ٢٠ سبتمبر من عام ١٩٦١ على أن تنشأ خلال المراحل النهائية من نزع السلاح « قوة بوليس دولية تزود بأنواع من الأسلحة يتفق عليها » وتكون من القوة الكافية بحيث « تضمن أن تتمكن الأمم المتحدة من أن تردع أو تقضى بشكل فعال على أى تهديد أو استخدام للأسلحة » .

بذلك يبدو أن ثمة اتفاقاً عاماً على أن السلم والأمن الدوليين فى عالم منزوع السلاح سوف تحافظ عليهما قوة سلام دولية . وفى سبيل إدراك هذا الهدف سوف يتعين أن تكون مثل هذه القوة دولية حقاً، وعلى درجة عالية من مرونة الحركة ، وأن تكون قادرة على أن تقرر بسرعة أن التصرف ضرورى . وفى الوقت نفسه يجب اتخاذ الضمانات ضد إمكانية قيام مجموعة معينة من الشعوب أو قيصر حديث بإساءة استخــــدام هذه القوة والسيطرة عليها .

فأولاً من المحتمل أن تتكون مثل هذه القوة من متطوعين على درجة عالية من التدريب ـ وحسن انتقاؤهم ويتقاضون أجوراً طيبة ـ بدلاً من أن تتكون من وحدات قومية يتولى قيادتها ضباط من نفس جنسياتها يتبعون الأوامر التى تصدر إليهم من حكومات بلادهم . وتبين بعض التجارب فى الكنغو خطر الوحدات القومية ذات الولاء الموزع والتى تكون طاعتها للسلطات المشرفة عليها أكثر احتمالاً من طاعتها للقواد التابعين للأمم المتحدة . وإذا جعلت الخدمة فى قوات الأمم المتحدة جذابة بالدرجة الكافية، وصحبتها مزايا خاصة أثناء الخدمة وبعد انتهائها ، فلن تكون هناك ندرة فى المتطوعين . ويمكن انتقاء أصلح الأفراد من صفوف الكثيرين من طلاب الخدمة عن طريق الاختبار العنيف لمؤهلاتهم واتجاهاتهم . ويمكن ابتداع أساليب تضمن أن يكون الأفراد الذين يقع عليهم الاختيار من ذوى النظرة الدولية أكثر منهم من ذوى النزعة القومية .

ومن قبيل الاحتياط ضد السيطرة التى تفرضها أية مجموعة قومية. قد يكون

من الضرورى تحديد النسبة المئوية من رعايا أى شعب فى القوة ككل ، وفى مختلف الأسلحة وفى فئة الضباط . وبالمثل يمكن فرض قيود على اشتراك شعوب من مجموعات معينة من الشعوب التى ترتبط فيما بينها بحلف مثل حلف الأطلنطى أو ميثاق وارسو . يجب أن تتكون وحدات القوة ، وإلى أكبر حد ممكن ، من رعايا ينتمون إلى شعوب مختلفة . وحتى قيادة الوحدات الصغيرة ، من الأشخاص الذين ينتمون إلى نفس الشعب الواحد ، ينبغى أن يعهد بها إلى ضباط من جنسية مختلفة .

وينبغى توزيع القوة ، إلى أكبر حد ممكن ، فى جميع أرجاء العالم . ويتعين وضع وحداتها على نحو يمكنها من الوصول إلى أية نقطة خطر بسرعة. ويجب أن تكون هذه الوحدات من القوة بحيث لا يتمكن أى شعب أو مجموعة من التغلب عليها بسهولة . ولهذه الأسباب ينبغى وضعها فى أراضى الشعوب الصغيرة وأن تقام قواعدها الرئيسية فى جزر أو أشباه جزر يسهل الدفاع عنها . فيمكن مثلاً ، أن تتخذ مواقعها فى أماكن مثل ترينداد ، ماديرا ، أيسلندا ، مالطة ، قبرص ، زنجبار ، وسيلان . ولن توضع فى أى إقليم سوى نسبة مئوية محدودة من القوة ، ومن أجل هذا الغرض يقسم العالم إلى خمسة عشر إقليماً على الأقل . وقد يكون فى الإمكان النص على ألا تقيم فى أى من هذه الأقاليم الخمسة عشر سوى نسبة لا تقل عن ٥ فى المائة أو لا تزيد عن ١٠ فى المائة من مجموع القوة ، وأن يتكرر النقل من إقليم لآخر .

وفى الإمكان تفادى عبادة أحد القياصرة إذا عهد بقيادة القوة لا إلى شخص واحد وإنما إلى لجنة من خمسة أو سبعة أشخاص . يفضل أن يكونوا جميعاً من رعايا الشعوب الصغيرة . وفى الوقت نفسه ومن أجل ضمان عدم تحيز القرارات ينبغى أن تكون أغلبية المجموعة التى تتولى القيادة من أبناء الشعوب غير الملتزمة بدلاً من أن يكونوا من رعايا الكتلتين الكبيرتين . ويجب أن تخضع القيادة العسكرية للإشراف الدائم من جانب هيئة مدنية ، على غرار اللجنة الدائمة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتملك

سلطات واسعة للتحقيق والاستجواب . كذلك ينبغى أن يكون اختيار كبار ضباط القوة والإشراف على نطاق الترقية فى أيدى مدنيين . وإذا خول للقوة تملك أسلحة نووية لردع استعمالها من جانب أى شعب يملك مخزوناً من أمثال هذه الأسلحة ، وجب أن تكون الأسلحة النووية تحت إشراف مدنى دقيق ، أقوى بكثير من الإشراف الذى تمارسه لجنة الطاقة الذرية فى الولايات المتحدة . ولا تنقل هذه الأسلحة من الإشراف المدنى إلى القوة إلا إذا رخصت الجمعية العامة باستخدامها ، وحتى فى هذه الحالة لا يسمح باستخدامها إلا إذا كان المعتدى قد استخدم الأسلحة النووية بالفعل أو كان على وشك استخدامها .

وعلى العموم سوف تركز القوة مهامها على العمل الوقائى أكثر منه على إخماد أعمال العنف الدولى . وإذا تمكنت القوة من التدخل بسرعة فى أى موقف يحتمل أن يعرض السلام للخطر فقد يحول وجودها نفسه دون ازدياد خطورة الموقف ، وقد يجعل من الأسهل على الطرفين أن ينسحبا دون أن يفقدا ماء الوجه ، ويهيء فترة تهدأ فيها العواطف الثائرة . قد نتوقع ألا تنشأ الحاجة فى معظم المواقف إلى الاستعراض الفعلى للقوة . وحتى حيث يكون القتال قد بدأ فلن تنحاز القوة فى العادة إلى أى من المتحاربين. ولكنها تحاول أولاً فصلهما عن بعض وإقامة منطقة محايدة بين الطرفين المتنازعين .

ومما هو جوهرى بالنسبة إلى هذا الأسلوب وجود وسائل فعالة للحصول على المعلومات عن أى تهديد ممكن للسلام . ويمكن أن يتاح هذا عن طريق توسيع نطاق الأسلوب الراهن بشأن تقرير « وجود » الأمم المتحدة فى بقاع الخطر فى أرجاء العالم . وقد يكون فى الإمكان إنشاء مراكز مراقبة تابعة للأمم المتحدة فى أرض كل شعب . ويمكن أن يختلف عدد المراقبين فى كل بلد بما يتناسب مع مساحة أراضيه القومية واحتمال نشوء صراع مع شعب مجاور . وإذا توافر لمجموعة معينة من المراقبين سبب كاف للاعتقاد بأن

عملاً عسكرياً يوشك أن يتخذ إما من جانب البلد الذى تقيم فيه هــــذه المجموعة أو ضد ذلك البلد ، فأنها تخطر قيادة القوة على الفور وتطلب نقل وحدة إلى المنطقة المهددة ، وهنا تبادر قيادة القوة إلى إرسال القوات اللازمة إلى بقعة المتاعب إلا إذا توافر لديها دليل قوى يؤيد العكس . وبالمثل إذا شن شعب هجوماً مسلحاً على آخر ، تقوم مجموعتا المراقبين فى كلا الشعبين المشتبكين فى الهجوم بإخطار قيادة القوة التى تطلب فى هذه الحالة من طرفى النزاع وقف القتال على الفور ، وتكون مستعدة للفصل بينهما فى اللحظة التى يتوقف فيها ، ولن يكون من الضرورى الالتجاء إلى هيئة سياسية لتقرر أى عمل آخر يتخذ إلا إذا جعل كلا المتحاربين أو أحدهما من المستحيل على القوة أن تنشىء منطقة محايدة بين جيشيهما .

وعلى أى حال يجب عمل الترتيبات كى ينقل فى نفس الوقت إلى الهيئة السياسية المختصة كل رجاء بعمل تقوم به القوة ، كأن ينقل مثلاً إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة إما طبقاً لتشكيلها الحالى أو بعد تعديلها على نحو مناسب يمكنها من الاضطلاع بوظائفها الجديدة . وإذا لم تكن مثل هذه الهيئة منعقدة تدعى إلى الاجتماع على الفور . إن القرارات التى تتخذها بالموافقة على استخدام القوة وإصدار الأمر بوقف استخدامها أو المطالبة بعمل أشد حسماً ، هذه القرارات سوف تتطلب أغلبية كبيرة ، ولكن لا ينبغى أن تخضع للفيتو من جانب أى شعب . وإذا خالفت أقلية كبيرة القرار فيجوز لها الالتجاء إلى محكمة دولية لتصدر قراراً بوقف التنفيذ . ولكن إلى أن يصدر مثل هذا القرار لا ينبغى وقف أى عمل يحتاج إليه المحافظة على السلم . وتقوم المحكمة بفحص حقائق الموقف للتأكد مما إذا كانت قد روعيت جميع الضمانات الإجرائية والمادية التى تحول دون استخدام قوة السلام الدولية بغير ترخيص بذلك . فإذا وجدت المحكمة انه لم يكن ثمة أساس كاف لاستخدام القوة أصدرت قراراً بوقف استخدامها ، ويجوز لها أن تأمر بسحب القوة ، بل وأن تطلب إلى الأمم المتحدة أداء تعويض

الشعب الذى تعرض للأذى إذا سببت القوة الدولية خسارة جسيمة عن طريق التصرف الذى أقدمت عليه بدون ترخيص به .

يمكن بالطبع أن نتخيل بسهولة أساليب أخرى للرقابة على استخدام قوة دولية ، ويجب أن تتضمن الاتفاقية المنشئة للقوة نصوصاً دقيقة بصدد هذا الموضوع. مثل هذه القوة يجوز إنشاؤها فى أول الأمر على أساس إقليمى ، وبعد ذلك يمكن إدماج الوحـــدات الإقليمية لتكوين قوة سلام دولية واحدة .

وبفرض إمكانية إنشاء قوة دولية ، وأنها ستكون ذات أثر فعال فى منع الحرب بين الشعوب ، فهل يخلق هذا بصورة آلية عالماً يسوده السلام ؟ هناك بالطبع شعوب راضية تماماً عن الحالة القائمة فى الوقت الحاضر وتفضل الإبقاء عليها إلى الأبد عن طريق استخدام قوة السلام الدوليه إذا دعت الضرورة . ولكن محاولة تجميد موقف قمينة أن تسفر عن تأثير يتعارض مع المقصود على ما يبين أرنولد توينبي . إن تحريماً فعالاً لاستخدام القوة فى العلاقات الدولية سوف يحرم الشعوب من علاجها الرئيسى فى الماضى ضد أعمال الخرق الحقيقى أو المزعوم لحقوقها ومصالحها . وإذا لم يعد فى الأمكان استخدام القوة لتحقيق الأهداف القومية ، وجب تهيئة أنواع أخرى من العلاج لما قد يشعر به شعب إزاء آخر من مظالم عادلة . ففى الوقت الحاضر لم تقبل اختصاص محكمة العدل الدولية إلا أقلية من شعوب العالم ، بل إن بعض هذه الشعوب جعلت قبوله مصحوباً بتحفظات تشله . وبالإضافة إلى هذا ، ليست هناك هيئة مماثلة يمكن أن تصدر قراراً ملزماً فى نزاع غير قانونى لا يمكن رفعه إلى المحكمة .

يمكن أن نفترض أن الدول فى عالم جرد من السلاح سوف تقبل بدون تحفظات اختصاص محكمة العدل الدولية فى معالجة المنازعات القانونية بينها. ويمكن أن نأمل بوجه خاص أنه عندما يأتى ذلك الوقت قد تجد الولايات المتحدة أن فى الإمكان التخلى عن تحفظ كونالى الذى يستثنى من اختصاص

المحكمة جميع المنازعات التى تقرر الولايات المتحدة من جانبها وحدها أنها داخلة فى نطاق قضائها الداخلى . فبرغم العدد المحدود من القضايا التى رفعت إلى المحكمة فإنها أدت عملاً ممتازاً وتستطيع التطلع بدون تردد إلى توسيع نطاق نشاطها .

من الناحيه النظرية يمكن لمحكمة ، أن تفصل فى جميع المنازعات على أساس القانون ، وأن الطرف الذى يتقدم بدعوى لا تستند إلى القانون يخسر قضيته . وبرغم هذا فثمة نزاعات لا تصلح للعرض على المحكمة . . فالنزاعات التى توصف عادة بأنها نزاعات سياسية لا تنطوى على تفسير لقاعدة يتضمنها القانون الدولى ، ولكنها تتضمن تحولاً عن مثل هذه القاعدة أو تغييراً فى موقف قانونى يجد أحد الأطراف أنه أصبح لا يطاق . فالنزاعات التى من هذا القبيل لا يمكن تسويتها بصورة فعالة على أساس القانون القائم ، وفى الأمم المتحدة تعالج فى العادة على أيدى الجمعية العامة أو مجلس الأمن. ولكن هذه الهيئات لا تستطيع سوى إصدار توصيات تتصل عادة بالجانب الإجرائى أكثر منها بجوهر الموضوع . إنها تقتصر فى معظم الحالات على دعوة طرفى النزاع إلى مواصلة المفاوضات أو على تعيين وسيط . ومن المعترف به عموماً أنه لا مجلس الأمن الذى يعرقله الفيتو ، ولا الجمعية العامة غير العملية والتى تعمل عن طريق لجان من أكثر من مائة عضو ، يصلح لأن يبحث بحثاً موضوعياً مزايا نزاع ما . ليس فى الإمكان أن يعهد بإيجاد حل يخلو من التحيز ومنصف، وبذلك يكون مقبولاً من جانب الشعوب المعنية، إلا إلى هيئة مبعدة عن المجادلات السياسية اليومية وخالية من الإغراء الذى يحملها على الوصول إلى قرارات نهائية عن طريق الصفقات السياسية بين الكتل .

قد يكون من المستحسن فى عالم بغـــير حرب أن تكون لدينا هيئتان جديدتان على الأقل لبحث جوهر المنازعات السياسية . فأولاً يمكن تخويل هيئة توفيق عالمية سلطة التحقيق فى جميع المنازعات التى يرفعها إليها أحد الأطراف فى نزاع ما ، وعليها أن توضح الحقائق ، وتحمل الشعوب على

بإجراء تسوية ودية ، إذ غالباً ما تهدأ العواصف بمجرد أن تعرف جميع الحقائق وتعرض بطريقة موضوعية . وقد يكون الطرفان على استعداد للاستماع إلى المقترحات التي تتقدم بها هيئة التوفيق لتمويه نزاعهما .

فإذا لم يسفر هذا الأسلوب عن تسوية ، أو إذا لم يرغب الطرفان في الالتجاء إليه ، ففي الإمكان تجربة أسلوب آخر مؤداه أن تتخذ الجمعية العامة قراراً سياسياً في بداية العملية ونهايتها ، ولكن يحال القرار الرئيسي بشأن مزايا النزاع إلى هيئة محايدة . سوف يتعين على الجمعية العامة في البدية أن تقرر أن نزاعاً معيناً لا يمكن تسويته بصورة فعالة عن طريق إحالته إلى محكمة العدل الدولية ، وأنه من المحتمل أن يعرض السلم للخطر ويجب تسويته قبل أن يصل إلى مرحلة الانفجار . بعد ذلك تحيل الجمعية المسألة إلى محكمة تحكيم عالمية تتكون من خمسة عشر أو سبعة عشر شخصاً ، يفضل أن يكونوا من الساسة كبار السن والمعروفين للجميع ، ولهم من خبرتهم وسمعتهم ما يهيء أفضل ضمان بعدم التحيز وباتساع أفق النظرة . وتدرس المحكمة جميع جوانب النزاع وتعد توصيات بحل شامل مبنى على ما تعتبره معقولاً عادلاً ومنصفاً لجميع من يعينهم الأمر . مثال ذلك أنه إذا كان هناك نزاع بشأن الحدود لأحد الجانبين فيه حق قانوني في الإقليم ، ولكن الجانب الآخر يطالب به على أساس رغبات سكانه ، فإن المحكمة لا تأمر بإجراء استفتاء فحسب للتأكد من آراء السكان المحليين . ولكن يمكنها أيضاً أن تأمر الدولة الثانية بتعويض الأولى عن الأرض التي تخسرها ، وذلك بمنحها امتيازات اقتصادية خاصة ، أو بوسائل أخرى تسمح للخاسر بأن يتقبل القرار دون إراقة ماء الوجه .

يمكن أن نتوقع أن تكون لتوصيات المحكمة وزن أدبي عظيم بحيث لا يجرؤ الطرفان على رفضها . ولكن إذا رفضها شعب تعاد المسألة إلى الجمعية العامة التي قد ترى الموقف من الخطورة وتعتبر الحل الذي تقترحه المحكمة مرضياً بحيث قد تكون على استعداد لفرضه على الطرف المعاند أو الطرفين المعاندين . ولضمان الحصول على تأييد سليم لمثل هذا القرار فقد

يتطلب أغلبية غالبة فى الجمعية (مثلاً أغلبيه ثلاثة أرباع الأعضاء بما فيهم ثلثا الدول الكبرى الإثنتى عشرة) ، وبمجرد اتخاذ هذا القرار يمكن تنفيذه عن طريق العقوبات الاقتصادية أو باستخدام محدود لقوة السلام الدولية. لكن من المحتمل أن يكون الضغط المؤدى إلى القبول الاختيارى من القوة بحيث نادراً ما يتطلب الحال وسائل للتنفيذ بالقوة .

وبهذه الطريقة يمكن لقوة سلام دولية فى عالم منزوع السلاح أن تحمى الشعوب ضد العدوان من جانب شعب آخر ، بينما تعد فى الوقت نفسه الوسائل الكفيلة بإجراء التغيير السلمى للمواقف التى لا يمكن احتمالها والتى يمكن أن تؤدى بسهولة إلى الإخلال بالسلام . وسوف تراقب بدقة هيئة أمم بعد تقويتها هذه النشاطات الجديدة كى تضمن عدم إساءة استخدامها . كذلك يوضع تشريع بقانون عالمى يفرض القيود على النشاطات المعنية من جانب الدول فحسب ، من قبيل العدوان المباشر والتخريب ، ولكنه ينص أيضاً على الظروف التى تخول فى ظلها قوة السلم الدولية أن تتصرف . ويمكن توفير قيد آخر عن طريق محكمة العدل الدولية التى يمكن منحها السلطة كى تعلن أن أفعالاً معينة من جانب قوة أو محكمة التحكيم أو حتى الأمم المتحدة هى أفعال غير قانونية بسبب عدم اتفاقها مع هذا التشريع . وبهذا يتضاءل خطر الطغيان فى عالم سلمى ونضمن حكم القانون الدولى والعدل . إن المهمة ضخمة والعقبات كبيرة ، ولكن كما قال الرئيس كيندى « لم يحدث أبداً أن صار فى إمكان شعوب العالم أن تخسر بهذا القدر الكبير — أو أن تكسب هذا القدر الكبير . سوف تنقذ سوياً الكوكب الذى نعيش فوقه أو نهلك سوياً فى ألسنة لهيبه . يجب أن نخلق — حتى بقدر ما ندمر — نخلق قانوناً عالمياً وتنفيذاً للقانون كما نحرم الحرب على نطاق عالمى والأسلحة . . . » .

---

(٢)

ازدياد الأمن عن طريق نزع السلاح

جول موك . العضو السابق بالوفد الفرنسى لدى الجمعية العامة وممثل فرنسا الدائم سابقاً فى لجنة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة .

فلنستخدم العبارة المحببة إلى نفس الرياضى ونقول «لنفرض أن المشكلة حلت» . لقد نزع العالم سلاحه ، فالمسألة الآن تتمثل فى أن نبين أن أمن مختلف الشعوب أصبح مكفولاً بدرجة أكبر منها عندما كانت أرضها تلمع بقواعد إطلاق الصواريخ وبالبطاريات والترسانات ، وعندما كان شبابها يقضون أفضل سنوات العمر فى المعسكرات ومراكز التدريب .

هذا التوضيح يفترض توفير شروط أربعة :

(١) أن المنظمة الدولية للرقابة على نزع السلاح قدحققت نزع السلاح تماماً وتملك أوسع سلطات التفتيش كى تكشف أية محاولة لإعادة التسلح سراً .

(٢) وأن محكمة العدل الدولية تضع القانون ، وأن اختصاصها على خلاف الموقف الحاضر إجبارى بناء على الطلب من جانب طرف واحد ، وأن لأحكامها قوة فعالة فى جميع البلاد على غرار ما للقوانين الداخلية فى تلك البلاد ، وأنها تستطيع معاقبة الدول بنفس الطريقة التى تحكم بها المحاكم فى المسائل الجنائية أو المدنية ، وذلك عن طريق الغرامات والنواهى والعقوبات ، وليس بالحرمان من الحرية بطبيعة الحال — إذ لا يمكن سجن شعب بأسره ، وأنها تستطيع أيضاً توقيع الجزاءات الاقتصادية .

(٣) وحيث لاتفى التدابير سالفة الذكر بالغرض ، فإن المحكمة تشكل

ـ وهذا الإجراء سوف تقرره الاتفاقية ـ بحيث تحرك بطريق مباشر أو غير مباشر وعن طريق أداة للمحافظة على السلم أو مجلس الأمن ، قوة بوليس دولية تتدخل عن طريق محاصرة أو احتلال الإقليم الذى ثار على القانون الدولى . فإذا قرر مجلس الأمن هذا العمل فسوف يكون الميثاق قد عدل قبل ذلك لكى يلغى الفيتو الذى يعرقل تنفيذ أحكام المحكمة نظراً لأن هذا الفيتو ، وهو بقية مما لدول خمس من سيادة مطلقة ، لا يتفق مع سيادة القانون الدولى .

(٤) وأن قوة البوليس الدولية قد أنشئت قبل إتمام نزع السلاح . وبالنسبة إلى الأغراض التى تتوخاها فلا يهم كثيراً أن تتكون القوة من رجال تجندهم بصفاتهم الفردية المنظمة الدولية ويعملون فى خدمتها بصفة دائمة . أو من وحدات من البوليس القومى توضع تحت تصرفها بصفة مؤقتة . الحل الأول أكثر تمشياً مع المعقول وأدعى إلى الإطمئنان ، والحل الثانى أقل تكلفة وأكثر تمشياً مع تقاليد دول لم تتعود بعد على فقدان سيادتها الكلية فى مجال أحست دائماً أنه أهم المجالات . وسواء أكانت القوة البوليسية قوة دائمة ولها استقلالها الذاتى ، أم كانت اندماجاً مؤقتاً من وحدات قومية ، فإن تحت تصرفها تكملة أعظم من أى تكملة يملكها أكبر الجيوش القومية فضلاً عن وسائل النقل السريع .

وإذا أضفينا واقعاً افتراضياً على النظام المتقدم ، علينا أن نحاول الآن قياس المخاطر التى سوف تتعرض لها الدول المنزوعة السلاح . إنها مخاطر فنية وسياسية واجتماعية ، أولها يتضمن شن هجوم عدوانى نتيجة لإخفاء مواد ربما خلال عملية نزع السلاح ، أو نتيجة صناعة سرية بدأت بعد إتمام نزع السلاح . والمخاطر الثانية هى المخاطر الناجمة من دعاية مناوئة أو من نشاطات هدامة . والمخاطر الأخيرة هى النتائج المترتبة على إلغاء الخدمة العسكرية وتحويل صناعات الحرب .

وقبل أن نفحص هذه الأخطار نبدى ملاحظة عامة وهى أن الشك فى نزع السلاح كبير كالأمل المعلق عليه . كم مرة سمعنا الناس الذين يعتقدون أنه حسنو الاطلاع يقولون : « إذا أخذت من الناس أشد أسلحتهم فتكاً فسوف يقاتلون بالبنادق والمسدسات ، وإذا أخذت آخر مسدس فى أيديهم فسوف يهاجم بعضهم بعضاً - بالهراوات وقبضات الأيدى . لن تتغير أبداً الطبيعة البشرية » .

يجب أن تكون نظرتنا أكثر من مدعاة إلى الأمل . فالناس يزدادون تحضراً كلما رفعوا مستوى عيشتهم وقل تقديرهم للمجد العسكرى . إن الإنسان البدائى ذو نزعة محاربة إذ كان يتعين على أسلافه أن ينتصروا على غيرهم حتى يضمنوا بقاءهم . ولكن فى القرن العشرين وبرغم الاستثناءات المريعة الممثلة فى بعض الدكتاتوريين ، تنتمى فرحة الحرب وتقاوتها ونبلها إلى الماضى . فالجنود العاديون لم تطغ عليهم الفرحة حين نزلوا فى فرنسا كى يساعدوا رجال المقاومة السرية على طرد النازى . وكانت عبارة (يجب سحقهم) تعبيراً عن ضرورة أكثر منها عن حماس ، لقد مات (تذوق الحرب) .

وما يصدق على شعوب الغرب يصدق أيضاً على السوفييت الذين لا يقلون عنهم فى عمق تعلقهم بالسلام . وسوف يسفر سير الصين نحو الإقلال من الفقر عن النتيجة ذاتها فى آسيا . وعلى ذلك يجب أن نطرح جانباً الافتراض الذى يتصور ملايين الروس والشعوب الصفراء والسوداء يهزون الحراب والمناجل أو القسى وهم يندفعون للهجوم على الشعوب الغنية والمجردة من السلاح . فلنقتصر على إمكانيات تخريب نزع السلاح أو إعادة التسليح سراً . فهل هذا مما يمكن تصوره ؟

فى الإجابة موضوعياً على مثل هذا السؤال علينا ألا ننسى الفروض المبدئية التى أوردناها وهى :

هناك منظمة دولية للرقابة ، ومحكمة العدل تنهض بوظيفتها ، وقوة البوليس الدولية قد أنشئت .

لننظر أولاً إلى خطر الغش فى أثناء نزع السلاح :

بالنسبة إلى الأسلحة التقليدية تعلمنا تجربة الحرب العالمية الثانية أن فى الإمكان ، بالتواطؤ مع السلطات العسكرية ، إخفاء كميات صغيرة من مواد الحرب بل وإخفاء أسلحة كبيرة . وقدكان أعضاء حركة المقاومة الفرنسية يخفون الدبابات تحت القش فى الأجران ولم تجدها السلطات الألمانية أبداً . وبالمثل أخفى عدد قليل من الطائرات الخاصة الصغيرة ، بعد تفكيكها ، وأعيد تجميع أجزائها فى وقت التحرير . وفضلاً عن هذا أنشئت مستودعات للأسلحة الخفيفة ـ مدافع رشاشة ـ المدفعية التى لا ترتد ـ والشحنات المتفجرة . ويرجع بعض الفضل فى هذا إلى ما كانت الطائرات تلقيه بواسطة المظلات مما جعل فى الإمكان تسليح المقاومة السرية .

ولكن هذا كله لم يكن عملية كبيرة طبقاً لمصطلحاتنا . ومن المؤكد أنه حدث فى ظروف مختلفة جداً عن ظروفنا أن كانت الرقابة فى ذلك الوقت مهمة الدولة القائمة بالاحتلال أى العدو الذى كان قد أحرز النصر بصفة مؤقتة . وكان إبطال تأثير هذا الأمر واجباً وطنياً ، وكان الذين يخفون الأسلحة يلقون دائماً التأييد الأدبى ، بل وغالباً المساعدة الفعلية من جانب السكان .

على نقيض هذا ، فالرقابة الخاصة بالعالم المجرد من السلاح سوف تطبق فى وقت السلم وعلى نطاق دولى مع المشاركة الكاملة من جانب الدولة التى يجرى التفتيش عليها ، وسوف يضطر ممثلو الدولة إلى أن يلعبوا دوراً مزدوجاً وصعباً بدرجة لا يكاد يمكن تصورها إذا حاولوا التحايل على الرقابة بينما يتعاونون معها .

وعلاوة على هذا ، فالرأى العام الذى كان يشجع الحركات السرية خلال

الحرب العالمية الثانية سوف يكون معادياً لمن يخلون بالسلام ممن قد يحاولون الاحتفاظ بقوة عسكرية سرية فى دولة قد نزع سلاحها .

إذن فالخطر من إخفاء الأسلحة خطر لا يذكر .

يبقى فى مجال الأسلحة التقليدية الجانب الآخر من الخطر : العودة سراً إلى التسلح بعد تدمير الأسلحة .

من المؤكد أن المنظمة القائمة بالرقابة لن تتمكن أبداً من التفتيش على أساس دائم على جميع مصانع بلد . وكأمر يمكن أن يتحقق يجب أن نسلم أن فى الإمكان إنتاج الأسلحة سراً . فالسبيكة من الصلب يمكن أن تصبح ماسورة مدفع بنفس السهولة التى تصبح بها دنكل قاطرة . ونفس المخرط يمكن أحياناً أن يدير المدفع والقاطرة . فبعد معركة المارن ارتجل مصنع فرنسى العمل فى عام ١٩١٤ عملية لعمل القنابل وسرعان ما أصبح المنتج الرئيسى قبل أن يتحول فى عام ١٩١٨ إلى مصنع للسيارات .

بل ويمكن السير بهذا التغيير خطوات أبعد ، فبعض الصناعات التى ليست لها صلة يمكن تصورها بالصناعة العسكرية تستطيع أن تتحول أحياناً إلى إنتاج الأسلحة . إن الفشل فى استغلال النصر فى معركة المارن فى سبتمبر ١٩١٤ استغلالاً كاملاً لا يرجع إلى التعب الذى انتاب جنودنا فحسب ولكنه يرجع أيضاً وبوجه خاص إلى النقص فى القذائف من عيار ٧٥ ملليمتراً ، إذ أن الاستهلاك فاق جميع توقعات رجال الإستراتيجية . فإحدى البطاريات على مقربة من المكان الذى كنت أشغله فى ذلك الوقت تلقت قذائف مصنوعة من الزجاج قدمها إلى مصنع البارود أحد المشتغلين بصناعة الزجاجات . وإذ كان رجال المدفعية يخشون الانفجار فى ثقوب المدافع كانوا يحتمون ـ قبل إطلاقها ـ الحقيقة أن القنابل كانت تنفجر على الهدف محدثة الكثير من الضوضاء والدخان وربما الكثير من الخسائر بمثل ما تحدثه القذائف المصنوعة من الصلب أو الحديد الزهر المكسو بالصلب . فهل

يستتبع هذا الآن أن تقوم منظمة الرقابة على الأسلحة بالإشراف الدائم على مصانع الزجاج ؟

واضح أن هذا لايحدث . وهنا مرة أخرى يختلف الموقف فىعالم منزوع السلاح اختلافاً تاماًعنه فى بلدمشتبك فى حرب . ليس فىالإمكان أن نتصور أن يكون صانعو الزجاج على غير بينة من إحلال القذائف محل الزجاجات فى خطوط إنتاجها أو من أن يتواطئوا فى هذا التخريب للسلم . ومع هذا لو سلمنا بأن فى الإمكان صنع الأسلحة سراً على نطاق صغير فمن المؤكد أنه لن يكون فى الإمكان مباشرة الإنتاج وفق خط التجميع وعلى نطاق كبير وهو ما يلزم لشن عدوان .

ذلك أنه يجب ألا ننسى أنه طبقاً لنظريتنا ليس الجار الذى أخلص فى نزع سلاحه هو الذى تهاجمه الدولة القادرة فحسب ، وإنما سوف يتعين شن الهجوم على العالم المتحضر كله ، وأن الدولة المجرمة سوف تتعرض للاستنكار الأدبى من جانب العالم وهو استنكار ربما لاتهتم به كثيراً جداً . ولكن سوف تضطر فضلاً عن هذا إلى معاناة العقوبات الاقتصادية التى ستكون فورية فى العالم حسب تنظيمه فى ذلك الوقت . وأخيراً إذا لم توقف هذه التدابير الهجوم تتدخل قوة البوليس الدولية التى تحصل على الأسلحة من المقادير التى تجمعها المنظمة الدولية لهذا الغرض .

إذن تكون هذه حرباً تقليدية حقاً تشن دفاعاً عن القانون تحت رعاية المنظمة الدولية ، ولن يتمكن المعتدى من التسلح سراً إلى الدرجة اللازمة لتمكينه من أن يهزم تحالفاً من العالم بأ كمله .

وليس لنا أيضاً أن نستشعر القلق العميق بشأن خطر تحويل وسائل النقل فى الوقت السلم إلى أدوات حرب ، وهو خطر غالباً ما يذكر ويبالغ فيه .

ومن السهل أن نقرر أن فى إمكان الدولة المعتدية أن تحول طائراتها

التجارية إلى قاذفات قنابل وسفنها التجارية إلى طرادات . وأقل سهولة من هذا أن تتحقق هذه التحولات على نحو فعال .

فى عالمنا الافتراضى نجد أن أساطيل الطائرات الحربية التى تعــــد اليوم بألوف الطائرات ، فى حالة كل من الدول العسكرية الكبرى ، سوف تدمر أو تحول إلى أغراض أخرى . ولن يكون تحت تصرف الدول سوى طائراتها المدنية والخاصة التى لا تمثل فى كل بلد سوى مئات قليلة متوسطة أو بعيــدة المــــدى .

فى الإمكان بالتأكيد تحويل طائرة نقل من الطراز الحديث إلى قاذفة قنابل ، بمعنى أن فى الأمكان أن تلحق بجهاز الإطلاق فيها بضع قنابل تصنع سراً . وهذا لن يحولها إلى قطعة حربية لها قيمتها إذ لا تزال الطائرة ينقصها كل الجهاز الخاص وبخاصة منظار القنبلة وجميع الأسلحة الدفاعية السريعة الطلقات والمعدات الدقيقة التى لا يمكن ابتداعها ارتجالاً ولا يمكن صنعها دون علم منظمة الرقابة . وإذ لا تصلح لأداء مهمتها العسكرية ، وإذ تكون وحدة قتال من النوع الوسط ، فأنها تكون فريسة سهلة للطائرات المقاتلة التى تملكها القوة الدولية .

وبالمثل ، لا يكفى تركيب مدفع من عيار صغير فوق ظهر سفينة بضائع أو زورق لنقل الموز أو ناقلة بترول ، إذا أريد أمتلاك طرادة . كان هذا هو الأسلوب الذى سلحت به السفن التجارية خلال الحرب الأخيرة ، وهذا أقصى ما عملناه للدفاع عن أنفسنا ضد هجوم على السطح تشنه غواصة . ومثل هذه السفن المسلحة لم تكن تملك أياً من خصائص سفينة القتال وهى السرعة وأساليب التصويب على الهدف ومركز التحكم فى إطلاق النار والدفاع ضد الطائرات والغواصات وما إلى ذلك .

وعلاوة على هذا كيف يمكن فى أى من هاتين الحالتين الاعتماد على التواطؤ الصامت من جانب العمال الذين يقومون بعملية التسليح هذه ومن جانب البحارة أو الموظفين المدنيين الذين يصبحون على علم به ؟ مرة أخرى

سرعان ما تنقل أنباء الخديعة والخطر حتى ولو عن طريق مجهلة إلى المفتشين الدوليين .

وهكذا ودائماً على أساس نظرياتنا المفترضة الأساسية يبدو أمن الشعوب المنزوعة السلاح والمخلصة كاملاً بالفعل بقدر ما يتعلق الأمر بالأسلحة التقليدية .

وفى المجال النووى يجب أن نتمعن بالتعاقب استئناف إنتاج المواد القابلة للانشطار للأغراض العسكرية ، والالتجاء إلى المقادير الموجودة من قبل والمخبأة ، ومشكلة أساليب نقلها .

فأولاً من المستحيل أن نتصور عودة سرية إلى إنتاج المواد القابلة للانشطار . ولمنع هذا ما علينا إلا أن نضع مفتشين دائمين فى نوعين من المصانع لا يمكن بسبب أبعادها وتعقيدها التستر عليهما وإخفاؤهما عن الأنظار . فالمصانع الأولى هى التى تفصل اليورانيوم القابل للانشطار عن اليورانيوم الطبيعى الذى لا يشكل منه الأول سوى سبعة فى الألف من الجزء ، ويمتد عبر مجالات شاسعة ، ويعمل فى سلاسل طويلة . ما علينا إلا أن نختزل العمليات النهائية من هذا الإنتاج لكى نحد من نسبة الإثراء إلى الدرجة التى تسمح بجميع الاستعمالات السلمية ولكنها تحرم النقاوة اللازمة للتفجير . وواضح أن من المستحيل إعادة العمل سراً بتلك المراحل من السلسلة والتى استبعدت .

والمصانع الأخرى ، أى المصانع التى تسترد المواد المتولدة فى عملية تحويل القضبان التى تستخدمها المفاعلات ، يجب أن تواصل عملها . أى يجب منحها الحرية الكاملة لا لإعادة توليد القضبان فحسب ، بل وكذلك لاستخراج النظائر . المشعة منها وللكثير منها استخدامات سلمية بينما غيرها تكشف عن استعمالاتها كلما زادت المعرفة بها . ومن بين هذه العناصر البلوتونيوم ، وهو المادة الأولية الثانية فى القنابل ، والتى يكاد لا يكون فى الإمكان وقفها ولكن يجب الرقابة عليها . هذا المعدن الخطير ، الذى يقتل رجلاً يتعرض

لأقل ذرة من ترابه ، ليست له فائدة عملية إلا بالنسبة إلى صنع القنبلة ، ولا يمكن لحسن الحظ جداً وجوده فى الطبيعة . وإذن إذا لم يكن فى الإمكان تحريم استخراجه فسوف يكون هناك سبب وجيه لأن نأخذ النتائج فى الحسبان الدقيق ، وأن نراقب مايعقب ذلك من تفاعلات المعدن سواء فى الصناعات التى تكون قد وجدت طريقة لاستعمالها سلمياً وبدون خطر ، أو فى الأماكن التى يجرى تخزينه فيها . وعملية الاستخراج والمعالجة وراء الجدران الحامية المصنوعة من الخرسانة المسلحة ، عملية من الدقة بحيث لا نحتاج إلى أن نخشى القيام بها سراً .

هاتان المجموعتان من المصانع ، ليستا عديدتين ، إذ لا يوجد منها سوى عدة عشرات فى جميع العالم . لقد قدروا منذ بضع سنوات خلت أن مجموعة من حوالى ثلاثة آلاف مفتش — ثلثهم من المهندسين والثلثان من الفنيين — تكفى لأن تضمن للعالم أنه لن تعود هناك صناعة سرية للمواد القابلة للانشطار للأغراض العسكرية .

تبقى الآن مسألة المخزون من القنابل النووية ومن الرءوس الذرية للصواريخ والأقمار الصناعية، ومن المادة القابلة للانشطار للأغراض العسكرية ، وكلها تكونت قبل إنشاء منظمة الرقابة الدولية .

وطبقاً لنظريتنا تكون الاتفاقية قد نصت على سلسلة بأسرها من عمليات إعادة التحويل : تدمير جميع الأشياء المعدنية ، وتغيير طبيعة اليورانيوم القابلة للانشطار بإضافة نظيره المشع الخامد ، وتحويل الثوريوم ، وتخزين البلوتونيوم وما إلى ذلك . ولكن هل تضمن جميع شعوب العالم أن هذه الاتفاقات جميعاً نفذت بدقة .

للأسف ليس فى إمكان أحد اليوم تقديم هذا الضمان . فمنذ عشر سنوات خلت بينت للأمم المتحدة أن البشرية قد تجاوزت النقطة التى دعاها الطيارون عبر المحيط فى العصر البطولى «نقطة اللاعودة» . وبالنسبة إلى «من ينزعون السلاح» اليوم كانت نقطة اللاعودة هى النقطة التى كانت عندها الرقابة الفعالة على الإنتاج

ما تزال في حيز الامكان ، والتي بعدها تصبح مثل هذه الرقابة أمراً وهمياً .

إن مثالاً نضربه يوضح هذا القول . فإذ يعرف المهندسون المصانع المنتجة (ويحول حجمها دون إخفائها) ، وتاريخ إنشائها ، والحد الأقصى من استهلاكها من القوة الكهربائية ، وعمليات التصنيع فيها ، فإن في إمكانهم أن يقدروا إنتاجها الماضي في حدود ٢٠ — ٢٥ في المائة . فإذا قدرت الحسابات إنتاج مصنع جديد بما مقداره ٥٠ كيلو جراماً ، فيصعب أن يكون هامش الخطأ - ١٠ إلى ١٢ كيلو جراماً - كافياً لإنتاج « الكتلة الحرجة» التي تشكل الحد الأدنى اللازم لتسليح قنبلة . عندهذه النقطة من السهل أن نطلب من مدير المصنع أن يفسر استخدام هذه المادة ، ولن يكون المقدار الذي يستطيع إخفاءه كافياً لتسليح قنبلة ، وبذلك تكون الرقابة فعالة .

ولكن إذا بلغ الإنتاج الماضي عدة مئات من الأطنان - كما هو الحال اليوم في الولايات المتحدة وروسيا السوفيتيه — فإن نفس هامش عدم التأكد ، وقدره ٢٠ في المائة ، يمثل إمكان إخفاء عدة عشرات من الأطنان وبالتالي إخفاء عدة آلاف من القنابل . وعندما نأخذ في الأعتبار أن عشرين فقط من هذه القنابل يحتاج إليها تدمير بلد في حجم فرنسا ، فعندئذ لا تعود الرقابة تهيء أي أمن حقيقي . لقد وصلنا إلى تلك النقطة .

ولهذا السبب يجب ألا يتركز المجهود الرئيسي لمنظمة الرقابة الدائمة على القنبلة وانما يجب أن يتركز على الأجزاء المنفصلة من جهاز القنبلة وعلى وسائل نقلها إلى الهدف .

والأجزاء الملاحية المختلفة من الصاروخ طويل المدى أو من القمر الصناعي - وهي الجيروسكوبات والمعدات الإلكترونية ومعدات الراديو الإلكترونية — ليست مصغرة فحسب ولكنها تتضمن أيضاً درجة عالية جداً من الضبط في صنعها . وهذه شروط تصعب مواجهتها وتقلل إلى حد كبير جداً من المصانع ذات الدرجة العالية من التخصص والقادرة على انتاج الأجزاء . ونتيجة لهذا فإن مراجعة دائمة تقريباً وإن تكن سهلة نسبياً على

الصناعة السرية لهذه المعدات وإصلاحها أو تركيبها فى الصواريخ الموجودة ، سوف تكون ضرورية .

ومع هذا فالذى يوفر أعظم الأمن هو الرقابة على وسائل النقل إلى الأهداف . فإذا تقررت هنا الرقابة فى الوقت المناسب ، وصل وزن الوحدة من صواريخ الجيل الأول إلى حوالى ١٠٠ طن ، وبلغ وزن الوحدة من صواريخ الجيل الثانى حوالى ٤٠ طناً . وقواعد إطلاقها ، وهى أشبه بكاتدرائيات حقيقية من الصلب ، لا يمكن مواراتها عن الأنظار أو بناؤها سراً .

والسفن والطائرات القادرة على إطلاق هذه الصواريخ ضخمة ، وتعتمد على أحواض بحرية أو مطارات من نوع لا يوجد منه إلا العدد القليل ، ومزودة بوفرة بمعدات خاصة ومن السهل إيجادها . فإذا أنشئت الرقابة خلال فترة استخدام هذين الجيلين من الصواريخ لكانت ذات أثر فعال تماماً فى العالم المنزوع السلاح الذى تفترضه نظريتنا .

ولكن إذا تأجل الاتفاق بشأن السلام أصبحت صواريخ الجيل الثالث بدورها صالحة للاستعمال من جانب أو آخر ، وإذا تساوت فى القوة والمدى فلن يزيد وزنها عن حوالى ١٠ أطنان ويمكن إطلاقها من غواصة مختفية تحت سطح الماء أو من سيارة نقل تسندها قواعد هيدروليكية أو من حفرة تغطى إلى أن تحين لحظة الإطلاق .

وهكذا ، يزداد التهديد سوءاً من شهر لآخر ، وتتراءى فوق الأفق « نقطة اللاعودة » . إن الجمهور العام على بينة يسيرة من الحقيقة وهى أن غواصة ذرية واحدة ، لا يحد من فترة بقائها تحت سطح الماء سوى قوة أعصاب أفراد طاقمها ومسلحة بستة عشر صاروخاً من طراز الصاروخ الأمريكى بولاريس أو ما يقابله عند السوفييت ، تملك قوة نار وقوة تدميرية تزيدان عدة مرات عن مجموع ما أنفقته جميع قوات الجانبين البرية والبحرية والجوية خلال

سنوات الحربين العالميتين العشر ! وأسوأ من هـــذا فمن المستحيل عملياً اكتشاف هذه السفينة الشيطانية . وإذا هبطت تحت سطح الماء إلى نقطة اختيرت اختياراً صحيحاً فى البحار الفسيحة ، لاستطاعت حتى مع صواريخها الحالية التى يصل مداها إلى ١٥٠٠ ميل ، أن تدمر أية منطقة على سطح الأرض لاتبعد أية نقطة منها فى الحقيقة عن ١٥٠٠ ميل من أى محيط . إن الزيادة التى يجرى السعى وراء تحقيقها فى مدى الصواريخ ، ويجرى الحديث عن ٢٠٠٠ ميل - بل وعن ٤٠٠٠ ميل - ليست محاولة لضرب أجزاء جديدة من الأرض إذا ما دعا الأمر ولكنها مجرد مسألة تتعلق بخفض المسافة التى تقطعها الغواصة تحت سطح الماء قبل أن تطلق نيرانها الغامضة .

فهل ليس من أمل إذن لأمن العالم المنزوع السلاح ؟ أعتقد أن الأمل موجود ، فالغواصات الذرية لايمكن إخفاؤها ، على الأقل عندما تعود إلى قواعدها لتعيد شحن مفاعلاتها حتى ولو أمكن أن يحدث هذا الأمر مرة واحدة فى العام . كذلك لايمكن بناؤها سراً . وعلاوة على هذا خلال تنفيذ المعاهدة تكون قواعدها قد أعيد تحويلها . كيف تستطيع غواصة من طراز نوتيلس Nautilus أن تواصل التجوال تحت سطح البحار دون مؤن أو إصلاحات ؟

تبقى مشكلة الصواريخ التى يبلغ وزن الواحد منها ١٠ أطنان وتطلق من صوامع تحت الأرض أو حتى من أبراج تحت سطح الماء وتخبأة فى مواقع دائمة . يظل الخطر قائماً فى أن بعضها قد أمكن الاحتفاظ بها فى الخفاء ، ولكن ليس ثمة خوف من بناء صواريخ جديدة ، فالعمليات من التعقيد بحيث لايمكن القيام بها فى أى مكان إلا فى مصانع كبيرة وعلى درجة عالية من التخصص ، وبذلك تكون معروفة تماماً وموضع المراقبة . وما قلناه عن المعدات المصغرة ينطبق أيضاً على الصواريخ التى خفض حجمها .

هل إمكانية وجود كميات مخزونة ومحدودة من صواريخ الجيل الثالث ، ومن أسلحة الدمار الشامل الكيماوية أو البيولوجية أيضاً ، ترغم العالم على

أن ينبذ كل أمل فى تحقيق الأمن عن طريق نزع السلاح ؟ كلا على الإطلاق . ذلك أن إخفاء مقادير من الأسلحة فى الوقت الذى تدخل فيه الاتفاقية دور التنفيذ ويبدأ تطبيقها عندما يمكن أن يتخذ من الوطنية عذر فى مواجهة الأخطار التى تنجم من قفزة إلى عالم المجهول ، هذا فى حد ذاته شيء . أما الاحتفاظ بهذه المقادير بعد أن تكون جميع الدول قد نفذت الاتفاقية بإخلاص ، وهى إذ تفعل هذا تصبح معرضة لتوقيع العقوبات الدولية عليها ولأن تعتبرها البشرية طريد القانون ، فذلك شيء آخر .

فى الإمكان فقط أن نتصور أن هيئات أركان الحرب المتعلقة بتقاليدها والتى توشك أن تحل ، تفترض أن من واجبها تكوين مقادير سرية قبل تسريحها ، وإن جاز أن يبدو مثل هذا الافتراض متهوراً فى نظر الغير . لكن من الصعب أن نتصور أن حكام نفس هذه الدولة ، وبعد سنوات قلائل من تطبيق الاتفاقية تطبيقاً منتظماً ، يرغبون فى الاحتفاظ بأمثال هذه المقادير ويبقونها مستعدة للاستعمال . فالخسارة المادية الناتجة من اكتشاف أمثال هذه المقادير المخبأة ، بفعل تفتيش يجرى مثلاً أو باتهام من مجهول ، خسارة كبيرة جداً .

عند هذه النقطة نترك عالم الجوانب الفنية من الأمن لنبحث النواحى الأخلاقية والسيكولوجية والسياسية منه . سوف يُحدث نزع السلاح تغييرات عميقة فى سلوك المواطنين . كان أجدادهم يعيشون فى خوف من التعطل والحوادث ، والمرض واعتلال الصحة وكبر السن ، وكل من هذه الأمور يحرم أسراتهم من لقمة العيش . ولكن أمثال هذه المخاوف بددها نشوء التشريع الاجتماعى وبدرجة متفاوتة — بالتأكيد — حسب الأنواع المختلفة من الحكم وإن كان تطوراً يرى فى جميع أرجاء العالم . لقد خلق نوعاً جديداً من الأجير، واثقاً من الغد ، وأقل ميلاً إلى الادخار ، ويحصل على المزيد من طيبات الحياة ، ويسافر (بفضل الاجازات بالأجر المدفوع) ، ويكتشف آفاقاً خلاف آفاق الورشة والبيت ، ويكتسب رغبة فى الحصول

على رفاهية جديدة هى فى متناول يده أكثر فأكثر ، ويشترى الأدوات المنزلية وحتى السيارة وفقاً لنظام التقسيط .

وحتى فى بلاد مثل فرنسا سار فيها التقدم الاجتماعى شوطاً طيباً يمر معاصرونا بالجزء الأول فقط من تحولهم . إن التغيير بعيد الغور وإن يكن حديث العهد . فالفرنسيون الشبان من أهل اليوم لا يمكنهم أن يتصوروا وظيفة لا تتضمن الأجازات المدفوعة والمساومة الجماعية واللجان المنتخبة التى تتولى مافيه تقدم العمال الاجتماعى . وإنهم لتعتريهم الدهشة عندمايبين لهم أن أول هذه الإصلاحات حدث فى فرنسا منذستة وعشرين عاماً فقط ، وأنه قبل حكومة ليون بلوم فى عام ١٩٣٦ كان أباؤهم يشتغلون كل يوم من أيام السنة باستثناء أيام الآحاد والأجازات القومية .

فإذا كان الناس قد تغيروا على هذا النحو ، بوصفهم أفراداً ، فسوف يتعرضون لتغييرات لا تقل عمقاً إذ ما جعلنا نشوب الحرب مستحيلا . لايزال الأوروبيون غارقين فى ذكريات الغزوات والغارات الجوية ، والخرائب ، والمذابح ، وعمليات قتل الأسرى والقتل الجماعى . ولا يزال فى مقدورهم أن يروا الصفوف الطويلة من اللاجئين المدنيين ممن فقدوا كل شىء وكانت المدافع الرشاشة تطلق عليهم نيرانها من الجو وهم يفرون على طول الطرق . لايريد الأوروبيون أن يروا ذلك ثانيةوهم على استعداد لدفع أى ثمن لتفاديه . ولكن شكهم فى الوقت نفسه فوق متناول اللوم طالما تظل الحرب أمراً فى حيز الإمكان ، لأن هذه الذكريات الرهيبة تعيش طويلاً ، ففى بداية القرن العشرين كان أهل بلاد الراين لا يزالون يعيدون رواية القصص عن إحراق البلاتينيات على أيدى الفرنسيين فى عام ١٦٨٨ - وهى قصص تضخمت بعد أن تناقلتها ستة أجيال واحـــداً بعد الآخر . والفظائع التى ارتكبها الفرسان البروسيون فى عام ١٨٧٠ بعثت الرهبة فى نفسى عندما سمعت بها بعد ذلك بثلاثين عاماً . وتظل غرف الغاز فى أيام هتلر أمراً كريهاً ونميل إلى اعتبار مواطنيه مسئولين مسئولية جماعية عنها .

وإذ نعلم أنه منذ ابتداء هذا الذى يقال له القرن المتمدين ، لم يسد السلام فى جميع أنحاء العالم لفترة تزيد على خمس أو ست سنوات فى المرة الواحدة ، وأن الناس كانوا يقتلون بعضهم بعضاً فى قارة أو أخرى ، فكيف يمكن أن يتجنب الرجال والنساء الإحساس بالقلق والشك بل والتعصب الوطنى ؟ لماذا لا ينبغى لهم أن يتفقوا على ضمان دفاعهم ضد من يشكون فيهم من الجيران وينسبون إليهم أكثر التدابير انطواء على العداء ؟ لماذا لا يصوتون على كلا جانبي الحدود بالموافقة على سباق التسلح الذى يعرض عليهم باعتباره ضماناً للسلام بينما هو فى الواقع يزيد من أخطار الحرب ؟ إن كل الدراما التى تمثل الوجود المستمر للإنسانية تلقاها فى هذه الحالة الفكرية التى تكاد أن تكون شاملة .

وهنا ، كما فى الكثير من المجالات الأخرى ، يسير الإدراك السليم قدماً . فإذا كان الفرنسيون مثلاً لا ينسون جرائم هتلر التى أغرقت مثل هذا العدد الكثير من الأسر فى الحداد ، فإنهم يتعلمون رويداً رويداً أنهم لا يستطيعون أن يلوموا الجيل الجديد من الألمان ، على الأقل أولئك الذين كانوا أصغر سناً من أن يكونوا نازيين . وبرغم أن الكثير من النازيين احتفظوا بمراكز فى الدولتين الألمانيتين ، فإننا رسمنا معالم التوفيق الضرورى بين شعبين حكمت عليهم الجغرافيا أن يعيشا جنباً إلى جنب ، بينما جعل التاريخ على مر القرون كلاً منهما يقف فى وجه الآخر .

بل إن التقدم فى أجزاء من أوروبا الغربية أسرع منه بين الأمريكيين والروس ممن يرون باستمرار فى أفعـــال كل منهم أسوأ النوايا وإن لم يكونوا أعداء أبداً . ويبدو أن الروس نسوا المقادير الضخمة التى تلقوها خلال الحرب ، وأن الأمريكيين نسوا ملحمة ستالينجراد الدامية التى جعلت الإعداد الطويل لعمليات النزول على البر للتحرير أمراً فى حيز الإمكان .

بعد هذه الملاحظات العامة ، دعونا نرجع إلى نظريتنا الأساسية ، وهى أن الاتفاقية أصبحت موضع التنفيذ والرقابة على الوجه السليم . وسريعاً جداً يخلى الإحساس بانتفاء الأمن مكانه لإحساس براحة هائلة . وإذ يكون هذا غريزياً فى مبدأ الأمر فالمرأ يرتاب فى الحظ الحسن — فسرعان مايصبح معقولاً وعميقاً ، وبالعودة إلى الهدوء فى الدبلوماسيه يتراخى توتر الجو الدولى ، وتسوى المنازعات السياسية الباقية أو تظهر تافهة . وأية تفاهة بالقياس إلى ماكان ذا أهمية فى الاتفاقية . كيف يكون فى الإمكان مثلاً اللجاج بشأن برلين عندما تستقر دعائم السلام ويجعل اختفاء الجيوش التدريجى من الضرورى تحويل هذه المدينة إلى واحدة من الحاميات الأولى التى يضمها البوليس الدولى ؟ وبعد الاتفاق بين الشرق والغرب سوف تختنق الألاعيب السياسية المخيفة ويزول الدهاء الآسيوى . وحتى المشكلة الصينية ستكون بالضرورة قد فضت . إذ لا يمكن تنفيذ الاتفاقية بدون توقيع بضمانها من جانب الصين التى تملك أكبر جيش والتى سوف تصبح بغير شك الدولة الذرية الخامسة فى الوقت الذى تسير فيه المفاوضات بشأن نزع السلاح . وبفعل ضرورة لا تقل إلحاحاً ، يكون هذا التوقيع قد سبقه أو صحبه إحلال صين بكين محل صين فورموزا فى المنظمة العالمية ، وهو الإحلال الذى طال أمده أكثر مما ينبغى .

إن التقدم نحو أمن للشعوب منزوع السلاح ، سوف يسير جنباً إلى جنب مع التقدم فى نزع السلاح الأخلاقى من الناس ، فهما قوتان لا يمكن صدهما وكل منهما تعجل بالأخرى وتنميها .

وفى هذا يجب أن تكون لنا ثقة إذا لم تكن مطلقة فهى برغم هذا معقولة . كيف يمكن أن يكون التطور على خلاف هذا ؟ فى عالمنا القلق ، والمرتاب والمسرف فى التسلح ، فإن نزع السلاح هو الآن أمنية الناس ، بل وأكثر من أن يكون أمنية الحكومات التى تؤدى بها مسئولياتها إلى أن تحيط نفسها بضمانات عفا عليها الزمن . فباستثناء عدد قليل من المهيجين السلبيين من

الإدراك فالملايين بل والبلايين من الناس ـ إذا سئلوا : « هل تريدون سلماً ثابتاً ودائماً؟ » ، يجيبون بلا تردد « نعم »، ويتملكهم الغيظ إذ يفكرون أن فى وسع أى شخص أن يوجه مثل هذا السؤال .

ليست رغبة العامل الأمريكى فى السلام أكبر من رغبة رفيقه السوفيتى حتى إذا كان على خلاف الأخير لا يخدعه ويقرعه شعار « السلام فى العالم» وهو فى عمله وناديه ومكتب نقابته ومعسكر راحته .

هذا التطور الجماعى نحو تأكيد الأمن القومى، سوف يجعل الناس حرساً ذوى يقظة على المزايا التى يحصلون عليها أو يكسبونها على هذا النحو ، تماماً كما يدفع تطور الفرد به نحو الأمن الاجتماعى . فإذا حاول الحكام من يخونون قضية السلام أن يعدوا عدواناً سرياً فسوف يواجهون ، بل وربما فى دولة دكتاتورية ، مقاومة سلبية ووشايات من مجهولين تصل فى النهاية إلى آذان منظمة الرقابة الدولية . وهذا ضمان ينبغى عدم التقليل من قيمته .

وثمة فرصة أخرى: إن طرفاً يعد للعدوان يرغب فى تكييف الرأى العام حتى يكسب تأييده لسياسة حرب بأن يزعم أن الأمن مهدد . وبعبارة أخرى فان هذا النوع المعتاد من الدعاية فى عصر سباق التسلح فى جميع البلدان . غير أن هناك فارقاً كبيراً بين الأمس والغد ، فمنظمة الرقابة الدولية بمجرد أن تنتهى هذه الحملة إلى علمها ، وهى حملة يمكن القيام بها فى الخفاء ، سوف تصدر حكمها بصدد حقيقة الدوافع التى يجرى إبداؤها وتنقل هذا النزاع بين شعبين إلى المستوى الدولى حتى يتسنى إجراء دراسة محايدة عنه ووضع تسوية سلمية .

وبهذا ، وأينما ينظر الإنسان ، فالسلم غير المسلح يتضمن فى ذاته القوة التى تجعله لا يقهر وتبعث هذه القوة فى قلوب الناس .

وثمة عاملان آخران يعدلان فى الاتجاه نفسه سلوك الإنسان : الروح الجديدة فى التعليم وزوال الثكنات العسكرية .

فى عالم مجرد من السلاح ، سوف يطرأ تغيير عميق على تعليم الأطفال حتى برغم البرنامج وعدم معرفة المعلمين للأمر ، إذ لن يعود مقياس القيم هو نفسه الذى كان عليه . أنظر بهذا الصدد وبوجه خاص دراسة التاريخ القومى والفضائل المدنية . إن التاريخ كما جرى تدريسه دائماً قصة لا تنتهى من المحالفات والحملات والمعاهدات تضع من التشديد على الانتصارات المجيدة بطبيعة الحال أكثر مما تضعه على الهزائم التى هى دائماً وليدة الصدفة . فمعركة « أوسترلتز » أعظم أهمية بكثير فى فرنسا من معركة « الطرف الأغر » التى تعرض بصورة لا تتغير كلها على أنها مثال بارز عن الخداع . فعبارة « شبيه بخدعة الطرف الأغر » كانت ومازالت تستخدم فى نهاية القرن الماضى باعتبارها مرادفة لتعبير « مناورة قذرة » .

وفى بداية القرن الحالى ، وعندما كنت صغير السن ، تغيرت روح تدريس التاريخ فى فرنسا على الأقل . كانت أسرتى تعجب بالكتب المدرسية الجديدة التى كان التأكيد فيها على تطور الحضارات أكبر منه على الأعمال العسكرية الجليلة التى قام بها الحكام . ومع ذلك لا يزال يجـــرى تدريس هذه الأعمال وبتفصيلات كثيرة جداً . ففى المدارس التى كانت موجودة فى أيام طفولتى ، كان نزع الألزاس واللورين من الوطن الأم ، والذى فرضته الحكومة على الإقليمين ، والحوادث التى كانت تنشب بين الوطنيين الفرنسيين ورجال الحاميات الألمانية المعسكرة هناك ، نقول إن نزع الإقليمين كانت له آثار بعيدة الغور على تعاليم معلمى المدارس وعلى أذهان التلاميذ . فى ذلك الوقت كان اثنان من كل ثلاثة تلاميذ يدرسان اللغة الألمانية مفضلين إياها على جميع اللغات الأجنبية الأخرى ، لا لأنها ستكون أعظم نفعاً لهم فى حياتهم ، وإنما لأن أهليهم حتى وإن كانوا من أفراد الجيل الذى جاء فى أعقاب الحرب الفرنسية ـ البروسية ، كانوا ما يزالون يؤمنون إيماناً لم يعبروا عنه ، وإن كان موجوداً تحت السطح ، بأن حرب تحرير المقاطعتين آتية عاجلاً أو آجلاً وأن على أبنائهم عندما يصبحون جنوداً أن يعرفوا لغة العدو . كانت فكرة

سخيفة ولكن كان لها تأثير على تكوين أذهاننا . إنى أذكر هذا كى أؤكد مدى تأثير الخوف وتوقع الصراع على التدريس وأنه يمكن أن يهيء أجيالاً بأكملها من الشباب ، إن لم تكن تحب الحرب فإنها لا تقف بكل قوتها ضد الحرب لأنهم يتقبلون إمكانية أو حتمية نشوبها .

لنتخيل الآن نتائج ربع قرن من التدريس فى عالم جرد من السلاح . إن الذين يشكلهم هذا سوف يستشعرون بلا شك رهبة من الحرب تزيد على ما كان يشعر بها الذين شنوها والذين يعتبرونهم مخطئين لا لأنهم لم يتمكنوا من تجنبها فحسب بل ولأنهم أيضاً تقبلوا النتائج .

لست ممن يعترضون على الحرب اعتراضاً منبعثاً من ضمائرهم وإن أطلقت سراح من كانوا كذلك عندما كنت وزيراً للدفاع فى فرنسا . فقد حاربت « بشرف » من البداية حتى النهاية خلال سنوات الحربين العالميتين العشر ، وحاربت فى المرة الثانية بوصفى متطوعاً . وهكذا قضيت خمس حياتى فى القتال مرتدياً البزة العسكرية وفى حركة المقاومة . غير أنى مقتنع أنه فى الفترة التى نحاول تحليل خصائصها فلن يعتبر من «المتحضرين» حقاً فى النصف الأول من قرننا هذا النوع من القواد والضباط والجنود فى الحربين العالميتين وإنما الأحرى أن يطلق هذا الوصف على المعترضين بوازع من ضمائرهم وعلى دعاة الحياد - أولئك الرجال الذين أرادوا أن يظلوا « فوق مستوى الاضطراب » على حد قول رومان رولان فى كتابه Au dessus de la Melée الذى نشره فى سويسرا عام ١٩١٥ والذى أصبح - بحق فى ذلك الوقت - عاراً فى فرنسا .

دعونى أقول مرة ثانية إننى عندما كنت أدافع عن بلدى وحريته ، فى الخنادق وفى البحر ، لم أوافق على هذه الصورة من مقاومة الحرب . ولكنى على يقين من أن شباب العصر المجرد من السلاح سوف يمجد هؤلاء الأسلاف . وهذا تطور يدعم بدوره استقرار السلام .

وثمة تغيير آخر يشجع سلوك الأجيال المستقبلة ، ذلك هو القضاء على

الخدمة العسكرية لمدة سنة أو أكثر وعلى حياة الثكنات عندما تصبح الأمزجة واضحة والقرارات المهينة آخذة فى الظهور . لقد علمتنى تجربتى مع الخدمة العسكرية الإجبارية فى عام ١٩١٢ أن الجيش فى وقت السلم ليس مدرسة تعلم فضيلة النبل والإخلاص للخير العام . ففى الفساد الذى يسود فى الثكنات وفى الحانة المجاورة يتعلم الجندون فوق كل شىء تجنب العمل أو « الحصول على الشىء بغير جهد » كما يجرى التعبير عن الأمر فى هذه الأيام . فأشد المجندين انحرافاً يفسدون ذوى النشأة الطيبة . إن الخط الأخلاقى للزحف يتجه إلى أسفل وليس إلى أعلى .

وفضلاً عن هذا فالجندى الشاب يقع تحت تأثير معلمين هم من الجنود المحترفين ، ممن لا يمارسون مهنة التربية . إن النظام موجه بطبيعة الحال نحو ضروريات الحرب . والاستعداد للحرب معناه أن يصبح المرء معتاداً على فكرة أن الحرب يمكن أن تقع وهذا يشوه الروح . وعندئذ تصب الوطنية المتعصبة جام نكباتها . إن « سيكولوجية » الجيش هى فوق كل شىء ، تعليم الوحشية ، بل والتعصب الوطنى .

فى العالم المجرد من السلاح ، تجتث الأفعال السيئة المترتبة على التدريب العسكرى ، بينما المنافع الضخمة التى تنجم من برامج التدريب الجثمانى تنفذ تحت رعاية المدنيين .

يجب أن ننتقل الآن إلى ناحية أخرى وأدق من نواحى الأمن فى عالم منزوع السلاح ، تلك هى خطر الأعمال التخريبية ، ومن المهم أولاً تعريف هذا الاصطلاح الذى غالباً ما يجرى تعميمه وإفساده .

ربما اصطدم بعض القراء إذ نحد من مدى الاصطلاح بشدة . وبوصفى ديموقراطياً بالمعنى الأوروبى للكلمة أعلن أن لجميع الآراء بلا استثناء الحق فى حرية التعبير عنها . وفى رأيى أنه لا وجود لديمقراطية صحيحة فى أى مكان حيث يحرم القانون أن يعرف الناس أى فكر .

بل ودعونى أتكلم بمزيد من الوضوح . لست شيوعياً وقد قدمت الدليل على هذا ، ولعل بعض القراء يذكرون هذا، عندما دافعت عن النظام وأنا وزير الداخلية بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٥٠ بمعارضة الإضرابات السياسية التى أثارها الشيوعيون فى عامى ١٩٤٧ و ١٩٤٨ . كان ذلك هو الوقت الذى حدث فيه الانفصال بين الاتحاد السوفيتى والغرب ، وهو الانفصال الذى سببه خروج الشيوعيين من الحكومات التى سبق أن اشتركوا فيها فى بلجيكا وإيطاليا وغيرهما، أو طردهم من الحكم كما فى فرنسا . كانت الأهداف التى جرت المقامرة بها وخسارتها فى تلك الموجات من الإضرابات فى فرنسا مثلها فى تشيكوسلوفاكيا. فلكى أحمى باريس من أن تعانى مصير براغ ، أمضيت ساعات عصيبة ، ولكن حتى فى ذلك الوقت لم أحلم أبداً بأن أطالب بتحريم الحزب الشيوعى الذى كنت أحاربه بعنف . ولو تقدم أى نائب باقتراح كهذا لعارضته .

الفاصل بين ما هو قانونى وما هو محرم يكمن فى رأيى فى الحد الذى يفصل بين الدعاية والتآمر . فى الديموقراطية يجب السماح بجميع الدعاية . فلكل حزب الحق فى أن يعلن أن انتصاره فى الانتخابات سوف يعنى نهاية الحريات الأساسية وبداية دكتاتورية حزب واحد ، أو عشيرة أو جماعة أو طائفة أو حتى رجل واحد ، وللناخبين من ذوى الإدراك الصحيح أن يحولوا بأصواتهم دون هذا الحزب .

وهكذا فالنظام الشيوعى ، الذى يصل إلى الحكم عن طريق أغلبية من الناخبين يجرى استشارتهم بالطريق العادى وفى حرية ، نظام مشروع شأن أى نظام سياسى آخر يفوز فى الانتخابات ، وإن كان المصير أسوأ بالنسبة إلى الناخبين الذين يختارون هذا الطريق !

ومن جهة أخرى فإن ما ينبغى منعه هو العمل الثورى من جانب أقليات نشيطة تستعد سراً للاستيلاء على الحكم بالقوة أو الخديعة وبدون موافقة

الناخبين ، وهو المعنى الوحيد الذى يمكن أن يضيفه ديموقراطى فرنسى على تعبير « العمل الهدام » .

وعلى هذا الأساس فالمساعدة الخارجية التى تقدم للدعاية التى تجرى فى داخل قانون الحكومة ـ وحتى الدعاية التى تحاول أن تحل محل الحكومة بالوسائل الدستورية ـ هى مساعدة قانونية سواء جاءت من موسكو أو روما أو من مجموعات اقتصادية أجنبية .

لو اقتصر التأييد الأجنبي على الهبات من المال والتى غالباً ما تتخفى فى صورة زيادة فى الأثمان على العمليات النظامية أو فى عمولات الوكلاء ، أو اقتصرت على إعانات للصحف التى تعانى من خسائر ، أو على منظمات سياسية أو شبه سياسية أو نداءات توجه بالراديو ، أو إرسال المقادير من النشرات أو الكتب التى تباع بأقل من سعر التكلفة ـ وكلها حالات قابلتها خلال الفترة ١٩٤٧ — ١٩٤٨ ، فمن الصعب أن نرى كيف يمكن تحريم هذا التأييد فى داخل الإطار الديمقراطى ، وإنما يجب مواجهته عن طريق كشفه للرأى العام . هذه طريقه طيبة على الأقل فى فرنسا ـ كما استطعت أن أبينه .

إننا نلوم السوفييت على أمثال هذه الأفعال ، فهل نحن براء من التهمة ذاتها ؟ ألا تجرى الدعاية المعادية للشيوعية بنفس الدرجة من الاستمرار وإن لم تكن بنفس القدر من المهارة ، وبالمعونة الخارجية ؟ دعونا لا نشدد على هذه النقطة وإنما نقتصر على التعبير عن الأمل ، وبغير إيمان يتجاوز الحد الواجب ، بأنه فى عالم يعيش فى سلام سوف تتوقف أمثال هذه الحملات أو على الأقل تفقد تأثيرها إذا كان لها فى الواقع أى تأثير له أهميته على أى من الجانبين .

تبقى إمكانية العمل الهدام الحقيقى ، أى قيام الأجانب بتقديم الأسلحة والمتطوعين إلى حركة سرية تشاركهم أيديولوجيتهم .

هذا خطر لا يمكن استبعاده من عالمنا المجرد من السلاح تماماً . فالشحنات المخبأة يمكن أن تصبح خطيرة حتى وإن كانت مقاديرها صغيرة لأن القوات البوليسية القومية تكون قد خفضت ما تحت تصرفها من المعدات .

ولقد قدم اقتراح أثناء مفاوضات نزع السلاح أن يكون هناك شرطى واحد لكل ٥٠٠ أو ١٠٠٠ من السكان مما يجعل العدد فى فرنسا يتراوح بين ٤٦٫٠٠٠ و ٩٢٫٠٠٠ من رجال الشرطة . فى إمكان حركة سرية تملك فدائيين سريين، وإن لم يتساووا فى العدد مع رجال الشرطة . أن تستفيد من ميزة المفاجأة والهجوم المركز على مراكز العصب ، ومع تفرق البوليس فى جميع أنحاء البلاد . وإذا تلقت الحركة معدات من الخارج تساوى ما لدى البوليس منها ففى إمكانها أن تجرب حظها . فما العمل المضاد الذى يمكن القيام به ؟

هناك أولاً إمكانية واحدة يجب استبعادها ، وهى أن يوجه البلد المعرض للتهديد نداء ضد مواطنيه إلى منظمة الرقابة الدولية المسئولة عن المحافظة على السلام . هذا حل لا يمكن التسليم به حتى ولو أثبتت الحكومة أنها تمثل البلاد بصورة مشروعة . فأولاً من الصعب تأكيد مثل هذا البرهان، فجميع الحكومات تقريباً بدأت بكونها « ثورية » ، فعند أية نقطة لم تعد ثورية باكتساب تلك الصفة التى تخول العالم التدخل نيابة عنها ؟ فى الإمكان أن نتصور مبلغ الجدل الذى يدور حول موضوع كهذا . وثانياً إذا سارت المنظمة على هذا النهج تحولت إلى محالفة مقدسة حديثة تكرس نفسها للدفاع عن نظم الحكم القائمة . سوف تعمل فى البداية من أجل الشعوب التى يعنيها الأمر ولكن لاشك أنها سرعان ماتنقلب على هذه الشعوب .

إذن لنقرر من حيث المبدأ أن المسائل الداخلية لبلد كالمنازعات بين حكومة ومجموعة من مواطنيها ، أوبين مجموعتين من المواطنين ، لاتهم سوى ذلك البلد وحتى فى عالم مجرد من السلاح ، ومن جهة أخرى فالتدخل الدولى ضد الأعمال الهدامة قانونى عندما تستطيع الحكومة المعنية أن تثبت أن تدخلاً دولياً قد وقع على صورة شحنات من الأسلحة أو فى حضور متطوعين أجانب .

سوف يكون من أهم مواد الاتفاقية بشأن نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً

تحريم جميع شحنات الأسلحة سواء جاءت من المخزون المرخص به لدى قوة البوليس القومية أو من مستودعات مخبأة ، أو نقل المتطوعين سواء ـ بعثت بهم حكومة أجنبية أو مجموعات من مواطنيها ـ تكون هذه الحكومة مسئولة عن أفعالها . ولذلك إذا استطاع النظام المعرض للتهديد تقديم الدليل على قوة وقوع أمثال هذه الأعمال كان من ناحية الواقع فى حالة دفاع مشروع وله الحق فى المساعدة الدولية لاضد رعاياه ولكن ضد الدولة التى تؤيدهم . وعلى ضوء هذا المعنى وطبقاً لشروط الاتفاقية يشبه العمل الهدام الخارجى بالعدوان بشرط ألا تطبق هذه النتيجة بطبيعة الحال على الأشكال الكثيرة من الدعاية .

أما الجانب الأخير من المشكلة ، وهو الأخطار الاقتصادية والاجتماعية التى ينطوى عليها نزع السلاح ، فإنى لا أذكره إلا لكى أجعل مناقشتى للموضوع كاملة .

هذه المسألة درستها فى عام ١٩٦٢ جماعة استشارية تابعة للأمم المتحدة تضم ممثلى عشر دول منها الدول الذرية الأربع ، ووصلت بالإجماع إلى نتيجة — وكان الروس والأمريكيون على اتفاق فيما بينهم هذه المرة — مؤداها أنه لاوجود لاحتياطات معينة معلومة ضد هذه الأخطار . هناك إمكانيات كثيرة لاستخدام الموارد التى يتيحها القضاء فى جميع أنحاء العالم على المصروفات العسكرية السنوية وقدرها مائة وعشرون بليوناً من الدولارات — أى ٣٨٠٠ دولار فى الثانية بحيث ستكون المشكلة الحقيقية هى تقرير الأولويات بين الحاجيات البديلة التى يراد إشباعها : الاستهلاك الفردى فى البلاد المتخلفة ، الزيادة فى القدرة الإنتاجية ، الاستثمارات الاجتماعية إلخ .

ويؤكد الخبراء أن إعادة التحول إلى ظروف السلم ، فى نهاية الحرب العالمية الثانية ، « كانت أكبر بكثير وتضمنت نقلاً أسرع للموارد مما يتطلبه نزع السلاح الكامل فى الوقت الحاضر » ، وأن عمليات التسريح الضخمة

فى ذلك الوقت لم تؤد إلى زيادة لها قدرها فى البطالة ، وأن الخطى التى سار بها الانتعاش ـ وبخاصة انتعاش الإنتاج الصناعى ـ كان سريعاً «بصورة تلفت النظر» . واضح أنه سوف يلزم إعداد مثل هذا التحويل مقدماً حتى يتسنى تجنب بعض المشكلات المحلية وخاصة فى موانى وقت الحرب . إن بعض الاحتياطات وعمليات التكيف والتخصصات الجديدة سوف تكون ضرورية بالتأكيد ، ولكن سوف يجرى الإبقاء على الطلب الكلى على المنتجات برغم زوال المشتريات العسكرية فى الدول الرأسمالية وكذلك فى الدول التى تأخذ بالتخطيط الدكتاتورى .

وبدون الدخول فى التفاصيل يمكن أن نتفق جميعاً على أن نزع السلاح الكامل لاينطوى ، فى نطاق النظريات المفترضة ، على أى خطر جدى على الدول التى تنفذه بإخلاص ، وأنه سوف يجعل أولوية أكبر للمشروعات الاجتماعية ويهيء تحسيناً عاماً فى المستويات المعيشية ، ويتيح آمالاً أفضل للصغار الذين يدخلون حياة الشباب والذين لن ينفصلوا عن الأسرة من أجل الخدمة العسكرية الإجبارية ، ويؤدى إلى تقليل التوتر بين الشعوب والأجناس .

فلنأمل فى حياة طويلة لنزع السلاح بصورة عامة وكاملة ، نزع سلاح يخضع للرقابة الدولية ، وهو الأمل الأسمى للنوع البشرى !

(٣)

التغيير في عالم منزوع السلاح

أرنولد توينبي
مؤرخ المعهد الملكي
للشئون الدولية ، لندن .

يفترض هذا الكتاب أن قوة البشر وقدرتهم الروحيتين ، فضلاً عن الجثمانية بطبيعة الحال ، أعيد تنظيمهما بحيث حرمتا بشكل فعال دول العالم المحلية من حريتها التقليدية فى الالتجاء إلى الحرب . وبعبارة أخرى نقلت السيادة فى الواقع من الدول المحلية إلى دول عالمية . فعلى الأقل جرى تركيز الحد الأدنى من القدرة والسلطان الذى تتطلبه المحافظة الفعالة على السلام العالمى ، هكذا يفترض ، فى أيدى ما يمكن على هذا الأساس ، أن يدعى بحق حكومة عالمية ، وإن كانت لا تزال حكومة بدائية بالنسبة إلى أغراض أخرى .

وكان رد الفعل الأول فى أذهان الكثيرين من الغربيين ، والناجم عن هذه الدعاوى ، وربما يحتمل أن يكون سلبياً . هذه الدعاوى قد تصدم الرجل الغربى باعتبارها يوتوبية بحيث أن التكهنات المبنية على أساسها تكاد لا تستحق إبداءها . إنها موضع الاستنكار مقدماً . ففى التاريخ الغربى حتى الآن نجد أن المحاولات من وقت لآخر لفرض السلام ، عن طريق الوحدة ، كانت فى الواقع محاولات فاشلة . فهتلر ونابليون وشارل الخامس

وأوتو الأول وشارلمان ، كل من هؤلاء بدوره قد دحر . ولكى نلقى هذه الدعاوى مترجمة إلى الحقائق الغربية يتعين علينا الرجوع إلى أكثر من ألف وخمسمائة سنة . كان السلام عن طريق الوحـــدة حقيقة فى الولايات الغربية من الإمبراطورية الرومانية قبل انحلال الأخيرة وسقوطها فى هذه الحافة من ممتلكاتها ، ولكن الماضى الرومانى أصبح منذ أمد طويل « تاريخاً قديماً » بالنسبة إلى الغربيين . أصبح بالنسبة إليناشيئاً بعيداً ، بحيث لا نشعر حتى بأى حنين إليه ، وإن كنا نحن بقوة فى وقتنا هذا إلى الوحدة والسلام .

غير أنه لحسن حظ الجنس البشرى فى المستقبل فإننا نحن الغربيين أقلية وتجربتنا المؤلمة فى الشئون العامة كانت تجربة استثنائية . فى التجربة التاريخية للشطر الأكبر من الجنس البشرى ، كانت الحالة المفترضة فى هذا الكتاب ، حقيقة قريبة العهد نسبياً . كانت فى الصين والهند وباكستان دولة عالمية فى التاريخ الذى يذكره الإنسان . والدولة العالمية فى الصين والتى تحطمت أخيراً فى عام ١٩١١ كانت قائمة حتى ذلك الحين منذ أكثر من واحد وعشرين قرناً . وكانت الدولة العالمية فى شبه القارة الهندية ، والتى انقسمت فى عام ١٨٦٨ ، موجودة طيلة قرن وكانت لها أسلاف عدة . والدولة العالمية فى اليابان والتى هبطت إلى دولة محلية فى عام ١٨٦٨ ظلت تحافظ على نفسها كدولة عالمية طيلة أكثر من قرنين قبل ذلك .

ولكن كيف كان فى الإمكان وجود دولة عالمية فى مجموعة من جزر غير كبيرة جداً تقع بجوار أكبر القارات ؟ وكيف يمكن أن تكون حتى أشباه قارات كالصين والهند معادلة للعالم الفسيح بأكمله ؟ الجواب هو أن التفكير يجعلها كذلك . فأصغر مجتمع بشرى يشكل فى نظر أهله العالم كله إذ انعزل هذا المجتمع عن جميع المجتمعات البشرية الأخرى على ظهر هذا الكوكب . وسيكون معزولاً عنها إذا أحس أعضاؤه أن الأجانب ليسوا ذوى أهمية . على ضوء هذا المعنى ـ وهو عملى جداً ـ نجد أنه حتى اليابان الضئيلة الحجم كانت دولة عالمية خلال قرنين من العزلة فى ظل حكم شوجونات توكوجاوا . وعلى

ضوء المعنى نفسه كانت الامبراطورية الصينية والإمبراطورية الرومانية دولتين عالميتين .

كانت كل من هاتين الإمبراطوريتين فى نظر مواطنيها تشمل العالم المتمدين بأسره . وكانت القبائل خارج نطاقها برابرة لا أهمية لهم .

جدير بنا أن نرى أى ضوء يمكن أن تلقيه تواريخ هذه الدول العالمية بالفعل على موضوع التغيير الداخلى والثورة فى عالم بلا حروب، فهذه العوالم كانت جميعاً خالية من الحروب .

كانت الإمبراطورية الرومانية والإمبراطورية الصينية خاليتين ، بالمعنى الحرفى ، من الحروب طيلة قرون عدة حتى نهاية كل منهما . وعندما كانتا تنغمران فى لجة من الفوضى والاضطراب فسرعان ماكانتا تستعيدان ما كانتا تنعمان به قبلا من الوحدة والسلام. إن انهيار الإمبراطورية الرومانية الثانية لم يعوض أبداً إلا فى ولاياتها الغربية المتأخرة . ففى المشرق عاشت الإمبراطورية الرومانية فى صورة إغريقى بيزنطى أولا ثم بعد ذلك فى صورة متسلط تركى عثمانى إلى أن حدث انحلال الإمبراطورية الرومانية العثمانية النهائى فى الحرب العالمية الأولى .

إننا على وعى فى اللحظة الحالية بصعوبة نقل السيادة من الدول المحلية إلى سلطة عالمية . فعندما يتذوق مجتمع محلى السيادة يميل إلى التشبث بها مهما كانت تكلفه هذه بالنسبة إليه فضلا عنها بالنسبة إلى جيرانه . فى الماضى تم النقل من حين لآخر كما لاحظنا ، ولكنه لم يتحقق أبداً دون جهد بالغ ، فهذه التكلفة العالمية التى انطوت عليها الوحدة والسلم جعلت منهما شيئاً ثميناً ، وبالتالى ركزت حكومات الماضى العالمية طاقاتها على المحافظة على الذات وحاولت ذلك بانتهاج سياسة قائمة على التجميد . فلم تحاول فقط تجميد حدودها ضد البرابرة فى خارجها ولا تجميد بنيان الإدارة العامة فى داخل هذه الحدود ، وإنما حاولت كذلك تجميد حياة مواطنيها الخاصة .

وأسوأ مثل حديث عن هذه السياسة نظام التوكوجاوا فى اليابان . فبعد

أن نفى جميع الأجانب تحت التهديد بالإعدام ، باستثناء مركز تجارى هولندى قائم على جزيرة ديشيما الصغيرة ، حرم على اليابانيين تملك سفن تمخر عباب البحار أو قراءة الكتب الأجنبية . والإمارات الإقطاعية السابقة التى كانت تشن الحروب والتى فرض عليها الشوجانات سلاماً إجبارياً ، نظمت بأدق التفاصيل كأنها فرق عسكرية . فنى تنظيمات دقيقة حددت علاقات أمراء الإقطاع بالحكومة المركزية ، وحددت علاقات الأتباع بأمراء الإقطاع ، وعلاقات الفلاحين مع الأمراء والأتباع . وكان على أمراء الإقطاع أن يقضوا شهوراً كثيرة كل سنة فى بلاط الشوجن . وكان على كل أسرة يابانية أن تقيد نفسها على أنها مرتبطة بدير بوذى دليلا على أنها لم تكن مسيحية فى السر . وكان لابد أن تكون فلسفة الفليسوف اليابانى كونفوشيوس من مدرسة معينة .

لم تسر الحكومة الإمبراطورية الرومانية بتنظيمها الداخلى إلى مثل هذه الأبعاد إلا بعد الموجة الأولى من الفوضى ، إذ حاولت بعد ذلك إنقاذ اقتصادها المعرض للتداعى بأن أجبرت الأطفال على ممارسة مهن آبائهم ، وربطت دافعى الضرائب بالمناطق البلدية التى تجبى الضرائب منهم . ولكن هنا قصة ، سواء كانت صحيحة أو ملفقة ، تدل على أن تجميد الاقتصاد كان هدف الحكومة الإمبراطورية الرومانية فى أوائل أيام الإمبراطورية عندما كان اقتصادها فى حالة من الرخاء النسبى .

تقول الرواية إن سكرتير الإمبراطور دخل ذات يوم إلى مكتب الأخير فى حالة من الاضطراب وقال « مولاى صاحب الجلالة ، لقد بلغنا نبأ الآن بأن رجلاً اخترع زجاجاً غير قابل للكسر . وظننا أن جلالتكم يعنيه أن تعرفوا هذا إذ لا شك أنكم ترغبون فى مكافأة الرجل بصورة مناسبة على هذه الخدمة الثمينة التى أداها للمجتمع . وبدون أن يرفع الإمبراطور عينيه عن الأوراق الموضوعة أمامه تمتم قائلاً أعدموا ذلك الرجل » . وإذ ظن السكرتير أنه أخطأ السمع أعاد ما سبق له قوله وعندئذ كرر الإمبراطور أوامره .

وصرخ السكرتير « ولكن يا صاحب الجلالة ، الرجل المسكين فاعل خيرعام وليس مجرماً » . وعندهذه النقطة خرج الإمبراطور المرهق من العمل والقلق عن هدوئه وصاح « هل يتعين على حقاً أن أبرر أوامرى بأن أشرح الشىء الواضح ؟ ألا تستطيع أن تدرك بنفسك أنه لو طرح اختراع الرجل هذا فى السوق أخرج صانعى الزجاج العادى من عملهم ؟ وسوف ينقلب توازن العالم الاقتصادى وعندئذ يتعرض توازنه السياسى والعسكرى للخطر ؟ ألا تستطيع أن ترى بنفسك أن هذا الاختراع اللعين من جانب الرجل يهدد يهدم كل ما عمله أسلافى وكل ما عملته أنا أيضاً ؟ لقد أقام أسلافى الوحدة والسلام فى العالم عن طريق الدم والدموع ، وإنى لأحافظ على إنجازاتهم بالعمل الشاق . أقول لك أعدموا ذلك الرجل ، وأهم من هذا عليكم بالتأكد من إعدام سجلات اختراعه » .

لو كان فى هذه القصة أى جانب من الحقيقة فقد نجح الإمبراطور فعلا فى أن يؤجل تسويق الزجاج غير القابل للكسر لحوالى تسعة عشر قرناً ، ولكن هذا الإنجاز لم يكن مهماً بالطبع . فلو أن الزجاج غير القابل للكسر جرى تسويقه فى القـــــرن الأول من العصر المسيحى لما تعرض استقرار الإمبراطورية الرومانية (على النحو الذى كان عليه) للتهديد فى الواقع . كان هذا هو الكابوس الذى جثم على صدر حاكم تملكه الضيق ، تطارده المخاوف من عودة حالة من الفوضى قريبة العهد لم يكن فى الإمكان احتمالها . وقد فاتته ، شأنه شأن الكثيرين ممن يتملكهم الضجر ، نقطة مهمة وهو يثير الضجة حول أمر تافه . لقد أبعد الزجاج غير القابل للكسر عن السوق لمدة القرون التسعة عشر التالية ، ولكن اقتصاد الإمبراطورية الرومانية لم يظل قائماً لأكثر من القرون الأربعة التالية فى الولايات الغربية .

كان هناك تهديد اقتصادى حقيقى ذو أبعاد كبيرة لم يدركها هذا الإمبراطور وخلفاؤه أو أنهم تجاهلوه بسبب يأسهم من قدرتهم على مواجهته ، هذا التهديد الذى تحقق بالفعل كان سبباً رئيسياً فى انحلال الإمبراطورية الرومانية وسقوطها فى الغرب . كان هناك ازدياد العبء الذى فرضه على اقتصاد

زراعي متأخر نمو المدن الطفيلية من الناحية الاقتصادية . كانت الحضارة الإغريقية الرومانية حضارة مدنية . وفى الولايات الشرقية التقدمية شقت المدن طريقها لأنها كانت منتجة من الناحية الاقتصادية . كانت هذه المدن خلايا الصناعة التحويلية والتجارة . وعلى سبيل محاكاة الشرق أحس الغرب أيضاً بأن عليه أن يبنى لنفسه مدناً وأن يزينها بالمبانى العامة ذات التكاليف الباهظة على الطراز الشرقى ، ولكن هذه المدن الداخيلة فى الغرب كانت كابوساً يجثم على صدر الريف ، فبدلاً من أن تكون خلايا للصناعة كانت مغاور يقيم فيها الذين يعيشون على الدخل المستمد من الأراضى الزراعية المحيطة بها دون أن يقدموا إلى المجتمع أى عائد اقتصادى أو اجتماعى مناسب .

هذا الفشل الاقتصادى الكبير كان له بالفعل نتائج اجتماعية وسياسية مدمرة . ففى الولايات الغربية من الإمبراطورية شهد القرن الثالث من العصر المسيحى ثورات الفلاحين ، ورأى القرن الرابع المدن يحيق بها الإفلاس ، ورأى القرن الخامس الريف ينتقم من المدن ويحطم الإمبراطورية نفسها فى هذا الجزء من ممتلكاتها . وسعى أهل الريف إلى حماية أنفسهم على أيدى كبار ملاك الأراضى وانتقلت القوة والثروة إلى أيديهم ليس فقط من أيدى أصحاب الممتلكات بالمدن ممن يعيشون على ريعها بل وانتقلت من أيدى الحكومة المركزية أيضاً . كانت هذه حركة مضادة لنقل السلطة فى الاتجاه المضاد من دول محلية إلى حكومة عالمية ـ وهو النقل الذى أوجد فى الأصل الإمبراطورية الرومانية .

وفى اتجاه مماثل سار تاريخ اليابان الداخلى فى ظل حكم التوكوجاوا . كانت الحكومة المركزية مصممة على قص أجنحة أمراء الإقطاع بحيث لم تر إلا بعد فوات الأوان أنها بمحاولتها تجميد هذا الجزء من نظام اليابان الاجتماعى كانت تدفع عن غير قصد بأجزاء أخرى إلى الحركة . لقد جعلت الحكومة المركزية عامدة الحياة باهظة التكاليف بالنسبة إلى السادة الإقطاعيين خلال إقامتهم السنوية الإجبارية فى العاصمة . وكانت مسرورة إذ تراهم يعانون من

الارتباك المالى ولم تأسف إذ ترى الخراب يحل بهم مباشرة . وأبطأت فى أن تصحو على الحقيقة ، وهى أنها إذ تنقص مما كان للسادة الإقطاعين من قوة أو ثروة محدودتين فى ذلك الحين لم تكن تعمل لما فيها نفعها ، وإنما كانت تعمل على ما فيه نفع الطبقه الوسطى التجارية والصناعية الآخذةفى الصعود فى المدن .

كانت الشخصيات الرومانسية فى أواخر سنى حكم التوكوجاوا ـ تلك الحفنة من المثقفين الذين كانوا يجتمعون فى ظلمة الليل ليطالعوا الكتيبات الهولندية عن العلم الغربى معرضين حياتهم للخطر ـ كانوا يتحدون الحظر الذى فرضه النظام على « الفكر الخطر » ولعبوا دورهم المتواضع فى تمهيد الطريق إلى الثورة التى قلبت الحكم فى نهاية الأمر . ولكن الدور الأكبر فى مقدمة ثورة الميجى لم يلعبه المثقفون تحدياً للقانون وإنما لعبه رجال الأعمال فى وضح النهار وبوقاحة . إن الشوجونات لم يخطر ببالهم أن يحرموا على طبقة الرجال الجدد الجديدة بالمدن تمويل إسراف السادة الإقطاعيين وبذلك تجعلهم مدينين لها وتجعل ممتلكاتهم فى جيوبها . وبينما ظن الشوجونات أنهم يجمدون حياة الشعب اليابانى كانت ثورة اقتصادية كبرى تجرى رغم أنوفهم ، وهى ثورة لم تلائم سياستهم . كان طبقة الشوجونات اليابانيين ، شأنها شأن الحكومة الإمبراطورية الرومانية ، تشعر بالغيرة من كل من يحتمل أن ينافسها . إن نيتها فى تكوين ثروات رجال الأعمال لم تكن لتزيد على نيتها فى جعل الإقطاعيين يحتفظون بثروتهم . ولم تكن ترى أنها بجهودها من أجل هدم منافسيها القدامى كانت تخلق فرصة لكى ينهض منافسون جدد .

إن التجربة المشتركة التى مرت بها الدول العالمية الفعلية فى الماضى تلقى ضوءاً على الاحتمالات الداخلية المستقلة فى دولة عالمية بالمعنى الحرفى لو أننا نجحنا فى إقامتها . خلاصة التجربة المشتركة أن من المستحيل على حكومة أن تجمد الحياة البشرية مهما جهدت ومهما بدت الظروف مواتية . فما كان فى

إمكان حكومة أن تحاول أكثر مما حاولته حكومة التوكوجاوا فى اليابان خلال الفترة التى عملت فيها على عزل اليابان عن بقية العالم . إلا أن النتيجة كانت الهزيمة الكلية لسياسة شوجونات توكوجاوا . كان سيهزمهم التحول فى ميزان القوة الداخلى حتى ولو لم يكن هناك عالم غربى ولو لم تكن هناك ثورة صناعية غربية تصنع أسلحة جديدة لتنقض على اليابان من الخارج. ويبدو كأن تحولات مماثلة فى ميزان القوة الداخلى تحدث الآن فى الاتحاد السوفيتى فى ظل الحكم الشيوعى الحالى بغض النظر عن الجهود التى تبذلها حكومة تبدو بالغة القوة فى الظاهر لإبقاء البلاد سجينة النظام الشيوعى .

فالدليل التاريخى يوحى بأن سياسة محاولة تجميد موقف داخلى سياسة محكوم عليها سلفاً بالإخفاق . ويحدث هذا حتى ولو لم يكن هناك تدخل من الخارج . إن شئون البشر لن تتجمد أبداً وستنضج دائماً ، ووضع الغطاء عليها نتيجته المؤكدة غليانها . إننا نفترض أن الحرب قضى عليها وأن الثورة بقوة السلاح استبعدت أيضاً . قد يكون ثمة خطر العنف أن تبطىء خطى التغيير ولكن يبدو من أبعد الاحتمالات أن تسفر النتيجة عن وقف التغيير . سوف يواصل مجرى الحياة البشرية الحركة ولو بالسرعة التى يتحرك بها النهر الجليدى .

وسوف تواصل الثورة ومعها القوة الانتقال من طبقة إلى أخرى ، وسوف توضع الأيديولوجيات المستقرة رسمياً فى الثلاجة وفى صمت بينما يواصلون احترامها بالإسم . وسوف تنجح الدول المختلفة الأجناس الخاضعة فى أن تؤكد بالتدريج حقوقها الإنسانية . وعندما ينبذ استخدام القوة الروحية كأداة لتحقيق التغيير الاجتماعى فإن القـــوة الروحية التى أطلق سراحها المهاتما غاندى فى الهند ، وكان لها مثل ذلك الأثر القوى ، سوف تواصل عملها فى إحداث التغيير . ما كان فى إمكان الأقلية الزنجية فى الولايات المتحدة أن تؤكد حقوقها الإنسانية بقوة السلاح ، كما لم يحل المشكلة أيضاً الانتصار العسكرى الذى أحرزه الشمال فى الحرب الأهلية . وبقدر ما تُحل فى عصرنا

فإن حلها يجرى بقوة الضمير . إن الطابور الخامس الذى يستنفد معارضة البيض من أجل الجنوب لإقامة العدل الاجتماعى هو وعى فى قلوبهم بأن قضيتهم ليست فى نهاية الأمر قضية عادلة .

إن محاولات تجميد موقف قمينة أن تسفر عن الأثر المضاد لما هو مقصود . فهى إذ تكون بعيدة عن أن تكون مهدئة فإنها تفجيرية . إن المحاولة التى بذلت فى الولايات الغربية من الإمبراطورية الرومانية لإرهاق دافع الضرائب وربط ابن الصانع بحرفة أبيه لم تجعل الاقتصاد يسير فى طريقه وإنما عجلت بانهياره . هذه النقطة يوضحها التباين بين سقوط الإمبراطورية الرومانية فى الغرب وثورة الميجى فى اليابان . لقد حققت اليابان فى القرن التاسع عشر عملاً رائعاً بصورة غيرعادية ، فبدون التعرض للنكبات تحولت من دولة عالمية معزولة ومآلها أن تتجمد ، إلى إحدى الدول المحلية الكثيرة بالعالم الحديث الذى يتحرك بسرعة وهو العالم الذى ظلت اليابان تعمل على إبعاده عنها خلال القرنين السابقين على الثورة . كيف تمت هذه المعجزة اليابانية ؟ كان هناك بعض الغلاة اليابانيين ممن بذلوا أسوأ الجهود ، التى قدروا عليها خلال تلك الأزمة فى تاريخ اليابان ، لأن يدفعوا باليابان إلى الخراب بأن ينطحوا رؤوسهم فى الصخر ، ولكن لم يكن هذا رد الفعل من جانب معظم اليابانيين ممن كانوا فى ذلك الوقت يشغلون مراكز القوة والامتياز . لقد أوتيت الأغلبية الحكمة التى جعلتها تقرأ علامات العصر . وكانت لديها أيضاً الروح العامة بحيث تتقبل التغييرات الضرورية مادام هناك الوقت الذى يسمح بإجرائها فى سلام وإن كانت هذه التغييرات الثورية ، بعد قرنين من التجميد ، ثورية وتطلبت التضحية بالمصالح الشخصية والمصالح الطبقية . أدرك بيت توكوجاوا أن مهمته استنفدت ، ونقل إلى البيت الإمبراطورى وبدون نضال السلطة المغتصبة التى سبق اكتسابها بالدم والحديد قبل ذلك بقرنين ونصف قرن ، وتنازل السادة الإقطاعيون وأتباعهم طواعية عن امتيازاتهم الاجتماعية ، وكانت

هذه الامتيازات قد ثبت أنها صورية ، ولكن إدراك الأمركان يتطلب فراهة ويتطلب روحاً عامة تعمل على ضوء تلك الفراهة .

هنا بالتأكيد درس لعالم يخلو من الحرب فى المستقبل . هذا الدرس هو أنه إذا تحققت الوحدة والسلام ، فسوف يكون السبيل الوحيد للإبقاء على هذه الإنجازات الثمينة هو إدراك الحقيقة والتصرف وفقاً لها ، هذه الحقيقة هى أن التغيير المستمر جوهر الحياة البشرية . إن محاولة وقف التغيير معناها الدعوة إلى الانفجار . والسبيل البناء لمعالجة حتمية التغيير هو إجراء التغييرات طواعية قبل أن تفرض نفسها . وكلما بكرنا بالعمل اتسع أمامنا مجال الاختيار . فاذا تنبأنا بتغيير ضرورى بالسرعة الكافية ، أتيحت لنا فرصة السيطرة عليه وتوجيهه إلى المسالك التى تكون فيها آثاره بناءه وليست مدمرة .

هذا درس لمجتمع مستقبل أقام عالماً لاحرب فيه ، لأنه درس لجميع البشر فى جميع الأزمنة وفى جميع الظروف ، فى هذا العصر الجديد من الأسلحة الذرية أصبح العالم الذى لاحرب فيه ضرورة للحياة البشرية وشرطاً لازماً لبقاء الجنس البشرى . وسياسة تقبل وتنمية التغيير السلمى شرط لازم للإبقاء على عالم تنتفى منه الحروب .

(٤)

موضوع التغيير الداخلى

والتر ميليس ،
مدير العاملين فى مركز دراسة
النظم الديموقراطية.

مشكلة التغيير ومشكلة النظام هما جانبا الورطة التى ارتطم بها الفكر السياسى طيلة الألفين الماضيين أو الثلاثة آلاف من السنين - ولسنا نوحى أن هذا الموجز يمكن أن يفضها - إلا أنها ورطة يجب أن يواجهها أولئك الذين يفكرون فى قيام عالم ليست فيه حرب منظمة. واضح كما يقول توينبى أن من المستحيل على أية حكومة أن تجمد الحياة البشرية ، فالتغيير كامن فى جميع الأنظمة السياسية والاجتماعية ، ولكن من الواضح بالمثل أن أية صورة من الحكم مستحيلة إذا سمحت للحياة البشرية بأن تحرق نفسها فى فوضى يسودها الاضطراب تماماً . فالذين يحاولون أن يتصوروا عالماً خلا من الحروب ، يحاولون أن يتصوروا أشكالاً خاصة من النظام العالمى أو الحكم يجب برغم هذا أن يفسح المجال أمام الاضطراب والصراع والتغيير الجوهرى لبقاء وتطور الأنظمة الاجتماعية والسياسية والبشرية . يجب أن يكونوا فكرة ما عن الطريقة التى يواصل بها التغيير الحدوث فى نطاق النظام الخالى من الحروب الذى يحاولون تصوره ، ذلك التغيير الذى غالباً ما كان وثيق الارتباط بالحرب المنظمة ، أما أنه سوف يواصل الحدوث فأمر يكاد لا يحتمل الجدل بشأنه .

ويبدو من الواضح أن الجواب يجب أن يدور حول طبيعة وبنيان

النظام العالمي الذي تنتفي منه الحرب . قد تختلف الأفكار بشأن هذا الأمر اختلافاً واسعاً جداً . إن الموقف الذي طلب إلى كل من المؤلفين في هذا الكتاب أن يتخذ منه نقطة البدء ـ وهو موقف يتضمن النزع العام للسلاح إلى مستوى القوة البوليسية ، وقوة بوليس تخضع للرقابة الدولية ومتناسبة مع مسئولياتها ، ونظاماً للمحافظة على السلام وتسوية المنازعات فيه على أقل قدر من « القانون » يكفي لتجنب الحرب المنظمة بين الدول — هذا الموقف ذو طابع مخصوص بدرجة غير كافية بحيث لا يسمح بالكثير من التوجيه . إن الشروط « ومن عمد بلا شك » هي من العمومية بحيث تعرف أي شكل تقريباً من النظام العالمي يتراوح بين نظام كلي من الحكومة العالمية إلى موقف لا يختلف جداً عن ذلك الذي يبدو نتيجة للورطة النووية. إننا بصدد الوصول إليه الآن كنتيجة مترتبة على الورطة النووية . ويبدو من الضروري أن نلقي المزيد من الضوء الكاشف على ماهيـــة النظام المفترض الذي يخلو من الحرب ، ولذلك قد يساعدنا في هذا أن ننظر بمزيد من الإمعان إلى المشكلة العامة التي يمثلها القانون والنظام والعنف والحرب .

إن النضال المعقد بين الأفراد ـ الجماعات والطبقات والمجتمعات أو الشعوب من أجل الثروة والمركز والقوة — كامن في الطبيعة البشرية ، وما من نمط من القانون والنظام يستطيع إزالة هذه الصراعات على القوة . ويمكن النظر إلى أي نمط من هذا القبيل على أنه أصلاً وسيلة لتنظيمها أو تركيبها بين الذين يخضعون له وعلى نحو يسمح بفضها بأقل قدر من العنف المادي . إن العدل النسبي الذي يتسم به التنظيم هو تدعيم للنظام على درجة عالية من الأهمية . ولكنه يبدو ثانوياً في جوهره — أي منتجاً ثانوياً كما لو كان بالنسبة إلى « النظام » الذي يفرضه التنظيم . كانت هناك بالطبع نظم على درجة عالية من الظلم عاشت فترات طويلة ونظم عادلة بالمقارنة تعرضت للانهيار المبكر. إن جوهر أي نظام من القانون والنظام ، عادلاً

أكان أم ظالماً ، يجبر النضالات التنافسية بين أعضائه على أن تنساب فى غير المسالك الفتاكة أو العنيفة .

فى أى نمط من القانون والنظام يلتقى المرء عناصر ثلاثة هى الأجهزة التى عن طريقها يحقق هذه النتيجة : احتكار سام للقوة القانونية لتحريم الالتجاء إلى العنف ، ونظام من القواعدالعامة (القانون)يعرف بمصطلحات ذات طابع عام الحقوق والواجبات وبالتالى مراكز القوة لجميع من يشملهم الأمر ، ونظام قضائى لتطبيق القواعد العامة على صراعات معينة وينص فى قراراته على بديل يلقى القبول العام عن طريق المحاكمة بطريق المبارزة أو العنف . ما من نظام من هذا النوع كان بالطبع ناجحاً تماماً ، ففى ظل أعظم أنماط القانون والنظام نمواً نلتقى حداً أدنى من الجريمة العنيفة لايمكن النزول عنه ، ونلتقى فى العادة قدراً معيناً من الشغب والعنف الجماعى . ومثل هذا النمط لم يحل تماماً أبداً دون حدوث التغيير . صحيح أن نمطاً متطوراً من القانون والنظام أسفر فى أى وقت معلوم عن تعريف وبلورة علاقات القوة بين الأفراد والجماعات والطبقات الخاضعة له ، وأن صرح القوة القانونى المتبلور هذا قد يعيش بعد أن تتغير علاقات القوة الفعلية فى المجتمع ، ولكن حين يميل بنيان القوة الفعلى إلى أن يخرج على التعريف القانونى فإن التعريف القانونى ، عاجلاً أو آجلاً ، هو الذى يتغير وليس بنيان القوة الذى أخذ حديثاً فى الظهور .

وعندما يعظم التباين بين الحقيقة والصورة فقد تكون أمثال هذه التغييرات عنيفة كما تعكسها الحروب العظمى على المسرح الدولى أو الثورات الدموية فى الداخل. ولكن الحروب والثورات العنيفة ليست بالتأكيد الوسيلة الوحيدة أو الضرورية التى تجعل نمط القانون والنظام متمشياً مع التغييرات فيما يكمن تحته من بنيان القوة . لقد سجل العالم الحديث تعديلات ضخمة من هذا النوع تحققت إلى حد كبير ، إن لم تكن تماماً ، بوسائل غير عنيفة . كذلك ليس من الصحيح أن هذه لايمكن أن تحدث إلا فى تلك النظم التى

تتضمن كما فى الديمقراطيات الغربية النص الرسمى على المشاركة الشعبية فى التغيير الذى ينتاب الأنظمة . فنى الفصل السابق يذكر لنا توينبى تنازل شوجونات التوكوجاوا فى اليابان التى كانت فى ذلك الوقت أى شيء إلا كونها مجتمعاً ديموقراطياً ، وذكر ماصحب ذلك من ثورة سياسة واجتماعية. وكل هذا تم بقدر يسيرجداً من العنف . ومنذ وفاة ستالين، إن لم يكن قبلها، حدثت بشكل واضح تحولات بالغة الشأن فى بنيان القوة فى الاتحاد السوفيتى نفسه وبين الدول التى تتكون منها الإمبراطورية السوفيتية . ولكن النمط الشيوعى من القانون والنظام (وهو ليس أقل من نظام للقانون والنظام لأنه يبدو فى نظرنا نظاماً غير عادل) قد كيف نفسه مع هذه التغييرات بوجه عام بدون حرب أو ثورة . والثورة العنيفة الوحيدة ذات الأهمية ، أى الثورة فى المجر ، أخمدتها القوة البوليسية السوفيتية ، وبذلك تركت القانون والنظام الشيوعيين سليمين فى الظاهر . ولكن حتى القوة التى أعيد بها فرض « النظام » لاتعنى أنه غير قابل للتغيير إلى الأبد . ستظل الثورة المجرية تقدم مساهمتها نحو تلك التغيرات ، والمأمول ألا تكون عنيفة وإن كانت تغييرات على أى حال ، وهى تحولات من المؤكد أنها سوف تحدثها ، فى بنيان القوة السوفيتى الكامن تحتها .

وحتى النظام الدولى العام ، « والذى يتسم بالفوضى » كما يفترض فيه فى العادة ، كيف نفسه منذ عام ١٩٤٥ مع تغييرات كبيرة جداً فى علاقات القوة الأساسية للشعوب والدول والطبقات والجماعات ، وبوجه عام مع أقل قدر يدعو إلى الدهشة من الحرب أو غيرها من أساليب العنف . إن المناقشات التى تدور حول نظام عالمى جديد تغفل عادة أننا نملك الآن نمطاً للقانون والنظام الدولى أكثر تطوراً عما كان عليه الحال من قبل فى التاريخ . إنه نمط لم يصنع بعد على هيئة قانون أو متجسد تماماً فى التزامات تتضمنها معاهدة بينما لاتزال بدائية تماماً التعبيرات التنظيمية عنه كالأمم المتحدة .

وبرغم هذا فهو نمط قادر بالتأكيد على « تجميد » أنظمة البشر السياسية والاجتماعية فى أى قالب دائم ، إلا أنه لم يثبت فى الوقت نفسه أنه كاف كى يضمن ذلك بالنسبة إلى معظم الشعوب ولمعظم الوقت ، فإن الصراع على القوة والمعقد بصورة لامتناهية يجرى بوسائل غير عنيفة فى جوهرها .

ربما يعيش ثلثا سكان الأرض اليوم فى ظل مالا يزيد على أربعة أو خمسة مراكز للقوة والقانون والنظام ، مستقرة ، وكل منها منيع بدرجة متفاوتة إزاء غيره ، وهى الولايات المتحدة ، والديمقراطيات الأوربية الغربية ، والاتحاد السوفيتى ، والصين ، وربما الهند . وهى مراكز يظهر أنها استبعدت بشكل فعال نوعاً العنف وإراقة الدماء من شئونها الداخلية كأدوات للسياسة العملية . لقد ابتدع كل منها بصورة فعالة أصول حكم القانون وهى بوليس قادر تماماً على منع أى شىء يزيد على مجرد الالتجاء العرضى إلى العنف . نظام من القواعد العامة تحكم النضال الداخلى بشأن القوة ، وعلى الأقل نوع من النظام القضائى أو التنظيمى لتطبيق القواعد ، وإتاحة بديل عن المحاكمة بطريق العنف وهو بديل مفضل بوجه عام وإن كان ناقصاً أو ظالماً . هذه الصروح الكبرى من القانون والنظام تختلف اختلافاً واسعاً من ناحية كفاءتها وبراعتها وحذلقتها باعتبارها منظمات اجتماعية . فمن العسير مثلاً أن نلقى الكثير من التشابه بين مداولات المحكمة العليا بالولايات المتحدة والدسائس فى صفوف الصفوة الحاكمة السوفيتية فى الكرملين ، إلا فى كون كل منهما يخدم نفس الغرض العريض . كل منهما يهىء بديلاً مرضياً « أو موضع القبول على أى حال » عن العنف المسلح والثورة فى تسوية المشكلات الأساسية المتعلقة بالقوة . وبرغم مابين هذه النظم الكبرى من اختلافات فيظهر أن كلاً منها أكد قدرته على حفظ النظام إلى جانب قدر كاف من المرونة يسمح بحدوث التغيير بدون الحالات المتطرفة من العنف .

على أى حال يظهر أن هذا هو الرأى المشترك . فما من أحد مثلاً يمكن أن يظن بصفة جادة أن الولايات المتحدة ستظل مصبوبة إلى الأبد فى ذلك القالب المعين من العلاقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية الذى بلغته فى منتصف عام ١٩٦٣ . فنحن جميعاً نتطلع إلى تغييرات كبرى من نوع أو آخر فى بنيان القوة الأمريكى ، ولكن التصور بأن الثورة العنيفة سوف تصاحبها أو يمكن أن تصاحبها ، يتطلب عقلية من طراز عقلية جون برشويد . ويصدق الشىء نفسه كثيراً على الديمقراطات فى غرب أوروبا . ولكن إذا تقبل المرء الرأى الذى يذهب اليه معظم المراقبين ، فإن الأمر يصدق أيضاً على الدول الشيوعية الكبرى . إن علاقات القوة المتقلبة وغير المؤكدة بين موسكو وبكين موضع الإعلان الكثير عنها فى الصحافة الغربية ، ولكن ما من دارس جاد كان من التهور بحيث يتنبأ بأنها سوف تنتهى بحرب صينية سوفيتية . ليس احتمال الثورة المسلحة فى الصين أو الاتحاد السوفيتى هو الذى يسترعى أعظم الاهتمام ولكنه استحالتها الظاهرية فى المستقبل الذى يمكن التنبؤ به . إن ثلثى سكان الكرة الأرضية يعيشون الآن فى ظل أنماط من القانون والنظام مستقرة بدرجة معقولة ، وهى من الاستقرار بحيث لايتنبأ أحد بالثورة العنيفة أو الانهيار لكل منها (إلا كنتيجة حرب عالمية أخرى) ، إلا أنها ليست جامدة بحيث تعجز عن تحقيق التغيير والتطور الضروريين .

وأياً كانت مسالك الدم والشقاء التى وصل بها العالم إلى هـذه النتيجة ، فإنه قد وصل إليها ، ويجب الاعتراف بجدتها لأنها ظاهرة يكاد ألا يكون لها مثيل فى التاريخ شأنها شأن الترسانات النووية نفسها ـ كما يجب الاعتراف أيضاً بأهميتها الواضحة بالنسبة إلى المشكلة العامة المتصلة بالقانون والنظام العالميين ولسوء الحظ فالكثير من الثلث الباقى من سكان الأرض أقل من ناحية التنظيم الجيد . فجنوب آسيا ، وأفريقيا ، والكثير من أنحاء أمريكا اللاتينية

تجتاحها « ثورة التوقعات » ، وهى ثورة تعقدها بصورة متطرفة القومية والصراع العنصرى والطبق والاختلافات بين جماعات الصفوة المتعلمة الصغيرة بأتباعها من أهل المدن وبين جماهير الفلاحين ، فضلاً عن ميل مراكز القوة الكبيرة المستقرة إلى استغلال هذه الصعاب لتنمية قوتها ومؤتراتها . وإذ نتحدث حديثاً عاماً جداً نقول إن الصروح الأساسية للقوة (من داخلية ودولية) فى جزء كبير من هذه المنطقة هى فى حالة سيولة .

فمشكلة القيادات الجديدة ليست فى الاستيلاء على السلطة بقدر ماهى اكتشاف الأسس الجديدة التى يمكن أن يقام عليها بنيان للقوة قابل للحياة. فأية قواعد (قوانين) متوافرة سواء كانت مستمدة من قرارات الأمم المتحدة أو من ترتيبات دستورية ونظامية داخلية ، واضح أنها لاتتمشى مع علاقات القوة الفعلية التى بلغت مبلغاً عالياً من التعقيد ، فلابد أن هناك فى الكثير من هذه المنطقة قاعدة عامة عن « القانون والنظام » بل وحتى قاعدة قامعة كالتى فرضها الاتحاد السوفيتى بنجاح على شعوبه المختلفة الكثيرة والصراعات المختلفة بين المصالح . وقد يظهر أن قدراً كبيراً من العنف هو أمر محتوم سواء اتخذ الصورة الوحشية التى حدثت فى الكنغو أو فى الجزائر أو مجرد الانقلاب العسكرى الذى عطل بالقليل نسبياً من إراقة الدماء عمليات « الديمقراطية » فى أجزاء كثيرة من العالم. ومامن طراز من القانون والنظام يمكنه أن يأمل فى تجنب كل عنف أو فى أن يقيم « العدل » بميزان المساواة بحيث لايسعى الناس والجماعات والمجتمعات أيضاً إلى أن يتولوا بأنفسهم تطبيق القانون . ولكن الذى لايزال يبعث على الدهشة أن القليل وليس الكثير من العنف وإراقة الدماء صحب التحولات الهائلة فى علاقات القوة بين الجماعات والطبقات والشعوب والتى حدثت منذ عام ١٩٤٥ .

هـــذا هو الموقف الذى نجد فيه أنفسنا اليوم . لقد ابتدعنا نمطاً من القانون والنظام العالميين لم يسبق لهما مثيل فى التجربة الإنسانية ، ولايتضمن

أى احتكار عالمى للقوة القانونية ، وكافياً لتحريم الحلول العنيفة على الشعوب والطبقات والمجتمعات والجماعات وإن كانت نظم الأسلحة الفنية تبدو مؤقتا بديلاً فعالاً . إن التغيير يسير فى طريقه بالتأكيد بالسرعة التى يمكن أن يرغب فيها معظم الناس ، ولكن فى داخل نظام يكفى لأن يسمح للأغلبية الساحقة من شعوب العالم بأن تعيش حالياً فى سلام ، وأن يجعل ما لا يزال موجوداً من العنف محصوراً داخل حدود يمكن احتمالها . بل وأكثر من هذا فهو نظام يسمح بنمو نسيج العلاقات بين الشعوب ـ ذلك النسيج الذى دعاه « روبرت سى . أنجل » فى جذل « النسيج النظامى » للتنظيم العالمى . ماذا يكون التأثير الواقع على هذا الموقف العام والمرتب على اجتثاث أسلوب الحرب المنظمة منه ؟ .

هذه حقاً المسألة الجوهرية . إن كل ماطلب إلينا أن نفترضه فى هذه الفصول هو إلغاء مبدئى للحرب المنظمة مع إدخال أية تنظيمات نظامية (لا تحدد إلا بصورة غامضة) قد تكون ضرورية للمحافظة على الإلغاء . وبقدر مايتعلق الأمر بالتغيير الاجتماعى السياسى اللازم ، كيف يكون النظام الناتج والخالى من الحروب مختلفاً عن النظام القائم ؟ الجواب السهل أن نقول إنه سيكون مختلفاً اختلافاً يسيراً جداً ، ولكن هناك عقبة فى طريق الجواب السهل تكمن فى العلاقة التى وجدت خلال معظم تاريخنا بين العنف والثورة الداخلية والعنف والحرب الدوليتين وهى العلاقة التى لا تزال غامضة وإن كانت وثيقة بشكل واضح . لقد كان الإثنان ممتزجين فى معظم التغييرات الكبرى فى الأنماط البشرية من القانون والنظام وتنظيم القوة . فالحروب الكبرى أدت إلى الثورات الكبرى . ربما لم تكن العلاقة العارضة بسيطة فى الواقع على ما يوحى به هذا الأمر ، ولكن المشاهدة توحى على الأقل بالبحث فيما إذا كان فى الإمكان أن تحدث ثورات عظمى إذا لم تعد هناك حروب عظمى . أو بالعكس هل لن تبعث حتماً الحروب الكبرى إلى الحياة إذا لم تحدث تطورات كبرى جديدة ؟ .

إن نظامنا العالمى القائم فى الوقت الحاضر يبدو مرناً بالدرجة الكافية بحيث يواجه ضرورات التغيير دون مظاهر العنف المصاحبة له والتى لا يمكن احتمالها . ولكن هكذا ظهر عالم الأطلنطى فى نظر أهله فى عشية الثورة الفرنسية ، مثلما ظهر العالم الإمبراطورى الغربى والروسى فى عشية الحرب العالمية الأولى . إن الاتحاد السوفيتى والصين يظهران اليوم أنهما يمثلان أنماطاً مستقرة من القانون والنظام ، ولكن قد يثبت أن المظهر وهمى ، فعلاقات القوة إذ تواصل التقلب فى داخل الإطارات الجامعة لهذه المجتمعات الكبرى ، فقد لا يكفى ما يقل عن الثورة الدموية والعنف لتحطيم صروح القوة القديمة وإقامة صروح جديدة مكانها .

إن العنف الثورى فى فرنسا بعد عام ١٧٨٩ لم يعد تنظيم صروح القوة الداخلية فحسب ، ولكنه كسر أيضاً صرح القوة الدولية وأدى إلى نشوب أول حروب كلية فى التاريخ الحديث . فإذا افترضنا عالماً يخلو من الحروب فى البداية فقد يسفر عن نتائج مماثلة كانهيار عنيف لصروح القوة الروسية أو الصينية . ما من نظام لنزع سلاح تحت رقابة بوليس دولى يمكن تصوره فى الوقت الحالى يستطيع أن يعالج بصفة نهائية أو كاملة مثل هذا الموقف . فمن الصعب أن نتصور قوة بوليس دولية مزودة إما بالقوة المادية أو — وهو الأهم — بسلطة التدخل فى دولة روسية تسودها الفوضى ، بقصد « إعادة النظام » . من السهل أن نتصور الضغوط الواقعة على قوات البوليس الدولية المجاورة كى تتدخل بطريقة أو أخرى حتى تحافظ على مصالحها القومية ولترى أن الضغوط يمكن أن تؤدى إلى « التدرج » وإعادة التسلح والحرب عن طريق عمليات يجد البوليس الدولى من الصعب السيطرة عليها . كل ما يمكن قوله فى هذا الصدد أن الكمال لا يمكن بلوغه فى هذا العالم . فما من نظام من السياسة سوف يواجه ، بشكل معصوم عن الخطأ ، جميع المشكلات التى يمكن أن تنشأ أمامه . ولكن السياسة التى تبدأ من نزع للسلاح شامل وتحرسه قوة بوليس

لديه فرصة لمواجهة هذا النوع من الموقف أفضل من الفرصة المتاحة لسياسة تبدأ بنظام من الحرب المنظمة .

وهناك الحالة المضادة التى غالباً ما أوضحتها الثورة الروسية عام ١٩١٧ والتى ساد الاعتقاد فيها بأن الحروب الدولية الكبرى لازمة لتحطيم صروح القوة المتحجرة والبالية التى تحول دون التطور البشرى . أما أن الحروب كان لها هذا الأثر فأمر يكاد ألا يكون موضع شك ، ولكن الذى يدعو إلى شك أعظم بكثير فهو أن الحرب الكبرى عنصر ضرورى فى التقدم السياسى والاجتماعى . حسب النظرة العادية بدأت الثورة الروسية فعلاً بتحرير الإسكندر الثانى للأقنان فى عام ١٨٦١ وهو اعتراف اختيارى من جانب الأوتوقراطية (لا يختلف عن تنازل شوجونات توكوجاوا) أن الأزمنة تتغير وأنه لهذا يتعين إدخال التعديل على صرح القوة المستقرة قانوناً فى الروسيا . واستمرت العملية بعد ذلك فى تعثر ، وبدون أن تخلو من قدر طيب من الضغط من جانب الحكومة والثوار على حد سواء ، ولكنها استمرت باطراد نوعاً . وحتى روسيا الإمبراطورية كانت تشتمل على احتمالات التغيير الضرورى ، ويعتقد الكثيرون أنه لولا الحرب العالمية الأولى لتعرضت الأوتوقراطية لعملية سلمية من إضفاء الطابع الدستورى على علاقات القوة الجديدة على غرار ما حدث فى بريطانيا وما كان حادثاً فى ألمانيا . فالحرب الروسية ـ اليابانية دفعت بالاوتوقراطية إلى المسالك المؤدية إلى التجديد . ولكن الحرب العالمية الأولى شلتها فقط وحطمتها فى النهاية ، تاركة إياها عاجزة عن تشجيع التغيير بمثل عجزها عن مقاومة هذا التغيير الذى حل أوانه . وبسبب هذا القصور انتقلت القوة إلى أيد أخرى أشد قسوة ، بنت وفرضت صرحاً جديداً للقوة ، على الأقل أكثر استجابة نوعاً من النظام القيصرى للحقائق وإن كان يصعب اعتبـــاره حالة مثالية للتطور السياسى والاجتماعى . طبقاً لهذا الرأى لم تكن الحرب العالمية الأولى لازمة للتغيير

السياسي والاجتماعي في الروسيا . فكل ما فعلته أنها شوهت هذا التغيير بحيث اتخذ أشكالاً متطرفة وصوراً سلبية من الكفاءة بوجه عام .

هكذا من الناحية التاريخية كانت الحرب المنظمة والثورة الداخلية العنيفة ذاتي ارتباط وثيق في عمليات التغيير السياسي والاجتماعي . ولكن طبيعة الارتباط الدقيقة ليست واضحة كما ينبغي ، وليس من السهل أن نكون على يقين من الأثر الذي كان يحتمل أن يترتب على استبعاد حرب منظمة واحدة من النظام العالمي . قد يخاطر المرء ببعض التكهنات . ففي غياب الحرب الدولية لم يكن في الإمكان استمرار عمليات معينة من التغيير الداخلي العنيف على النحو الذي حدثت به ، وكانت الفرصة متاحة أمام الثوار مثلاً كي يحصلوا على الأسلحة الصغيرة والتأييد المالي الدعائي من الدول الخارجية المنافسة أقل منها اليوم . وفي الوقت نفسه كانت تقل خشيتهم من التدخل الخارجي . وإذ نعود إلى الأمثلة التي يقدمها القرن الثامن عشر فإن الثورة الأمريكية الأخرى لم يكن في إمكانها الاعتماد على المساعدة من فرنسا كحركة استيراتيجية في حربها مع بريطانيا ، كما لن تضطر ثورة فرنسية أخرى إلى أن تواجه ائتلافاً من دول سعت في سبيل الدفاع عن العهد القديم إلى سحق الأصل. من السهل أن نقيم توازناً مقبولاً في الظاهر بين أمثال هذه الإمكانيات . ولكن بقدر ما يتعلق الأمر بالمراكز المنظمة الكبرى للقوة في الوقت الحاضر فيبدو من المعقول أن نتنبأ بأن إلغاء الحرب المنظمة بينها لن يؤثر بشكل خطير في مشكلة التغيير الضروري .

ومهما يكن من أمر ففي ختام الحرب العالمية الأولى حاول الحلفاء الغربيون التدخل بالقوة المسلحة في الموقف الثوري الروسي بطريقة ما كان في إمكانهم أن يستخدموها في عالم منزوع سلاحه فرضاً . إن عدم نجاحهم يوحي على الأقل بأن وجود الأسلحة القومية أو عدم وجودها لم يؤثر إلى حد كبير

فى أمثال هذه العمليات الأساسية من إعادة تنظيم صرح القوة والتى كانت تحدث فى ذلك الحين .

لعل المشكلة الحقيقية لا تكمن فى مجموعة الدول الكبرى والمستقرة نسبياً بل فى المناطق الأقل تنظيماً . إلى أى حد سيحاول عالم خلا من الحروب أن يقيد ما يجب أن يتوقعه المرء هنا من اضطراب وعنف من وقت لآخر ؟ فى عالم منزوع السلاح بوجه عام قد يتوقع المرء من الانتفاء البسيط لنظم الأسلحة المتضخمة أن يهىء مقابلاً وافياً عن احتكار عالمى للقوة القانونية . فعدم وجود نظم الأسلحة الضرورية سوف يحول بوجه عام دون الالتجاء إلى العنف من جانب أى من المراكز الكبرى للقوة (يجب أن نتذكر أن هذه الحجة مبنية على افتراض موقف ألقيت فيه جانبا وحطمت عن طواعيه نظم الأسلحة هذه) ، ولكن مع بقاء قوات البوليس القومى فى كل مكان فلن يكون هناك افتقار على الأقل إلى الأسلحة الخفيفة فى متناول رجال جسورين أو يائسين وأتباعهم . سوف يظل فى الإمكان وقوع الشغب والعنف من جانب الدهماء ، والاستخدام الأكثر تنظيماً لأسلحة من قبيل القنابل البلاستيك ، بل وللأشكال المنظمة إلى درجة عالية من حرب العصابات . سوف يظل فى الإمكان وقوع الانقلاب العسكرى عن طريق استخدام البوليس القومى . والواقع أن معظم القوات « العسكرية » التى اشتركت فى أمثال هذه المسائل لم تزد عن القوة التى قد يتوقعها المرء من قوة بوليس وطنى فى عالم مجرد من السلاح .

إلى أى حد سيحاول نظام خال من الحرب ، وعن طريق قوة بوليس دولية ، أن يتحكم فى جميع هذه الأشكال من مخلفات العنف ؟

يبدو من غير المرجح أن تسير المحاولة بعيداً جداً . فالقضاء المفترض على الحرب المنظمة الكبرى يجب فى النهاية أن يزيل الخطر الكبير الوحيد فى حرب صغيرة وعنيفة فى الوقت الراهن ـ ذلك هو خطر التدرج إلى حرب

بين الدول العظمى . ويبدو من الواضح أن النظام الحالى من الحرب لا يجب أن تكون لديه قوة بوليس دولية فحسب بل وأن يملك أيضاً قوة بوليس فوق سلطان الدول (أى لا تتعرض للفيتو) للرقابة على نزع السلاح ولضمان عدم التسلح من جديد . ولكن بوليساً يعلو فوق سلطان الدول ولا يخضع للفيتو لا يمكن أن يصبح حقيقة إلا إذا كانت سلطته فضلاً عن قوته المادية مقصورتين بشدة على ما تتطلبه وظائفه البوليسية .

من الصعب أن نتصور قوة بوليس دولية تعلو سلطان الدول وتكون على هيئة جيش كبير قادرة على كبح الدول التى يجب أن تؤيدها وتبعث الرعب فى قلوب ما تحتفظ به الأخيرة من قوات بوليسية قومية . إن المرء ليرى هذه القوة شبيهة بمكتب التحقيقات الفيدرالى الأمريكى FBI الذى يمارس سلطة كبرى فى داخل النظام الأمريكى ولكنه يمارسها لأن أسلحته ذات أهمية تافهة وسلطته مقيدة تقييداً شديداً . فلا يستطيع المكتب أن يشن معركة مسلحة ناجحة ضد قوة البوليس تابعة لولاية أو مدينة. ويبدو واضحاً أن ما لقوة البوليس التى تعلو فوق الدول من سلطة إزاء القوات البوليسية القومية المتبقية ، والتى يجب أن تعمل بالتعاون معها ، سوف يرتكز إلى أسس مماثلة .

لفكرة قوة البوليس الدولية تاريخ طويل وغير موفق بوجه عام. ويبدو أن التجربة تبين أنه بينما سلطة من هذا النوع هى لازمة لتجنب الحالات المتطرفة من الوحشية والعنف وانعدام المسئولية فهى لن تنجح كثيراً فى هذا إلا إذا امتنعت عن محاولة فض أو تقرير المنازعات بشأن السلطة والتى ينشأ عنها العنف . وتجوز مقارنة العمل البوليسى الذى قامت به الأمم المتحدة فى كوريا بالعمل الذى دفعتها الظروف إلى القيام به فى فلسطين والكنغو . كانت المحاولة فى الحالة الأولى هى التدخل فى نزاع كبير على القوة وانتهى كما يرجح إلى ما كان ينتهى إليه بحرب دولية كبرى نوعاً . وفى فلسطين والكنغو كانت المحاولة حصر الوحشية بقدر الإمكان دون ما سلطة للفصل

فى الصراعات على القوة التى انطوى عليها الصراع . ويبدو من المرجح أن الأنماط ، التى قد يميل إلى التطور وفقاً لها البوليس الذى يعلو فوق سلطان الدول فى عالم لا حروب فيه ، نلقاها فى الكنغو وليست فى كوريا حيث ستكون مشكلاته بالمعنى الحقيقى بوليسية وليست عسكرية .

لعل ما قدمناه فى أول الأمر على أنه الجواب السهل هو الجواب الصحيح أيضاً . فإذ نفترض تجريد نظام الحرب المنظمة فإن الأنظمة السياسية والاجتماعية التى تعكس ما يكمن تحتها من تنظيم للقوة بالعالم -شعوبه ودوله وطبقاته ومجتمعاته وجماعاته - سوف تواصل النمو والتغيير بنفس الطريقة التى تتبعها الآن ولكن بدون ذلك الخوف - المهلك والساحق - من الكارثة والذى يعقد اليوم ويشوه كل مشكلة حقيقية من مشكلات السياسة الدولية .

---

(٥)

التغيير الدولي السلمي

آرثر لارسون،
مدير المركز العالمي للقانون بجامعة
ديوك، والمدير السابق لوكالة استعلامات
الولايات المتحدة الأمريكية .

عندما يقال إن حل مشكلة التغيير السلمي شرط مطلق يسبق إقامة عالم بلا حرب فأى نوع من التغيير يراد؟ وتصبح المهمة أشد وضوحاً إذا تعرفنا على أنواع رئيسية ثلاثة من التغيير وهي : التغيير السياسي الداخلي والثورة ، والتغيير في العلاقات السياسية الدولية ، والتغيير في مستويات الشعوب الفقيرة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والفنية والمعيشية بالنسبة إلى الشعوب التي تزيد عنها ثراء .

كان التغيير الداخلي والثورة موضع الاهتمام الرئيسي في الفصل السابق . والنتيجة التي استخلصها المؤلف هي أن أى تنظيم دولي وأية قوة مسلحة لا يمكن ولا ينبغي أن يسيرا بعيداً في محاولة السيطرة على العنف المتخلف الذي سيظل يلعب دوراً في إعادة تكييف الحقوق الإنسانية في داخل البلاد وخاصة في المناطق الأقل تنظيماً . والواقع أنه ليس في الإمكان استخلاص نتيجة أخرى إذا شئنا أن نبقى على المبدأ الأصلي الذي تقوم عليه العلاقات الدولية وهو عدم التدخل في الشئون الداخلية البحتة للبلاد الأخرى . سوف يكون الدور السليم للمجتمع الدولي في عالم مجرد من السلاح ويخضع للقانون هو: أن يراعى أولاً عدم قيام الغرباء بإثارة أو مساعدة الثورة الداخلية ، وأن يتدخل ثانياً عن طريق العمل البوليسي أو أى عمل ضروري

آخر عندما يتعرض السلم الدولى للتهديد بفعل نزاع داخلى فى ظاهره . وثمة سابقة وافرة الآن عن هذا المبدأ إذ أن هاتين الوظيفتين بالضبط هما اللتان اضطلعت بهما الأمم المتحدة فى الكنغو .

وعندما نتحول إلى التغير الدولى ـ تمييزاً له عن الداخلى ـ فإن المسألة المتعلقة بما إذا كان فى الإمكان التوفيق بين التغيير وحالة انتفاء الحروب تبدو لنا فى أعنف صورها . وإذ يواجه المرء هذه المهمة تمر به لحظات يبدو فيها أنه حتى القيام بالمحاولة ينم عن عجرفة تقرب من الأمور الخارجة عن نطاق الطبيعة . إننا نضع حقيقتين جنباً إلى جنب ، أولاهما أن العالم يمر بعصر من الجيشان والثورة والثوران البركانى ليس له مثيل فى التاريخ . فمئات الملايين من الناس ، ممن ظلت مجتمعاتهم قروناً فى حالة سكون ، تترنح فى سيرها نحو القرن العشرين ، وتجرى فى جميع أنحاء الكرة الأرضية عمليات شاملة من إعادة النظر فى العلاقات السياسية والاقتصادية ، وتثور حولنا بكل قوتها القومية النضالية ، والشيوعية العدوانية ، والإقليمية المتعصبة والعنصرية المتفجرة ، والنزعة العاطفية المعادية للاستعمار ، مطالبة بالتغيير السريع الحاسم . وعلى سطح هذا الموقف الذى يغلى تفرض الحقيقة الثانية وهى أنه خلال التاريخ البشرى كانت الحرب دائماً الحكم النهائى وأدواة التغيير . فكيف يستطيع أحد فى هذا الوقت بالذات أن يتحدث حديثاً جاداً عن إزالة الحرب تماماً من المشهد البشرى ؟ إذ بقدر مايتصل الأمر بالمنازعات الدولية فيجب إزالتها تماماً . ليس أمامنا هنا ، كما فى حالة الصراع الداخلى ، الخيار فى السماح بوجود قدر معتدل من الحرب . وحتى الحرب الدولية الصغيرة فى ظل ظروف نزع السلاح أمر لا يمكن السماح به بسبب ميل الحروب الصغيرة المشهور إلى أن تتطور إلى حروب كبيرة .

السبب الذى من أجله يجب أن نقوم بالمحاولة واضح ، ولا يمكن الجواب عليه ذلك أنه ليس أمامنا سبيل للاختيار ، فاستقطاب الاتجاهات

الحالية التى تسير فيها الدول الكبرى (ومرة أخرى نسترشد بالتاريخ) يؤدى إلى نكبة ذات أبعاد غير معقولة .

وقبل أن نستشعر اليأس بسرعة ، إزاء هذه المشكلة المتعلقة بإجراء التغيير بغير حرب ، دعونا ننظر إلى تغيير من حجم مماثل نوعاً تحقق فعلا بدون البديل عنه أى بدون الحرب . وهذا هو التغيير الذى حققته جماهير العمال المهضومة الحقوق - من الناحيتين السياسية والاقتصادية — خلال القرن الماضى أو نحو ذلك فى إنجلترا والولايات المتحدة والكثير من دول أوربا الغربية . كان كارل ماركس وغيره كثيرون ينظرون حولهم إلى المصنع التعس ، وعمال المناجم - وبعضهم لا يكاد يرى ضوء النهار إذ كانوا يدخلون المنجم قبل الفجر ويخرجون منه بعد حلول الظلام - واستخلصوا من هذا أنه لا أقل من الثورة الدموية يكفى لتحقيق التغيير الهائل الذى يعطى لهؤلاء العمال حقوقهم الكاملة بوصفهم من البشر . ولكن العمال فى البلاد لم يعمدوا فى السنوات المائة التالية إلى العنف الثورى الواسع النطاق وحققوا فى الحقيقة تغييراً ثورياً فى مركزهم الاقتصادى والسياسى .

وإذ ندرك دائماً حدود أى تشبيه « داخلى - دولى » من هذا القبيل فلا يزال فى الإمكان ، وعلى نحو مجد ، أن نبدأ بتوجيه السؤال : كيف تحقق هذا التغيير الثورى بدون حرب طبقية ؟

ليس من جواب واحد على السؤال ، فقد كانت قوى عدة تلعب دورها فى نفس الوقت الواحد ، والحقيقة المهمة بالنسبة إلى أغراضنا الحالية هى أن لهذه القوى مقابلات مثيرة للنظر فى المشهد الدولى الحاضر .

أول ما يلاحظ أنه بينما حدث هذا التغيير بدون عنف منظم واسع النطاق ، فهو لم يحدث بدون ضغط . يمكن أن نواجه حقيقة واحدة فى البداية : أننا لا نحاول التخلص من النضال فى العلاقات البشرية أو الدولية ، فالمشكلة هى منع النضال المحتوم من أن يتخذ صورة الحرب المنظمة . ومن حلول

مشكلتنا هذا السؤال : هل هناك صورة متاحة من الضغط لتحقيق التغيير هي فى الوقت ذاته غير عنيفة ولكنها فعالة بالدرجة الكافية بحيث تجعل الالتجاء النهائى إلى العنف المنظم غير ضرورى ؟

بالطبع كان فى قصة العمل بعض العنف . كانت هناك حالات من إطلاق النار والقتل والضرب فى بعض الإضرابات الأشد مرارة . ولكن يجب حسب أى اختيار منصف أن تعتبر هذه حالات هامشية فقط بالنسبة إلى الضغوط الرئيسية التى ولدت التغيير . وكان تنظيم النقابات القومية جوهرياً بالنسبة إلى هذا الضغط غير المشوب بالعنف . فى أيديها أصبح حق الإضراب ، والمقاطعة ، ومراقبة تنفيذ الإضراب ، والمساومة الجماعية سلاحاً اقتصادياً جباراً .

وثمة مقابل تقريبى لهذه الضغوط التى يمارسها العمال، هو القوة التى تملكها البلاد الجديدة والفقيرة بسبب تنافس الدول العظمى على نيل تأييدها وصداقتها. هناك أسباب كثيرة وراء هذه المنافسة ـ وهى أسباب اقتصادية واستراتيجية وسياسية . وأياً كان مصدر هذه القدرة من جانب البلاد الصغيرة على منح عطفها أو حبسه ، فهى قوة تعمل على إجراء التغييرات السلمية ، شأنها شأن الإضراب والمقاطعة . والواقع أنه إذ تواصل البلاد الجديدة تعلم استخدام هذه القوة بصورة جماعية ، مثلما فعل العمال ، فسوف يزداد تأثير هذه القوة بشكل ظاهر .

والضغط غير العنيف الرئيسى الآخر هو ضغط القوة السياسية فى صورة يمكن التعبير عنها بشكل ملموس . وقد اتخذ هذا فى قصة تحسين حقوق العمال صورة الحصول على حقوق تصويت كاملة بدون القيود المبنية على أساس اقتناء الملكية .

ويقابل النوع من الضغط غير العنيف على النطاق الدولى مبدأ الصوت الواحد للشعب الواحد فى الجمعية العامة للأمم المتحدة . غالباً ما كان هذا

المبدأ موضع النقد لما ينطوى عليه منح شعب جديد صغير فى افريقية نفس قوة التصويت الممنوحة للولايات المتحدة أو فرنسا ، من مجافاة ظاهرة للمنطق . وكان هناك وقت سمعت فيه حجج مماثلة حول عدم منطقية إعطاء العامل السليب من الملكية نفس الصوت الذى يعطى لرجل أعمال على درجة عالية من التعليم. وعلى أى حال فمبدأ « شعب واحد ، صوت واحد » قد رسخت دعائمه فى الجمعية العامة ، وهذه الأخيرة تتخذ بصورة متزايدة أعمالاً ذات أهمية كبرى مثل الترخيص بوضع قوة تابعة للأمم المتحدة فى الشرق الأوسط ، ومثل القرار الذى ترتب عليه أن أوقف غزو السويس. إن قوة التصويت هذه فى حد ذاتها مصدر جوهرى للضغط تجده الشعوب الصغيرة والفقيرة فعالاً تماماً فى تحقيق التغيير بدون عنف مادى .

هذه القوى المتزايدة للعمال ـ وللشعوب الجديدة الصغيرة ـ قد لا تكون بديلاً وافياً عن القوة إذا واجهت من الجانب الآخر عداء لا يلين للتغيير . وهو جانب كان بدوره على استعداد لاستخدام القوة ، ولكن سار بموازاة هذه الزيادة فى القوة تغيير فى اتجاهات أصحاب الأعمال وسياستهم ، وهو عامل أسقط من الحساب كلية فى تقديرات ماركس . إن العبارة التى يغلب استخدامها لوصف هذا الاتجاه الجديد هى « المصلحة الذاتية المستنيرة » ، فقد اكتشف رب العمل بالتدريج أنه يزداد ثراء فى ظل اقتصاد يقوم على الأجور العالية ، والقوة الشرائية العالية ، والتعليم العام ، وتوفير الأمن العامل . ربما ظن الرأسمالى الكلاسيكى ، شأنه شأن المستعمر الكلاسيكى ، أن أعظم الرخاء يكمن فى أن ينتزع من العامل أو المستعمرة أكبر كسب ذاتى ممكن وإن جاز أن كانت هذه النماذج الكلاسيكية أقل شيوعاً مما جرى تصويرها به . إن البلد الصناعى المستنير يبدأ الآن فى أن يدرك أن شعباً صغيراً ، مستقلاً وفى رخاء ويصبح عميلاً طيباً ، هو مصدر للرخاء أعظم من نفس المنطقة على صورة مستعمرة .

كان أهم تغيير فى الفكر الاقتصادى أسهم فى إمكانية التغيير السلمى هذه ،

الاكتشاف بأن السبيل إلى رفع مستوى معيشة كل فرد هو تحقيق مزيد من الإنتاج يتقاسمه الجميع . كان ماركس على غرار معظم الاقتصاديين ، قبل جون ستيوارت مل ، يسيطر عليه موضوع التوزيع . فبدت المشكلة الاقتصادية فى نظره مشكلة التصرف فى مورد ثابت من الثروة يجب أن يؤخذ من طبقة ويعطى إلى أخرى . وحوالى الوقت نفسه رمز أبراهام لنكولن إلى النظرية الحديثة عندما قال « ليس لمن لا بيت له أن يهدم بيت شخص آخر ، ولكن له أن يعمل بجد ويبنى بيتاً لنفسه .. » .

هذه الفكرة البسيطة ـ وهى أن كل فرد يرتفع مستوى معيشته عندما يوجد بيتان حيث لم يكن هناك من قبل سوى بيت واحد ـ تلقفها بحماس الآن الاتحاد السوفيتى الذى يركز طاقاته متجاهلاً الاقتصاد الماركسى على انصراف يكاد أن يكون مجنوناً إلى الزيادة فى الإنتاج ، مصحوب بالتحديات لبقية العالم كى يشترك فى سباقات الإنتاج .

والأمر الذى يصاحب حتماً التشديد على الإنتاجية ، على الجبهة الدولية فضلاً عن الجبهة الاقتصادية الداخلية ، هو أنه بدافع الصالح الذاتى للبلاد الأكثر تصنيعاً يجب إنشاء الأسواق عن طريق تنمية رخاء البلاد الفقيرة الآن وقوتها الشرائية .

وبالإضافة إلى هذا ، وكما ترجم أصحاب الأعمال المستنيرون وترجمت المجتمعات المستنيرة مفهومهم الجديد عن المصلحة الذاتية إلى برامج محسوسة من قبيل التأمين الاجتماعى والتعليم العام المجانى وتشريع الأجور وساعات العمل ، تستطيع البلاد الأوفر ثراء أيضاً أن تستبق الآن الإغراء الذى يدفع إلى استخدام العنف ، وذلك بأن تبادر وتساعد بشكل نشيط على إشباع الحاجات الملحة للبلاد الفقيرة عن طريق تثبيت أثمان السلع والأسواق وتقديم المعونة الاقتصادية والتعليمية والفنية .

وفضلاً عن هذا ، وبغض النظر تماماً عن المصلحة الذاتية ، يمكن القول بدون عاطفية وبدقة تامة إنه كان هناك الكثير من الأفراد والبلاد دفعتهم إلى الإسهام فى تحسين حظ من هم أقل توفيقاً اعتبارات أخلاقية وإنسانية ودينية نادراً ماتحدثوا عنها خشية سخرية المستخفين . هذا العنصر لايمكن قياسه فى السلوك الدولى بأكثر مما يستطيع المرء قياس الإسهام النسبي من جانب الضمير فى السياسات المتغيرة لأرباب الأعمال خلال القرن الماضى . إلا أنه بغير شك عامل حقيقى فى ميدان وسائل التغيير الحاسمة من قبيل التصفية الاختيارية للإمبراطورية البريطانية والبرنامج الأمريكى للمعونة الاقتصادية والفنية .

إذن يجوز الإيحاء بأنه حين أصبحت الضغوط غير العنيفة المتزايدة من أجل التغيير متاحة بصورة متزايدة لمن هم أشد الناس حماساً فى سعيهم إلى التغيير ، وعندما يصبح أولئك الذين هم فى مركز يسمح بتسهيل التغيير متشبعين بصورة متزايدة وبالإحساس الطيب والإرادة الطيبة مما يحتاج إليه لدفعهم إلى مساعدة التغيير من أجل الصالح المتبادل بدلاً من مقاومته — نقول إنه فى هذه الحالة يستطيع الأمل فى تحقيق التغيير الدولى فى عالم خلا من الحروب أن يبدأ فى أن يدخل فى حدود الواقع .

ومن الأمور الأساسية بالنسبة إلى فكرة التغيير السلمى بجملتها ، المبدأ الذى يذهب إلى أن التغيير الحقيقى يمكن أن يحدث بأكبر قدر من الفعالية ، داخل إطار من القانون .

قد يبدو لأول وهلة أن فى هذا القول تناقضاً . من المؤكد أننا غالباً ماسمعنا ممثلى البلاد الجديدة يشرحون برودهم إزاء حكم القانون فى الشئون الدولية بقولهم « القانون يبقى على الحالة الراهنة ونحن نريد التغيير » . المغالطة المؤسفة فى هذا الموقف إزاء القانون هى الظن بأن التغييرات الحقيقية تتم بتغير القانون إذ الحقيقة التاريخية هى أن اهم التغيير تحقق عند وجود بيئة

القانون يطمئن إليها . وعلى خلاف هذا فعند غياب مثل هـذه البيئة يحل الركود دائماً تقريباً وتكون النتيجة الانتكاس الفعلي وليس التغيير . قارن مثلاً التغييرات السريعة فى عصر القانون التجارى الرومانى وفترة سياسة التجاريين ، أو الفترة الحديثة بأوروبا الغربية وأمريكا ، بالشلل الاقتصادى المميت الذى ميز الكثير من العصور الوسطى .

فإذا تمكن تاجر من توقيع عقد فى برجن بالنرويج عالماً أنه سيحترم فى جنوا لنشأ نوع من العالم مختلف تماماً عن العالم الذىلم يكن فى الوسع إجراء عقد ملزم فيه حتىمع الشخص الذى يعيش فىالإقطاعية المجاورة . ولهذافقبل أن يقول أحد « القانون يبقى على الحالة الراهنة وأنا أريدالتغيير » ، عليهأن يتذكر أن إحدى قواعد القانون وهى القاعدة التى تقضى بوجوب المحافظة على الاتفاقات سببت من التغيير فى العالم أكثر ما أحدثته جميع عمليات التمويل الحكومية وجميع عمليات نزع الملكية فى التاريخ .

إن تعجل البلاد الجديدة تحقيقالتغيير بخطى قوية أمر مفهوم ، ويجب أن يعمل حسابه ، ولكن لحسن الحظ يتعلم معظمها هـذا الدرس بالتدريج . فإذا أصر بلد جديد على تفضيل السياسة القصيرة الأجل القائمة على تجاهل الحقوق القانونية لكى ينفسح أمامه المجـــال لنزع ملكية الاستثمارات والصناعات الأجنبية فقد يظن فى أول الأمر أنه بذلك يشجع على التغيير بأكثر السبل فعالية . غيرأن قيمة الصناعة التى تنزع ملكيتها تافهة فى معظم الحالات إذا قورنت بقيمة الاستثمار الذى يصب فى ذلك البلد خلال فترة طويلة من السنوات إذا وفر له إطار قانونى ثابت ضماناً معقولاً بالأمان . إننا نشهد الآن فى بلد بعد آخر « ماسيحدث صباح الغد » حيث تنظر البلاد الجديدة إلى ما نزعت ملكيته من مزارع ومعامل تكرير ومصانع ، وهو يتدهور وينهار بسبب الافتقار إلىالمهارات ورأس المالوالأسواق والخبرة ، ويحل اليأس محل الآمال العالية بشأن قيام اقتصاد يتغيربسرعة . هذا الموقف

لخصته صورة كاريكاتورية فى مجلة « نيويوركر » تبين شخصية ملتحية تقول لأخرى فى عبوس وهما جالسان فى مكتب بقصر بعد تحويله « هل تذكر الأيام القديمة الطيبة حينما كان لايزال هناك شىء تنزع ملكيته » ؟ . فى الإمكان نزع ملكية مصنع ولكن التنمية الاقتصادية لايمكن نزع ملكيتها . إن الاحتفاظ بالحق فى إحداث الثغرات فى القانون ، حسبما يشاء المرء ، يأتى بتغير حقيقى يقل عما يحدث عندما تلعب الدوافع الجبارة المنبعثة من المصلحة الاقتصادية بكامل قوتها بسبب وجود بيئة قانونية منظمة .

من المؤكد أن تغيير القانون يمكن أن يلعب دوراً فى التحقيق الشامل للتغيير فى العالم ، ولكنه دور صغير . غالباً مايقال لنا إن العيب المميت فى تنظيمنا العالمى الحالى أنه لايملك سلطة إصدار التشريع الملزم وبالتالى سلطة تغيير القانون القائم عندما يصبح الأخير عقبة فى طريق التقدم أو مصدراً للظلم . ومع هذا أنظر ماحدث حتى فى غياب هذه السلطة التشريعية . فخلال حياة الأمم المتحدة حدثت أسرع وأكبر سلسلة من التغييرات فى العلاقات السياسية بالقياس إلى أية فترة مماثلة فى التاريخ ، فتقوض النظام الاستعمارى بصورة تكاد أن تكون كاملة ، وبرز إلى الوجود نحو خمسين بلداً جديداً . حقيقة كان هناك قدر من إراقة الدم فى بعض الحالات غير أن الأغلب وبخاصة فى الفترة الأقرب عهداً أن التغيير تم بعنف مادى قليل على نحو يبعث على الدهشة . وكما كتب جون جنتر فى مجلة « ثينك » (Think) فى يناير سنة ١٩٦٢ : « بأقل قدر من العنف حصل تسعة وعشرون بلداً (بأفريقية) ، معظمها بدائى إلى اقصى حد ، على الحرية القومية ... وفى أغلبيتها كان الاضطراب الناتج أقل مما يحدث فى شيكاغو فى ليلة سبت صاخبة » .

ولو نظرنا مرة أخرى إلى تقسيمنا المبدئى للتغير الدولى إلى تغيير سياسى من جهة ، وتغيير أقتصادى واجتماعى وما يتصل به من جهة أخرى ، وجب أن نسلم بأن الشطر الأكبر من عملية تغيير العلاقات السياسية الدولية الأساسية وضع الآن وراءنا .

بقيت بعض مشكلات استعمارية صعبة ، وسوف يتعين بغير شك إيجاد علاقات سياسية جديدة فى صورة اتحادات أو تجمعات أخرى حيث البلاد الجديدة الصغيرة وحدات لا تقدر على البقاء . يجب أن يتعلق الجزء الأكبر من مهمة التغيير الباقية بمستويات المعيشة ، والسكان ، والتعليم ، والصحة ، وجميع العوامل الأخرى التى تفصل مناطق العالم التى يخيم عليها الفقر عن الأهداف التى وضعتها نصب أعينها . وبالنسبة إلى هذا الضرب من التغيير فإن درس التاريخ بليغ ومؤكد . ليس فى الإمكان تحقيقه بالاضطراب والخروج على القانون ، وإنما فى الإمكان تحقيقه ، وسوف يتحقق على أفضل وجه فى عالم يسمح فيه بأتم التعبير عن نفسها للحوافز الإنسانية القادرة على الإنجاز والابتكار والكشف والإنشاء ، بسبب الضمانات التى يتضمنها حكم القانون ، والذى فيه تسير الضغوط من أجل تغيير الحقوق القانونية والعلاقات مما هو ضرورى فى مسالك نظامية عن طريق تنظيم دولى يعبر عن ضمير المجتمع العالمى وشعوره الطيب .

(٦)

المعانى الاقتصادية التى تتضمنها حالة انتفاء الحرب

كينيث ا . بولدنج
أستاذ الاقتصاد ومدير مركز أبحاث
فض الصراع بجامعة متشجان .

الدعوى الأساسية التى يقوم عليها هذا المجلد هى أن فى الإمكان بناء نماذج لنظام اجتماعى عالمى خاصيتها خلوها من الحروب . وإذ قد يكون هناك عدد من أمثال هذه النظم فمن المهم أن نجد أياً من البديلات هو « أرخصها » بمعنى أنه أيسرها تحقيقاً ويتضمن أقل التضحية بالقيم الموجودة . إن المكاسب الناجمة من انتفاء الحروب فى هذه الأيام هى من الضخامة بحيث أنه حتى لو كانت التكاليف مرتفعة إلى حد ما فأنها لا تزال تستأهل أن نتحملها . ومع هذا فالخوف من تكاليف زوال الحرب هو الذى يحد أساساً من تحرك الإنسان نحو نظام من هذا النوع . فإذا أمكن أن نبين أن التكاليف أقل بدون تحفظ من المكاسب ، لتحطم الخوف الذى يعوق حركة البشر صوب السلام والذى هو الخوف من « السلام بأى ثمن » ، ولن يكون هذا موضع القبول إلا إذا اعتبرنا تكاليف الحرب لانهائية . إن عدداً قليلاً فقط من الناس نظر إلى الحرب فى هذا الضوء . وحتى الآن لم يعتبر الجنس البشرى حالة انتفاء الحرب مساوية لتكاليفها . لكن إذ تنتشر صورة التكاليف المتصاعدة للحرب والتكاليف المتناقصة للسلم ، فسوف تحل بالتأكيد نقطة عندها لا يعود البحث عن نظام اجتماعى عالمى خال

من الحرب يبدو يوتوبياً وسوف يصبح سعياً متزناً وراء « السلام بأقل تكلفة » .

وإذ نحاول إنشاء نماذج لنظام اجتماعى يخلو من الحروب يفرض القطاع الاقتصادى من النظام الاجتماعى تأثيره فى نقطتين . فلدينا قبل كل شيء مشكلة الصعاب التى قد يخلقها انتفاء الحروب للنظام الاقتصادى نفسه ، وهذه هى مجموعة المشكلات التى ترتبط فى العادة باصطلاح « اقتصاديات نزع السلاح » وترتبط الطائفة الثانية من المشكلات بالضغوط التى يضعها القطاع الاقتصادى من النظام الاجتماعى على الأنظمة التى تقوم فى ظل حالة انعدام الحروب ، وهذه طائفة من مشكلات غالباً مايشار إليها على أنها الأسباب الاقتصادية للحرب . فإذا كانت هناك قوى ناشئة عن النظام الاقتصادى ، تعمل على نشوب الحرب ، فالواضح أن على الأنظمة التى تقام عند انعدام الحروب أن تعالجها .

ولعل الأيسر علاجاً الطائفة الأولى من المشكلات والمتصلة بتأثير انعدام الحروب على الاقتصاد العالمى . لقد قدر اقتصاد الحرب العالمية بمبلغ يتراوح بين ١١٠ و ١٢٠ من بلايين الدولارات فى السنة يصيب الولايات المتحدة ما يزيد قليلاً عن ثلث هذا المبلغ ، وينقص نصيب الاتحاد السوفييتى عن الثلث بقليل ، أما الباقى فأنفقته جميع البلاد مجتمعة . هذا بالطبع قطاع كبير من الاقتصاد العالمى ، ومشكلة تحويله إلى الاستعمالات السلمية مشكلة هائلة وإن لم تكن بالتأكيد مما لا يمكن التغلب عليه . إن حجم اقتصاد الحرب العالمية يساوى تقريباً مجموع دخل النصف الفقير من سكان العالم . لكن حتى بهذا الحجم فاقتصاد الحرب لايمثل اليوم سوى ١٠ فى المائة من المنتج القومى الإجمالى الأمريكى ، وربما حوالى ١٥ فى المائة من منتج الاتحاد السوفيتى ، وحوالى ٥ فى المائة من منتج معظم البلاد الأخرى . وربما نستطيع أن نتصور المغزى الحقيقى الذى تنم عنه هذه الأحجام إذا فكرنا أن اقتصاد الحرب الكلية فى الولايات المتحدة وربما

فى الاتحاد السوفيتى أيضاً ، يعادل تقريباً ثلاث أو أربع سنوات من نمو الاقتصاد الكلى . بمعنى أنه لو فرضنا أننا استطعنا عن طريق التلويح بعصا سحرية أن نحول صناعة الحرب كلها إلى الاستخدامات المدنية بين يوم وليلة فإن الاقتصاد المدنى سوف يكون فجأة حيث ينتظر أن يكون عليه فى عام ١٩٦٦ أو عام ١٩٦٧ (١) . ومعنى هذا بالنسبة إلى الولايات المتحدة زيادة يسيرة فى الترف للجماهير ، ومنفذ صغير فى تطهير جيوب الفقر الحالية ، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية وما إلى ذلك . وسوف يعنى هذا بالنسبة إلى الاتحاد السوفيتى تقدماً حقيقياً جداً نحو الدعة ، إذ يعنى سلعاً استهلاكية وأدوات منزلية وإسكاناً أفضل ورفع عبء الإرهاق الذى ينتشر فوق المجتمع السوفيتى . لكن بالنسبة إلى البلاد الفقيرة فى ذلك الحزام العريض من البؤس البشرى والذى يلف الأرض حول خط استوائها ، فتحويل صناعة الحرب العالمية إلى الاستعمالات المدنية قد يشكل الفرق بين الحياة والموت ، وبين التقدم إلى العالم الجديد عالم العلم والتكنولوجيا والرخاء من جهة والعودة إلى الشقاء والموت جوعاً والفوضى من جهة أخرى . وحتى إذا لم تكن هناك ضرورة تحمل البلاد الغنية على تحويل صناعة الحرب لمساندة البلاد الفقيرة ، فمعناه أن الموارد التى تتاح لمساعدتها فى انتقالها العظيم إلى العصر الحديث سوف تزيد بما يعادل حجمها الحالى تقريباً ، وسوف يكون مما يبعث على الدهشة أن لا يكون فى الإمكان تنظيم هذه الإمكانية المتاحة وجعلها أمراً واقعاً .

يمكن تقسيم المشكلات التى يتضمنها اقتصاد حالة انعدام الحروب إلى مشكلات تشمل عملية الانتقال ، وأخرى تتضمن تشغيل الاقتصاد فى المرحلة النهائية . وأوضح مشكلات الانتقال هى مشكلة التحويل — أى المشكلة التقليدية المتعلقة بصهر السيوف لصنع أسلحة المحاريث ،

---

(١) يلاحظ أن الكتاب صدر فى عام ١٩٦٣ (المترجم) .

وتحويل مصانع الصواريخ إلى ارتياد الفضاء ، والقواد إلى مديرين للشركات .
هذه المشكلة غالباً ماتظهر واضحة فى الخيال الشعبى لأنها فى جوهرها مشكلة عاجلة وقصيرة الأجل، غير أنه إذا كانت الظروف الأخرى صحيحة فمن المرجح أن تكون هذه أقل المشكلات صعوبة . فمن الغريب أننا فى الولايات المتحدة نتذكر أن هتلر أخرجنا من الكساد الكبير وأن بطالة الثلاثينات لم تختف إلا بعد أن بدأت العودة إلى التسليح . لكن يبدو لبعض أسباب أننا نسينا نزع السلاح الكبير فى ١٩٤٥ — ١٩٤٦ حين حولنا إلى الاستعمالات المدنية فى عام واحد صناعة حرب كلية تعادل ٢٫٥ مرة ما لدينا منها فى الوقت الحاضر . وفضلاً عن ذلك فعلنا هذا دون أن تزيد البطالة فى أى وقت عن ٣ فى المائة . يجب بالطبع أن نبين أن الظروف فى الاقتصاد كانت مواتية إلى درجة عالية ، فكان المال السائل متوافراً بصورة غير عادية لدى المستهلكين نتيجة أساليب تمويل الحرب ، وكان هناك نقص متجمع فى السلع الاستهلاكية ، ومن هنا لم تكن ثمة مشكلة طلب كلى وهو طلب كان شديداً للغاية سبب لنا التضخم .

لكن الشيء الذى يتعين أن نتذكره هو أنه بفرض وجود هذه الظروف فإن مشكلة التحويل الفعلية كانت تشكل صعاباً قليلة بدرجة تدعو إلى الدهشة ، ومن هذه الناحية فالاقتصاد الأمريكى مرن بصورة تبعث على العجب ، وبالمثل يملك الاقتصاد الروسى جميع الوسائل لتحقيق تحويل من هذا النوع . إنها لمسألة دقيقة يسرنى أن أتركها للمتخصصين فى الشئون السوفيتية ، وهى ما إذا كانت المشكلة أشد أو أقل صعوبة فى الاتحاد السوفيتى منها فى الولايات المتحدة . أما أن مشكلة التحويل قد تكون أصعب فى الاتحاد السوفيتى فمسألة تحتمل الجدل بالتأكيد، إذ لم تكن للاقتصاد السوفيتى تجربة من هذا القبيل ، ولأنه بسبب خضوعه للتوجيه لم يضطر أبداً إلى مواجهة مشكلة التكيف على النحو الذى يواجهه اقتصاد السوق . غير أن هذه نقطة غير ذات أهمية كبيرة إذ ليس من سبب يدعو إلى الظن بأن الاقتصاد السوفيتى عاجز عن تحقيق تحويل أساسى .

ومشكلة تشغيل اقتصاد عالمى فى ظل حالة تنتفى فيها الحروب أكثر صعوبة كما أنها أشد غموضاً من مشكلة التحويل . فثمة شك يسير مثلاً فى أن حجم اقتصاد الحرب فى الولايات المتحدة ساعد فى تثبيت الاقتصاد برمته فى السنوات الخمس عشرة الأخيرة حتى ولو كانت التقلبات نفسها فى اقتصاد الحرب عاملاً على عدم التثبيت . والسبب فى هذا ذو علاقة يسيرة بكونه اقتصاد حرب . السبب ببساطة هو أنه اقتصاد حكومى . فالقطاع الحكومى من اقتصاد الولايات المتحدة يشكل مثلاً حوالى ٢٠ فى المائة من المنتج القومى الإجمالى موزعة بالتساوى بين المدنى والعسكرى . والأثر الذى يعمل على تثبيت الاقتصاد ناشىء بصفة رئيسية من حجم النظام الضريبى اللازم لتمويل الإنفاق الحربى . فضريبة الدخل التى تخصم عند المنبع عامل له قيمته بوجه خاص من حيث أنه يؤدى إلى التثبيت بطريقة آلية . فإذا بدأ التضخم وبدأت الدخول النقدية فى الارتفاع ، بدأت أعداد أكبر من الناس تنتقل إلى صفوف ذوى الدخول العليا ، وتزيد حصيلة ضريبة الدخل بأكثر مما تزيد به الدخول ، وهذا يؤدى إلى فائض فى الميزانية ينقل النقود من القطاع الخاص من الاقتصاد وبذلك يوقف التضخم . وإذا حدث انكماش بحيث تهبط الدخول النقدية خرج الناس من فئات ذوى الدخول العليا ومن صفوف الخاضعين للضرائب كلية ، وهبطت بشدة المتحصلات من ضريبة الدخل ، وأظهرت الميزانية الاتحادية عجزاً يزيد عما فى أيدى الناس من النقود ، ومن هنا يوقف التضخم . وفى حالة غياب الإنفاق العسكرى فإن القطاع الاتحادى من الاقتصاد الأمريكى صغير بصورة تبعث على الدهشة ، فبغض النظر عن مدفوعات التحويلات فإنه لا يمثل سوى نسبة تتراوح بين ١ ، ٢ فى المائة من المنتج القومى الإجمالى . ومن أجل الاحتفاظ بخواص النظام الضريبى القائم والتى تعمل على التثبيت فيكاد يكون من المؤكد أن يتعين اتخاذ موقف أكثر استنارة فى كلا مستوى الولايات ومستوى الحكومة الاتحادية إزاء طبيعة

ووظائف النظام الضريبي . ولسوء الحظ فستوى التربية الاقتصادية فى الولايات المتحدة من الانخفاض بحيث أنه من المشكوك فيه إلى حد ما إذا كان فى الإمكان الوصول إلى هذه الدرجة من الاستنارة على الأقل فى المستقبل القريب . المشكلة هنا تربوية سيكولوجية أكثر منها اقتصادية ولكنها لاتزال مشكلة قاسية . غير أن هذه مشكلة ليست مقصورة على اقتصاديات نزع السلاح ، وكما سبق أن لاحظنا فالمشكلة التى يواجهها اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة نموها الاقتصادى تكاد أن تكون فى ضخامتها مثل المشكلات التى يعرضها نزع السلاح . إن مشكاة المحافظة على العمالة الكاملة مشكلة يجب أن نحلها بأية طريقة ، قد يجعل نزع السلاح الحل أشد صعوبة بدرجة يسيرة ولكن إذا تمكنا من حلها بدون نزع السلاح فالواضح أننا نستطيع حلها مع وجود نزع السلاح .

ومشكلة المحافظة على الاستقرار الاقتصادى أو العمالة الكاملة قد تنكبنا أيضاً بطبيعة الحال خلال فترة الانتقال ، وإذا لم نحتفظ بالعمالة الكاملة فى عملية الانتقال تصبح مشكلة التحويل ذاتها أصعب بكثير ، إذ كلما عظم حجم العمالة العام زاد ميل الاقتصاد إلى أن يتجمد فى جميع النقط وأصبحت كافة عمليات الضبط والتكيف أشد صعوبة . ولذلك قد يتعين علينا أن نواجه الحقيقة وهى أننا قد نحتاج خلال الانتقال إلى الإبقاء على درجة معينة من الضغط التضخمى على الجانب النقدى ، إلى جانب شكل من أشكال الرقابة على الأثمان والأجور . وهذا أمر لا يمكن تقبله إلا باعتباره إجراء انتقالياً . ذلك أننا حتى الآن لم نبتدع وسائل للتحكم فى مستوى الأثمان والأجور العامة، وهى الوسائل التى لا تزج بنا فى صعاب طويلة الأمد لا يمكن التغلب عليها على الجانب الإدارى . لكن فى الإمكان ، كتدبير مؤقت وكأسهل وصفة لتحقيق انتقال سهل من اقتصاد حرب إلى اقتصاد سلم ، أن نربط عجزاً له وزنه فى الميزانية برقابة مؤقتة على الأثمان والأجور . ولسوء الحظ فالإمكانية السياسية لتقبل هذه الوصفة إمكانية غير كبيرة . فمن العسير جداً أن نقنع

النا س مثلا ً بأن انخفاضاً فى الإنفاق الحكومى ينبغى أن يكون مصحوباً حتى بانخفاض أعظم منه فى المتحصلات الحكومية بحيث نعانى عجزاً بالفعل فى وقت يخفض فيه الإنتاج تخفيضاً شديداً . ولكن إذا عرض الانتقال كأنه أزمة يراد التغلب عليها ، وإذا كانت القيادة السياسية حكيمة وصريحة وقادرة على تثقيف الشعب الأمريكى، وجب ألا تكون الصعاب السياسية والسيكولوجية مما لا يمكن التغلب عليها .

والمشكلة الأخيرة فى اقتصاد خال من الحرب هى ما إذا كان فى إمكان مثل هذا الاقتصاد أن يحافظ على معدل النمو الاقتصادى الذى خلقه اقتصاد الحرب . من وجهة نظر الرفاهية البشرية لم يكن اقتصاد الحرب موضع التبديد كلية لأنه يكاد أن يكون الجزء الوحيد من النظام الاقتصادى الذى يمكن السماح فيه بالإسراف فى الأبحاث والتنمية . فقد خصصت نسبة كبيرة بشكل غير عادى للبحث والتنمية فى هذا المجال . وحتى إذا كان هذا قد نتج عنه بالفعل القضاء على استقرار النظام العسكرى ، فإن النتائج انتقلت إلى الاقتصاد المدنى بعواقب ملفتة للنظر فى بعض الميادين. وبذا يمكن القول بأنه ما كان فى وسعنا امتلاك طائرة نفاثة فى هذا الوقت لولا البحث والتطوير فى القطاع العسكرى . وفى الإمكان التأكيد بصورة مقنعة بأن التأكيد العسكرى الأولى فى البحث والتنمية شوه فى الحقيقة المعرفة بالتكنولوجيا وحركتها ، ويكاد يصعب أن ننكر أننا كنا نصبح أفضل حالاً بكثير اليوم بوصفنا مجتمعاً عالمياً لو كرسنا لأسباب الحياة والسعادة الموارد الفكرية التى خصصناها لوسائل الموت والدمار .

ومرة أخرى فالمشكلة هنا سيكولوجية وسياسية أكثر منها اقتصادية . ليست هناك أسباب اقتصادية لا ينبغى من أجلها للكونجرس فى الولايات المتحدة أن يخصص للمجهود العقلى من أجل النمو الاقتصادى نفس النوع من الموارد الذى يخصصه الآن للبحث والتنمية فى القطاع العسكرى. فلو كان الأمر كذلك لوجب ألا تساورنا الهواجس بشأن ما إذا كان نزع السلاح

سوف يعمل على خفض معدل النمو الاقتصادى . ومع هذا يجب ذكر هذه النقطة لأن الظروف السيكولوجية والسياسية من العوامل الكبرى التى تحدد نتائج التغييرات فى النظام الاقتصادى . ويبدو أن النتائج العامة هى أنه فى العالم الرأسمالى سوف تكون المشكلات الاقتصادية المتعلقة بالتكيف مع حالة انعدام الحرب حقيقة ولكن ليست مما لا يمكن التغلب عليها . قد يتطلب حلها بعض التعديلات فى الاتجاهات السيكولوجية والسياسية بل وربما بعض تغييرات صغرى فى الأنظمة السياسية والاقتصادية ولكن لن تتطلب الأمر تغييرات كبرى حقاً فى طبيعة النظام .

إنى أتحدث ومعرفتى بالاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى أقل . فى الإمكان أن تكون المشكلات القصيرة الأجل أسهل هنا والمشكلات الطويلة الأجل أصعب من وجهة نظرهما التى تشدد كما هو مفروض على الإبقاء على نوع المجتمع القائم فيهما الآن . وربما تكون مشكلة الاستقرار الشامل للاقتصاد أسهل فى بلد اشتراكى منها فى بلد رأسمالى ، وإن وجب أن نكون على حذر من التوهم ، بأنه بمجرد وجود خطة فيجب تنفيذها . فالأخطاء ، والنكبات وما يترتب عليها من تقلبات اقتصادية فى الاقتصاديات الاشتراكية كانت على الأقل فى مثل ضخامة التقلبات الخاصة بالاقتصاديات والرأسمالية . وبرغم هذا ، وبسبب الرقابة التى يفرضها المجتمع الاشتراكى على نظامه النقدى أيضاً ، فإن مشكلة ربط الحرية الفردية بالرقابة الاجتماعية ، وهى مشكلة غالباً ما تكون شديدة فى المجتمع الذى يقوم اقتصاده على أساس السوق ، يمكن حلها بإجراء بسيط هو القضاء على بعض الحرية . غير أن المرء ليعجب من النتائج الطويلة الأمد المترتبة على نزع السلاح والتنمية فى البلاد الاشتراكية من وجهة نظر تأثير زيادة الرفاهية على الرغبة فى الحرية . فنزع السلاح سوف يجعل فى إمكان المجتمعات الاشتراكية الارتفاع إلى مستوى الرفاهية بقدر أكبر من السرعة إذا كانت سترتفع إليه على الإطلاق ، ويصدق هذا بوجه خاص على الاتحاد السوفيتى وربما على بلاد أوروبا الشرقية . وحتى إذا كانت نواحى

النقص المشهورة التى تعانى منها الزراعة الاشتراكية تفرض حداً أعلى معيناً لا يتجاوزه تطور هذه البلاد إلى أن يحدث بعض تغيير فى الأيديولوجيه ؛ فلا يبدو ثمة سبب يحول دون تقدمها فى الصناعة وخاصة مع تقدم التآلية الذاتية « الأوتومية » إلى النقطة التى عندها ينتشر على نطاق واسع نوعاً فى المجتمع شىء شبيه بمستوى الطبقة الوسطى من ناحية السلع الاستهلاكية . فالاستخدام العام للسيارة مثلاً سوف يكون له تأثير عميق لا على عادات الناس الاجتماعية فحسب بل وحتى على طرائقهم فى التفكير أيضاً . وإن المرء ليتساءل فى عجب إلى أى حد تستطيع أيديولوجية بيوريتانية وجماعية أن تحول دون انتشار السيارة على نطاق واسع نظراً لما تولده من أسلوب حياة يكاد حتماً أن يكون ذا نزعة فردية . ومع ذلك فهذه تكهنات ينبغى ألا تؤخذ مأخذ الجد . من المؤكد فى الأجل القصير أن مشكلة تكييف المجتمع الاشتراكى ليتلاءم مع حالة انتفاء الحروب ليست أصعب منها بالنسبة إلى مجتمع السوق ، بل وقد لا تكون أسهل المشكلات فى كلتا الحالتين حقيقة ولكن فى الإمكان حلها .

وتأثير نزع السلاح على البلاد الفقيرة ، سواء أكانت رأسمالية أم اشتراكية يصعب ، كما سبق أن لاحظنا ، أن يكون فى صالحها . فالمنشئات العسكرية بهذه البلاد تحول الموارد من الاستثمار الذى تشتد إليه الحاجة فى الطرق والمدارس إلخ ، وما من شك فى أن نزع السلاح سوف يزيد من الاحتمال بأن يتمكن البلد الفقير من تحقيق الانتقال إلى النمو التصاعدى المنتظم فى الثراء . ومع هذا يجب أن نبين أنه حتى ولو زاد احتمال النجاح فى التنمية ، فإنها بالتالى لا تزيد بالضرورة إلى مالا نهاية ، ذلك أن مشكلات الانتقال وخاصة بالنسبة إلى البلاد الشديدة الازدحام بالسكان كالهند والصين هى من الكبر بحيث أنه حتى مع الموارد التى يحررها نزع السلاح فثمة إمكانية حقيقية بأنها قد لا تتمكن من إجراء الانتقال بسبب عجزها عن كبح الزيادة فى سكانها . وحالة الصين تدعو إلى الشك بنوع خاص نظراً لما سبق أن لاحظناه عن إخفاق الزراعة

الجماعية . من السهل أن نتصور موقفاً فى الصين حتى مع نزع السلاح تماماً ، يفوق فيه النمو السريع للسكان قدرة الزراعة الجماعية على زيادة مورد الغذاء ، ولكن مستوى تنظيم المجتمع فيها هو من الارتفاع بحيث يوزع الموارد الضئيلة بصورة متساوية تقريباً وبذا يحول دون وقوع مجاعات فعلية . فى ظل هذه الظروف قد يزداد المجتمع جوعاً إلى أن تتوقف التنمية لمجرد انعدام الطاقة البشرية والوحدات الحرارية . هذه المشكلة لا يهيء لها نزع السلاح سوى حل يسير أو لا يحلها . ولا يقتصر السبب فى هذا على أن الموارد التى يحررها نزع السلاح تميل إلى أن تكون فى الصناعة أكثر منها فى الزراعة وإنما السبب أيضاً هو أن نزع السلاح فى حد ذاته لا يحل مشكلة نمو السكان الطليق من القيود . وبالتالى فالأمر الأهم فى عالم يخلو من الحروب هو إيجاد حل لمشكلة التحكم فى زيادة السكان .

وهذا يقودنا إلى المسألة غير المألوفة فى الوقت الحاضر ، وهى الأسباب الاقتصادية للحرب .

فى النموذج الذى نرسمه للعالم الخالى من الحروب ، ينقلب هذا إلى سؤال عما إذا كانت المشاق الناشئة من النظام الاقتصادى بالعالم يحتمل أن تعرض للخطر الأنظمة والمؤسسات التى تنبثق عن حالة زوال الحروب . وليس هذا بالطبع شبيهاً تماماً بالسؤال عما إذا كانت أسباب الحروب فى الماضى اقتصادية ولكن من الواضح أن بين السؤالين ارتباطاً .

لا ريب أنه كانت فى الماضى حروب وثيقة الارتباط بالأحوال الاقتصادية . قد نفكر فى الحرب على أنها موقف ينشأ حينما يقوم نظام من التهديد المنظم يواجهه نظام آخر مثله . الواضح أن لنظام تهديد منظم — ملك وجيشه مثلاً — نواحى اقتصادية هامة . وفى الإمكان حقاً أن ننظر إلى الحضارة القديمة وخاصة إذا كانت قائمة على أساس الرق ، على أنها أصلاً ينظمها نظام من التهديد سرعان ما تصبح الحرب جزءاً حقيقياً منه لأن التهديدات لن تكون

موضع التصديق إلا إذا نفذت من وقت لآخر . ولكن بنشوء التبادل والمجتمعات المبنية عليه يصبح نظام التهديد أقل أهمية باطراد من الناحية الاقتصادية لأن التبادل عامل منظم أقوى بكثير من التهديدات . ففى الأجل الطويل مثلاً لا يبدو عمل العبيد قادراً على منافسة العمل الحر برغم أن الأخير كان يتناول فى العادة أجراً يزيد عما يلزم للإبقاء عليه . ويبدو أن الأمر كان كذلك بسبب الجوانب « السلبية » من نظام التهديد الذى لو نفذ لجعل كل فرد أسواء حالاً ، بالقياس إلى الجوانب « الإيجابية » من التبادل الذى إذا طبق جعل كل فرد أحسن حالاً .

ولذلك قد اعتبرت الأسباب الاقتصادية للحرب غير ذات أهمية أساسية إلا فى الاقتصاديات البدائية المبنية على نظم التهديد . فالحرب فى الاقتصاديات النامية ، وكما أبان نورمان إنجل منذ خمسين عاماً خلت تقريباً ، استثمار ضعيف ، وكلما أصبح الاقتصاد أكثر تقدماً أصبحت الحرب أضأل شأناً بالقياس إلى الصور الأخرى من الاستثمار . ويمكن أن نلاحظ هذا بنظرة عارضة نلقيها على أوروبا حيث البلاد التى التزمت حدودها وعنيت بشئونها الخاصة بها ، كالبلاد الاسكنديناوية ، تقدمت من الناحية الاقتصادية على نحو أفضل بكثير من التقدم الذى أحرزته البلاد التى احتفظت بإمبراطوريات كبيرة مثل البرتغال ، ومن قبلها أسبانيا . فإذا استثمرت الموارد بحكمة فيكاد يصح القول بأننا نحصل من الطبيعة على ١٠٠ دولار مقابل كل دولار نعتصره من الإنسان ، وعائد من التنمية الداخلية أعظم بكثير من المكاسب الناتجة من الإمبريالية والمغامرة العسكرية . والدفاع الآخر الوحيد عن الإمبريالية وعلى أسس اقتصادية هو الدفاع الذى قدمه « ج . أ . هوبسون » « ولينين » وهو أن الاستثمار الأجنبى ضرورى للبلد الرأسمالى النامى حتى يحافظ على العمالة الكاملة فى داخله . ولقد قوضت تنمية مهارات التثبيت الاقتصادى أية صحة سبق أن انطوت عليها هذه الحجة . ولم تكن الحجة حتى فى ذروة انتشارها حجة طيبة جداً حتى ولو كان السبب فى هذا أن أغلب المستثمرين الأجانب كانوا يميلون

إلى أن يحققوا نفس النجاح أو أكثر منه فى البلاد التى لم يسيطر عليها بلدهم سياسياً . وهكذا نجح المستثمرون البريطانيون فى الأرجنتين بمثل نجاحهم فى الهند إن لم يكن بصورة أفضل . هذه المشكلات معقدة وتحتاج إلى قدر أكبر بكثير من الدراسة ، ولكن يميل المرء بوجه عام إلى جانب الاقتصاديين الكلاسيكيين الذين كانوا يعتقدون فى الواقع أن التجارة بديل عن الحرب وساورهم الأمل المشوب بالتفاؤل فى أنه مع انتشار حرية التجارة تختفى إلى حد كبير أسباب الحرب .

وحتى إذا أمكن إظهار أن الحرب غير مجزية كاستثمار ، فلا يزال هذا لا يجيب على السؤال المتعلق بما إذا كانت المشاق الناشئة عن اقتصاد الحرب لن تهدد الأنظمة التى تقام فى حالة غياب الحروب . ليست الحرب دائماً أو حتى فى العادة ظاهرة عاقلة . فنحن لا نشن الحرب بالطريقة ذاتها التى نقدم بها على الاستثمار . إننا ندخل الحرب لأننا نشعر بالغضب والإحباط أو التهديد ، أو لأن نظام التهديد بوجه عام قد أفلت زمامه . لاشك أنه ستنشأ فى عالم يخلو من الحروب شدائد مصدرها النظام الاقتصادى سوف يتعين أن تعالجها الأنظمة والمؤسسات التى تقام فى تلك الحالة ، ويرجع هذا ببساطة إلى أن هذه الشدائد تنطوى على إغراء بالعنف وبتنظيم العنف . فعندما تلمح مجموعة من الناس تهديداً فإنها تشعر بإغراء قوى على تنظيم تهديد مضاد ، وهذا هو نوع النظام الذى غالباً ماينتهى بالحرب ، ولذلك يجب أن نسأل عن تلك العناصر فى النظام الاقتصادى العالمى التى تحمل مجموعات من الناس على أن تحس بالتهديدات الموجهة إليها . بالطبع قد تكون هذه المدركات أوهاماً ، وقد لايكون ثمة تهديد حقيقى ،ولكن هذا أمر لا يهم . فطالما يدرك التهديد فمن المحتمل أن يفرض أعباء ثقالاً على حالة انتفاء الحرب .

ليس فى الإمكان فى مقال قصير معالجة جميع المواقف الاقتصادية التى يحتمل أن ينظر إليها باعتبارها تهديداً ، وكل مايمكن أن نأمله هو أن نصنف بعضها ـ فأولاً اختلاف معدلات التوسع سواء فى السكان أو فى الاقتصاد

ككل يمكن أن ينظر إليه ، من جانب مَنْ معدل توسعهم أصغر ، على أنه تهديد: وإنا لنرى هذا حادثاً مثلا فى الصدامات العنصرية فى غينيا البريطانية، وفى الصعاب المحتملة فى ترينداد نتيجة اختلاف الخصوبة بين الجماعات الهندية الشرقية والجماعات الزنجية . ونرى حالات ينظر فيها إلى وجود أقلية أو وجود نوع من التنافر فى البنيان الطبقى على أنه تهديد للتجانس المرغوب . وأشد الأمثلة تطرفاً على هذا كان معاملة هتلر لليهود فى ألمانيا ، ولكنا نرى شيئاً كهذا يحدث على نطاق أصغر فى معاملة التأهيل فى سيلان وكبار ملاك الأراضى فى الصين والكولاك فى الاتحاد السوفيتى والشيوعيين فى الولايات المتحدة . ربما يكون إدراك التهديد الذى ينطوى عليه التنافر ظاهرة سيكولوجية أكثر منها اقتصادية، وبرغم هذا قد يكون ذا جذور اقتصادية. فالنكبة التى سببها هتلر مثلاً ربما كان يقل احتمال وقوعها لو لم ينظر الكثيرون من الألمان إلى أن اليهود يزدادون عنهم ثراء ، سواء كان هذا الإدراك مبنياً على اساس أم لا . ولذلك فإننا نقع على مبدأ عام وهو أن اختلاف النمو يولد التوتر . غير أن مدى التوتر ليس متناسباً بالضرورة مع مبلغ النمو المتفاوت ، فلدينا أمثلة كثيرة فى التاريخ يمكن فيها للمجتمع ان يمتص بسهولة نسبة النمو المتفاوت . ومع هذا كلما قلت مرونة التنقل بين الجماعات ، وكلما زاد إدراك الجماعات بأنها مختلفة أساسياً وغير ذات ارتباط بغيرها ، عظم الاحتمال بأن تباين النمو يولد التوتر . هذه المشكلة يتعين على الأنظمة التى ، تقام عندما تزول الحروب ، أن تعالجها على نحو ما . أما كيف يحدث هذا فأمر لا نعرفه . هنا مجال للبحث على أكبر قدر من الأهمية ، وهو مجال كان موضع الإهمال بشكل مريع .

وثمة سؤال يتصل بما سلف ذكره وهو ما إذا كانت حرية الهجرة وحرية التجارة من شروط حالة انتفاء الحرب فى العالم ككل . إن تجربة الولايات المتحدة ، وتجربة البلاد الأخرى فى الواقع بالحرب الأهلية ، دلالة على أن انتفاء الحواجز فى طريق الهجرة والتجارة هو فى ذاته شرط كاف لعدم

نشوب الحروب . بل إن وجود قدر معين من القيود على الهجرة والتجارة قد يساعد فى الإبقاء على سلام مستقر . فالعلاقة بين كندا والولايات المتحدة مثلاً طيلة مائة وخمسين عاماً تقريباً تبين أن انتفاء الحرب بالمعنى الحقيقى يمكن أن يوجد بين دولتين حتى ولو كانت هناك حواجز جوهرية فى وجه كل من التجارة والهجرة بشرط انتفاء الشعور بأن هـذه الحواجز تشكل تهديداً هو من العظم بحيث يؤدى إلى اتخاذ تدابير عسكرية مضادة . إن المشكلة تنطوى على صعوبة كبيرة ، فالهجرة الحرة مثلاً قد تؤدى بجزء من العالم إلى أن يصدر الفقر باستمرار بالإضافة إلى تصدير السكان إلى بقيه العالم . وبهذا إذا أبى بلد تقييد نمو السكان فيه بينما يحقق بقية العالم هذا التقييد ، لما كان له حق فى الإصرار على حرية الهجرة حتى ولو اعتبر أى وقف مفاجىء للهجرة تهديداً بالتأكيد يخلق التوترات . والاحتمال بأن التغييرات فى القيود المفروضة على الهجرة والتجارة تخلق التوتر هو أكبر بكثير منه فى حالة مجرد وجود هذه القيود ، وقد يتعين على المؤسسات والأنظمة فى حالة عدم وجود الحروب أن تتضمن نظاماً للتخفيف من السرعة التى يسير فيها تغيير القيود ، وقد يكون هذا أكثر أهمية من التخلص من القيود كلية .

إن الفقرة السالفة الذكر تعنى ضمناً بالطبع أن عالماً فى سلام مستقر يجب أن يعالج فى النهاية مشكلة التوسع السكانى ككل . يجب فى النهاية أن يكون عدد سكان العالم ثابتاً بدرجة معقولة وإلا تحطم أى نظام . ولذلك يجب أن تتضمن الأنظمة الطويلة الأجل التى تقام فى حالة غياب الحروب نظماً لضبط نمو سكان العالم أياً كانت هذه الأنظمة . ولحسن الحظ أمامنا عقود قلائل تخلق فيها هذه الأنظة إذ أننا لانعرف بالتأكيد فى الوقت الحاضر الشكل الذى ستتخذه .

والضغوط لايفرضها على السلم إدراك الاختلافات المتزايدة بين الجماعات وانما يفرضها أيضاً الإدراك بحدوث تدهور مطلق فى حالة جماعة واحدة

أى إذا أدركت جماعة على وعى ذاتى بنفسها أن مركزها اليوم أسوأ مما كان عليه من وقت مضى . وإذا خشيت نتيجة لهذا أن سوء حالتها قد يستمر فسوف ترى فى هذا الموقف تهديداً ذا طابع عام لرفاهيتها المستمرة ووجودها . غير أن بالتهديد ذى الطابع العام ميلاً إلى أن يتحول بحيث يعتبر تهديداً معيناً من جماعة أخرى سواء كانت فى داخل المجموعة التى تشعر بأنها موضع التهديد أو خارجها ، وهذه هى ظاهرة كبش الفداء المألوفة . وبهذا يبدو أنه ليس من شك كثير فى أن الكساد الكبير فى الثلاثينات كانت له علاقة كبيرة بقيام الاشتراكية الوطنية فى ألمانيا .

وقد يكون السبب مثلاً الذى من أجله تسوء الأحوال الاقتصادية ، وقوع تغييرات مناخية أو فيزيقية تبدو خارج سيطرة الإنسان المادية ، وذلك من قبيل الجفاف والوباء وعجز المحاصيل وغير ذلك ، وقد يرجع فى المجتمعات الرأسمالية إلى الإنكماش النقدى كما حدث فى الثلاثينات من القرن الحالى وهو الإنكماش الذى بدا فى الوقت نفسه كأنه يكاد أن يكون قوة طبيعية غير واعية لاسلطان للإنسان عليها ، ويمكن أن يعزى فى المجتمعات الاشتراكية إلى أخطاء فى التخطيط كما كان الحال فى النكبة الكبرى التى ترتبت على إنشاء المزارع الجماعية فى الاتحاد السوفيتى فى الثلاثينات . وقد يعزى سوء الأحوال أيضاً إلى الحرب نفسها مما يمكن أن تشهد به حالات لاتعد ولا تحصى فى تاريخ الإنسان . غير أن الذى له أهمية من وجهة نظر العشاق التى يفرضها هذا الشىء على السلم ليس هو السبب الفعلى فيه ولكنه إدراك هذه الأسباب . فرد الفعل من جانب الناس والجماعات إزاء تجربة رأوها ، يتوقف على صورة العالم ، أى يتوقف على صورة النظام الاجتماعى والاقتصادى الذى يعيشون فيه . فإذا سرى الاعتقاد بأن الكوارث يسببها غضب الآلهة فسوف يمارس المجتمع طقوساً دينية كالتضحيات حتى يبعد هذا الغضب أو يخفض منها ، وإذا اعتقد مجتمع أن النكبة راجعة إلى خطاياه هو بذلت الجهود من أجل الندم والاستغفار .

لكن لسوء الحظ أن من الخطوط الأقل قدرة على المقاومة فى ظل هذه الظروف الاعتقاد بأن النكبة يسببها فى العادة سوء النية من جانب جماعات أخرى إما فى داخل المجتمع كالساحرات أو اليهود أو الشيوعيين أو فى خارجه على صورة شعوب أخرى . فى ظل هذه الظروف فإن أى تدهور يصيب الأحوال أياً كان السبب فيه يحتمل أن يولد زيادة فى التوتر وازدياد الاحتمال بنشوب الحرب . ولذلك فمن المرجح أن تتطلب المحافظة على سلم ثابت أن تكون لدى جميع المجتمعات والجماعات الفرعية فى داخل المجتمع العالمى صورة واقعية بالدرجة الكافية عن النظام الاجتماعى التى توضع فيه بحيث يمكن التعرف على الأسباب الحقيقية التى من أجلها تسوء الأحوال ويمكن اتخاذ الخطوات الداخلية لعلاج الموقف . وبهذا كلما عظم نجاح المجتمعات فى حل مشكلاتها الداخلية قلت الشدائد التى توضع على نسيج السلام العالمى . فإذا استطاعت المجتمعات الرأسمالية أن تمنع حالات الكساد ، وإذا استطاعت المجتمعات الاشتراكية أن تمنع الأخطاء الكبرى فى التخطيط ، كانت مشكلة المحافظة على سلام مستقر أيسر .

فى الفقرة السابقة فرض ضمنى قد يبعث الشك فى نفوس بعض القراء . ذلك الفرض هو أن فى الإمكان تصور قيام السلام فى عالم منقسم إلى مجتمعات رأسمالية واشتراكية . فى الميثولوجيا القومية بالولايات المتحدة شعور عميق بأن الشعب لا يمكن أن يظل على قيد البقاء ونصفه من العبيد ونصفه الآخر من الأحرار ، أو بتعبير أعم أنه لا يمكن أن يتعايش نظامان اجتماعيان متباينان فى داخل نفس الإطار السياسى . من هذه الحجة ليس أمامنا سوى خطوة نخطوها حتى نصل إلى الحجة التى ترى أن العالم لا يمكنه البقاء فى حالة سلام مستقر إذا كان نصفه اشتراكياً ونصفه الآخر رأسمالياً ، وأن هذين النظامين الاجتماعيين هما من التعارض بحيث إما أن يقضى أحدهما على الآخر وإما أنه يجب إيجاد تأليف جديد يشتمل على كلا النظامين . لو صح هذا لكان مستقبل الجنس البشرى مظلماً حقاً إذ لا يبدو أن ثمة طريق يستطيع به نظام أن

يقضى على الآخر إلا بحرب نووية مدمرة . كما أن أى تأليف يبدو فى اللحظة الراهنة شيئاً بعيداً وإن كان ثمة أمل فى أن كلاً من النظامين يسير فى الاتجاه الذى سوف يؤدى إلى أن يقترب كل منهما من الآخر . لو كان الحل الوحيد لمشكلة السلام الثابت يتمثل فى حكومة فيدرالية عالمية على نسق الحكومة الاتحادية فى الولايات المتحدة ، لكان الرأى السالف الذكر عقبة مميتة إذ من العسير حقاً أن نتصور حكومة فيدرالية حقه تضم بين جنباتها نظماً بمثل التباين الذى نلقاه فى العالم الآن . ومع هذا إذا تمكنا من ابتداع نموذج للسلام الثابت يقصر إلى حد ما عن الحكومة الاتحادية ويتضمن أنظمة سياسية عالمية لها وظائف معينة ولكن دون أن تكون هذه الحكومة ذات سيادة عالمية بأى معنى صحيح ، نقول فى هذه الحالة تبدو المشكلة أكثر قابلية للحل.

يبدو من المؤكد أنه ليس من سبب اقتصادى يحول دون تعايش النظم المتباينة بشرط أن يكون كل منها عملياً وناجحاً . ويبدو من المعقول الافتراض على ضوء تاريخ السنوات الأربعين الأخيرة أن كلاً النظامين الاقتصاديين ، الاشتراكى والرأسمالى ، عملى وناجح ، بمعنى أن كلاً منهما يستطيع أن يدخل على نفسه القدر الكافى من التعديل الداخلى للتغلب على الصعاب الكبرى التى تواجهه . غير أنه ليس ثمة ضرورة بأن أياً من هذين النظامين عملى وناجح. فلدينا فى الواقع أمثلة عن تطور رأسمالى غير ناجح ، وسوف أدهش كثيراً جداً إذا لم نجد فى الخمسين سنة القادمة أمثلة بارزة بالمثل عن تطور اشتراكى غير ناجح . فى الإمكان أن يخفق أى مجتمع فى حل مشكلاته الداخلية مهما كان دستوره ونظامه الاقتصادى ، ولكنى أظن أن القدرة على حل المشكلات الداخلية ليست وثيقة الارتباط بالانقسام إلى مجتمعات اشتراكية ورأسمالية . ليست الاشتراكية أو الرأسمالية فى ذاتهما حلولا المشكلة الاقتصادية. إنهما لا يمثلان إلا طوائف مختلفة من ظروف يجب فيها حل المشكلة . إننى أفضل بطبيعة الحال المجتمع الرأسمالى ـ أى اقتصاد السوق الحرة القادرة على حل

مشكلاته . ومع هذا قد أفضل مجتمعاً اشتراكياً يستطيع حل مشكلاته على مجتمع رأسمالى لا يستطيع أن يحل مشكلاته ، وبهذا فإن الحجة كلها بين الاشتراكية والرأسمالية تبدو فى نظرى ذات مذاق معين ينتمى إلى القرن التاسع عشر ليست له أهمية بالضرورة بالنسبة إلى مشكلة القرن العشرين الحقيقية .

وعلى هذا فمشكلات تعايش الرأسمالية والاشتراكية لا تبدو فى نظرى أصعب فى جوهرها من مشكلة التعايش بين البروتستانتية والكاثوليكية مثلاً . لقد تحقق حل مشكلة تنظيم الدين فى المجتمع ، لا بقهر إحدى صورة الحياة والتنظيم الدينيين على يد صورة أخرى ، وإنما تم هذا بخلق وسط اجتماعى زال منه تهديد كل منهما للأخرى ، أو على الأقل تناقص إلى الحد الذى لم يعد عنده يسبب العنف .

وعندئذ نجد أن مشكلة تأثير الاقتصاد على الأنظمة التى تقام فى حالة زوال الحروب ، تتحول إلى عدد من المشكلات الفرعية ، أولها بالطبع كيفية التقليل من الشدائد الفعلية التى سوف يخلقها مثلاً فى الاقتصاد العالمى تفاوت النمو و الإخفاق الداخلى . والمشكلة الثانية هى كيفية التقليل من إدراك وقع هذه الشدائد على الأنظمة التى تقام فى حالة زوال الحروب . أما المشكلة الثالثة فهى مشكلة قوة هذه الأنظمة أى قدرتها على مقاومة الشدائد التى تقع عليها . إن الناس يتوجهون إلى الحرب لأنهم — بالمعنى الحرفى — لا يجدون بديلا عنها . ومن ثم فإن تطور أنظمة حالة زوال الحروب ، يجب أن يسير فى اتجاهين ، أولهما أن يجعل البديل المتمثل فى الحرب أقل صلاحية ، وأن يجعل البديلات الأخرى مواتية بدرجة أكبر . وفى الطائفة الأولى ندرج أشياء من قبيل القانون العالمى والحكومة العالمية والمحاكم العالمية ، ويجب أن ندرج فى الطائفة الثانية أشياء من قبيل نشر المعرفة والبديلات الأخرى ، خلاف الحرب ، عن المواقف التى تنطوى على

تهديد . وهذا شيء غالباً ما يغفل أمره وخاصة من جانب أولئك الذين يتركز انتباههم. ويجوز أن نضيف،وبطريقة مشروعة تماماً ، على أنظمة القانون . لكن كلما كانت هذه البديلات أفضل ، وكلما كان إدراكها أوضح ، تضاءلت المشكلة التى يتعين على القانون أن يحلها . وواضح أن هناك مستوى من العجز عن حل المشكلات الاقتصادية التى يصبح فيها العنف يكاد أن يكون حتمياً . والواضح بالتأكيد أن العالم فى الوقت الحاضر لم يصل إلى هذا الحد ، ومن ثم فمن الأهمية القصوى أن نرفع مستوى المعرفة الاقتصادية الى النقطة التى يرى عندها بوضوح أن الحلول العنيفة للمشكلات الاقتصادية أفضل من محاولات الحلول العنيفة .

(٧)

الفرص الاقتصادية التي تتلو نزع السلاح

هيوبرت هـ . همفرى

نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة .

ما هي الفرص الاقتصادية التي ستواجه الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والبلاد الأخرى بمجرد أن تحقق عالماً لا يعود يجرى فيه إنتاج الأسلحة والاحتفاظ بها ؟ إن المشكلات الاقتصادية التي ينطوى عليها هذا السؤال ترتبط بالانتقال إلى اقتصاد وقت السلم كما ترتبط بالإبقاء على اقتصاد إنتاجي وعلى مستوى عال من النمو الاقتصادى والعمالة بمجرد تحقيق نزع السلاح.

وتفضل معظم مشروعات الأعمال، التي بحثت موضوع التحول من أعمال الدفاع إلى الاعتماد على الدخل من غير أعمال الدفاع ، أن يتم التحويل بخطى بطيئة أو معتدلة ، فمثل هذه الخطوة يترتب عليها فى نظرهم أقل قدر من الاضطراب فى النشاط الاقتصادى . إلا أن هذا يؤدى إلى المشكلة الأولى . إذ بمجرد أن يبدأ نزع السلاح فإنه يحتاج إلى أن يتحرك بخطى سريعة نسبياً . ليس من الضرورى أن تكون الخطوة بالسرعة التي سارت بها عملية التسريح فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لكن ينبغى على الأقل جداً أن يسير نزع السلاح بكل السرعة المتعمدة .

ويقترح الاتحاد السوفيتي نزعاً عاماً وكاملاً للسلاح فى خمس سنوات، بينما طبقاً للمشروع الأمريكى بنزع ٦٥ فى المائة من قوة الشعب العسكرية فى ست سنوات على أن يخفض الباقى على فترة يتفق عليها . سوف يتوقف إنتاج الأسلحة بأسرع من ذلك، وتتطلع الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى وقف

كامل تقريباً فى إنتاج الأسلحة الكبرى خــلال حوالى السنة الأولى من برنامج نزع السلاح .

وهذا يعنى أنه يجب أن يوضع التأكيد الأكبر على التخطيط بحيث لا تنكمش العمالة والقدرة الإنتاجية فجأة بما يؤدى إلى دمار شامل يصيب الاقتصاد . فكلما عظم التخطيط الذى يمكن أن تقوم به الصناعة والعمل والحكومة والمجتمعات المحلية كان التحويل أيسر. إن كلا من هذه المجموعات الأربع التى تشتغل فى عمل تمهيدى مركز وجدى تستطيع أن تحقق الكثير .

إن الصناعة — وأقصد بها بوجه خاص كبار مقاولى الدفاع — بحاجة إلى أن تبدأ التفكير الآن فى التحول من شكل من النشاط الإنتاجى أو الدفاعى إلى نشاطات أخرى مجزية بالمثل . مثل هذا التحول بالنسبة إلى الكثير من الشركات سوف يرهق القائمين بالتخطيط والمستشارين الماليين فيها وتحليل السوق الذى تتولاه . ولما كانت شركات قلائل فقط هى التى تتلقى الشطر الأكبر من أموال الدفاع (حوالى ٢٤ شركة تمثل ٧٠ فى المائة من المجموع الكلى) فإن هذه الشركات تقع عليها مسئولية خاصة هى إعداد الخطة لتحويل مصانعها كى تواجه الطلب فى وقت السلم .

وقد يعهد العديد من هذه الشركات إلى ذوى المواهب فى أقسام التسويق والتخطيط الاقتصادى فيها لإعداد تقارير عن فرص البيع التى سوف تفتح أبوابها فى الداخل والخارج . لن يكون نزع السلاح عاملاً يؤدى إلى الكساد الاقتصادى. فالأحرى أنه ينبغى أن نشجع الطلب العالمى على السلع والخدمات. فإذا فرضنا هذه الآمال فى اتساع نطاق التجارة ، فى الداخل والخارج على حد سواء ، فإن مواهب التخطيط الكلى والتسويق بالأجزاء الرئيسية من صناعة الدفاع الأمريكية فضلاً عن الصناعة التى لا تتصل بأغراض الدفاع ، هذه المواهب ينبغى أن تقنع رجال الأعمال الأمريكيين فضلاً عن مشروعات الأعمال الأمريكية بصفتها هذه أن فى الإمكان اجتناء أعظم الفائدة من عالم مجرد من السلاح .

ليست الشركات الرئيسية مسئولة أمام العاملين فيها وحملة أسهمها فحسب ولكنها مسئولة أيضاً أمام المجتمعات التى تزاول فيها نشاطها . والطريقة التى تسير بها سوف تؤثر فى الموردين لها — أى الشركات الكثيرة التى تبيع لها الخامات والأجزاء — والمقاولين الفرعيين العديدين وهؤلاء جميعاً قد يرتبط مستقبلهم ارتباطاً وثيقاً برفاهية الشركات الكبرى .

وبعض الشركات الكبيرة جداً التى تشتغل بالأعمال المتصلة بشئون الدفاع ليست لها قاعدة تجارية أياً كانت ، إذ خلقت نتيجة الطلب من جانب الدفاع ، ولم تحاول أبداً أو نادراً ماحاولت أن تربط ضروب نشاط مبيعاتها بعملاء غير عسكريين . كذلك فالكثير من الشركات الصغيرة وبخاصة مايعمل منها فى ميادين الإلكترونيات والبحوث والتنمية ، غير ذات خبرة سابقة فى السوق التجارية . مثل هذه الشركات ، وبخاصة الكبيرة منها ، قد تلاقى صعوبة فى التكيف مع ظروف وقت السلم أكبر مما يلقاه مقاولو الدفاع الذين لهم اتجاه تجارى أصلا ً وحتى وإن كانوا يحصلون على جزء كبير من دخلهم من الطلبات التى يتقدم بها البنتاجون .

ينبغى ألا نتوقع من المقاولين الذين يمارسون النمط الدفاعى « الخالص » ، فضلا عن سواهم من المشتغلين بأعمال الدفاع ، ألا يجروا التعديلات اللازمة بدون المعونة من الحكومة الاتحادية .

إن المال الذى تكسبه المشروعات الخاصة لتوفير وسائل الدفاع والأبحاث والتنمية يتجاوز ٢٫٥ بليوناً من الدولارات سنوياً ، ويتراوح عدد العمال فى مثل هذا العمل بين مليون ونصف ومليونى عامل . هذه الأرقام لا تتضمن الكثيرين ممن هم أيضاً من العمال فى نشاطات الدفاع ، بمعنى أنهم ينتجون المؤن والمواد والأجزاء للمقاولين الأصليين أو للفريق الأول من مقاولى الدفاع الفرعيين . كذلك لا تشمل الذين يعملون فى مجتمعات تقدم الخدمات للعاملين فى شئون الدفاع . وثمة مجموعة أخرى من العاملين تضم الذين

يشتغلون فى الإنشاء العسكرى ، وأولئك الذين هم فعلاً من أفراد القوات المسلحة ومن يعادلهم من المدنيين .

علينا ألا ننسى أنه لو نفذت الآن المشروعات المقدمة من الولايات المتحدة وروسيا السوفيتية لنزع السلاح فلن يوقف الإنفاق الذى يبلغ ٢٥ بليون دولار فى الوقت الحاضر على التطوير والتنمية . مثال ذلك أن المبلغ المخصص سنويا لمسائل من قبيل تحسين المواصلات سوف يزيد . ففى عام ١٩٦٢ كان ٢٦ فى المائة من البرامج الكبرى للدفاع والأسلحة لاعلاقة لها بالأسلحة بصفتها هذه ، ولكنها كانت معنية بدلاً من هذا بتحسين المواصلات والاستكشاف وبالنقل إلى حد ما . وفضلاً عن هذا لن تحرم الاتفاقية قدراً كبيراً من البحث والتنمية . غير أنه من الناحية العملية يكاد من المؤكد أن يتضاءل مثل هذا النشاط إن لم يزل كلية نتيجة لنزع السلاح فى العالم .

ويزداد الاعتراف بأن تحويل أموال البحث والتنمية من الدفاع إلى مشروعات وقت السلم هو مفتاح تحسين معدل النمو الاقتصادى . إن أكثر من ٥٠ فى المائة من جميع مشروعات البحث والتنمية فى الولايات المتحدة مخصص اليوم للأغراض العسكرية ، وهذا حال دون النمو الاقتصادى ، لأننا لانستغل بالدرجة الكافية للغايات الإنتاجية قدرتنا العظيمة على الاختراع والابتكار . إن الاقتصاد الذى لا يسير قدماً فى ميادين البحث والتنمية اقتصاد راكد فى أفضل الحالات . وبهذا ينبغى تحويله من الطريق غير العسكرى بمجرد أن تسمح بهذا اعتبارات الأمن القومى .

وقبل مواصلة النقاش يتعين مواجهة وإخضاع بعبع التدخل الاتحادى فى نظام المشروع الحر الأمريكى . ليس ثمة خلاف بالتأكيد حول حقيقة كون صناعة الدفاع بصفتها هذه تعتمد فى وجودها نفسه على السيل المتصل من العقود الحكومية . فكل عقد تقريباً تصحبه درجة من « التدخل الحكومى » ـ مثلاً على صورة تنظيمات الأمن ومواصفات النوع واستعراضات

الأداء وما إلى ذلك . وبنفس الرمز فللحكومة الاتحادية دور هام تلعبه فى تحويل الصناعة الفعال إلى مستوى منخفض من النشاط الدفاعى .

فأولاً تستطيع الحكومة أن تزود الصناعة بالمعلومات العاجلة والكاملة عن تقدم نزع السلاح . لنفرض مثلاً أن اتفاقاً كبيراً بشأن نزع السلاح سوف يبدأ تنفيذه فى أول يولية ١٩٦٤ وأن جميع إنتاج الأسلحة سيوقف فى موعد لا يتجاوز ٣٠ يونية من عام ١٩٦٥ ـ أو بعبارة أخرى فى غضون سنة . ولتنفيذ مثل هذا العمل بأقل قدر من خطر وقوع اضطراب اقتصادى خطير ، سوف يتعين إعداد برنامج زمنى مع كل شركة وكل مصنع ، بحيث يتحكم فى وقف عناصر معينة من إنتاج الدفاع وإعداد النشاط الإضافى الذى يضطلع به المصنع كى يستغل المستخدمين فيه وموارده الأخرى . وإذا أريد إغلاق مصنع معين فالواضح أنه سيتعين توفير فرص عمل بديل ـ إما مع المصنع الأصلى أو فى مكان آخر ، إذ لا يمكن إلقاء قوة عاملة مدربة فى عرض الطريق ، ولا يمكن أن نتصور أن الحكومة الاتحادية التى وضعت العمل المتعلق بالدفاع فى أيدى مصنع معلوم أو شركة معلومة فى أول الأمر تغسل يديها من العواقب المترتبة على سحب ذلك العمل .

إن الحكومة الاتحادية لا يجب عليها أن تعمل بالتعاون مع الشركة والمصنع المعين فحسب ، وإنما يجب أن تعمل أيضاً بالتعاون مع ممثلى النقابة التى يمسها الموضوع ، ومع المستخدمين فى تلك الشركة والموظفين المحليين والمنظمات المحلية ، وكذلك مع موظفى الولايات إلى حد ما . كل هـذا النشاط سوف يكون له هدف رئيسى هو الإبقاء على الإنتاج والعمالة فى مستوى يطابق حداً أدنى من الاضطراب الاقتصادى الذى يتعرض له المجتمع فضلاً عن المصنع المعين .

ولتحقيق الغايات التى سلف وصفها يجب أن يكون فى داخل الحكومة الاتحادية جهاز يعالج الحالات الفردية أو يضع الخطط بشأنها . مثل هـذا

الجهاز لا وجود له الآن ولهذا السبب فإن عدداً قليلا في الصناعة رأى الوقت مناسباً للبدء في وضع البرامج والخطط المتعلقة بالتحويل . ففي داخل الحكومة الإتحادية تقع المسئولية بصفة رئيسية على عاتق أربع وكالات اتحادية وهي وزارات الدفاع والعمل والتجارة ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح . هذه الوكالات الأربع جميعاً تملك المعلومات والخبرة التي تسمح لها بالتخطيط مقدماً لنزع السلاح . أما أنها لم تفعل هذا بعد فدلالة على أن الآمال قائمة الآن بالنسبة إلى عقد معاهدة لنزع السلاح العام والكامل . إلا أنه في هذا المجال ، كما هو الشأن في مجالات أخرى كثيرة ، يمكن أن يؤدي شيء واحد إلى آخر . فكما أن الدراسة والأبحاث العميقة في أي موضوع قد تفتح الباب أمام إمكانيات جديدة للنجاح ، كذلك التركيز على مشكلات التحويل من النشاط الدفاعي إلى غير الدفاعي قد يفتح مسالك جديدة لإحراز التقدم في مفاوضات نزع السلاح ذاتها . فإذا كان « المعلوم » وهو سباق التسلح يحل محله « المجهول » أي عالم بغير سلاح ، ففي هذه الحالة يكون تحديد متطلبات تحويل مصانع فردية عنصراً جوهرياً في تقليل الخوف من المجهول .

ولكن الأمراض التي تعانيها مصانع الدفاع لا يمكن علاجها في الفراغ ، فالنواحي المتباينة بأي نظام يجب تعديلها بحيث تتلاءم مع بعضها البعض مع جميع الأجزاء الأخرى المنقولة والثابتة ، وهذا يشير بالطبع إلى مجال آخر يجب على الحكومة الاتحادية أن « تتدخل » فيه إذا كان هذا هو اللفظ الصحيح لضمان الحد الأقصى من الصحة الاقتصادية خلال فترة التحويل . على الوكالات الاتحادية المختصة أن تستكشف مجموع حاجات اقتصاد الولايات المتحدة حتى تتمكن الشركات الفردية في مجموعة معينة من أن تستغل على أفضل وجه أمثال هذه المعلومات في سبيل إعداد الخطط لتحويلها وتوسيعها في داخل القطاع المدني .

أذكر أنه فى عام ١٩٥٣ حين بدت تسوية النزاع الكورى وشيكة نشرت وزارة التجارة دراسة مفيدة عرفت باسم « الأسواق بعد توسع الدفاع » ، استعرضت حاجات كل من قطاعات الاقتصاد الكبرى : الإسكان المدارس ، الطرق الرئيسية ، الكيماويات ، والطائرات ، وما إلى ذلك . إن التنبؤ صعب بطبيعة الحال وينطوى على المخاطرة ، ولكن الدراسة التى قامت بها وزارة التجارة أعطت مديرى المشروعات التنفيذيين فكرة أفضل عما ينتظر الصناعة الأمريكية ، ولعل مما له أهمية بالمثل أن الدراسة دلت على أن هناك مجالاً فسيحاً لتوسع الإنتاج المدنى ، وبهذا كان لها تأثير سيكولوجى يتسامى فوق الرسالة الجافة التى تحملها البيانات الإحصائية . وكما نعلم فالقرارات التى يتخذها رئيس اللجنة لا يمكن أبداً أن تتخذها الآلات الحاسبة بمفردها ، فالاتجاهات السيكولوجية يمكن أن تكون ، وهى كذلك فى العادة عوامل تحدد نجاح أية مغامرة فى ميدان الأعمال أو إخفاقها . ولهذا السبب ، إن لم يكن لسبب آخر ، يجب ألا نقلل من قيمة الجوانب السيكولوجية من التحويل إلى السلم .

ما من سبب يدعو إلى قصر أية دراسات عن الحاجات المستقبلة على الولايات المتحدة . فليس بلدنا بالوحيد الذى يستهلك فيه الإنفاق على الدفاع والعمل المتصل بالدفاع نسبة هائلة من الطاقة الإنتاجية والدخل القومى . ولذلك فنى بحث تحويل الموارد الاقتصادية ينبغى بالتأكيد عدم إغفال الأولويات والموارد الاقتصادية بالبلاد الأخرى . هناك بغير شك سوق محتملة ، بل وهناك حاجة صارخة حقاً للتوسع الصناعى ، فى كل ركن من أركان المعمورة . وأراهن أن هناك دراسات كافية وخاصة عن الحاجات الاقتصادية لآسيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأفريقية وكلها أقاليم فى المراحل الأولى من التنمية الصناعية والزراعية ، وهى دراسات يمكن أن توزع مجاناً على كل رجل وامرأة وطفل على ظهر الأرض . إن ما نحتاج إليه الآن هو فحص الطرق التى يمكن بها أن تستغل بسرعة الموارد التى

تتحرر، نتيجة الخفض فى الإنفاق على الدفاع، استغلالاً يساعد على مواجهة المتطلبات الاقتصادية فى الداخل والخارج على حد سواء .

دعونى أوضح هذا بذكر مشروع كبير جداً كان يمكن أن يكون له تأثير هائل على النمو الاقتصادى والرفاهية بالعالم . لكن الشرط الذى لاغنى عنه لنجاح مثل هذا المشروع هو المشاركة الفعالة من جانب حكومة الولايات المتحدة ووكالات دولية معينة وحكومات الشعوب الأخرى وصناعاتها . إنى أتحدث ـ ودعونى أؤكد أن هـذا ليس سوى مثل من أمثلة كثيرة ـ عن الحاجة إلى السيطرة لمنفعة البشر على الموارد البشرية التى أنعمت بها الطبيعة على الكوكب الذى نعيش فوقه ، وهى موارد غير مستغلة أو تستغل استغلالاً خاطئاً .

فى الولايات المتحدة وحدها لانجد ولاية واحدة ليست لديها مشكلة مائية . إن المشكلات تتفاوت ولكن يمكن جمعها تحت هذه العناوين : التقليل من التلوث ، القدرة على تخزين المياه ، الملاحة ، التحكم فى الفيضانات ، برامج تحسين مفارق المياه ، حاجات الرى ، المحافظة على الأسماك والحيوان البرى ، التنزه والرياضة ، موارد المياه بالمـــدن ، موارد المياه للأغراض الصناعية ، والقوة الكهربائية الهيدروليكية . ولقد قدرت مصلحة الخدمات الاقتصادية والدفاع بوزارة التجارة حديثاً أنه يتعين استثمار ٢٢٨ بليون دولار بين عامى ١٩٥٨ و ١٩٨٠ حتى يتسنى حل أو تحسين مشكلات الشعب المتعلقة بالموارد المائية .

ما علاقة المشكلات المائية فى الولايات المتحدة بالتأثير الاقتصادى المترتب على اتفاقيات نزع السلاح أو الرقابة على الأسلحة ؟ الصلة الرئيسية كما أراها هى أولاً أن كلتا المشكلتين تؤثر فى طبقة عريضة من شعبنا ، وثانياً أن حل واحدة من أخطر الصعاب التى تواجهنا بصدد الموارد الطبيعية قد يتأتى من وقف سباق التسلح .

هل هذا مجرد مشروع خيالى آخر يتوقف تحقيقه على المحبة الأخوية؟ كلا ، إذا تعاونت عناصر جوهرية معينة على تشخيص الحالات الفردية وحلها - وهى فى هذا المثال كل مشكلة مائية فردية . هذه العناصر تتكون أولاً من المجموعات الصناعية التى تشغل مركزاً بمعالجة المشكلة عن طريق منضدة الرسم والبولدوزر ، وثانياً من الموارد التنظيمية والمالية للحكومة والمجتمع وهى الموارد اللازمة لإتمام المشروع . مثال ذلك أن وزارة الداخلية وسلاح المهندسين فى الجيش يستطيعان أن يجدا حاجاتهما من الماء ، فتعرف وزارة الدفاع ووكالة الرقابة على الأسلحة ونزع السلاح أن اتفاقاً لنزع السلاح سوف يحرر «س» من بلايين الدولارات ، وتعرف الصناعة الأمريكية أن عدداً معيناً من المصانع فى جهة معلومة سوف يكون به عدد معين من العاملين مع توزيع معين للمهارات التى يجعلها اتفاق نزع السلاح متاحة لمباشرة نشاط بديل . إن المزج بين هـذه المجموعات الثلاث - الحكومة والصناعة والمجتمع - ينبغى أن يؤدى إلى وضع برنامج ناجح وبناء للتحويل. يظهر أن المشكلة الرئيسية مشكلة تنظيم وتخطيط .

إن الصحافة مليئة بالمنازعات الفعلية أو التى يمكن أن تنشأ والتى تثيرها المشكلات الضخمة الخاصة بالماء على نطاق عالمى . هذه لا تعيق التنمية الاقتصادية للشعوب فحسب ، ولكنها تسبب أيضاً منازعات سياسية خطيرة تؤدى فى بعض الحالات إلى التهديد بالحرب . فكروا فى عدد قليل من النظم النهرية الكبرى فى العالم والتى تجرى فى أكثر من بلد أو تشكل حداً يفصل بين الشعوب : نهر السند وتأثيره على العلاقات بين الهند وباكستان، نهر الأردن الذى ينساب فى إسرائيل والأردن وسوريا ولبنان ، نهر الأمازون بأهميته الخاصة بالنسبة إلى البرازيل وكولومبيا وبيرو ، نهر الدنواب الذى أثر على مر التاريخ على تطور بلاد أوروبا الوسطى والشرقية وما بينها من علاقات متبادلة ، نهر النيل الذى هو مصدر الحياة لا للجمهورية العربية المتحدة

فحسب بل وللسودان أيضاً — هذه هى بعض أنهار العالم الكبرى التى إذا تحكمنا فيها ونظمناها على النحو السليم تستطيع أن تزيد الرفاهية الاقتصادية للملايين من الناس . وفضلاً عن هذا فالتسوية الودية للمنازعات الناشئة عن هذه النظم النهرية الكبرى يمكن أن تشجع على قيام علاقات سياسية أفضل بين البلاد التى يعنيها الأمر مباشرة .

فى غياب أى مجهود منسق لحل المشكلات المائية الإقليمية يحاول كل بلد أن يضع الحل الخاص به مستخدماً موارده المالية المحدودة ومواهبه . وفى بعض الحالات لا يمكن تصور حدوث تقدم بدون أن تحل مقدماً الصعاب السياسية ذات الصلة بجغرافية المنطقة . وفى عدد قليل فقط من الحالات تقدم الولايات المتحدة وبرامج التنمية الدولية المساعدة . ألا يساعد على إشاعة السلام فى عالم مجرد من السلاح أن تحول الموارد الاقتصادية التى تتحرر على الأقل، نتيجة خفض الأسلحة ، لإنشاء هيئة دولية لتنمية المياه؟ مثل هذه المؤسسة الدولية إذ تستخدم ما كان يكرس من قبل لإنتاج الأسلحة وصناعة الدفاع من مصانع وعاملين وأموال وعبقرية ، يمكن أن تساعد على أن تخطو خطوة جبارة فى اتجاه التنمية الاقتصادية الدولية والاستقرار السياسى الدولى .

ومن أجل هذا الغرض لن يكون من الضرورى إنشاء مجرد هيئة دولية مركزية للتنمية المائية . سوف يكون خلق هيئات إقليمية هو أكفأ تنظيم بوضع ، غير أن هذا يتضمن أولاً تجميع الخبرة والمهارات لاستخدامها فى المشروعات المختلفة فى جميع أرجاء العالم. أى تطور وفق هذه الخطوط يمكن أن يعجل بالتقدم ويحسن الكفاءة .

لنذكر أنه فى قصة واجنر « الخاتم » يعود ذهب نيبلونجن فى النهاية إلى قاع الراين بعد أن جلب شقاء لا يوصف لجميع من تنافسوا على امتلاكه . ومهمتنا اليوم هى أن نتجنب المآسى المماثلة ونحن نعالج ثرواتنا المائية ، وفى

استطاعتنا أن ننجز هذه المهمة أو على الأقل نقطع شوطاً بعيداً نحو إنجازها — إذا ما عملنا على استغلال هذه الثروة لخير أكبر عدد من الناس. ومن أقرب الوسائل إلى أيدينا ذلك المركب الاجتماعى الصناعى الضخم الذى لا يزال حتى الآن مخصصاً لإنتاج منشآت الدفاع فى جميع أرجاء العالم والمحافظة عليها .

ليس حل المشكلات المائية المحلية والقومية والإقليمية والدولية إلا منتفعاً واحداً من عديد من المنتفعين من اتفاق كبير بشأن نزع السلاح. هناك الكثير من المشروعات المحلية والدولية التى تستطيع استيعاب الطاقة الإنتاجية الزائدة والتى نقصد بها البشر فضلاً عن المصانع ورأس المال . فلدينا فى الداخل مشكلات خيالية تتعلق بالنقل الجماعى وإزالة الأحياء الفقيرة القذرة. وبالطبع هناك دائماً ارتياد الفضاء الخارجى والذى تبدو مطالبه من المال والموهبة والموارد مما لا يمكن إشباعه . لكن من الخطأ الجسيم أن ننظر إلى استكشاف الفضاء على أنه بديل بصورة آلية عن مصروفاتنا الحالية على الدفاع . الفضاء مهم ولكن حاجاتنا على ظهر هذا الكوكب تدعو بصوت عال إلى الاهتمام بها حيث أن البلد الذى يجعل لسباق الفضاء أولوية فائقة بلد جامد الشعور حقاً .

إنها لكثيرة جداً المجالات التى يمكن أن تكون للتخفيضات فى المصروفات العسكرية فيها تأثير حاسم على الاقتصاد المحلى فضلا عن الأحوال الاقتصادية بالخارج . بالطبع، وكما أشار الرئيس كنيدى فى استجابته للنداءات التى تناشد بإجراء تخفيضات حاسمة فى برنامج البلاد لشئون الفضاء ، ليس ثمة ضمان بأن المال الذى يوفره الخفض سوف يعاد استثماره بطريقة آلية فى النشاط الإنتاجى أو الاجتماعى . ولكن حسب تجربتى هناك قدر كاف من المصلحة الذاتية المستنيرة من جانب قادتنا السياسيين يبرر الدعوى بأن جهداً يتصف بالعزم والتصميم سوف يبذل فى ظل ظروف نزع السلاح لامتصاص تلك

النسبة من منتجنا القومى الإجمالى وقدرها ١٠ فى المائة والتى تنفق فى الوقت الحاضر على الحاجات العسكرية . وعلى رأس المجالات التى يمكن فيها إنفاق هذه الأموال على النحو الذى يحقق أعظم الفائدة ، نذكر التعليم ، وتجديد المدن ، والنقل فى المدن ، والصحة العامة ، وتحسين حالة المناطق المتخلفة من الناحية الاقتصادية ، والمحافظة على الموارد الطبيعية والتحسين الشامل لبيئتنا البشرية عن طريق مختلف مشروعات البحث والتنمية .

ويقدر أحد من قاموا بدراسة مشكلاتنا الداخلية أنه علاوة مصروفاتنا على فى السنة الحالية يستطيع الشعب أن ينفق نحو ٥ر٥ — ٥ر٩ بلايين الدولارات على التعليم ، و١٠ — ١٥ بليون دولار على تجديد المدن ، و٤ بلايين دولار فى المحافظة على التربة وتجديدها ، و ٥ر٠ بليون دولار على النقل بالمدن ، و٥ر١ بليون دولار على الصحة العامة(١) . ويقدم المصدر نفسه تقديراً محافظاً هو أن ٣٨ مليون أمريكى تقريباً (أكثر من واحد فى كل خمسة) يعيشون فى فقر . وطبقاً لتحليله لهذا الرقم المبنى على إحصائيات عام ١٩٦٠ :

كان أكثر من الربع بكثير فى الوحدات الاستهلاكية (الأسرات والأفراد) التى لا يشتغل رئيسها . وكان أكثر من النصف بكثير فى الوحدات التى تقضى رئيس الوحدة منها ثمانى سنوات فى التعليم . وكان الثلث تقريباً فى وحدات رئيسها أنثى . وكان رؤساء الوحدات الاستهلاكية التى تمثل حوالى ربع مجموع الناس الذين يعيشون فى الفقر ، فى سن ٦٥ فأكثر . وكان أكثر من الخمس من غير البيض ، وأكثر من السدس من سكان المزارع ، وكان أكثر من الخمسين يعيشون فى الجنوب(٢) .

ويستنتج الأستاذ أولمان ، ولست أرى سبباً يدعونى إلى الاعتراض

---

(١) John. E. Ullman, "Civilian Markets for U.S. Military Industry," A Strategy for American Security : An Alternative to the 1964 Military Budget, ed. Professor Seymour, Melman, Columbia University (New York : April 30, 1963) pp. 16-18.

(٢) "A Neglected Home Market-38 Million Americans in Poverty, " ibid. p. 18.

على منطقة ، أن « حوالى ٢٠ فى المائة من السوق الداخلية الأمريكية لا يزال ينتظر تنميته عن طريق تحسين إنتاجية ٣٨ مليوناً من الأمريكيين ، وبذلك ترتفع قدرتهم الشرائية » .

هذه الأرقام وحدها ينبغى أن تهيء حافزاً على أن تقوم الحكومة فى الوقت المناسب ، وبالتشاور مع إدارات المشروعات الخاصة ، بتخطيط التحويل . لكن بالإضافة إلى هذه الصورة هناك بعض اتجاهات مقلقة جداً فى اقتصادنا الصناعى نفسه .

هناك أولاً الدليل على أن التأكيد الحالى الذى نضعه على الإنتاج الحربى يميل بالفعل إلى أن يجعل الصناعة الأمريكية « غير تنافسية فى السوق العالمية فحسب بل وحتى فى داخل الولايات المتحدة »(٣) . فنحن مثلاً نفقد باطراد مركزنا باعتبارنا أحد المنتجين الرئيسيين لعدد الآلات بالعالم ومن أعظمهم كفاءة وقدرة على الابتكار ، فأربعون فى المائة من الآلات الكاتبة التى تباع فى الولايات المتحدة مصنوعة فى الخارج . وبدلاً من السير بالأوتومية إلى الحد الذى تستأهله ، فالإدارة الأمريكية بطيئة جداً بالفعل فى استثمار الأموال فى البحث والمعدات الجديدة بما يرفع إنتاجية العمل ويوفر فى النهاية عملاً للملايين . ولقد جاء فى مسح أجرته « شركة ماك جرو هل للكتاب » فى عام ١٩٦٢ أن ٦٠ فى المائة من التسهيلات الإنتاجية بالولايات المتحدة اشتريت قبل عام ١٩٦٠ . بل وبما له مغزى أكبر أن نسبة كبيرة من المعدات الحديثة التصميم ، التى تستخدم الآن أو يجرى صنعها ، معدة للاستهلاك العسكرى وبذا فائدتها الانتاجية يسيرة أو معدومة .

فى أغسطس الماضى وخلال الجلسات التى عقدتها اللجنة الفرعية برئاستى والمنبثقة عن « اللجنة المختارة لبحث مشروعات العمل الصغير » لاحظت أن

(3) Seymour Melman, " Military Emphasis Blamed for State of Economy, " ibid., p. 5.

الحكومة الاتحادية هي التي تتولى الإنفاق على ٦٥٪ من البحث والتنمية بالولايات المتحدة. وفي ألمانيا واليابان، وهما بلدان تنمو اقتصادياتهما بسرعة كبيرة وينتجان البعض من أحدث وأكفأ السلع المدنية، يذهب ٨٥ سنتاً من كل دولار ينفق على البحث إلى السوق الاستهلاكية. إنني لم أسمع بعد إجابة مرضية على السؤال المرتجل الذي وجهته في الصيف الماضي أثناء الجلسات سالفة الذكر عن تأثير نفقات الدفاع في مناطق العمل الفائض».

ما الذي يحدث لاقتصادنا المدني إذ نوجه المزيد من علمائنا وأدمغتنا إلى الناحية العسكرية والفضاء وإلى الطاقة الذرية للأغراض العسكرية؟ وأين سننتهي فهذه المنافسة التجارية مع هؤلاء البلجيكيين والهولنديين المهرة .. والذين ينفقون مالا أكثر على النواحي المدنية وسوف يخرجون منتجات أرخص وأفضل وأكثر وفاء بالغرض؟..

إن الموقف الدولي يرغمنا على الإبقاء على مستوانا الحالي في الإنفاق على الدفاع. لكن ما ينبغي لأحد أن ينظر برباطة جأش إلى التأثير القائم المترتب على سباق التسلح الذي يضطرنا إلى أن ننتج بمقادير هائلة لغايات غير إنتاجية. ولا نستطيع أن ننعم بالرفاهية من كون مواهب ما يزيد على نصف علمائنا ومهندسينا تستغل لأغراض عسكرية بدلا من أغراض مدنية خالصة. هذا الاختلال الاقتصادي الخطير يمكن ويجب تصحيحه في عالم مجرد من السلاح، وتستطيع الولايات المتحدة ويجب عليها أن تستعيد مكانها كنموذج للمجتمع الصناعي الذي يملك القدرة الذاتية على البقاء.

قد يعترض البعض قائلا إن هذا الفصل قد شدد حتى الآن على البرامج التي تتطلب أن تتبناها الحكومة الاتحادية أو المؤسسات الدولية. وهذا صحيح وعلينا أن نواجه الحقيقة وهي أنه لا حل للحاجات الكبرى ولا تحويل برامج يتكلف ٥٠ بليوناً من الدولارات (برنامج دفاعي) إلى برامج غير دفاعية، يمكن تحقيقه بغير التدخل المبدئي من جانب الحكومة المركزية والمؤسسات الدولية. إن أعظم نشاط اقتصادي مفرد في البلد اليوم هو برنامج الدفاع الذي تضعه وتنفذه حكومة الولايات المتحدة. وما من شخص

مسئول يدعو إلى أخذ هذا المبلغ الضخم وتركه تحت رحمة التقلبات في سوق متنافرة وسريعة التغيير ، فهذا معناه بالتأكيد أن المشاركة الواسعة النطاق والمستمرة من جانب الحكومة فى الاقتصاد تنفى الحاجة إلى المشاركة الخاصة التدريجية وحتى المتزايدة فى رسم برامج التحويل الاقتصادى . إن اقتصادنا هو فى النهاية اقتصاد قائم على المشروع الحر ، وما من موظف مسئول يخلو من وازع الضمير بحيث يستخدم تحويل صناعة الدفاع كخطوة فى الطريق إلى تملك الدولة المباشرة لوسائل الإنتاج .

لا يمكن عرض المشكلة على هذا النحو ، والسبيل الواقعى الوحيد هو أن ندرك كما أدركت الآن قطاعات كبيرة من الصناعة الخاصة أن البرامج الحكومية والدولية ذات الضخامة البالغة هى وحدها التى تستطيع أن تستوعب معظم المبالغ التى تنفق فى الوقت الحاضر على الدفاع .

وكما سبق القول فالكثير من الشركات الرئيسية، التى تتلقى الشطر الأكبر من الطلبات المتصلة بالدفاع ، خبرتها بالسوق التجارية قليلة أو منعدمة . ففى عام ١٩٥٩ (وهو آخر عام تتوافر عنه الأرقام) حصلت خمس عشرة شركة على ١٠ ملايين دولار من عقود الدفاع ، واتجاه هذه الشركات الخمس عشرة هو نحو الدفاع تماماً . وينبغى لها الآن أن تعمل مع الحكومة على تحديد كيفية استغلال مهارات مستخدميها ومعـــدات مصانعها لزيادة الرخاء الاقتصادى المستقبل . الواضح أنها لا يمكن أن تحصل على احتكار بالنسبة إلى أى مشروع، ولكن بفرض مسئولية الحكومة على الإبقاء على العمالة الكاملة ، وبفرض وجود عبء البطالة الذى يثقل الآن على عاتق اقتصاد الولايات المتحدة ، فهذه الشركات التى يتجه نشاطها نحو الدفاع يجب أن تتحول لا فى اتجاه السوق فحسب ، ولكن بدلاً من هذا يجب عليها أن تحاول أولاً أن تتعاون وتنسق نشاطاتها فى التكيف مع الحكومة. وهذا هو السبيل الظاهر الوحيد لحل تلك المشكلات الاقتصادية والاجتماعية القومية والدولية التى سوف تساعد فى إبقاء عالم مجرد من السلاح وفى حالة سلام .

(٨)

نزع السلاح ومشكلة السكان

جرنفيل كلارك
المحامى ومؤلف « السلام العالمى عن
طريق القانون العالمى » بالاشتراك
مع لويس ب . زون .

سوف أبين أنه بينما يحتمل أن يكون من المستحيل منع النمو غير الواجب فى السكان قبل تحقيق نزع السلاح فإن تحرير موارد هائلة عن طريق النزع الكامل للسلاح لرفع مستويات المعيشة فى المناطق « المحرومة » بالعالم يمكن أن يحقق رقابة فعالة على نمو السكان وذلك فى غضون عقود قلائل .

وتحقيقاً للأغراض المتوخاة فى هذا الفصل أطلب إلى القارىء أن يتقبل فروضاً عدة :

١ — إن النزع القومى الكلى للسلاح وإنشاء الأنظمة العالمية اللازمة لذلك سوف يتحققان بنهاية عام ١٩٨٢ .

٢ — وأنه خلال السنوات العشرين ١٩٦٣ — ٨٢ سوف يزيد عدد سكان العالم والبالغ حوالى ١ر٣ بلايين نسمة إلى ٤ر٤ بلايين .

٣ — وأن ما يقرب من العدد المقدر لعام ١٩٨٢ أى حوالى ٢ر٠٦ بليون شخص سيكونون فى فقر مدقع .

٤ — وأنه بحلول عام ١٩٨٢ يكون قد تم إنشاء هيئة عالمية للتنمية ونظام عالمى للإيرادات يمكن الاعتماد عليه وبمقتضاه سوف يتوافر نحو ٦٠ بليون دولار سنوياً للتخفيف من الحالة الاقتصادية فى أشد مناطق العالم فقراً . وأعتقد أن هذه الفروض مبنية على تقييم دقيق للتطورات المحتملة فى السنوات العشرين التالية .

بالنسبة إلى مثل هذا التقييم ينبغى أولاً إمعان النظر فى فترة السنوات السبع عشرة ١٩٤٦ — ١٩٦٢ التالية للحرب العالمية الثانية ، وهى فترة غالباً ما اعتبرت فترة فشل كلى وإحباط بسبب الكثير من الجهود التى استطال أمدها والعقيمة والتى بذلت من أجل تحقيق نزع السلاح . ولكن بينما لا يمكن إنكار ضروب الفشل والخيبة ، ينبغى أيضاً النظر إلى هذه السنوات باعتبارها فترة تكيف وتسيير بدأ أهل العالم خلالها يفهمون أن النظام العالمى لا يتطلب نزع السلاح فحسب ، وإنما يتطلب أيضاً نفس النوع من النظام التشريعى والتنفيذى والقضائى على نطاق عالمى ، ذلك النظام الذى أظهرت التجربة أنه ضرورى للمحافظة على النظام الداخلى فى المجتمعات المحلية وفى داخل الشعوب .

وإذ نتأمل هذه الاستنارة التدريجية ، فقد تضمن عام ١٩٦١ البيان الذى أصدره جميع رؤساء الوزارات فى الكومنولث البريطانى فى ١٧ مارس داعياً إلى « النزع الكلى للسلاح على نطاق عالمى » ومطالباً بإنشاء قوة بوليس عالمية كبيرة ومسلحة تسليحاً كافياً . كما تضمن العام نفسه اتفاق ماكلوى — زورين فى ٢٠ سبتمبر وبمقتضاه قبلت الدولتان القويتان بلا لبس أو غموض الهدف الممثل فى نزع « عام وكامل » للسلاح . وخطاب الرئيس كيندى أمام الأمم المتحدة فى ٢٥ سبتمبر ، والذى دعا فيه العالم إلى « سباق سلام » ، مبنى على نزع الشعوب سلاحها نزعاً كلياً .

وبرغم هذا التقدم وانعقاد مؤتمر الشعوب السبعة عشر لنزع السلاح فى مارس ١٩٦٢ أستطيع أن أرى أن عقد أى اتفاق شامل لنزع السلاح فى المستقبل القريب هو احتمال يسير ، إذ يبدو واضحاً أن الشكوك المتبادلة التى تساور الشرق والغرب سوف تظل عميقة ، وسوف يظل مركزاهما متباعدين مما لا يبرر الأمل فى أن الدول الرئيسية سوف تصل بالفعل إلى اتفاق حول نزع السلاح ، فى الفترة التى تنتهى فى عام ١٩٦٥ .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فالفرص أمام عقد مثل هذا الاتفاق

والتصديق عليه حوالى نهاية فترة السنوات السبع التالية ١٩٦٦ — ٧٢ ، فرص تبدو أكثر من أن تكون متساوية . ويرجع هذا إلى أن مؤثرات هامة عدة من أجل السلام الحقيقى يحتمل أن تتجمع نحو نقطة واحدة فى ذلك الوقت وتشكل فى مجموعها قوة تكفى لأن تزيح جانباً العقبات الجبارة التى سدت الطريق حتى الآن .

وفى رأيى أن فى مقدمة هذه المؤثرات قلقاً يتزايد باطراد بالنسبة إلى العواقب التى تترتب على نشوب حرب نووية . يجب أن نتذكر أنه إلى أن يدخل اتفاق بشأن نزع السلاح فى دور التنفيذ الفعلى ، فإن كل من المخاطر التى ينطوى عليها سباق التسلح والمطالب الفادحة التى يفرضها سوف تستمر بل وربما تزداد ، كما تنبأ وزير الخارجية رأسك فى مارس ١٩٦٢ ، فمن المرجح أن تتضاعف بنهاية عام ١٩٦٥ القوة النووية الضخمة الحالية التى يمتلكها الجانبان . وفى حالة عدم وجود اتفاق لنزع السلاح فالمفروض أن تتضاعف من جديد هذه القوة المدمرة خلال سنوات قلائل بعد ذلك بينما يحتمل فى الوقت نفسه أن تطرد الزيادة فى تكاليف التسلح . أليس من المعقول فى ظل الظروف أن الضغط الواقع على جميع الحكومات ، لكى توقف سباق التسلح ، سوف يزداد حدة بالتأكيد تقريباً من سنة إلى أخرى؟ وفى الوقت نفسه وعن طريق توثيق نطاق التعليم والمناقشة سوف يتكون رأى عام أوفر علماً بكثير فى شعوب كثيرة ، وذلك من ناحية نوع التنظيم العالمى الذى يتطلبه تحقيق نزع السلاح والمحافظة عليه . وسوف ينشأ بعد ذلك فهم أوسع للحقيقة التى ترى أن القضاء على الأسلحة القومية أمر لا غنى عنه للوصول إلى حل للمشكلة السكانية . فعن طريق ازدياد القلق مصحوباً بفهم أفضل للعلاج يمكن أن نتوقع على نحو معقول الوصول إلى الاتفاق الذى سعينا وراءه طويلاً لنزع السلاح لا فى أجل غير مسمى ولكن بانتهاء عام ١٩٧٢ .

وبمجرد الوصول إلى مثل هذا الاتفاق والتصديق عليه فإن عملية نزع

السلاح فعلا ينبغى ألا تتطلب أكثر من عشر سنوات، وفى هذه الحالة وبانتهاء عام ١٩٨٢ يتحقق الهدف الممثل فى قيام عالم مجرد من السـلاح ويخضع لقانون عالمى يمكن تنفيذه فى ذلك الميدان المحدود أى منع الحرب .

وخلال فترة السنوات العشرين هذه الممتدة حتى سنة ١٩٨٢ نكون فى مأمن إذ نتنبأ أن المشكلة السكانية سوف يطرد تفاقمها وهو ما يبدو محتوماً عند ما نأخذ فى الاعتبار عاملين محدودين :

١ — إن معدل نمو السكان فى أقاليم العالم التى تعانى الفقر قد تجاوز ٢ فى المائة سنوياً عمّا كان عليه الحال فى عام ١٩٦٢ .

٢ — وإنه طالما تستمر الإنفاقات الكبيرة على الأسلحة فلن يكون فى الإمكان عملياً تقديم المعونة إلى هذه المناطق « المحرومة » بالقدر الذى يكفى لتحقيق أى تحسين هام فى مستويات معيشتها، وبذا يهىء البيئة والدافع على أى خفض جوهرى فى نمو السكان .

ينبغى أن نتذكر دائماً أن المشكلة السكانية تكاد أن تتركز تماماً فى أفقر مناطق العالم . تستطيع بلاد كبيرة شتى (بما فيها الولايات المتحدة وكندا واستراليا) بغير شك أن تكفل مستوى طيباً من العيش لسكان يزيد عددهم أربع مرات عنه فى عام ١٩٦٢ ، بينما حتى مضاعفة عدد سكان الهند إلى ٩٠٠ مليون نسمة أو سكان الصين إلى ١٣٠٠ مليون نسمة قد تلغى المنافع الناجمة من المعونة الخارجية ولو كانت على نطاق ضخم . وتبعاً لهذا فالمشكلة الحقيقية ليست فى الحيلولة حتى دون حدوث زيادة بالغة القدر فى سكان العالم ككل ، ولكنها تتمثل بدلاً من هذا فى إبقاء أية زيادات بالمناطق الفقيرة الآن ، فى حدها الأدنى .

قد يوحى بأن ابتداع حبوب رخيصة لمنع الحمل أو ابتداع وسائل بسيطة أخرى لتقييد حجم الأسرة سوف يكون وحده كافياً لحل هذه المشكلة . لكن لسوء الحـظ فإن أى أمل من هذا القبيل يسقط من الحساب العامل البالغ الأهمية أى الدافع على استخدام أمثال هذه العلاجات .

فالسكان الفقراء والأميون إلى حد كبير والمقدر عددهم بنحو ٦ر٢ بليون، والذين يحتمل أن يظل متوسط دخل الفرد فى السنة فى صفوفهم فى عام ١٩٨٢ أقل من ١٠٠ دولار ، سوف يكون لديهم حافز يسير على استخدام حتى أبسط تكتيكات منع الحمل وأرخصها ، إذ تبين التجربة أنه حتى تتاح فى يسر وسائل تحديد حجم الأسرة ، فلن يأخذ بها تماماً أولئك الذين يعيشون فى الفقر المدقع الذين لا يمكنهم أن يروا أملاً فى حدوث أى تحسين حقيقى فى حظهم وحظ سلالتهم . ولذلك يبدو من الواضح أنه إلى جانب التكتيكات الجديدة والرخيصة لمنع الحمل ، فمن الضرورى إجراء تحسين حاسم فى مستويات معيشة المناطق المصابة بالفقر . . فكلا الأمرين لا غنى عنه لأى خفض جوهرى فى نمو السكان .

وعلى ذلك إذ نفترض أن تحسيناً كبيراً فى مستويات معيشة الشعوب الأشد فقراً هو أمر جوهرى للتحكم فى نمو السكان ، فإن الشىء الآخر الذى يتعين إدراكه هو أن تدفق المعونة من البلاد التى أخذت بأسباب التصنيع هو الآن على نطاق لا يتناسب كلية مع الغاية التى نجعلها نصب أعيننا .

إن التقدير السمح لمجموع المعونة الاقتصادية فى عام ١٩٦٢ لجميع مناطق العالم التى ينخفض فيها الدخل هو ١٠ بلايين دولار من جميع المصادر — الحكومية والأمم المتحدة ، والخاصة — أو حوالى ٩ بلايين دولار إذا رأينا استبعاد المعونة التى قدمتها الكتلة السوفيتية إلى الصين وقدرها مثلاً بليون دولار . وإذا فرضنا أن عدد سكان جميع المناطق ذات الدخل المنخفض كان حوالى ٨ر١ بليون شخص فى عام ١٩٦٢ كان المجموع المقدر للمعونة والبالغ ١٠ بلايين دولار معناه أقل من ٦ دولارات للفرد ، بينما إذا استبعدت الصين بسكانها الذين يبلغون ٧٠٠ مليون تقريباً لكان معنى مجموع المعونة البالغ ٩ بلايين دولار لحوالى ١ر١ بليون دولار أن يصيب الفرد الواحد منها حوالى ٨ دولارات .

ولو اتخذنا من الهند مثالاً محسوساً وجدنا أن مجموع المعونة الخارجية فى

عام ١٩٦٢ قد يقدر بمبلغ ٢ر٢ بليون دولار ، وعلى أساس عدد سكان الهند البالغ ٤٥٠ مليوناً لكان هذا المبلغ مساوياً لحوالى ٥ دولارات للفرد الواحد أو ٢٥ دولاراً فى السنة للأسرة المكونة من خمسة أفراد .

فهل فى مستطاع أى شخص أن يظن بشكل معقول أن معونة على هذا النطاق المحدود — سواء كانت ٥ أو ٦ أو ٨ دولارات للفرد الواحد فى السنة — يمكن أن يكون لها أثر فعال فى إحداث التحسين الحاسم فى مستويات المعيشة وهو التحسين اللازم للتخفيف من الفوارق الهائلة بين شعوب العالم «المالكة» و «المحرومة» ولتهيئة دافع كاف على ضبط نمو السكان بصورة مناسبة ؟

وتبعاً لهذا يبدو ظاهراً أنه مهما كانت قيمة الجهود الحالية باعتبارها مظهراً ينم عن حسن النية ووسيلة لاكتساب الخبرة ، فيجب أن يوسع من نطاقها بصورة جذرية حتى يتحقق فقط ما يكاد أن يكون لازماً لإحداث أى تأثير حقيقى فى مستويات معيشة معظم البلاد التى تشملها هذه الجهود .

وعلى خلاف مجموع المعونة المقدر بما لا يتجاوز ١٠ بلايين دولار فى عام ١٩٦٢ ، فالبرنامج المقدر له ٦٠ بليوناً من الدولارات فى السنة - والذى يفترض توافره خلال الفترة التالية لنزع السلاح كاملاً - قد يبدو كبيراً جداً ، ولكن أعتقد أن نظرة موجزة تبين أن هذا المبلغ لن يكون كافياً لسد الحاجة .

علينا أن نذكر أن هذه المهمة تستدعى تحسيناً جذرياً وسريعاً بدرجة معقولة فى مستويات معيشة مالا يقل عن ٦ر٢ بليون شخص يفترض أنهم سيعيشون فى عام ١٩٨٢ فى حالة فقر مدقع . وبهذا فإن مبلغ المعونة السنوية المفترض وقدره ٦٠ بليون دولار لن يتجاوز ٢٣ دولاراً للفرد لكى يغطى البرامج الضخمة فى التعليم والنقل والتصنيع والزراعة والإسكان والصحة ، وما إلى ذلك ، وهى البرامج التى يمكن أن تكون وحدها كافية لكى تحدث أى أثر حقيقى فى مستويات المعيشة فى زمن معقول .

وأخيراً يتعين التأكيد بأن هذا البرنامج لن يدخل فى دور التنفيذ إلا بعد

أن يكون عبء الأسلحة القومية قد أزيح تماماً وهو العبء الذى يبلغ ١٢٠ بليون دولار فى عام ١٩٦٢ ويحتمل أن يزيد إلى ١٤٠ بليون دولار فى السنة عندما يحين الوقت الذى يدخل فيه اتفاق لنزع السلاح فى مرحلة التنفيذ بالفعل . وبهذا فلن يتضمن البرنامج الجديد أى عبء ضريبى إضافى .

وعلى العكس من هذا وحتى إذا فرضنا أن ما يبلغ ١٥ بليون دولار سنوياً سوف يحتاج إليها لقوة البوليس العالمية ومختلف وظائف التنظيم العالمى ، خلاف المعونة للمناطق ذات الدخول المنخفضة وقدرها ٦٠ بليوناً من الدولارات، فلن يتجاوز مجموع الإنفاق السنوى ٧٥ بليون دولار فى السنة أو ما يقل ٤٥ — ٦٥ بليون دولار عن تكاليف الأسلحة والتى تكون الشعوب قد استراحت من عبئها .

وبالنسبة إلى الولايات المتحدة ربما يبلغ الوفر ٣٠ بليون دولار فى السنة نتيجة زوال إنفاق سنوى على الأسلحة ينتظر أن يصل إلى ٦٠ بليون دولار تقابله مثلاً ٣ بلايين دولار لقوات البوليس الداخلية، و٢٧ بليون دولار تمثل نصيبنا فى ميزانية التنظيم العالمى والتى يفترض أنها ستصل إلى ٧٥ بليون دولار فى السنة . قد ينعكس أو لا ينعكس هذا الوفر البالغ ٣٠ بليون دولار فى السنة على صورة خفض فى الضرائب ولكنه سيمثل على أى حال وفراً حقيقياً بمعنى أن هذا المبلغ سيتحرر إما لخفض الضرائب أو لاستعمالات تشتد إليها حاجة فى الداخل .

وبذلك يمكن أن تستخلص النتائج التالية من العرض السابق . وهى أولاً أن مبلغ المعونة للمناطق الفقيرة بالعالم وقدره ٦٠ بليون دولار فى السنة لن يزيد على الحد الأدنى الذى يحتاج إليه لتحقيق الارتفاع فى مستويات المعيشة وهو الارتفاع الذى لا غنى عنه لحدوث أية تخفيضات مهمة فى نمو السكان .

وثانياً فنحن إذ نذكر الوفورات الضخمة التى تنجم من نزع السلاح القومى الكلى فإن فى إمكان البلاد الصناعية تحمل هذه التكلفة بدون صعوبة .

أنتقل الآن إلى المشكلة المتعلقة بما يمكن أن يتحقق بعد أن يدخل فى دور التنفيذ أى اتفاق لنزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً ، وذلك بأن أوجه هذا السؤال : إذا فرضنا أن اتفاقاً لنزع السلاح بصورة عامة وكاملة تحقق بنهاية عام ١٩٧٢ ، وأن عملية نزع السلاح اكتملت بنهاية ١٩٧٢ ، وأنه قد وضع برنامج كبير ومتصل لتقديم المعونة الاقتصادية إلى أفقر شعوب العالم ، فما الذى يمكن أن نتوقعه بشكل معقول خلال السنوات الستين التى تلى ذلك من ناحية التحكم فى نمو السكان ؟

ينبغى التأكيد بأن السنوات العشر الأولى التى تلى تنفيذ اتفاق نزع السلاح سوف تكون بالضرورة فترة تخطيط وإعداد أساساً . وخلال هذه السنوات العشر ١٩٧٣ — ١٩٨٢ تقام المؤسسات الجديدة التى يتطلبها التنظيم العالمى . وبعد العام أو العامين اللازمين لهذا الغرض تأتى العملية المتفق عليها بشأن نزع السلاح نزعا كلياً من جانب كل شعب مما ينتج عنها فى نهاية ١٠٨٢ قيام عالم خال من السلاح فيما عدا قوة بوليس عالمية قوية وقوات بوليس داخلية معينة عددها محدود تحديداً شديداً ومسلحة بالأسلحة الخفيفة .

وبموازاة هذه العملية تكون قد بدأت فى الاضطلاع بوظائفها الوكالات التشريعية والتنفيذية والقضائية وشبه القضائية الجديدة بما فيها الهيئة العالمية للتنمية والنظام العالمى للإيرادات . وأخيراً يجرى العمل على تحسين الحالة الاقتصادية بالأقاليم الفقيرة عن طريق الأجهزة والموارد التى تناسب المهمة بدرجة طيبة .

ولا شك أن هذا العقد الأول سوف يكرس أيضاً لتزويد الموظفين الوطنيين بالتدريب المهنى والفنى على نطاق كبير ، وسوف يكون مثل هذا البرنامج التدريبى ضرورة واضحة كى يعد ٣ ملايين على الأقل من الشباب ، ذكوراً وأناثاً ، (حوالى واحد فقط لكل ٨٦٦ من الناس الذين هم فى حاجة) ليكونوا معلمين وأطباء ومهندسين معمارين وبنائين ومحامين وقضاة ورجال إدارة فى البلاد ذات الدخول المنخفضة التى تضم العدد المفترض من السكان

وهو ٢٫٦ بليون والذين يمكن الآن أن يبدأ تدفق المعونة عليهم على نطاق لم يكن فى حيز الإمكان من قبل . وسوف ينفذ مثل هذا التدريب بأن يرسل خلال السنوات العشر التحضيرية المفترضة ١٫٥ مليون من الشباب ، الذين يجرى اختيارهم بعناية ، إلى المؤسسات التعليمية الغربية من جهة، وبتوسيع أو إنشاء الكثير من المدارس المهنية المتخصصة والفنية والكليات الجديدة فى شتى البلاد المتخلفة من جهة أخرى . وبهذه الطريقة يكون الموظفون المدربون الوطنيون على استعداد لإدارة الأموال الآخذة فى النمو تدريجياً والتى سوف تتوافر جنباً إلى جنب مع الخفض السنوى فى الأسلحة القومية .

وبموازاة النزع الفعلى للسلاح وبرنامج التدريب هذا ، سوف يسير التخطيط الشامل لبيان وسائل واساليب استخدام الموارد والمهارات الجديدة، حتى إذا ما اكتملت عملية نزع السلاح وتوافر المبلغ المفترض وقدره ٦٠ بليون دولار فى السنة تكون قد أرسيت الدعائم التى تقوم عليها برامج أعدت إعداداً طيباً وزودت بالعدد المناسب من الموظفين .

خلال الفترة التمهيدية التى سلف ذكرها سيكون التقدم الفعلى فى تحسين مستويات المعيشة طفيفاً نوعاً بالضرورة ، ذلك أنه برغم تناقص تكاليف التسلح سنة بعد أخرى فسوف يظل هناك عبء بالغ القدر منها . مثال ذلك أنه لو فرضنا أن عملية نزع السلاح فعلاً بدأت فى عام ١٩٧٣ على أساس خفض سنوى قدره ١٠ فى المائة خلال الفترة الممتدة حتى عام ١٩٨٢ فسوف تتناقص باطراد نفقات التسلح التى يفترض أنها ستصل إلى ١٤٠ بليون دولار فى السنة، وبذلك نجعل فى الإمكان عملياً تخصيص المبالغ التى يجرى توفيرها لكى يستخدمها التنظيم العالمى . قد لا يوضع كل هذا الوفر تحت تصرف التنظيم العالمى ، ولكن من المعقول أن نفترض أن ١٠ بلايين دولار مثلاً سوف تتاح للهيئة العالمية للتنمية خلال كل سنة من السنوات الأولى من عملية نزع السلاح ، وأنه لو استمرت العملية زادت هذه المبالغ إلى ١٥ أو ٢٠ أو ٥٠

بليوناً من الدولارات فى السنة كلما دنت عملية نزع السلاح من نهايتها . وهكذا بينما قد يكون الأثر العملى ، بالنسبة إلى مستويات المعيشة وبالتالى بالنسبة إلى نمو السكان ، صغيراً خلال هذا العقد الأول ، يكون قد تم إرساء الأساس لتحقيق إنجاز هائل فى الفترة التالية لنزع السلاح نزعاً كلياً .

فى هذه الفترة التالية ، وقد تم العمل التمهيدى ، وبتقديم المعونة البالغ قدرها ٦٠ بليون دولار فى السنة إلى البلاد ذات الدخول المنخفضة يمكن أن نتوقع فى ثقة حدوث تقدم قاطع وسريع بدرجة معقولة ، ذلك أنه برغم أن المبلغ المفترض وهو ٦٠ بليون دولار فى السنة يهىء معونة خارجية لا تعدو ٢٣ دولاراً للفرد فى السنة ، فهذا المبلغ سوف يكمله رأس المال حسب القدرات المتفاوتة لمختلف الشعوب . فى بعض الحالات تكون هذه المساهمة صغيرة بالضرورة ولكنها ستكون فى جميع الحالات عاملاً له بعض الأثر ، كما قد تعادل فى حالات معينة المعونة التى تقدم عن طريق الهيئة العالمية للتنمية .

فإذا فرضنا مثلاً أن متوسط المساهمات المحلية والقومية وصلت إلى ١٢ دولاراً فى السنة بالنسبة إلى كل فرد من السكان البالغ عددهم ٢ر٦ بليون فإن مجموع الإنفاق السنوى على الحملة الكبيرة من أجل التحسين الاقتصادى والاجتماعى سوف يجرى تمويلها بإنفاق سنوى قدره ٣٥ دولاراً للفرد أو ٩١ بليوناً فى السنة . فى ظل هذه الظروف من ذا الذى يمكن أن يساوره شك فى أنه حتى فى السنوات العشرين الأولى التالية لإتمام عملية نزع السلاح لن يكون هناك تحسين كبير فى مستوى معيشة الشعوب الفقيرة بحيث يحدث تغييراً هاماً فى نظرتها إلى الحياة وبالتالى فى الدافع لديها على تحديد حجم الأسرة ؟

وثمة نتائج أفضل من ناحية ضبط نمو السكان ينبغى أن تتحقق فى فترة العقود الأربعة ٢٠٠٣ — ٢٠٤٢ مثلاً نتيجة اتحاد مستويات المعيشة المتحسنة

باطراد ونواحى التقدم المحتمل فى أساليب تحديد النسل التى ينبغى أن تكون عند حلول ذلك الوقت فى متناول حتى أفقر الناس .

وعلى سبيل التشخيص المعقول أقترح أنه يمكن فى فترة السنوات الأربعين هذه خفض نمو السكان فى المناطق ذات الدخول المنخفضة بحيث لا يزيد على ٥ر١ فى المائة سنوياً وخفض نمو سكان العالم إلى أقل من ١ فى المائة سنوياً . فإذا حدث هذا فقد لا يتجاوز مجموع سكان العالم فى عام ٢٠٤٣ حوالى ٥ر٨ بلايين نسمة بدلاً من ٧ر١١ بليوناً وهو الرقم الذى يصلون إليه إذا استمر النمو خلال السنوات الثمانين ١٩٦٣ — ٢٠٤٢ بمعدل ٧ر١ فى المائة وهو المعدل الذى كان عليه فى الفترة ١٩٤٦ — ٦٢ .

هذا الفرض، هو أن يترتب على النزع العام والكامل للسلاح وعلى المعونة الاقتصادية الضخمة لأشد المناطق حاجة إليها أن يكون فى الإمكان الحد من نمو سكان العالم بحيث يقل عددهم عن ٩ بلايين فى عام ٢٠٤٣ ، هذا الفرض قد يراه بعض الديموغرافيين بغير شك مسرفاً فى التفاؤل. ومن بين الاعتراضات الأخرى يجوز أن نذكر أن التصنيع وارتفاع مستويات المعيشة لا يترتب عليهما دائماً على الأقل فى الأجل القصير انخفاض فى نمو السكان ، ويمكن أن نشير بهذا الصدد إلى الزيادات السريعة فى السكان فى بريطانيا واليابان خلال ثورتيهما الصناعيتين. غير أنى أرى أن الظروف فى أشد أقاليم العالم فقراً مختلفة جداً الآن من ناحية أنه لم تكن باليابان وبريطانيا فى القرن التاسع عشر رغبة شديدة فى تحديد عدد سكانهما بل ورحبتا بازدياد عددهم . فإن بلاداً مثل الصين والهند وباكستان ومصر سوف تكون معنية بصورة تكاد تبعث على اليأس ، وفى عام ١٩٧٣ بمنع أية زيادات جديدة فى السكان سوف تتعاون راضية من أجل إدراك تلك الغاية . فإذا كان الأمر كذلك فإنه يبدو من المرجح أن النتائج المتنبأ بها سوف تأتى على الفور فى أعقاب تدفق المعونة الكبير المفترض الذى يصبح ممكناً فى عالم مجرد من السلاح .

بالنسبة إلى أولئك الذين تعودوا على عدد السكان البالغ ١ر٣ بلايين نسمة فى عام ١٩٦٢ ، ولا أتحدث عن أولئك الذين يتذكرون عام ١٩٢٠ بسكانه البالغين حوالى بليونى نسمة فقط ، قد يبدو عالم يضم ٥ر٨ بلايين نسمة كوكباً شديد الازدحام حقاً . إلا أنه بمساعدة العلم الحديث فليس من الضرورى أن يكون مزدحماً بصورة لا تحتمل، وينبغى فى الحقيقة أن يكون عالماً أفضل من ناحية أنه قضى على أسوأ مظاهر الفقر والمشقة التى شوهت حضارتنا التى كنا نباهى بها عام ١٩٦٢ .

وعلى أية حال فالاحتمال كله هو أن حصر نمو السكان فى داخل هذه الحدود هو خير ما يمكن عمله (بدون المساعدة غير المرغوب فيها من جانب الحرب النووية أو المجاعة والمرض الواسعى الانتشار). والنقطة البالغة الأهمية التى يتعين إدراكها هى أنه حتى هذه الدرجة من السيطرة على النمو السكانى سوف تتوقف على تحقيق نزع السلاح بصورة كلية فى موعد لا يتجاوز عام ١٩٨٢ .

وهناك اتفاق عام على أن المشكلتين الرئيسيتين فى عصرنا واللتين تؤثران على نحو ما فى جميع سكان العالم هما مشكلة منع الحرب النووية ومشكلة التحكم فى زيادة السكان . ومن العبث أن نحاج فى أى من المشكلتين هى الأكثر أهمية نظراً لأن حلهما جوهرى لتحقيق مستقبـــل يدعو إلى رضاء للجنس البشرى .

إن ما سعيت إلى توضيحه هو أن كلا من المشكلتين ترتبط بالأخرى ارتباطاً وثيقاً ، وخاصة من ناحية أن التحكم فى نمو السكان يتوقف على نزع السلاح بحيث يجعل فى الإمكان العملى تقديم المعونة الكافية من جانب الدول الصناعية لإحداث تحسين فى مستويات معيشة المناطق الفقيرة هو من الكبر بحيث يخلق بين أهلها الدافع الضرورى على تحديد حجم الأسرة .

وبعبارة أخرى فالنتيجة التى أستخلصها هى أنه بدون نزع السلاح بصورة

كلية فلن يكون فى الأمكان عملياً الحد من نمو السكان ، وسوف يتعين على العالم أن يستكين لجميع الشرور التى سوف تنجم بالتأكيد من وجود شعوب كثيرة العدد وجائعة فى أجزاء كبيرة من الكرة الأرضية ، بينما من جهة أخرى يفتح تحقيق نزع السلاح نزعاً كلياً الطريق أمام تحسين ضخم فى مستويات المعيشة وما يترتب على ذلك من تثبيت عـــدد السكان فى غضون سنوات قلائل نسبياً .

وهذا يستتبع أن الذين يناضلون من أجل السلام، والذين يناضلون من أجل التحكم فى نمو السكان ، ينبغى لهم أن يوحدوا جهودهم من أجل المحافظة على الجنس البشرى ومن أجل رفاهيته .

(٩)

صراع الأفكار

آرثر لارسون

قد يكون من العقبات الكبرى فى طريق نزع السلاح الخوف من أن ثقافة المرء قد لا تسود بل ولا تظل على قيد البقاء إلا إذا ساندتها الأسلحة فى نهاية الأمر . ومن الصعب الحكم على مدى انتشار هذا الإحساس إذ أنه ليس ذلك النوع من العاطفة الذى يميل الناس إلى التعبير عنه بشكل سافر . وبرغم هذا فكل من تناول هذه المشكلة خلال فترة من السنين ، بصفة رسمية ، وغير رسمية ، وكانت له خبرة بالمؤتمرات ، وفترات الأسئلة ، والمجادلات بشأن الموضوع ، يدرك أن هذه حقيقة لا يمكن تجاهلها .

ويظهر أن هذا الخوف نتيجة فكرتين خاطئتين ، إحداهما المغالاة فى تقرير ما للشيوعية من مجرد قوة أيديولوجية ، والأخرى التقليل من قيمة قوة الأفكار المتعلقة بمجتمع الشعوب الغربية ومن قدرة هذه الشعوب على تحقيق الالتقاء مع الشعوب الآخذة حديثاً فى النمو ، على قوة هذه الأفكار .

إن الفكرة التى تذهب إلى أن فى الشيوعية نوعاً من حيوية أصيلة وجاذبية تؤدى حتماً إلى قبولها على أساس قدرة القوة الأيديولوجية وحدها ، هذه الفكرة أسطورة ، ولا سند لها من التاريخ أو الأحداث الجارية . وخير دليل على هذا أنه بغض النظر عن استثناء صغير أو اثنين فما من نظام شيوعى كان أبداً وليد انتخابات ديموقراطية حرة .

وعلى العكس من هذا فحيث أقيمت النظم الشيوعية فقد كان ذلك دائماً

نتيجة استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ، والمثال النموذجي لهذا هو النمط الذى اتبع فى أوروبا الشرقية ، فقد كانت القوة الساحقة للاتحاد السوفيتى والواقفة على مسافة قريبة هى مكمن التهديد الذى تمكنت فى ظله أقليات من الاستيلاء على السلطة فى بلد إثر آخر . وما على من يساوره الشك فى هذا إلا أن يرجع إلى الثورة المجرية التى أظهرت كيف أن احتمال القوة المسلحة السوفيتية يمكن أن يصبح حقيقة واقعة .

وبينما تختلف التفسيرات حول دوافع الاتحاد السوفيتى فى محاولة بناء قاعدة قوية للصواريخ فى كوبا ، أود أن اقترح تفسيراً يرتبط بالنمط الأوربى الشرقى الذى وصفته الآن . فى هذ النمط تقوم القوة العسكرية الخارجية القريبة منه والقوية إلى درجة هائلة بدور حجر الرحى الأعلى إن صح القول ، أما الحجر الأسفل فيتمثل فى مجموعة من المؤيدين الشيوعيين (أو الموالين لكاسترو) وأفراد حرب العصابات ، فى داخل البلد المقصود . إن أياً من هذين لا يستطيع فى العادة أن يفرض وحده نظام حكم شيوعياً على ما رأينا من التاريخ ، ذلك أن فرض مثل هذا الحكم من الخارج فيه خرق صارخ للمستويات الدولية لا يمكن التجاوز عنه ، وينطوى على مخاطر كثيرة إذ يجلب الهزيمة والعار إلى الاتحاد السوفيتى مباشرة . وفضلاً عن هذا فالمجموعة الداخلية التى تعمل بمفردها هى عادة من الصغر بحيث لا تحدث التغيير خاصة وأنه لما كان معظم الناس فى بلد عادى ، ومهما كانوا مستائين من حظهم ، فإنهم لا يميلون إلى الاشتراك فى أشد نوع من الثورة تعصباً ودموية . ولكن لنفرض الآن أن الاتحاد السوفيتى استطاع أن يضع عدداً كافياً من الصواريخ بحيث يجعل فنزويلا ومختلف البلاد الأخرى فى أمريكا اللاتينية « تحت رحمة مدافعه » ، هذا الحجر الأعلى من الرحى ، إذ يعمل بالتعاون مع القوى المحلية الموالية للشيوعيين أو كاسترو ، قد يكون كافياً لسحق البلد حتى يرضخ . وإذا استثنينا استخدام الصواريخ بدلاً من الأسلحة الأقدم طرازاً فإن هذا يكاد أن يكون نسخة كاملة من الصيغة المعروفة فى أوروبا الشرقية .

فى ذلك النوع الذى نتخيله هنا من العالم المجرد من السلاح والخالى من الحروب ، يزول هذا الحجر الأعلى . ومن المرجح، على ما أوضح والترميليس فى الفصل الذى كتبه ، أن يكون التطلع إلى الاستبعاد التام لاستخدام القوة فى تحقيق التغيير الداخلى ، شيئاً غير واقعى . وبهذا إذا كانت القوى المحلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية هنا تدفع الناس إلى تحقيق التغيير الثورى فسوف يكون من المستحيل وربما من غير المرغوب فيه أن نحاول استبعاد كل التجاء إلى القوة — شريطة دائماً ألا يعمل الاضطراب الداخلى على تهديد السلم الدولى عن طريق إقحام الدول الخارجية . فإذا استطاعت حركة داخلية أن تحصل على تأييد داخلى قوى، دون الاعتماد على مساعدة خارجية، لإحداث تغيير معين فسوف يكون تدخل البلاد الأخرى متعمداً وغير قانونى. أجل إن نوع التغيير الذى يتم بهذه الطريقة ينبغى فرضاً ألا يسبب أى انزعاج معين، إذ بسبب كونه داخلياً ولا يعتمد على قوة شيوعية خارجية كبرى فهو يفتقر إلى العنصر الجوهرى الذى يجعل مثل هذا التغيير خطراً، أى الهبوط بالبلد الأصغر إلى مرتبة البلد التابع .

وثمة شبه هنا له أهميته بالعلاقة بين القوة والأفكار الثورية المتعصبة فى فترات أخرى ، أشهرها فترة الثورة الفرنسية . فقد كان فى داخل الثورة الفرنسية، كما فى داخل الثورة الشيوعية، مثقفون كانوا من الاقتناع بما تنطوى عليه مذاهبهم الثورية من حيوية كامنة إلى الحد الذى جعلهم يستشعرون الرضاء بأن يدعوا هذه المذاهب تنتشر بفعل النشاط الأيديولوجى وحده . ومع هذا ففى الثورة الفرنسية ، كما فى الثورة الشيوعية ، خسرت هذه الجماعة المعركة وكسبها أولئك الثوريون الذين آثروا أن يساعدوا القوة الأيديولوجية بقدر وافر من القوة المسلحة . وحيث استخدمت القوة المسلحة على هذا النحو ترجمت أفكار الثورة الفرنسية إلى فعل . وحيث لم تستخدم مثل هذه القوة لم تتحقق مثل هذه النتيجة المباشرة — برغم أن هذه الأفكار بالطبع تكونت بالتدريج فى القرون التى تخللتها .

ووراء الأسطورة عما فى الأيديولوجية الشيوعية بمفردها من قوة كامنة لا تقهر ، تكمن أسطورة أخرى هى الفكرة التى ترى أن هناك أيديولوجية شيوعية فى الحقيقة . فإذا وجب أن تكون الأيديولوجية عبارة عن طائفة من أفكار لها صلة معقولة بما يجرى فى الواقع العملى ، فلابد أن يكون واضحاً الآن بالتأكيد أنه لا وجود لمجموعة مشرقة موحدة ومتصلة من أفكار يمكن أن يقال لها الأيديولوجية الشيوعية . من المؤكد أنها ليست بالماركسية . فلقد تبين بصورة متكررة أن قدراً كبيراً مما يجرى فى داخل الاتحاد السوفييتى هو عكس الماركسية تماماً ، وليست بنا حاجة إلى أن نكرر هنا هذا الذى تبين بهذا الصدد ، إذ الحقيقة معروفة جيداً فى جميع أنحاء العالم إلا فى أماكن نائية جداً وقليلة حيث تستهوى الدعوات الماركسية بصورة مؤقتة أفراداً جادين من حين لآخر ، ولكنهم يفتقرون إلى الثقافة والعلم . يعلم الأيدلوجيون السوفييت أنفسهم هذا مثلما يعرفه أى شخص آخر . ولكن جوابهم الأساسى هو أن أساليبهم الحالية غير الماركسية ليست سوى مرحلة ضرورية فى الطريق إلى الشيوعية الماركسية . ومشكلة هذا التفسير هى أنه مع كل سنة تمر تزداد حقائق الحياة السوفيتية ابتعاداً عن الماركسية بدلا من أن تزداد اقتراباً منها. فبدلاً من الاقتراب من المثل الأعلى الذى تعبر عنه عبارة « من كل حسب قدرته إلى كل حسب حاجته » يزداد كل سنة استخدام مبدأ الحوافز وهو مبدأ مستعار مباشرة بالطبع من المشروع الخاص . وفى كل سنة يزداد الاعتماد على الأرباح وليس على القوانين . وفى كل سنة تزداد اللامركزية بدلاً من أن تتضاءل. وفى كل سنة يزداد التشديد على الإنتاجية وإن كانت الإنتاجية الفائقة التى تميزت بها الرأسمالية هى التى تنبأ ماركس بأنها سوف تسبب سقوطها . ويبدو أن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تزداد اتساعاً كل عام . فسكرتير لجنة الحزب الصناعى يتناول أجراً يزيد خمساً وعشرين مرة على أجر العامل المتوسط (بخلاف الولايات المتحدة حيث أجر وزير الخارجية يزيد ست مرات فقط على أجر العامل الصناعى

الأمريكى المتوسط) . وقد يحصل أعضاء مجلس السوفييت الأعلى على ٤٠٫٠٠٠ روبل فى السنة ، بينما لايزال دخل أعداد كبيرة من الفلاحين الروس فى حـــدود ٤٠٠ روبل فى السنة . وفى المزارع الجماعية والمصانع بالاتحاد السوفييتى تستخدم بحماس أكثر الحوافز التى يتضمنها جهاز العمل بالقطعة بدائية ، وهى الحوافز التى نلقاها فى أسوأ المظالم الرأسمالية فى زمن ماركس . مثال ذلك أن وحدة الأجر فى مزرعة جماعية هى ما يقال له عمل اليوم ، ويستطيع الرجل أن يجمع من وحدات « يوم العمل » أكبر عدد يستطيع أن ينتزعه من جهوده وجهود أسرته . فإذا أراد أن يشتغل النهار كله والليل كله وأن يرغم أطفاله وجدته المسنة على أن يحذوا حذوه ، فقد يحصل على مزيد من الوحدات ، وفى النهاية قد يجد اسمه مكتوباً فى اللوحة التى تعلق عليها نشرة المزرعة الجماعية بوصفه عاملاً يستحق تقديراً خاصاً .

وإنا لنرى بصورة متزايدة الاعتماد على نظام الثمن للرقابة على التوزيع ، وعلى نظام الربح لبيان الاتجاه الذى يتعين أن يسير فيه الاقتصاد . مثال ذلك أن وكالة أسوشيتد برس ذكرت فى ٢٦ فبراير ١٩٥٨ أن شخصاً يقال له المستر « بافلوف » كان يلقى صعوبة فى إنتاج آلات تقشير البطاطس فاقترح هذا الحل : —

إن فى الإمكان تنشيط الإنتاج عن طريق زيادة سعر الجملة بنسبة ٣٫٥ فى المائة ومكافأة موظفى وعمال المصانع الذين ينتجون آلات التقشير .

وفى نفس الوقت تقريباً ذكرت وكالة رويتر قراراً نشر فى الصحيفة أصدرته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى فى ٢٥ فبراير ١٩٥٨ :

قال القرار : « إن النظام الحالى المتبع فى تنظيم وتوجيه الاقتصاد لم يعد يتمشى مع حاجات اقتصاد يسير فى طريق التوسع السريع . . . .

« سوف يسمح للمصانع بالمشاركة فى الربح الناتج مما تنتجه حتى يتوافر لها أساس مالى تبنى عليه القرارات التى تتخذها بنفسها بشأن الاستثمار والتصليحات العامة وغير ذلك من المشروعات » .

وهكذا إذ يسرع التصنيع الخطى فى هذه البلاد ، وإذ تبدأ فى استخدام لغة « اقتصاد يسير فى طريق التوسع السريع » ، تبدأ على نحو طبيعى تماماً فى استخدام كلمات من قبيل « الربح » ، وفى الحديث عن الاستثمار المستقل .

وبعبارة موجزة نقول إنه إذا سار اتجاه الأحداث الحالية فى البلاد الشيوعية الأكثر تصنيعاً حتى نهايته ، فسوف نصل إلى شىء هو اقتصاد يمثل المشروع الخاص أقرب منه إلى الجنة التى تخلو من الطبقات والربح والملكية ، ويرتبط فيها التوزيع بالحاجـــة فقط وليس بالقدرة وحدها . وما من أيديولوجى شيوعى فسر بعد كيف يمكن لسلسلة من أحداث كل منها أكثر بعداً عن الماركسية من الحادث الذى قبله أن تكون انتقالاً إلى نهاية ماركسية .

إن معظم القادة المسئولين فى جميع أنحاء العالم على بينة تماماً من هذه الفجوة التى تفصل بين النظرية الماركسية والتطبيق السوفييتى . وبالإضافة إلى هذا لا يسعهم إلا أن يزدادوا إدراكاً للخلاف العنيف فى داخل الصفوف الشيوعية حول الإنجيل الشيوعى الصحيح . فالخلاف بين السعى وراء اقتصاد الشيوعية عن طريق التعايش السلمى وبين تحقيقه عن طريق الحرب العنيفة الدموية ، ليس مجرد أمر يتعلق بالتفاصيل . وكذلك الشأن بالنسبة إلى الموضوع الخاص بما إذا كان هناك طريق واحد أو عدة طرق إلى الاشتراكية ، أو ما إذا كان ينبغى للشيوعيين « أن يسمحوا لجميع الأزهار بالازدهار » أم يسمحوا لزهرة واحدة فقط أن تزدهر . فالاتحاد السوفييتى يسخر من الصينيين بسبب حشدهم الناس فى « الكوميونات » كأنهم قطيع من الغنم ، كما يصف الصينيون الروس بسبب عماهم عن أن يروا أن هذا هو بالضبط ما تدور حوله الشيوعية كلها . ويتبع اليوغوسلاف ، بدرجة أكثر أو أقل ، الزراعة ذات الصبغة الفردية بينما تصر الشيوعية الأخرى على إنشاء المزارع الجماعية . والاتحاد السوفييتى نفسه يتأرجح بين تشجيع الإنتاج الخاص عن طريق المزارع الشخصية

الصغيرة وبين انتزاع هذه القطع الخاصة والماشية باسم الأيديولوجية والكفاية المفترضة .

إذن لو تصورنا أن الشيوعية تقول لبقية العالم « افعلوا مثلما نفعل » ، لكان هذا مما يبعث على القدر الكافى من الاضطراب ، ولكن إذا أضافت « وافعلوا مثلما نقول » لأصبح الاضطراب تاماً .

ماذا لدى الشيوعيين يعرضونه فى « صراع الأفكار » ؟ الواقع أنه ليس الماركسية، مع التعديلات اللينينية التى أدخلت عليها ، باعتبارها مجموعة براجماتية من الخبرات فى الإسراع بالتنمية الصناعية عن طريق رأسمالية الدولة وازدياد تورط الحكومة فى الاقتصاد . إن مايهتم به قادة البلاد الحديثة، باعتبارهم براجماتيين أنفسهم ، ليس الصياغة الفكرية بقدر مايعنيهم النموذج العملى الذى أثبت صلاحيته فى التطبيق . فإذا كان بلد معين أخذ حديثاً بأسباب التنمية معنياً بوجه خاص بزيادة الإنتاج الزراعى ، وإذا رأى أن كلاً من الصين الشيوعية والاتحاد السوفيتى لم يتقنا الزراعة حتى الآن ، فمن المرجح أن يخلق هذا انطباعاً أعظم من الانطباع المتولد من محتويات « رأس المال » و « البيان الشيوعى » .

وإذن ففى عالم مجرد من السلاح وخال من الحروب لاينبغى أن نستشعر الخوف من أن الشعوب غير الملتزمة فى العالم سوف يسحرها ويخدرها بطريقة خفية سحر الأيديولوجية الشيوعية الفكرى الذى لا يمكن مقاومته . وإذا ابتدعت التجربة الشيوعية فى نقاط معينة أساليب تجدها هذه البلاد أصلح وأنسب لمواجهة مشكلات ذات طابع معين فلا ينبغى أن يكون ثمة سبب يدعو إلى الانزعاج أو الدهشة حين يجرى التفوق على أمثال بعض هذه الأساليب فى الواقع . غير أن هذا يؤدى بنا إلى السؤال التالى عما إذا لم نكن نقلل من قيمة ما للأفكار والتجربة الغربية من قيمة حقيقية ومن قدرة على أن تلائم البلاد الجديدة .

إن « صراع الأفكار » ، سواء جرى فى ظل الظروف الحالية أو فى ظل

الظروف الافتراضية فى عالم يخلو من الحروب ، ليس صراعاً بين الثورة والحالة الراهنة ، ولكنه بدلاً من هذا صراع بين نوعين من الثورة .

من المساوىء الأيديولوجية الكبيرة التى يعانى منها المجتمع الغربى الآن أنه تعرض لمناورات أوقعته فى مركز يبدو فيه بمظهر المعادى للتغيير ، وهو موقف لو صح لكان باعثاً على اليأس ، فمعظم الناس فى العالم يريدون التغيير ولا يمكن أن نلومهم على هذا .

وإذن إذا أراد أهل العالم الغربى أن يواجهوا برباطة جأش صراع الأفكار فى عالم خال من الحروب لوجب أن يذكروا أنفسهم بأنهم ثوريون وأبناء ثوريين ، وأنهم جزء من تجربة هى من أشـــد التجارب السياسية والاقتصادية راديكالية فى التاريخ البشرى — ولم تصل إلا إلى نقطة وسط غير ثابتة .

فى كتاب « الشعوب الغنية والشعوب الفقيرة » تذكر المؤلفة بربارا وارد ثورات أربعاً أحدثتها شعوب مجتمع الأطلنطى وهى :—

(١) ثورة المساواة بين الناس والشعوب على حد سواء .

(٢) ثورة توقع التغيير المادى المؤدى إلى عالم أفضل هنا والآن .

(٣) الثورة البيولوجية الممثلة فى سكان يزداد عددهم بسرعة .

(٤) الثورة العلمية عن طريق تطبيق العلم على جميع الشئون الإنسانية بما فيها الاقتصادية .

وتبين الكاتبة أن بلاد شمال الأطلنطى فقدت الاتصال ببلاد آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية لأن الأخيرة لم تشارك فى هذه الثورات . وبعبارة أخرى لنا الحق فى أن نستخلص من تحليل الآنسة « وارد » نتيجة تناقض تماماً النتيجة العادية ، وهى أنه إذا لم يكن هناك تفاهم بين مجتمع الأطلنطى والبلاد النامية حديثاً فالسبب فى هذا أن مجتمع الأطلنطى كان ثورياً على خلاف معظم بقية العالم ، وليس العكس .

وبقدر مايتعلق الأمر بمكان الثورة الشيوعية فى هذا كله فإنها فى مظهرها الحالى تبدو فى الغالب كأنها محاولة للسير قدما على أساس هذه الثورات المستمرة وللإسراع بها بخطى طابعها القسر . فى الإمكان على الأقل الدفاع عن هذه الفكرة من الناحية النظرية ، وإن اختلفت القصة نوعاً فى الواقع العملى على ماينا من قبل .

لذلك يتعين على الشعوب الغربية ، فى عالم فيه حروب أو هو خال منها ، أن تدرك أن الثورة الحقيقية فى العالم هى ثورتهم هم ، وأن عليهم أن يسيروا بهذه الثورة قدماً ، وأن يتحملوا النتائج المترتبة عليها فى جميع أنحاء العالم .

الأمر الذى له الأهمية هو قوة هذه الأفكار الثورية وصلاحيتها ، وهذا هو الذى سيحكم مجرى صراع الأفكار ، فاذا أرادت الشيوعية أن تزعم أنها أفكارها فهذا فى حد ذاته لن يجعل الأفكار أفضل أو أسوأ مما هى عليه فى حقيقتها وجوهرها .

لنلق نظرة موجزة على ثورات عصرنا الأربع ونرى كيف يجرى صراع الأفكار بالنسبة إليها .

أول هذه الثورات ثورة المساواة بين الناس وبين الشعوب . أما من حيث المساواة بين الأفراد فإنها تتخذ صوراً كثيرة وفى معظمها لا تزال الشعوب الغربية ترسم الخطى . وبالنسبة إلى المساواة السياسية فإن النظم الديموقراطية التمثيلية عند هذه الشعوب بما تتضمنه من سلطة التصويت الحقيقية التى يملكها الأفراد هى بالتأكيد تعبير عن المساواة أرقى مما تعبر عنه سيطرة حزب شيوعى يمثل الأقليه على بلد كبير وليس فيه تصويت فردى فعال وحقيق . ومن ناحية المساواة القانونية فهذه أيضاً تبلغ أعلى ذروة لها فى النظم الغربية حيث المساواة أمام القانون حقيقة فضلاً عن مبدأ ، وحيث يستطيع الفرد أن يحاسب الدولة وموظفيها على قدم المساواة

فى أية محكمة بطريقة لا يمكن تصورها فى البلاد الشيوعية . أما عن المساواة الاقتصادية فالمقارنة بين مستويات العيش الفعلية ، سواء كانت مطلقة أو نسبية بين سكان نفس البلد الواحد ، تبين أن أسلوب الثورة الغربى أكثر الأساليب نجاحاً حتى الآن . وفيما يتعلق بالاقتصاد العنصرى هناك مجال فسيح للتحسين فى جميع أجزاء العالم . وبينما يكون هذا هو الميدان الوحيد الذى ربما تكون فيه الشعوب الغربية أكثر تعرضاً للهجوم ، فإن الأحداث العنصرية القبيحة التى وقعت حديثا فى بلغاريا قد تصلح للتذكير بأن العنصرية مشكلة عالمية ، وأن مايقابلها على هيئة التوتر الدينى والاجتماعى والقبلى موجود بشكل ما فى كل مكان تقريباً .

وعندها نأتى إلى تطبيق مبدأ المساواة على الشعوب . فإذا كانت شعوب الغرب تؤمن حقاً بما تقوله عن مبادئها، وخاصة إذا اعتقدت حقاً فيما تقوله عن الاتحاد السوفييتى ، فإن المنطق يفرض عليها أن تستنتج أن لها هنا فى أى صراع بين الأفكار ميزة هائلة وربما حاسمة . فالشعوب الغربية تؤمن إيماناً قوياً بأنها تؤيد مبدأ تقرير المصير وحق كل شعب فى أن يحكم نفسه بدون تدخل خارجى . وهى ترى أيضاً أن الهدف الفعلى والنهائى للاتحاد السوفييتى هو أن يهبط أكبر عدد ممكن من شعوب العالم إلى مرتبة التبعية له على غرار مافعل بشعوب أوروبا الشرقية .

إذا كانت تعتقد حقيقة أن هذا يصف بدقة موقف الغرب والشيوعية فكيف يمكنها أن تستنتج سوى أن البلاد الحديثة العهد بالاستقلال يجب حتماً أن تتفق مع الغرب على هذه النقطة وأن تتخذ موقف المعارضة التى لا تلين للموقف الشيوعى ؟ إننا نعالج هنا أمر شعوب قضت سنوات كثيرة من النضال الأليم والنضال الدامى أحياناً من أجل تحقيق استقلالها الوطنى . فهل يتوقع من شعب كهذا ، وعن علم بمحض اختياره ، أن يلقى جانباً بهذا الاستقلال الذى ظفر به بصعوبة ويستبدل صورة من الحكم الاستعمارى بصورة أخرى ؟ لكى نصل إلى مثل هذه النتيجة ينبغى أن

تصف هذه الشعوب بسذاجة وعجز عن رعاية مصالحها القومية يفوقان التصور . حقيقة مرت أوقات بدا فيها بعض القادة الوطنيين أقل تنبهاً تماماً لهذا الخطر ، وقد نشهد استثناء من القاعدة فى حالة واحدة على الأقل هى حالة كاسترو ، وعلى العموم فقد كانت البلاد الحديثة العهد بالاستقلال على درجة عالية من الحساسية من ناحية إمكانية العدوان على سلامتها القومية من جانب الشيوعية أو أى شىء آخر . فقد رأينا مراراً بلاداً مثل مصر والعراق وبعض البلاد الأفريقية تتخذ تدابير قمع شديدة ضد الشيوعيين عندما ظهر أنهم يتجاوزون حدودهم فى التدخل فى الشئون الداخلية .

وبعبارة موجزة نقول إن الشيوعيين السوفييت إما أنهم يريدون أن يجعلوا من جميع البلاد الجديدة أقماراً تدور فى فلكهم أو لا يريدون ، فإذا كانوا يريدون هذا فمن المحقق أنهم الخاسرون فى صراع الأفكار ، أما إذا لم يريدوه فالمخاطر فى النضال ليست خطيرة بالصورة التى كان يراها الغرب .

وعلى أى حال ينبغى للديموقراطيات الغربية من جانبها أن تفعل كل ما فى وسعها لتبين أن مبدأ مساواة وسلامة الدول القومية هو موضع الاحترام من الناحيتين التطبيقية والعملية . وهناك طرق كثيرة يمكن أن يتم بها هذا وقد نشير إلى مثال واحد أو مثالين عنها . إن التطبيق المباشر للمبدأ هو قاعدة « شعب واحد ، صوت واحد » فى الجمعية العامة التابعة للأمم المتحدة . ومهما كانت الهجمات التى تشن على هذا المبدأ من وجة نظر المنطق المجرد إلا أنه ينبغى الدفاع عنه بقوة لا باعتباره أوضح رمز فحسب لمبدأ المساواة بين الشعوب ، بل ولأنه أيضاً من أكثر تطبيقات المبدأ طابعاً عملياً . وبالمثل ففى المعاملات اليومية مع البلاد الصغيرة والجديدة يجرى اتخاذ كل احتياط لتجنب حالات السيطرة التى لا مبرر لها أو النزعة الأبوية المعيبة . مثال ذلك أنه عندما أصبحت تونس بلداً مستقلاً حاولت فرنسا لفترة من الزمن أن تصر على أن تدير البلاد الأخرى علاقاتها

الخارجية مع تونس عن طريق فرنسا . أما عن الولايات المتحدة فقد مرت أوقات بدا فيها أنها تخطت الحدود السليمة فى محاولتها علناً التأثير فى الشئون الدخلية لأمثال هذه البلاد ، وذلك برغم اهتمامها العميق المسلم به ببلاد استراتيجية معينة بالعالم.

وإذن فبالنسبة إلى « ثورة المساواة » ، سواء بين الأفراد أو بين الشعوب ، فإن الميزة فى صراع الأفكار - فى عالم خال من الحروب - يمكن أن تكون فى جانب أصحاب الثورة الأصليين فى مجتمع الأطلنطى .

وثمة ثورة حديثة ثانية هى التى ولدها الاعتقاد بأن الإنسان يستطيع تحسين نصيبه من الناحية المادية وخلق عالم أفضل بفضل جهوده هو ، وهذا يتعارض مع شتى الفلسفات التى تشدد على ضروب الجزاء فى حياة قادمة أو على قيم إنكار الذات أو على دورة للحياة محلة ولا نهاية لها ، بدون تقدم أو حركة إلى أعلى .

وفى ترجمة هذه الفكرة إلى طيبات مادية كانت الكلمة الرئيسية هى « الإنتاجية » . ولا يسع المرء هنا الامتناع عن أن يبين أن فكرة الإنتاجية باعتبارها مفتاح المشكلة الاقتصادية ، وهى الفكرة التى تقبلناها فى سهولة كأنها قضية مسلمة والتى تبناها الرئيس خروشوف بمثل هذا التأكيد ، هى فى أساسها فكرة غربية اقتبستها الشيوعية فى وقت متأخر نوعاً . إن الرئيس خرشوف يتحدى الآن[1] الشعوب الأخرى كى تدخل فى سباق الإنتاجية، ولكن لو كان ماركس حياً اليوم لكان من المرجح أن يراهن على الرأسمالية فى أى سباق للإنتاجية ، ففى الصفحات الافتتاحية من « البيان الشيوعى » نجد مثل هذه الفقرة : —

لقد خلقت البورجوازية ، خلال حكمها الذى لا يكاد يتجاوز ١٠٠ سنة ، قوى إنتاجية أعظم وأضخم مما خلقت جميع الأجيال المتقدمة سوياً .

أجل ، لقد نسى الشيوعيون وغير الشيوعيون بسهولة اليوم أن نظرية

---

(١) يلاحظ أن هذه الدراسات أجريت عندما كان خرشوف رئيساً للوزراء فى الاتحاد السوفييتى (المترجم) .

مارکس بأسرها عن سقوط الرأسمالية كانت مبنية على فكرة الزيادة الفائقة في الإنتاجية . وهكذا ورد في البيان نفسه :

المجتمع البورجوازى الحديث، بما يشتمل عليه من علاقات إنتاج وتبادل وملكية ، مجتمع خلق أمثال وسائل الإنتاج والتبادل الهائلة هذه ، مجتمع أشبه بالساحر الذى لم يعد قادراً على السيطرة على قوى العالم السفلى التى دعاها بسحره . . . ولماذا ؟ لأن هناك الكثير جداً من المدنية ووسائل العيش والصناعة والتجارة .

غالباً ما يعجب المرء للطريقة التى يفسر بها الشيوعيون هذا النص لأهل البلاد التى أخذت حديثاً بأسباب التنمية والتى يسرها بغير شك أن تجرب حظوظها مع « الكثير جداً من وسائل العيش والصناعة والتجارة » .

وبالإضافة إلى الإنتاجية فالمبدأ الأكثر أهمية، بالنسبة إلى ثورة التغيير المادى المؤدية إلى عالم أفضل ، هو مبدأ العلاقة السليمة بين الحكم والاقتصاد والناس . وعند هذه النقطة يعتبر التباين بين ديمقراطيات المشروع الخاص من جهة والبلاد الشيوعية من جهة أخرى ، وهو الأشد ظهوراً . من الناحية السطحية قد يبدو النموذج شبيهاً بهذا ، فالديموقراطيات القائمة على المشروع الخاص تدعى أنها تؤمن بالحد الأدنى من تدخل الحكومة فى الاقتصاد ، وتجد البلاد النامية جداً وبصورة لا تكاد تتغير أن التورط الحكومى الشديد فى الاقتصاد ضرورى ، وبذلك — وهو ما يفترض أن الاستنتاج يؤدى إليه — ينبغى أن تجد الاقتصاديات الآخذة فى النمو حديثاً أن الشيوعية أكثر ملاءمة لحاجاتها من المشروع الخاص .

فى هذه الصياغة ثغرتان رئيسيتان : —

الثغرة الأولى أن المبدأ الرئيسى عن علاقة الحكم بالنشاط الاقتصادى والناس فى البلاد الغربية ليس هذا النوع من الاقتصاد الحر faire-Laisse الكلاسيكى ، وبدلاً من هذا تعبر عنه بإيجاز فقرة وردت على لسان أبراهام لنكولن أصبحت الآن من أشهر أقواله : « ليس الدور الصحيح للحكم هو أن يعمل للناس ما يجب عمله ولكن أن يعمل مالا يمكنهم هم أنفسهم أن

يعملوه على الإطلاق أو يعملوه بمثل هذه الدرجة من الجودة ». وإذ نطبق هذا المبدأ على البلاد الآخذة حديثاً بأسباب التنمية ، نجد أولاً أن هناك ما يزيد على ما يجب عمله للناس ، وثانياً أن على الحكومة أن تضطلع بنسبة كبيرة منه . ولكن المبدأ نفسه سليم وإن اختلفت الحقائق .

فإذا كان هناك سوء فهم من جانب البلاد الجديدة بشأن أيديولوجية البلاد الغربية فهذا إلى حد كبير خطأ البلاد الغربية نفسها . إذ كثيراً جداً ما صورت نفسها بلاداً يسودها المشروع الخاص الحر بصورة مطلقة والحكومة فيها تكف أيديها عن التدخل إلا فى ظروف غير عادية بدرجة عالية . كان هذا صحيحاً بوجه خاص بالنسبة إلى بعض الناس فى الولايات المتحدة ، ونتيجة لهذا رأينا الأمريكيين (الذين يمثل القطاع العام ٢٠ فى المائة من اقتصادهم) يعترضون على تقديم المعونة الاقتصادية إلى « أولئك الاشتراكيين » فى الهند (الذين يمثل القطاع العام عندهم ٥ فى المائة) . وبرغم أن الهنود يحبون أن يدعو أنفسهم اشتراكيين وأن الأمريكيين يحبون تسمية أنفسهم أصحاب المشروع الخاص ، فالواقع أن الاقتصاد الأمريكى يضم من حيث الكم أربعة أمثال ما نلقاه فى الهند من القطاع « الخاضع للملكية الاجتماعية » .

وحتى فى داخل الاقتصاد الأمريكى يثابر الأمريكيون على التعلق بأهداب أساطير عفا عليها الزمن عن الاستقلال النسبى الذى تنعم به أجزاء من الاقتصاد . إنهم لا يزالون يحبون أن يعتبروا الفلاح الأمريكى شخصاً فردى النزعة وبدائياً لا يعتمد على شخص آخر ، بل وأقل من هذا اعتماده على الحكومة ، بينما الواقع أن الحكومة شديدة التدخل فى أثمانه ، ومساحات أرضه التى يزرعها ، واختياره المحاصيل والبذور التى ينتقيها ، والمبيدات الحشرية والأسمدة التى يستخدمها ، والأبحاث المتعلقة بمنتجاته ، وكل تفاصيل العملية التى يزاولها تقريباً . فهل هذه هى الصورة التى يرسمها الفلاح فى الهند « الاشتراكية » عن الفلاح الرأسمالى فى أمريكا ؟ لعل الجواب بالنفى . ولماذا

ينبغى أن تكون الصورة كذلك ؟ بل إنها ليست الصورة التى نلقاها عند الأمريكيين وإن كانت الحقائق أمامهم مباشرة .

لقد أثبتت طريقة لنكولن فى التطبيق أنها عملية وناجحة بدرجة تبعث على الدهشة . الواضح بالطبع أنها باعتبارها مبدأ يختبر على أساس عالمى تفسح مجالاً واسعاً للحكم حين تستطيع الحكومة أن تفعل شيئاً أفضل مما يستطيع الناس أن يعلون بصفاتهم الخاصة . ولكن لها، بصفتها مبدأ ناجحاً عملياً ، ميزة واضحة على الاشتراكية الكلاسيكية التى تطالب بوضع أدوات الإنتاج فى أيدى الحكومة سواء استطاعت الأخيرة أن تقوم بالمهمة على نحو أفضل أم لا . إن الاشتراكية تتطلب تقبل الفرض الذى لم يثبت تماماً والذى يجب تقبله كعقدة مذهبية وهو أن الحكومة بوصفها منتجاً وموزعاً للسلع هى بالضرورة أعظم كفاءة وأوفر عدالة من المشروع الخاص فى جميع الحالات .

لقد درج الظن ، وخاصة خلال وقت الكساد الكبير ولبعض الوقت من بعده ، بأن السير نحو الاشتراكية كان يتقدم بصورة لا حياد عنها بحيث يحمل جميع الشعوب الصناعية بالعالم إلى إجراء التأميم بصورة متزايدة إلى أن تظهر الاشتراكية الكاملة فى نهاية العملية . هذه الفكرة كانت تلقى بعض التأيد من الحقائق المشاهدة فى ذلك الحين وإن أخفق البعض فى أن يدركوا أن ظروف الكساد الخاصة والتى أعقبتها فترة من الحرب الكلية أدت إلى قدر مفتعل من التورط الحكومى فى النشاط الاقتصادى . وفضلاً عن هذا وبخاصة فى الولايات المتحدة فقد أسفر استمرار الأفكار المتعلقة بسياسة الحرية الاقتصادية ، عن درجة عالية بصورة غير عادية من الاتصال الحكومى بالنشاط الاقتصادى قبل ذلك الوقت . ولهذا كان ثمة أرض تمهد قبل إقامة حتى علاقة متوازية بين النشاطين الحكومى والخاص . ومع هذا فالذين اعتقدوا أن هذا الخط المتصاعد من المركزية والتأميم يمكن أن يستمر إلى مالا نهاية فى المستقبل تعرضوا لأن يصابوا الآن بالدهشة بعد الحرب العالمية الثانية .

فى ذلك الوقت بدأ البريطانيون ينتهجون سياسة تأميم بعض الصناعات الكبرى ولكن ظلت المشكلات الاقتصادية قائمة . وفى الوقت ذاته نجد أن بلاداً كألمانيا الغربية واليابان ، تستخدم أساليب المشروع الخاص بصفة أساسية ، حققت معدلاً للنمو أسرع بكثير . وسواء بسبب هذه الملاحظة أو لأسباب سياسية أو اقتصادية أخرى لم توقف بريطانيا الاتجاه نحو التأميم فحسب بل وحاولت أن تعكسه .

ولعل أبلغ دليل على تغيير الاتجاه هو الاستفتاء الذى أجراه « إلمرس. ويلسون » ونشره فى نشرته الصادرة فى فبراير ١٩٥٨ . فمن العاملين فى ثمانية عشر بلداً من البلاد المصنعة فى العالم الحر لم يقل سوى حوالى ٨ فى المائة أنهم يحبذون قيام الحكومة بامتلاك الصناعات الكبيرة وإدارتها ، وقال الباقون إنه ينبغى للحكومة أن تدع الصناعات وشأنها أو على أكثر تقدير تقوم بتنظيمها ولكن دون أن تحاول إدارتها . وكان من بين هذه البلاد عدد يشار إليه أحياناً وبدون تدقيق فى استخدام المصطلح بأنه بلاد « اشتراكية » مثل البلاد الاسكندناوية واستراليا . الواقع كانت النسب المئوية فى هذه البلاد أقلها جميعاً . وفضلاً عن هذا فحتى الأحزاب الاشتراكية فى بلاد صناعية مثل ألمانيا وبريطانيا نبذت رسمياً سياسة ملكية الدولة للصناعة .

يمكن الآن أن نضع حقيقتين مشاهدتين جنباً إلى جنب ، أولاهما أن البلاد الآخذة حديثاً بأسباب التنمية تجد أن درجة عالية من المشاركة الحكومية فى التنمية الصناعية هى شىء ضرورى . والحقيقة الأخرى أنه فى البلاد التى بلغت مرحلة متقدمة من التصنيع أوقف بل وانعكس الاتجاه نحو التأميم والسيطرة الحكومية . ومن هذا يحق لنا أن نستخلص نتيجة جديدة مختلفة نوعاً عن صورة الاشتراكية باعتبارها موجة المستقبل وهى الصورة التى كانت موضع القبول بسهولة خلال الكساد الكبير والتى لاتزال تسرى

فى أجزاء كثيرة من العالم . إن الصورة الصحيحة تبدو هكذا . فى المراحل المبكرة من التنمية الاقتصادية تكون اليد الاقتصادية القوية ليست مستحبة فحسب ولكنها حتمية . ومع هذا فالاقتصاديات الجديدة تخطىء إذ تستنتج من هذا أن الاشتراكية تنطوى على نوع من الصحة الشاملة والأبدية بمجرد أنه يتصادف أنها تلائم تلك المرحلة الخاصة من التنمية والتى تمر بها هذه الاقتصاديات . كذلك ينبغى لها ان تكون على استعداد لمواجهة النصف الثانى من الفرض وهو أنه إذا أرادت أن تحقق أعلى درجة من الكفاية فى المراحل المتأخرة من تنميتها فلا ينبغى أن تعتبر نفسها ملتزمة بأفكار اشتراكية مذهبية ربما نجحت فى المراحل المبكرة .

إن ازدياد استخدام الحوافز ومبادىء الإنتاجية والأساليب الإدارية وأجهزة الثمن والربح ، وغير ذلك من التكتيكات المستعارة من المشروع الخاص وحتى فى الاتحاد السوفيتى ، تدعم الاستنتاج بأن الاقتصاد الصناعى المعقد لا يمكن أن يدار بطريق القوانين . وإذ يزداد الاقتصاد السوفيتى اتجاهاً نحو إنتاج السلع الاستهلاكية بل والسلع الكمالية ، وصعوبة الرقابة على التوزيع والانتاج فضلاً عن استخدام القوة البشرية والمواد ورأس المال عن طريق إصدار القرارات بدلاً من مفعول السوق ، نقول إن هذا الاقتصاد سوف يزداد تعقيداً . ولذلك تحمل الأسباب جميعاً على توقع سير الاقتصاد السوفيتى بصورة دائمة فى اتجاه الاقتصاديات الغربية كلما اقترب من دوافعها المنبعثة من مطالب المستهلكين .

إن علاقة هاتين النقطتين المباشرة بموضوع صراع الأفكار فى عالم خلا من الحروب ، هى على النحو الآتى : لقد حان الوقت كى يتخلص معظم الناس فى العالم الغربى دفعة واحدة من الفكرة التى تذهب إلى أن هناك قدراً يسيراً من الصدق فى مباهاة الشيوعيين بأن الشيوعية هى موجة المستقبل بالضرورة ، فإذا استطاعت أن تتأكد من الحقيقة الصحيحة وهى أن طبيعة

الاقتصاد الصناعية الكامنة وضروراته ترغم بصورة لاتلين مثل هـــذا الاقتصاد على الابتعاد عن الشيوعية المذهبية وأن الضرورة المؤقتة التى تقضى بوجود قدر كبير من التدخل الحكومى فى الاقتصاديات النامية حديثاً ليست متعارضة مع هذا المبدأ ، تقول إنه فى هذه الحالة تستطيع أن تواجه فى ثقة هادئة المنافسة الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية غير العنيفة فى عالم يخلو من الحرب .

والثورة الثالثة التى تولدت فى مجتمع الأطلنطى طراز مختلف نوعاً ، وهى الثورة البيولوجية المؤدية إلى الزيادة السريعة فى السكان فى جميع أنحاء العالم . والسبب فى نسبة هذه الثورة إلى مجتمع الأطلنطى يتمثل ببساطة فى نواحى التقدم فى الطب والتغذية والتى انتشرت إلى الأجزاء الأخرى من العالم وحالت دون مفعول العوامل القديمة التى كانت تنظم نمو السكان وهى المجاعة والوباء . لمجتمع الأطلنطى والاتحاد السوفيتى أفكار مختلفة نوعاً عما يعمل بها بشأن المشكلة السكانية ، فيؤكد الأول وجود تدابير واسعة النطاق تعمل على تصحيح الاختلال ، وخاصة فى الأجزاء الفقيرة من العالم ، بينما ينحى الأخير المشكلة جانباً قائلاً إن فى إمكاننا تغذية جميع الناس الذين يمكن أن ينتجهم العالم لو نزعنا السلاح بصورة عامة وكاملة واستخدمنا جميع الموارد التى تتحرر على هذا النحو ، فى استغلال موارد جديدة للغذاء عن طريق العلم . ولما كانت مشكلة السكان تعالج فى موضع آخر من هذا الكتاب لهذا لسنا بحاجة إلى غير تعقيب موجز عليها هنا .

فبينما تجتذب الفكرة السوفيتية القارىء وتثير اهتمامه إلا أنها تبدو بعيدة قليلاً عن حقائق الجوع والبؤس اليومية الصارخة . إننا إذ نحدث البلاد التى تعانى من نقص التغذية عن عصر ألفى سعيد يتوافر فيه لكل فرد ما يأكله بسبب استخراج الغذاء من البحر ، ورى الصحارى بماء البحر بعد إزالة ملوحته وما إلى ذلك ، فهذا يذكرنا إلى حد ما بإرجاء توقعات

المستهلكين فى البلاد الشيوعية يبذل الوعود عن اليوتوبيا التى سوف تحل عندما تتحقق الخطة الشيعية تماماً . ولم تعد معظم البلاد لتقبل هذا الأمر أو ذاك ولهذا السبب فإن أفكار البلاد الآخذة حديثاً بأسباب النمو تميل إلى أن تكون أوثق تماثلاً مع أفكار البلاد الغربية عن هذه النقطة منها مع أفكار الشيوعيين .

والثورة الرابعة هى تطبيق العلم على الشئون الإنسانية . هنالك القليل الذى يتطلب قوله بصدد هذه النقطة، إذ الواضح أن الاتحاد السوفيتى إنضم إلى هذه الثورة بأعظم قدر من الحماس ، والنتيجة الكلية بالنسبة إلى العالم أجمع والمترتبة على تقدم العلم من كافة نواحيه على أيدى البلاد الشيوعية وغير الشيوعية، على السواء ، لايمكن إلاأن تعود بالنفع بمجرد أن تستبعد استخدام العلم لأغراض تدمير البشر .

رأينا حتى الآن أن الثورات الأربع الكبرى التى تجرى فى العالم والتى نشأت فى مجتمع الأطلنطى سوف تجد فى الغالب الشعوب الغربية والبلاد النامية حديثاً فى صف واحـــد وثيق الارتباط فى عالم خال من الحرب والسلاح .

لقد لوحظ فى فصول عدة من هذا الكتاب أن انتهاء الحرب لن يكون معناه نهاية المنافسة والصراع بين البشر ، فالواقع أنه قد تعظم حدة أشكال أخرى من الصراع بالفعل . ولذلك يصبح من المهم أن نسأل عمن تتوافر له الميزة فى ظل القواعد الجديدة للعبة . وبعبارة أخرى من ذا الذى هو أوفر مهارة وخبرة فى أنواع المنافسة التى ستظل باقية ؟

وفى الإجابة على هذا السؤال يجب أن نذكر أن خلق ذلك النوع من العالم والذى نفترضه هنا يحمل معه نتائج أكثر من مجرد انتفاء العنف . مثال ذلك أنه نظراً لأنه مامن شعب واحد سوف يملك القوة العسكرية التى يتحدى بها مجتمع الشعوب ، فهذا يستتبع أنه يمكن أن نتوقع تنفيذ قواعد القانون الدولى ومبادئه بشكل مباشر ومستمر أكثر مما كان عليه الحال من قبل .

وتأثيرهذا على الصراع الدعائى العالمى مهم بوجه خاص . ولقد وضح فى كتاب حديث(١) أن أخطر أشكال الدعاية الدولية التى تقوم بهادولة بمافيها الدعاية التى تدعو إلى الحرب والدعاية التى تهدف إلى التخريب والدعاية القائمة على السب والمهاترة أمر واضح وهو أنه غير مشروع فى ظل القانون الدولى وإن تختلف ضروب العلاج هذه فى متناول المجتمـــع العالمى إذا رغب فى استخدامها .

فى ذلك النوع من العالم الخالى من الحروب، كما نفترضه هنا، سوف يكون من الأمور العادية أن تطاع وتنفذ أمثال هذه القواعد التى يتضمنها القانون الدولى مما يترتب عليه أن الأكاذيب والتشويهات وأنصاف الحقائق التى تتهم الآخرين بقولها عنا ، سوف يكون فى الإمكان معالجتها على نحو أكثر فعالية مما عليه الحال الآن . إن السياسة المعلنة لوكالة الاستعلامات الأمريكية وهيئة الإذاعة البريطانية تقوم على التزام الصدق ، ولذلك إذا أمكن فى عالم يخلو من الحروب حمل كل شعب على أن يزداد التزاماً بالصدق فمن البديهى أن يمثل هذا كسباً كبيراً لقضية الصدق .

وفضلاً عن هذا ، لما كانت فكرة العالم الذى يسوده القانون والذى تفض فيه المنازعات، على أساس الحق بدلاً من القوة ، فكرة تلتزم بها البلاد الغربية التزاماً بعيد الغور فسوف يكون كسباً عظيماً بوجه عام لو سويت المنازعات التى تدخل فى نطاق اختصاص القضاء عن طريق القضاء والتحكيم على نحو ما يتصوره ميثاق الأمم المتحدة بدلاً من تسويتها عن طريق سياسة القوة وهو ما يحدث فى الغالب الآن .

ومرة أخرى نقول إنه لما كان أى شعب فى عالم خال من الحروب سوف يتعين عليه أن يزداد اعتماداً على نوع الإجراءات البرلمانية المألوفة فى البلاد

Propaganda Towards Disarmament in the War of Words, (1)
Arthur Larson and John B. Whitton, Oceana Press, 1963.

الديمقراطية فقد يبدو أن هذا يستتبع أن الشعوب ذات المهارات فى استخدام هذه الإجراءات سوف تنعم بميزة ضخمة على الشعوب التى اعتادت الوصول إلى النتائج بطرق أخرى .

ومن أسباب الخلط بشأن احتمالات «صراع الفكر» أن الشعوب الغربية لم يستقر رأيها تماماً أبداً حول ما تسعى إليه فى هذا الصراع .

ينبغى أن نمهد الأرض باستبعاد اثنتين أو ثلاث من القيم التى يزداد اعتزازنا بها بوصعها مستويات مطلقة تطبق على بلاد أخرى مهما بدا هذا مؤلماً .

من هذه القيم فكرة الديموقراطية . إننا نؤيد الديموقراطية بطبيعة الحال ونريد أن يتمتع جميع الناس بما تتضمنه من الامتيازات . ولكن هذه مسألة مختلفة تماماً عن القول بأن أى بلد ليس به شكل ديموقراطى تمثيلى من الحكم هو خارج الحظيرة بقدر ما يتعلق الأمر بنا . إن جذور هذه الفكرة تمتد إلى الوراء سنوات كثيرة ، ولا تزال الفكرة تحظى ببعض الانتشار . مثال هذا أن وودرو ويلسون كان يعتقد أنه ينبغى أن يخول للديموقراطيات فقط الحق فى أن تكون أعضاء فى عصبة الأمم . ومع هذا فقد أوضحت تجربة السنوات السبع عشرة الماضية أن البلاد الحديثة العهد بالاستقلال لا يمكن أن يتوقع منها السير فى طريق الديموقراطيات البرلمانية أو القائمة على آراء جيفرسون تكملها جمعيات تمثيلية على درجة كاملة من النمو ونظم سياسية تقوم على أساس وجود حزبين وما إلى ذلك . أما كيف نفترض تحقيق هذا فى بلد مثل الكونغو مثلا كان يضم يوم إعلان استقلاله سبع عشرة هيئة انتخابية وعشرين شيعة سياسية يمكن التعرف عليها ، فقول إن هذا الأمر لم يفسر أبداً . لقد رأينا ديمقوقراطيات نظرية حديثة العهد ، تخلى مكانها الواحدة بعد الأخرى لأنواع من نظام الرجل القوى . وثمة بلاد كثيرة تفتقر إلى الحكم الديموقراطى نعتبرها مسئولة وصديقة . ولذلك فبينما ينبغى بالطبع أن نواصل العمل فى سبيل الديموقراطية حيث يكون هذا فى الإمكان فإن وجودها أو غيابها ليس الجوهر فى صراع الفكر .

وحتى مفهوم ثمين من قبيل (الحرية) يجب ألا يستخدم هنا من غير التزام الحذر . فإذا كنا نعنى بمفهوم « الحرية » إصراراً على حقوق إنسانية ومدنية نامية تماماً فى كل بلد جديد كثمن لموافقتنا ، فإننا نحكم على أنفسنا مرة أخرى بضروب كثيرة من الخيبة والإحباط .

ما الجوهر إذن ؟ يكمن مفتاح الجواب فى أننا نعنى هنا بالسلوك الدولى وليس الداخل وبقدر مايتعلق الأمر بالشئون الداخلية باعتبارها مسألة تدخل فى نطاق مبادىء ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولى والعرف القديم. فما من شعب له الحق فى التدخل فى الشئون الداخلية لشعب آخر . ولذلك عندما نعالج مسائل من قبيل الديمقراطية السياسية الداخلية ، وحقوق الأفراد المدنية والأنسانية ، والترتيبات الاقتصادية ، وبينما لنا الحق فى استخدام جميع أساليب الإغراء والمثال والتربية والمعونة الاقتصادية والضغط السياسى وهى الأساليب التى تقصر عن التدخل غير المشروع ، فليس لنا الحق فى أن نسير أبعد من هذا ونحاول المطالبة بمستويات داخلية أو فرضها . وبقدر مايتعلق الأمر بالمسائل الداخلية لايسعنا السير إلا على أساس أن الإيمان تعاونه أمثال هـــذه التدابير المشروعة وهى فى معظم الحالات مصالحنا المشتركة بل ومؤشر أيديولوجى مشترك مثل الصيغة التى طلع بها لنكولن ، نقول إن هذا الإيمان سوف يجعلنا بالنسبة إلى معظم المسائل نقف فى جانب معظم شعوب العالم .

ولكن بقدر مايتعلق الأمر بالسلوك الدولى ، وعند ما نستبعد القوة والأسلحة كالحكم فى السلوك الدولى ، فلن يكون من حقنا فحسب بل ومن واجبنا أيضاً أن نصر على مراعاة مستويات معينة . وعندئذ يمكن أن نختم الحديث بالإيحاء بأن ليس هناك فى نهاية الأمر سوى مستويين يجب أن يختبر بهما حق أى شعب فى أن يكون عضواً فى مجتمع الشعوب المتمدين .

هاتان القاعدتان هما احترام التزماتك الدولية ، وعدم إزعاج جيرانك.

فإذا أمكنك تحقيق تقبل هذين المبدئين فى عالم تزول منه الحروب فثمة فرصة طيبة فى أن ينجح هـذا العالم ، وأنه فى الصراع الذى لاينتهى والذى يجرى داخل هذا الإطار يمكن أن تعيش وتزدهر الأفكار العظمى التى بنت الحضارة الحديثة .

(١٠)

المشكلات السيكولوجية لحالة

انعدام الحرب

جود مارمور الأستاذ الإكلنيكى
لمادة الطب النفسى بجامعة
كاليفورنيا فى لوس أنجلوس .

وراء جميع القضايا التى يتضمنها هذا الكتاب يكمن سؤال خطير : هل شخصية الإنسان قادرة على النهوض بوظيفتها بغير طريق الحرب ؟ وهل الحرب جزء من طبيعة الإنسان الأساسية ، متأصل فيها ولا ينفصل عنها ، بحيث يجب أن نلقى على غير رضاء منا ولكن بطريقة قاسية بكل حديث عن عالم بدون حرب فى سلة مهملات التفكير الخيالى المبنى على الأمانى ؟

هذا هو السؤال الذى أود أن أجيب عليه أولا :

إن الدعوى القائلة بأن الحرب مظهر أساسى من مظاهر الطبيعة البشرية ناشئة عن النظرية التى تراها تعبيراً اجتماعياً محتوماً عن غريزة أساسية فى الإنسان تميل إلى العدوان المدمر . لن أحاول هنا أن استعرض الحجج التى تؤيد هذه الحجة أو تنقضها ، سوى أن أبين أن صحتها كانت موضع الشك الجدى من جانب العديد من رجال علمى الاجتماع والأحياء . وكما أوضح فيرفيلد أوزبورن « ليس للحرب كما يمارسها الإنسان مايوازيها فى الطبيعة .. ففى داخل المجموعات الحيوانية الأكثر تطوراً والتى تعيش على ظهر

الأرض لاوجود الآن لتدمير مماثل فى داخل جنس نفسه ولم يكن لهـذا وجود أبداً . والواقع أن علينا أن نرجع إلى أحط صور الحيوان من قبيل أنواع معينة من الحشرات لكى نجد شيئاً يمكن أن يقارن بالحرب التى يشنها البشر ».

ويعتقد معظم علماء السلوك المحدثون أن العنف البشرى ليس غريزياً بصورة تلقائية ولكنه بدلاً من هـــذا رد فعل ناشىء إما عن إحساس بالإحباط أو عن تهديدات يدركها وينطوى على ناحية ما من نواحى الأمن السيكولوجى أو الجثمانى للإنسان . هذه الفكرة الأخيرة لاتنكر أن القدرة على ارتكاب العنف كامنة فى الإنسان ، ولكنها تؤكد أنه سواء جرى التعبير عن هذه القدرة أم لا فأمر يتوقف بوجه عام على عوامل خارجية .

غير أن النقطة الجوهرية بالنسبة إلى بحثنا هى أنه حتى لو سلمنا جدلاً بأن العدوان غريزة بشرية كامنة ، فإن هـذا لايستتبع منطقياً حتمية الحروب . إن الحديث عن الحرب الحديثة ، كما لو كانت مجرد مجموع أفعال عدوان فردية لاحصر لها ، حديث غير ذى معنى . فالحرب الحديثة نظام اجتماعى معقد ـ متولد عن تشابك عوامل دقيقة كثيرة اجتماعيةواقتصادية وسياسية وسيكولوجية . إنها تتضمن تنظيمات اجتماعية كبيرة ومعقدة تدعوها الشعوب، وتتطلب جيوشاً وأسلحة ومؤناًوبحثاً علمياًوتكنولوجيا متقدمة وتجنيداً ودعاية . وهى قادرة على التطور والتغير شأنها شأن أى نظام اجتماعى آخر . وتطورها من التكنيكات البدائية القائمة على الاشتباك بالأيدى إلى تكنيكات الدمار النووى الحديث هو بالضبط ما يواجه العالم بخطرها الرهيب الحالى .

لكن الحرب ، بوصفها نظاماً اجتماعياً ، تكمن فيها أيضاً إمكانية استبعادها . فخلال التاريخ قضى تماماً تقريباً على أنظمة اجتماعية أخرى واسعة الانتشار عرفها ماضى الإنسان ، مثل الرق، والمبارزة، وتقديم الضحايا

البشرية حسب الطقوس الدينية ، و أكل لحوم البشر ، وكانت تبدو فى أزمانها وفى البيئات التى وجدت فيها متأصلة الجذور بالمثل فى طبيعة الإنسان ومصيره . وإنها لحقيقة أيضاً أن مجتمعات شتى وجدت دون أن تلجأ إلى الحرب أجيالاً كثيرة .

ولكن حتى لو بدا أن مما لا يقبل الجدل أن الحرب ليست تعبيراً حتمياً عن الطبيعة البشرية فهناك نواحى معينة من السيكولوجية البشرية تدفع الإنسان بقوة إلى ارتكاب العنف ، وهى نواحى تتطلب البحث إذ سيكون لها مفعولها حتى فى عالم يخلو من الحرب .

ولعل الخوف أكثرها أساسية وإن لم يكن بالضرورة أكثرها أهمية . فقد أظهرت التجربة الإكلينيكية الوفيرة أن الذعر عامل قوى إلى درجة عالية فى إثارة السلوك العدائى ، كما يحتمل بالمثل أن يثير الخوف الشديد من خصم ، شأنه شأن كراهية هذا الخصم ، عملاً عنيفاً . إلا أن الخوف هو رد فعل بيولوجى أساسى قد يخفق الفرد بدونه فى اتخاذ التصرفات السليمة اللازمة لحمايته وبقائه فى وجه الخطر . ولكن لسوء الحظ ليس سوى خط رفيع يفصل بين مبلغ الخوف اللازم لإثارة السلوك الذى يعمل على التصحيح وبين مبلغ الخوف الذى يؤدى إلى استجابات فى غير موضعها . ولقد ظل علماء النفس وقتاً طويلاً على بينة مما أطلق عليه عبارة الأثر الناجم من الخوف والذى يهبط بالإنسان إلى مرتبة البدائية .

إن ردود الفعل من جانب البشر ، والتى لا تقل عنها فى حالة الحيوانات ، تميل إلى أن تصبح أكثر بدائية وأقل اتفاقاً مع العقل فى ظروف الخوف الشديد أو الذعر ، فتضيع القدرة على التمييز وفقاً للظروف وتعود إلى الظهور الاستجابات المعتادة التى لم تعد مناسبة . حين يشب حريق فى مسرح مثلاً يندفع معظم الناس نحو أبواب الخروج الرئيسية حتى وإن كانت مختنقة بالناس ويتجاهلون الأبواب الأقل ازدحاماً ولكن استخدام الناس لها

أقل فى العادة من الأبواب الرئيسية . وبالطريقة ذاتها حين تشتد إثارة المخاوف من خصم بفعل وسائل الإعلام يتولد فى معظم الناس توتر لا يمكن احتماله ، وهو توتر يسعى إلى البحث عن مخرج له أياً كانت التكلفة تقريباً . فى مثل هذه الضائقة يكاد أى سبيل أن يبدو خيراً من لاشىء على الإطلاق. ومن هنا الصيحة التى غالباً ماتسمع داعية إلى « العمل » و « الانتهاء منه » حتى وإن كان مثل هذا العمل يهزم أو يحطم نفسه بنفسه . وفى مثل هذه الأوقات قد تبدو حقائق الحرب المؤكدة أكثر احتمالاً من نواحى الغموض التى ينطوى عليها السلام . ويعمل الخوف أيضاً على تقصير الزمن كما نتصوره إذ يصبح الشخص الخائف منصرفاً إلى إبعاد الخطر الذى يوشك أن يحل به وغالباً مايؤدى به هذا إلى إغفال النتائج النهائية التى تترتب على مسلكه . وبالمثل قد تواجه الشعوب ماتدرك أنه تهديد عاجل لها من جانب الخصم بأن تقدم على عمل تترتب عليه عواقب فى الأجل الطويل قد تكون أخطر بكثير من الخطر المبدئى .

وهذا يستتبع إذن أنه حتى فى عالم يخلو من الحروب فإن أى شىء يثير الخوف الشديد أو الذى يستمر وقتاً طويلاً فى الناس ، يشجع على اندلاع العنف الجماعى . بطبيعة الحال سوف يعمل القضاء على أسلحة الدمار الجماعى على إزالة أحد المصادر التى يحتمل أن تولد مثل هذا الذعر ، غير أن عوامل أخرى تظل قائمة .

وقد يكون أخطر هذه العوامل التشويهات المتبادلة للإدراك والفهم والتى تميل إلى أن تقع بين أهل الشعوب المشتبكة فى نزاع . هذه التشويهات يمكن إدراجها تحت المفهوم العام عن الإدراك المتركز على الجنس ، وهذا يشير إلى ميل أعضاء الجماعة إلى رؤية وتقييم الأحداث من وجهة نظر مصلحة الجماعة التى ينتمون إليها واتجاهها المتميز . فيجرى تضخيم فضائل الجانب الذى ينتمى إليه المرء ولا ترى أخطاؤه ، بينما تجرى المبالغة فى

شرور الخصم ويجرى تجاهل فضائله . وبهذا فالسلوك المماثل الذى يرى كأنه « حازم » حين يبديه عضو من الجماعة التى ينتمى إليها الفرد يفسر على أنه « أحمق وعنيد » حين يبديه عضو من أفراد الجماعة التى تقف منها موقف المعارضة .

وهذا يؤدى فى الغالب إلى تصورات بالية متحجرة عن المرء وخصمه وتنشأ معها فكرة عادلة عن الجماعة وفكرة تمثل الخصم على أنه بعبع مخيف. فالدوافع التى تحرك الجماعة التى ينتمى إليها المرء يفترض فيها دائماً أنها دوافع شريفة وعادلة ومهذبة من الناحية الأخلاقية ، بينما دوافع الجماعة المعادية هى دائماً موضع الريبة .

والرؤية المتركزة على الجنس تشجع أيضاً على نشوء الاتجاهات التى تمثل ناحيتين متقابلتين يعتبر فيها كل شىء أبيض أو أسود ، ولا يعتبر أبداً ذا لون يتوسطهما . ينظر إلى كل الحقيقة والأخلاق على أنها فى جانب ، بينما يمثل الجانب الآخر كل الخداع والشر . وكل من لا ينتمون إلى جماعة الفردمائة فى المائة يعتبرون من أنصار الخصم ، وينظر إلى الحياد بعين الشك والعداء . وهناك الميل إلى المبالغة فى الاختلافات مع الخصم وإلى التقليل من شأن نواحى الشبه .

ينبغى ألا نفترض أن النظرة المتركزة على الجنس هى بالضرورة مسألة تتعلق بالوصول الخاطىء إلى المعلومات أو بالذكاء المعيب . فبينما مظاهرها المتطرفة أقرب إلى أن تلاحظ فى صفوف من هم أقل الناس تعليماً ، إلا أنها تحدث بدرجة أكبر أو أقل فى صفوف جميع الناس تقريباً من ذوى المراكز العليا والمراكز الدنيا على حد سواء ، وحتى فى صفوف من يستطيعون الوصول إلى أوسع مصادر المعلومات . والسبب فى هذا متأصل فى حاجة جميع البشر إلى تنظيم مدركاتهم بحيث تتفق مع ما هو موجود من قبل من توقعات وحاجات ورغبات واعية وغير واعية ، وترفض الأشياء التى تقلب

أفكارهم الأساسية عن طبيعة الواقع أو تقلل منها أو « تعجز عن رؤيتها ». وهذه محاولة يراد بها إبقاء البيئة تابعة وذات معنى بقدر الإمكان ، وتجنب ماقد يجعلها تبدو باعثة على القلق أو غير واضحة . إن « عدم احتمال الغموض » هذا أو « الحاجة إلى التأكد » يزداد حينما يشعر الأفراد بأنهم موضع التهديد ويميل إلى أن يقل مع توافر الإحساسات بالأمن العاطفى .

وثمة ناحية أخرى من سيكولوجية البشر تنطوى عليها التشويهات الناتجة عن التركيز على الجنس ، تلك هى الميل إلى تعديل مدركات المرء وردود الأفعال من جانبه استجابة للضغوط التى تفرضها الجماعة .

إن ماينجم عن الهيستيريا التى تتملك الدهماء من تأثير على السلوك الفردى ظاهرة مشهورة ، ولكن الطرق التى تؤثر بها الضغوط الأكثر دقة من الجماعة فى الناس غالباً ما لا تكون موضع الإدراك بنفس الدرجة . هذه الظاهرة أوضحتها بصورة تلفت النظر تجربة سيكولوجية بارعة حيث يوضع شخص وسط مجموعة من ستة أو ثمانية أشخاص آخرين طلب إليهم جميعاً أن يصدروا أحكاماً تصورية أو تقديرية معينة . إن مالا يعرفه هذا الشخص هو أن التجربة معدة وأن الآخرين جميعاً قد تلقوا التعليمات بإعطاء استجابات باطلة على جدول زمنى حدد من قبل . فى أول الأمر يجد هذا الشخص نفسه على اتفاق مع الآخرين ولكنه يجد بعد ذلك أن استجاباته تزداد اختلافاً عن جميع الاستجابات الأخرى . فيشعر بالحيرة فى مبدأ الأمر ، ثم يزداد اضطراباً ويبدأ يشك فى الحكم الذى يصدره ، وأخيراً فى حوالى ثلث الحالات يبدأ بالفعل فى « النظر إلى الأشياء على النحو المفروض أن الآخرين ينظرون به إليها ». ليس من شك كثير فى أن هذا الإدراك المتأثر عن غير وعى يحدث على نطاق واسع جداً فى جميع البلاد خاصة عندما يعمل نزاع مع مجموعة خارجية على زيادة الضغوط القومية التى تطالب باتفاق الآراء .

كل هذه التشويهات تؤدى حتماً إلى نظرة متحيزة إلى كل ما هو عادل ومعقول ، وبهذا لا تجعل المفاوضات الجدية بين الخصوم صعبة وأحياناً مستحيلة فحسب ، ولكنها تثير أيضاً رياح الخوف والكراهية فى نفوس شعوبهما . فالشك المتبادل الذى ينشأ حتماً فى ظل أمثال هذه الظروف يصبح هو نفسه عقبة من أخطر العقبات فى طريق فض النزاع بين الشعوب بغير طريق العنف . إن توقع عدم إمكانية الوصول إلى اتفاق لأن « الجانب الآخر لا يريد حقاً السلام » و « لا يمكن الوثوق به » يؤدى حتماً إلى الفشل المرتقب مقدماً وبهذا يصبح نبوءة تتحقق بذاتها .

وأخيراً ما من بحث للعقبات السيكولوجية فى وجه عدم العنف فى الصراع الدولى يمكن أن يتجاهل ردود الفعل المتداخلة الهامة الموجودة بين رؤساء الحكومات وشعوبهم . فالكثير من التشويهات التصورية لأفعال الخصم وأغراضه غالباً ما يعمل الزعماء السياسيون على خلقها واستغلالها عن عمد عن طريق حبس المعلومات المهمة أو بث المعلومات الباطلة بقصد تحقيق أهداف استراتيجية معينة فى صراع القوة مع الخصم . وقد تقال لهم أيضاً أشياء لا يقصد بها سوى الاستهلاك المحلى وسياسة القوة فى الداخل، ولكنها تتعرض لأن يسىء الخصم تفسيرها، ولكن بمجرد أن يحدث هذا فإن التوترات والمخاوف والعداوات التى يخلقونها فى أذهان شعوبهم تصبح قوى قوية فى حد ذاتها تحد من حرية الزعماء فى العمل بعد ذلك . وهكذا يوجد تفاعل ديالكتى بين الزعماء القوميين وشعوبهم غالباً ما يجعل كلا الطرفين أسرى دائرة خبيثة من التوترات الآخذة فى الازدياد ، ويصدق هذا بوجه خاص فى المجتمعات المفتوحة من قبيل مجتمعنا ، ولكن ينبغى عدم التقليل من أهمية ردود الأفعال المتداخلة هذه حتى فى المجتمعات الشيوعية . ويترتب على هذا أنه حتى عندما يرغب الزعماء فى الوصول إلى حلول وسط واقعية مع الخصم ، فقد يعجزون عن هذا بسبب الضغوط القوية والاعتبارات التى تمليها الضرورة

السياسية ، وتأثير الكتل المتصارعة على السلطة فى داخل بلدهم والمخاوف والشكوك التى تمت أثارتها فى نفوس شعوبهم .

ومن ثم نرى أن العقبات السيكولوجية أمام إزالة العنف المنظم ضخمة فى الواقع . فهل فى الإمكان تعديل هذه الحواجز أو بدلاً من هذا إيجاد منافذ أخرى لها فى عالم بغير حرب ؟ وما أنواع التغييرات التى تلزم للإنسان كى يعيش فى مثل هذا العالم دون أن يندفع مرة أخرى فى اتجاه الصراع الداخلى مع أخيه الإنسان ؟

أول كلمة تحذير يجب قولها منذ البداية ، هى التذكير بأن عالماً يخلو من الحرب لا يعنى عالماً يخلو من النزاع ، فسوف يظل النزاع بين الأفراد والمجموعات والشعوب دائماً جزءاً من المشهد الإنسانى طالما تتباين المصالح والقيم البشرية . ليس السلام بنقطة نهاية ثابتة لا تتحرك ولكنه عملية دينامية مطردة من الفض المستمر للنزاع . وفضلاً عن ذلك فالنزاع بصفته هذه ليس شراً بالضرورة ، فقد تكون وغالباً ما كانت له قيمة بناءة. إن تعبئة الطاقات من أجل فض المنازعات يمكن أن تكون لها قيمة من ناحية تحقيق التكامل والخلق بالنسبة إلى الشعب فضلاً عن الفرد . ومن التحديات فى عالم بلا حرب تمكين الناس والشعوب من أن تتعلم الاشتباك فى نزاع بغير عنف — أى أن تجد على حد عبارة وليم جيمس البارعة « المقابلات المعنوية للحرب » .

أما أن هذا فى مستطاع الإنسان من الوجهة السيكولوجية، فأمر لا يحتمل الكثير من الشك ، حيث أظهر الإنسان أنه قادر على إيجاد المنفذ المناسب لما يعتمل فى نفسه من دوافع عدوانية وتنافسية فى جميع أنواع النشاطات فى زمن السلم والتى لا تصل إلى حد العنف . ومع هذا فقد يتعين تغيير الكثير من العادات الاجتماعية الحالية غير السليمة إذا أريد تعديل ميل الإنسان الحالى إلى استخدام العنف تعديلاً له مغزاه .

لقد كتب الكثير مثلاً فى السنوات الحديثة العهد عما للزيادات فى السكان

والتصنيع، والتخصص، وبناء المدن، والأتومية من آثار اجتماعية وسيكولوجية على الناس . والتأثير الذى أعنى به بوجه خاص هنا هو فقدان الإنسان لفرديته واغترابه عن المجتمع — وهو اغتراب يأتى معه بإحساس من عدم التدخل فيما يتعرض له البشر الآخرون من ضائقة فعلية أو محتملة وعدم الاكتراث بها ، وبهذا تكون له علاقة بقدرة الناس على أن يحتملوا من الناحية السيكولوجية النتائج المترتبة على الدمار الجماعى والعنف الجماعى ، ونتيجة لهذه العملية تصبح النظرة إلى الإنسان على أنه أحد عوامل التكلفة أى مجرد بند فيها أو أداة تخدم التنظيم أو الآلة الجماعية - يصبح وسيلة لغاية بدلاً من أن تكون غاية فى حد ذاتها . وفى لغة الاستراتيجية العسكرية الحديثة غالباً ما تشاهد أنماط من التفكير تعكس تجرد الإنسان هذا فى إنسانيته . فالأفكار من قبيل « الضربة الأولى » و « الإسراف فى القتل » و « الردع لمواجهة القوة » وما إليها تمثل طرازاً من التفكير يقوم على الحركة والحركة المضادة ونظرية اللعبة . وهو طراز يعامل الملايين ممن يحتمل أن يصبحوا ضحايا بشرية على أنهم مجرد إحصائيات أو بيادق فى لعبة شطرنج عالمية ، وتحجب من الناحية السيكولوجية العواقب المخيفة التى تصيب الشعب بصفته الفردية من جراء أفعال يجرى التفكير فى القيام بها ، وهى عواقب تجعل التقدير الكامل لها من أمثال هذه الأفعال شيئاً لا يمكن احتماله من الناحية العاطفية .

غير أنه ينبغى أن ندرك أن نتائج التكنولوجيا الحديثة والأتومية وحتى البيروقراطية لم تكن بالتأكيد سلبية فحسب ، إذ كانت لها أيضاً آثار بناءة بصورة هائلة من حيث تنمية الكفاية ، والتخفيف مما يعانيه البشر من الكدح والعناء ، وجعل الحياة الأوفر ثراء والمزيد من الوقت الفراغ أمراً فى حيز الإمكان بالنسبة إلى المزيد من الناس . وفضلاً عن هذا فإلى جانب الاتجاهات نحو تماثل الفكر والعقلية فى المجتمع الحديث هناك أيضاً حوافز مستمرة تعمل على تنمية النزعة الفردية — فى الفن والأدب وفى الجهود المفيدة التى يبذلها الناس فى كل مكان من أجل تحقيق أهدافهم فى الحرية والسلام والكرامة والإنسانية .

ومع هذا يحتمل أن تعمل الضغوط من جانب التكنولوجيا الحديثة على استمرار الاتجاه نحو تجرد الإنسان من الصبغة الفردية ، وسوف تنشأ حاجة ملحة فى عالم بلا حرب إلى ابتداع ضروب من الترياق النفسى كى يستعيد الإنسان إنسانيته لمواجهة ازدياد القساوة وانخفاض الإحساس بالمسئولية الشخصية إزاء حاجات البشر الآخـــرين وآلامهم التى تصحب مثل هذا الاتجاه .

سوف تظل هناك مشكلة أخرى يتعين على عالم بلا حرب أن يعالجها هى مشكلة القوالب الفكرية المتعلقة بالحرب والمتأصلة جذورها فى لغتنا وتقاليدنا والتى تولد الاتجاهات المؤدية إلى ارتكاب العنف الجماعى . إن كتب التاريخ عند كل شعب تبرر حروبه على أنها شجاعة عادلة وشريفة ، وهذا التمجيد مشحون بأنغام عالية من الوطنية وحب البلد . فالفضائل من قبيل البطولة والشجاعة تعتبر دليلاً على الرجولة ويربطها العرف بشن الحرب . وعلى العكس من هذا ينظر بوجه عام إلى تجنب الحرب أو السعى وراء السلام على أنه « تخنث » وسلبية وجبن وضعف ، وأنه مشين أو هدام . وتحاط الحقائق الوحشية، التى تشتمل عليها الحرب ، بهالة من الفتنة ويجرى طمسها فى قصص لا حصر لها عن البطولة والمجد ، بينما تحذيرات تصدر من حين لآخر من رجال مثل الجنرال شيرمان من أن « الحرب جحيم . . ومجدها هو كله نور القمر » لا تذكر إلا قليلاً أو لا يجرى ذكرها .

ومن النقاط الأساسية التى قد يبدأ عندها مجتمع يخلو من الحرب ، فى معالجة هذه القوالب الفكرية هى أنواع المؤثرات التى يتعرض لها أطفالنا . غالباً ما نسمع القول مثلاً بأن ألعاب الحرب واللعب العسكرية مفيدة ومناسبة للأطفال — بمعنى أنها تعمل كمنافذ تتسرب عن طريقها مشاعرهم العدوانية. قد يصح أنها تقوم بدور أمثال هذه المنافذ ، ولكنها تمهد التربة أيضاً للتقبل السيكولوجى للحرب والعنف . لسنا نستطيع تبريرها إلا إذا لم يتوافر لدينا نوع آخر من اللعبة اللعب يصلح بالمثل منفذاً للدوافع العدوانية — وهو فرض

غير صحيح تماماً . وفى رأيى تصدق الحجة نفسها على مشاهد العنف فى التليفزيون والأفلام السينمائية والرسوم الكاريكاتورية الهزلية . إن الدفاع الذى غالباً ما نسمعه وهو أن مثل هذا العنف مجرد مرآة تعكس «على أى حال ما يجرى فى لا شعور الطفل» وأن «الأطفال الأصحاء والمتزنين» لا تصيبهم الآثار الفلسفية المترتبة عليه ، هذا الدفاع يخفق فى أن يعرض المشكلة فى إطارها الصحيح . وحتى لو صح ـ وهو بالتأكيد ليس بالحقيقة التى قام البرهان عليها ـ أن الدوافع العدوانية كامنة فى نفوس الأطفال الصغار وتلقائية ، فالأشكال التى تتخذها أمثال هذه الدوافع والمنافذ التى تتسرب عن طريقها يمكن تعديلها . ليس من شىء فى اللاشعور الإنسانى يزوده غريزياً بالمعرفة فى تكتيكات التعذيب أو القتل «المتمدنة» . إن تعليم الأطفال مثل هذه التكتيكات عن طريق وسائل الإعلام الجماهيرية لا يعمل على تلقينهم أساليب الوحشية فحسب وإنما يجعلهم يفقدون باطراد الحساسية من ناحية مشاهد الموت والعنف البشرى . ويبدو لى أن هذه مشكلة أخطر بكثير من وجهة نظر المجتمع من المشكلة المتعلقة بما إذا كانت أمثال هذه الصور من «الترفيه» تسبب أو لا تسبب اضطرابات عاطفية فى بعض الأطفال . فإذا أردنا أن نجعل من التمثل المنظم للناس شيئاً عتيقاً وبالياً فلا يكفى التشدق بأن تقاليدنا الدينية تعارض العنف بينما الكثير من نواحى نسيجنا الاجتماعى تغض الطرف عن مثل هذا القتل بل وتمجده . فلكى نكون منطقيين مع أنفسنا فإن كل عنصر من عناصر عملية غرس الثقافة وهى العملية التى تشكل مدركاتنا وأهدافنا ، ينبغى أن يدعم القيم المتعلقة بعدم استخدام العنف ، وأن يبدأ هذا فى أوائل فترة الطفولة ويستمر طيلة حياة الفرد . ومن ثم يجب أن نوجه مالدينامن الكتب الدراسية وكتب التاريخ ودوائر المعارف ووسائل الاتصال بالجماهير نحو تمجيد إنجازات الإنسان السلمية بدلاً من إظهار المعارك التى اشتبك فيها فى مظهر رائع ، ولا يجب أن يقتصر هذا على ما يمارسه الأطفال من الألعاب

وما يلهون به من اللعب والدمى . يجب أن يكون علماؤنا والمربون من رجالنا وفنانونا الخلاقون ، وليس قوادنا هم أبطال التاريخ .

قد تساق الحجة على أن ما أدعو إليه هو نوع من التوعية الضخمة للناس ، لا تتفق مع المثل التى يعتنقها مجتمع حر . مثل هذه الحجة تعجز عن أن تأخذ فى الحسبان أنه ما من مجتمع يخلو من مجموعة من تقاليد وعادات يفرضها على أعضائه بطريقة ضمنية أو سافرة — فلقد كان تمجيد العمل العسكرى جزءاً من هذا المذهب للقيم تماماً ، إذ نشأ عن الضرورات التاريخية التى فرضتها العلاقات الدولية فى وقت بدا فيه أن أداة القوة المسلحة هى الطريق الوحيد لتحقيق أهداف قومية عاجلة . الحقيقة أننا دخلنا فى عصر لم يعد فيه الالتجاء إلى الحرب بالذى يخدم هذا الغرض ، وأمام هذا التطور يصبح من الحتمى على الإنسان إذا أراد أن يظل على قيد البقاء ، أن يغير عن وعى القيم البالية التى تعمل على جعل الحرب مستساغة من الناحية السيكولوجية وأن يستبدلها بأخرى نفعها أكبر من حيث اتفاقها مع العصر . إن محاولة تخطيط نظم التعليم وتربية الأطفال والاتصال بالجماهير وفق مبادىء تدعم كرامة الحياة البشرية وقيمتها ليست مجرد ضرورة اجتماعية فى عصرنا النووى ولكنها تتمشى أيضاً مع أعظم ما يعتز به مجتمع حر من القيم .

وقد يجد عالم يخلو من الحروب أن من الضرورى أن يعيد النظر فى مجموعات أخرى من القيم على ضوء هذه المعايير . فيمكن أن نتوقع مثلاً أن الاتجاهات التقليدية بالنسبة إلى العقاب والانتقام من المنحرفين الأحداث والمدمنين على تعاطى المخدرات والمجرمين تخلى مكانها بصورة متزايدة لأنماط تضع التأكيد على معالجتهم وإصلاح شأنهم ، وأن يصبح التعبير النهائى عن عنف المجتمع إزاء الفرد — عقوبة الإعدام — نادراً أكثر فأكثر .

ومع هذا فحتى لو أمكن التقليل من الميل إلى ارتكاب أعمال العنف الفردى ، وهو ما أعتقده عن طريق إدخال أمثال هذه التعديلات فى عملياتنا لنشر الثقافة ، فما الذى يمكن عمله للقضاء على ضروب التحيز للعنصر التى

تميل إلى تنمية الاتجاهات الجماعية من العنف والكراهية بين الشعوب المشتبكة فى نزاعات فيما بينها ؟ هنا علينا أن نعالج طائفة مهمة أخرى من الأفكار القديمة التى تتطلب التغيير — وهى الأفكار المرتبطة بالقومية ، وفى هذا يذكرنا ستاجنر بقوله « منذ ثلاثمائة سنة خلت كانت الإيحاءات بشأن التسامح الدينى موضع الاستنكار باعتبارها أدلة على الضعف الأخلاقى — واليوم نعتبر التعصب الدينى علامة على الانحلال الأخلاقى ، وقد نصل إلى نقطة عندها ينظر إلى أوهام الكبرياء القومى والاضطهاد القومى بنفس النظرة » .

واستبعاد أنماط التحيز الوطنى لايعنى القضاء على حب الوطن ، فالمرء لايقل حبه للأسرة لأنه يكن حباً عميقاً لبلده ، كما لايقل حبه لبلده لأنه يحس إحساساً عميقاً إزاء الإنسانية ككل . ولكن كما أن حب المرء لأسرته يتسامى عليه ولاؤه لوطنه إذا تعرض وجود الأخير للتهديد ، كذلك من الممكن والحتمى أن يسمو ولاء المرء للجنس البشرى ككل على حبه لبلده إذا تعرض وجود هذا الجنس للتهديد سواء على صورة كارثة طبيعية أو مرض وبائى أو حرب كلية .

أجل ، إن من الطرق السيكولوجية التى تستخدم لتقييم نضوج الإنسان العاطفى قدرته على الارتفاع فوق مستوى ولاءاته المحلية . فعندما نكون صغاراً جداً نحب والدينا وأسرتنا المباشرة فقط . وإذ نتقدم فى السن يجب أن نصبح قادرين على الخروج من هذه الدائرة الصغيرة المحكمة من الولاءات العائلية ونحب من هم خارج هذه الدائرة . إن الأشخاص الذين يفتقرون إلى النضج العاطفى لايستطيعون هذا ولا يمكن أن يمنحوا حبهم إلا إلى من يشبهونهم كثيراً جداً أو يشبهون أهم أفراد أسرتهم . ونقول إن أمثال هؤلاء الأفراد « أخفقوا فى حل عقدة أوديب » أو أنهم لايقدرون إلا على نوع من الحب الذاتى . وفى الإمكان أن نرى الانعكاسات غير المباشرة

لانعدام النضج هذا فى أولئك الأفراد البالغين الذين يظلون متعلقين إلى حد الإسراف بالرموز الدالة على المجموعة التى ينتسبون إليها ، وذلك من قبيل جماعات الإخوان أوجماعات الأخوات أوفرق كرة القدم فى الكليات التى يدرسون فيها ، أو ولاية تكساس ، ولا يستطيعون أن يقيموا علاقات حب وثيقة مع من هم خارج هذه المجموعات العائلية المتوسعة المعنية . فكلما أصبح الفرد ناضجاً من الناحية العاطفية صار أقدر على أن يحب الغير على أساس مزاياهم وفضائلهم الفعلية بوصفهم بشراً وليس لمجرد كونهم من أبناء بلدته أو ينتمون إلى نفس المحفل الذى هو عضو فيه أو نفس الكنيسة أو يشبهونه من ناحية لون جلده . وعلى ضوء هذا المعنى فإن القدرة على الإرتفاع فوق المشاعر الوطنية ، عندما يتعلق الأمر برفاهية البشرية ، تمثل مستوى رفيعاً من النمو العاطفى ، وهذا النظام من القيم يحظى باعتراف ضمنى عندما نطلق على كبار الإنسانيين من أمثال ألبرت شفيتزر وإليانور روزفلت عبارة « مواطنون عالميون » .

فإذا أريد للإنسان أن يظل على قيد البقاء ، لايكون فى الإمكان من الناحية السيكولوجية فحسب بل يكون من الجوهرى أن يظهر أهل الشعوب جميعاً فى النهاية تمسكاً بقانون دولى يسمو على قوانينهم القومية عندما يتعلق الأمر برفاهية العالم ، بمثل مايقبل الناس فى الخمسين ولاية التى يتكون منها اتحادنا ، بوجه عام ، الحقيقة التى ترى أن القانون الاتحادى يشجب قانونهم عندما يتصل الأمر بالرفاهية القومية . والعلاقات الدالة على مثل هـــذا الاتجاه واضحة الآن فى اتجاه الكثير من الدول ذات السيادة وهو اتجاه يزداد ببطء إلى أن يعهد بسلطات معينة إلى الأمم المتحدة أو لأية تنظيمات دولية أخرى تجارية أو نقدية .

ولكن إذا استمر النزاع بين الشعوب ، وهو ما يحتمل أن يحدث بالنسبة إلى مشكلة أو أخرى ، فهل من الممكن عملياً من الناحية السيكولوجية

مواصلة النزاع بدون استخدام العنف ؟ هناك أدلة متراكمة تبين أن مواصلة النزاع بين الجماعات وبطريقة تخلو من العنف ، ليس ممكناً من الناحية العملية فحسب ، بل ويمكن أن يكون فعالاً جداً . فحيث تخفق الأساليب التقليدية فى الدبلوماسية أو المفاوضة أو الوساطة ، فلا تزال لدينا أساليب أخرى لاتصل إلى مرتبة الحرب ، ومن قبيل ذلك العقوبات أو عمليات المقاطعة . إن الأساليب الفعالة ولكنها خالية من العنف والتى استخدمها فى مواصلة النزاع رجال من أمثال غاندى ومارتن لوثركنج مثال يوضح القوة الأدبية الهائلة التى تكمن فى أمثال هذه الطرق التى تستخدم فى معالجة أمر خصم . وبرغم أنه لايمكن تطبيقها بصورة مباشرة على النزاع الراهن بين الشرق والغرب فقد تصبح أكثر أهمية فى عالم يحرم فيه استخدام أسلحة الهلاك الجماعى . مثل أساليب الصراع هذه لاتميل فقط إلى الإسهام فى إعادة القيم الإنسانية النزعة التى تفخر بها الحضارة الغربية ، وإنما تفيد أيضاً فى تصحيح القوالب السكولوجية المتحجرة والمشوهة بشأن العنف . بالنسبة إلى المقاتل غير العنيف ، يكون الالتجاء إلى العنف علامة ضعف ، بينما التزام عدم العنف مظهر يدل على القوة والشجاعة الباطنية . وهذا صحيح إلى درجة كبيرة من الناحيه السيكولوجية . لقد عرف علماء الطب النفسانى منذ أمد طويل أن الالتجاء إلى العنف ينبثق من مشاعر الخوف والضعف الباطنى أكثر مما ينبعث من القوة ، وأن التسوية العادية « العاقلة » بين القوة وعدم العنف من جهة والضعف من جهة أخرى غالباً ماتكون تسوية باطلة إذا نظرنا إلى الأمر من وجهة نظر الدينامية النفسية اللاشعورية.

وتعلم علماء الطب النفسانى أيضاً أن الجهود التى تبذل للسيطرة على مريض يتملكه الغضب عن طريق القوة تكاد دائماً أن تجعله عنيفاً بدوره، بينما يميل تجنب العنف إلى كبح أمثال ردود الفعل هذه فيه . ولقد اتضح بصورة متكررة أن فى الإمكان وضع مستويات جماعية فى عنبر بمستشفى

تعمل ، حتى فى ظل الإثارة الشديدة على استبعاد العنف من جانب كل من المريض وهيئة المستشفى .

وفى مستوى الصراع الدولى هناك أساليب مختلفة اختلافاً أساسياً جديرة أيضاً أن تكون موضع النظر . إن الورطة الكبرى التى يواجهها عصرنا هى أنه يبدو أننا أمام صراع لايمكن فضه بين نظامين أيديولوجيين وسياسيين واقتصاديين قويين . إلا إن أية محاولة من أجل التماس حل عسكرى لايمكن أن تؤدى إلا إلى إفناء الإثنين . لقد علمنا التاريخ أن المخرج الوحيد من ورطة من هذا النوع غالباً مايكمن فى أن يعاد الفحص الناقد لأساليب الفكر العادية التى نشأت عنها الورطة . مثال ذلك أن بعض المتناقضات الأساسية فى ميدان العلوم الطبيعية لم تفض إلا عندما طبقت أساليب الفكر الحديثة فى نظرية أينشتاين عن النسبية بدلاً من أساليب التفكير العادية بصدد الزمان والمكان . وبالمثل ظلت « متناقضات » كثيرة ينطوى عليها السلوك البشرى غامضة إلى أن تمكنت فكرة فرويد عن وجود عمليات لاشعورية من توضيح ماعجزت عنه الأساليب العادية . إن الأسلوب التقليدى للتفكير بصدد المنازعات الدولية هو اعتبارها صراعاً من أجل القوة نتيجته النهائية الممكنة والوحيدة هى انتصار أحد الجانبين على الآخر وتعبر عنه الصيغة المشهورة « أحمر أو ميت » . والقفزة فى تفكيرنا واللازمة لفض هذه الورطة هى الإدراك بأن فى إمكان الخصمين ان ينافس كل منهما الآخر دون أن يشمل هذا بالضرورة القضاء على أى منهما .. بل الواقع أنه فى عملية المنافسة يمكن أن يزداد كلا الجانبين قوة ..

وهذا يتضمن قبول التعايش الذى يلقاه الكثير من الناس على جانبى الصراع غير مستساغ للغاية ، إلا ان الحقيقة الصلبة هى أنه ليس أمامنا من بديل فى عصرنا النووى إلا أن نواجه هذا ونقبله . والواقع أن مثل هذا التعايش بين الخصمين الأيديولوجيين الكبيرين ليس غريباً على التجربة الإنسانية .

فبعد قرون من العنف العقيم والدموى استقرت المسيحية والإسلام على العيش جنباً إلى جنب ، وحتى فى داخل المسيحية نفسها يؤخذ التعايش التنافسى بين البروتستانتية والكاثوليكية على أنه قضية مسلمة . والمجلس المسكونى فيه إيضاح يثير الاهتمام ، على أنه إذا أتيح الوقت الكافى وانقضى العنف فغالباً ماتتحرك القوى الديالكتية التى تميل فى النهاية إلى التقريب بين الخصوم. وحتى فى الصراع الأيديولوجى الراهن تقدم السنوات القريبة العهد الدليل على اتجاه نحو إرساء الديموقراطية فى الاتحاد السوفيتى وهو اتجاه يبدو أنه يزداد كلما زاد إحساسه بالأمن ولكنه يتضاءل كلما أحس أنه موضع التهديد .

والتعاون بين الخصوم يمثل أسلوباً آخر غير تقليدى فى فض المنازعات يميل إلى أن يرفضه الكثيرون من الناس من الناحية العاطفية . فالفكرة التى تذهب إلى أن فى الإمكان التعاون مع خصم وبخاصة الذى تتعارض أيديولوجيته الأساسية مع أيديولوجيتنا ، فكرة تبدو لأول وهلة ساذجة تماماً . إلا أنه كما أوضح توماس شيلنج الأستاذ بجامعة هارفارد فى كتابه « استراتيجية الصراع » حدث نوع من التعاون بين الجانبين المتعارضين حتى فى الحربين العالميتين الأولى والثانية عندما تعلق الأمر بمصالحهما المتبادلة .

وتغل النشاطات التعاونية ضروباً من الجزاء تدعم الاتجاهات الإيجابية بين الخصوم وتكبح الاتجاهات المتعارضة . ومما له فعالية بنوع خاص الجهود التعاونية من أجل أهداف مرغوب فيها أو مطلوبة من أجل التنسيق والتى لايستطيع أى من الجانبين أن يحققها بمفرده ، ومن ذلك القبيل الأبحاث خلال السنة الجيوفيزيقية . ومثل هذه النشاطات تشتمل أيضاً على عنصر تنافسى يصلح منفذاً سليماً للمنافسات القومية . ومن الأنواع الأخرى من المنافسة والتى يحتمل أن تكون ذات طابع بناء فى عالم بلا حرب ، السباق فى ارتياد الفضاء ، وفى الفنون والعلوم ، وفى تنافس الشعوب الكبيرة على مساعدة شعوب العالم المتخلفة .

أدرك أنى لم أحاول أن أدخل فى المستقبل الاحتمالات الخيالية التى تنتظر الآن من الناحية السيكولوجية فى عالم بغير حرب . وإذا كنت لم أفعل هذا فليس السبب فيه أنى لا أعتقد فى وجود أمثال هذه الإمكانيات، ولكن لأنى أرى أنه من الضرورى أولاً أن نحاول فهم بعض المشكلات السيكولوجية الأشد إلحاحاً التى قد تواجه الإنسان خلال الفترة الانتقالية فى محاولة المحافظة على السلم الثمين الذى يكون قد وصل إليه . وفى محاولة هذا لا تساورنى الأوهام بأنى تمكنت فى هذا العرض المحدود من أن أمس مايزيد على جزء صغير من هذه المشكلات . ومامن شك أنها ستكون كثيرة ومعقدة . ومع هذا فإن المخ الرائع الذى يملكه الإنسان والذى أطلق سر الذرة من عقاله ، ويحاول أن يحل أسرار الفضاء الخفية ، قادر تماماً على مصارعة هذه المشكلات . إن معظم الناس فى الكوكب الذى نعيش فوقه يحنون عن وعى إلى عالم يسوده السلام ، ولكن لامعقولية الإنسان غير الواعية قد تقضى عليه برغم رغباته الواعية . من الأهداف الكبرى التى يتوخاها علم السلوك أن يزيد من فهم الإنسان لنفسه حتى يخضع اتجاهاته ودوافعه غير الواعية لسيطرته الواعية ، ومثل هذا الهدف لم يكن ضرورة ملحة أكثر منه فى عالم اليوم ، خشية أن نفس الآلات التى صنعها الإنسان ببراعته تصبح ، بسبب حماقته ، المردة التى تعمل على هلاكه .

(١١)

سيكولوجية إنسانية فى عالم بدون حروب

مرجريت ميد
الانتروبولوجية ، أمينة قسم
الإثنولوجيا بالمتحف الأمريكى
للتاريخ الطبيعى .

إن إقامة عالم يخلو من الحرب أمر يجب النظر إليه فى ضوء معاصر تماماً . وكل ما يمكن قوله الآن بعد تطور الحرب النووية ، والبيولوجية والكيماوية القادرة على إحداث الدمار الكلى ، يختلف اختلافاً بعيد الغور عن أى شىء قيل أو كان يمكن أن يقال فى أية فترة سابقة من التاريخ ، سواء عن محاسن السلم أو عن أهوال الحرب ومنتجاتها الثانوية الإيجابية وهى الوطنية والشجاعة والإبداع الجذرى . يجب أن يدرك بوضوح كيف تغير الوضع الكلى عن ذلك الذى كان موضع التصور منذ عهد قريب كبداية الحرب العالمية الثانية مثلاً ، إذا كان علينا أن نقوم بعملية تقييم تام لموقفنا الحالى وللثمار التى يمكن أن نجنيها من إلغاء الحرب . لقد طال اشتياق الشعراء والأنبياء للسلام ، وتغنوا بتمجيده ، وتكونت جماعات دينية للعمل من أجله ، ولكن هذه المناشط الماضية هامشية فى جوهرها . وحتى الجماعات ذات النزعة الحربية اعترفت دائماً بأن الفترات التى تخلو من الحروب شىء مرغوب . وكانت الجماعات التى أنهكت قواها تسعى إلى الهدنة التى كان يرحب بها أيضاً من يؤثرون حياة هادئة وادعة . ولكن بمجرد أن اخترع الإنسان فكرة الحرب كان من المحقق أن تنشب حروب جديدة طالما استطاع بعض الناس لبعض

الوقت أن يستفيدوا منها . إن الحرب نظام ينحصر فى شباكه غير الراغبين فيها وغير المستعدين لها ، شأنهم شأن الراغبين فيها والمستعدين لها .

أما الآن ، ولأول مرة فى التاريخ البشرى ، فالحرب لاتعود بالنفع على أى إنسان ، إذ لا يمكن أن يكون هناك فائز أو مهزوم . والآن ولأول مرة، تتهيأ لنا فرصة حقيقية لأن نقيم على نطاق عالمى حكم القانون والنظام . عندما تحدث الناس فى الماضى عن السلم ، كان ما يعنونه فى الواقع هو هدنة. فلم يكن السلام الرومانى والسلام البريطانى أكثر من حالة فى داخل نظام واحد . وطالما لم يكن من صالح كل شيء أن يكون فى داخل نظام واحد ، لم يكن فى وسعنا أن نتصور على نحو فعال مثل هذا النظام ،ولم يكن فى إمكاننا أن نتحدث حقيقة عن السلام . ولكن حتى الآن وحين يكون العالم الخالى من الحروب فى متناول أيدينا — لأن البديل المحتمل هو الدمار الكامل — يظل السلام كلمة غامضة ومنطوية على نفسها إلى حد كبير .

سوف أتناول بالبحث أنواع التغيير المعنوى والسيكولوجى الذى يمكن أن نتوقعه على نحو معقول فى الفترة التالية لهيروشيما ، كنتيجة مترتبة على الخطوات التى اتخذت لخلق عالم تنتفى منه الحرب وأعنى بهذا عالماً لا يعود فيه الالتجاء إلى القوة أسلوباً مقبولاً لفض الخلافات بين الجماعات المنظمة على صورة شعوب ، وحركات تحرير ، وحركات انفصالية ، وما إلى ذلك . مثل هذا التغيير لا يحمل معه بالضرورة أى نقص فى الأشكال الأخرى من العنف . كذلك فإن وجود عالم بلا حرب بصفته هذه ، لا يحمى الناس والجنس البشرى من أخطار أخرى ، وخاصة من تطبيق العلم على بيئة الإنسان، أو على العلاقات بين الإنسان والإنسان أو العلاقات بين جماعة بشرية وأخرى، تطبيقاً لا يخضع للقيود ويتسم بانعدام المسئولية .

وبفرض قيام عالم نزع منه السلاح بشكل فعال وفيه تنظيم سياسى فعال يجعل الالتجاء إلى الحرب مستحيلاً ، فكيف تكون النتائج المعنوية والسيكولوجية؟

سوف تكون النتيجة الكبرى الأولى استعادة الإيمان باستمرار الحياة البشرية بجميع أشكالها الغنية المتعددة ، والإيمان بالإنسان وحضاراته وقدرته على النمو والتغير . كان الإيمان بالاستمرار جوهرياً بالنسبة إلى وجود المجتمعات المعروفة كافة . فيجب أن يعتقد الناس أن الشمس سوف تشرق غداً ، وأن الصيف يعقب الشتاء ، وأن الثريا وغيرها من مجموعات النجوم تسير فى مسالك ثابتة عبر السماء ، وأن القمر يكبر ويمحق وتستجيب حركات المد والجزر ، وأنه حيث وجد حيوان الصيد أو زرعت الفاكهة فسوف يوجدان مرة أخرى ، وأن البذرة التى تغرس فى الأرض سوف تنمو فتكون نباتاً يغل بدوره بذرة ، وأن المرأة الحامل سوف تضع طفلاً فى الوقت المناسب ، وأن الطفل يكبر ويصير رجلاً ، وأن جميع الرجال والنساء يشيخون ويموتون .

وفى الأنواع الأخرى فإن السلوك اللازم للإبقاء على الحياة لإرشاد الجماعة إلى الغذاء ، ولتربية الصغار وحمايتهم — يجمع بين الغريزة والتعلم . فكل دليل صغير ، وكل تغيير فى درجة الحرارة أو الريح أو الضوء أو الشكل ، يولد السلوك التالى . إن الدب الذى ينام خلال فصل الشتاء لا يطلب منه أن يعتقد أنه « إذا حل الشتاء فلا يمكن أن يكون الربيع بعيداً جداً » ، ذلك أنه يعتمد بدلا من هذا ، على الأدلة المستمدة من ضروب الانتظام فى الطبيعة .

ولكن منذ وقت طويل مضى تحول الإنسان من اعتماد غريزى ، يوماً بعد يوم ، على الضوء ودرجة الحرارة والرطوبة إلى اعتماد على قدرته على أن يتخيل ويصف بالألفاظ أى شىء كان غير موجود — الرضيع الذى لم يولد بعد ، والنبات الآخذ فى الازدهار ، والشتاء القادم . وبالنسبة إلى المخلوقات الأخرى فالاستمرار يهيئه الإطار البيئى المركب والذى يتحدد فيه مصيرها بفعل التوازن بين نوعها والأنواع الأخرى من جهة والنتائج الطويلة الأجل المترتبة على الدورة المناخية من جهة أخرى . ولكن

الإنسان صنع عالمه الخاص به . فتعلم وعلم أطفاله أنه يجب غرس البذرة ، ورعاية البستان ، وحصد المحصول ، وتعلم متى يظهر السمك ومتى تندفع قطعان الجاموس عبر السهول . ما من جزء مفرد من العدة المركبة التى يحتاج إليها مخلوق بشرى لكى يعتقد فى نموه هو ويستبقه ، ولكى يتعامل مع العالم ، سواء الطبيعى أو الذى هو من صنع الإنسان — نقول إن هذا الجزء لا يترك للطبيعة وحدها . أصبحت كل معرفة الإنسان الواقية ثقافية — يصنعها الإنسان ويعلمها للغير — وبالتالى فإنها هشة قابلة للكسر .

ولقد لاقى الناس دائماً صعوبة فى الاطمئنان إلى المعتقدات فى المستقبل والتى بنتها ثقافاتهم ، أى صعوبة فى الاطمئنان إلى ثقتهم فى ضروب الانتظام بالعالم والتى يمكن الاعتماد عليها وكانوا يتعلمون ببطء فهمها . فمن الأم الشابة التى تمشى على أطراف أصابع قدميها للتأكد من أن رضيعها الحديث الولادة شىء حقيقى ، إلى الشعوب التى تدق الطبول وتقدم الضحايا خشية أن تختفى الشمس حين تظلم السماء عند حدوث كسوف ، كانت الناس تساورهم الشكوك المتكررة . ومرة بعد أخرى كانت شكوك الناس تغذيها الحوادث ، والجهل ، والفروض الباطلة بشأن تعاقب الأحداث .

ولكن ما إن حقق الناس السيطرة على الطبيعة عن طريق قدرتهم على حساب المسافات من حيث الزمان والمكان ، وفهم تعاقب الظواهر الطبيعية ، واختراع وسائل قهر المخاطر ، من الاصطرلابات القديمة إلى نظمنا الحديثة للإنذار التى تحمى مئات الألوف من الأرواح فى حالة عاصفه هوجاء ، زاد أيضاً إيمان الناس فى انتظام العالم الطبيعى . وفى العالم الحديث ، وحيثما كان العلم جزءاً لا يتجزأ من التجربة ، حدثت زيادة هائلة فى الإيمان بالمستقبل . أصبح فى إمكان السفن أن تشق طريقها عبر البحار ، وأمكن استخدام الأدوات لتوجيه الطائرات إلى الأماكن التى تقصدها ، وإعداد الرسوم على الورق الأزرق للسدود الضخمة ، وطبع تقويم يبين شروق القمر ، وغروبه لقرون مقدماً ، وصار فى إمكان العقاقير أن تمنح الأطفال الضعاف

البنية هبة الحياة . وارتفع إحساس الناس بالاستمرار إلى نقطة عالية ، وتضاءلت بشدة الحاجة إلى تدخل السحر والدين فى رتابة الحياة اليومية . وظل الناس يصلون من أجل الرحمة . ولكن الصحراء أينعت كالوردة ، وسرعان ما سيكون من غير الضرورى الصلاة حتى يسقط المطر وإنما ستكون ضرورية فقط من أجل فض المنازعات بين الفلاح الذى يريد أن ينهمر المطر وفريق البيسبول الذى لا يريد انهماره .

ثم جاءت القنبلة الذرية ، والقنبلة الهيدروجينية ، والصواريخ عابرة القارات ، وسفن الفضاء الموجهة ، والنتائج المترتبة على سقوط الغبار الذرى بالنسبة إلى هذا الجيل وكل جيل فى المستقبل ، وكان لهذا كله تأثير رهيب. فمن نفس المصدر الذى استمد منه الإنسان إيمانه باستمرار الحياة البشرية ، انتزع هذا الإيمان ، وخلال عشر سنوات طلب إلى البشر أن يتعلموا أن كل الاطمئنان المبنى على المعرفة العلمية حطمته نفس المعرفة التى وثقوا بها . كان عليهم الآن أن يتعلموا أنه ليس ثمة تأكيد الاستمرار ، بل ولا الاستمرار الهزيل الذى يصعب تصديقه وتتصف به أسرة واحدة من الإسكيمو وهى تتبع علامات الريح فى الجليد .

هذه الأزمة الجديدة التى يواجهها الجنس البشرى بصورة جماعية ، إذ يعيش الناس الآن فى عالم تتصل أجزاؤه بعضها ببعض ، لا يمكن مقارنتها إلا بالأزمة التى كان على المجموعات الصغيرة من الناس أن تواجهها بصورة متكررة كلما اقتربت كل مجموعة من أن تفهم أن الموت طبيعى — وأن الموت الفردى ليس وليد الصدفة ولا هو بعقاب أو نتيجة عمل عدائى من جانب مخلوق حى ، ولكنه حادث طبيعى . لقد جاهد الناس طيلة آلاف السنين من أجل التمكن من هذه المعرفة ، وفى عهد قريب جداً وإذ راحوا يتحدثون عن إمكانية شفاء جميع الأمراض ، تعين عليهم أن يعالجوا الأمل الضمنى والمنافى للعقل ، فى أن فى الإمكان قهر الموت نفسه .

وفى نفس اللحظة الزمنية التى تقبل فيها الإنسان تماماً حقيقة الموت

ونظر إلى المستقبل على ضوء اعتياد منظم على الموت ، مهما ساور الناس من إيمان أو امل فى الخلود وفى حياة آخرة أو فى عودة الروح إلى التجسد، واجه فجأة تهديداً هو أبعث على الرعب بكثير من الموت الفردى. منذ زمن طويل مضى تعلم الناس أن يضعوا آمالهم فى أطفال سلالتهم أو قبيلتهم أو أمتهم ، وفى ثمار الخيال الخلاق الدائمة — مبانيهم ، وقصائدهم ونقوشهم والمعتقدات، التى ابتدعوها — وفى أناشيد الغناء التى يطلقها الذين أصبحت حياتهم ورفاهيتهم فى حيز الإمكان بفضل أفعالهم .

ولكن الآن أصبح كل أمل ، ومعه كل يقين وتأكيد ، معرضاً للتهديد. ليس التهديد هو ما يتمثل فى الموت الفردى أو التضحية البطولية التى يقدمها جيش بأكمله أو حتى تدمير جماعة من السكان المدنيين يصبرون فى بطولة والقنابل تتساقط فوقهم . وهو ليس بضياع البلد أو دمار حضارة أو حتى القضاء على كل ما صنع الإنسان من فن وجمال . إنه كل هذه الأشياء مجتمعة. كان فى الإمكان فى الماضى احتمال انتهاء حياة فرد وذلك بفعل الإيمان بأن جزءاً على الأقل مما يقدر الإنسان قيمته سوف يظل قائماً . ولكن هذا الإيمان مهدد الآن بأن يتحطم . فبدون مستقبل لأى فرد ، وفى أى مكان، تفقد الحياة البشرية معناها . ليس من سبب يدعو إلى القيام بأبسط عمل ، وليس من سبب يدعو إلى الادخار أو التخطيط أو البناء ، وليس من سبب يدعو إلى التصويت أو الاشتراك فى اللجان ، وليس من سبب يدعو إلى الغرس أو الصلاة . وهذه الإمكانية الجديدة بوقوع الدمار الكلى لا يرها الناس عملاً ينتقم به الرب من شعب معين لا يؤمن ، ولكنها عمل هو نتيجة أكمل تطور حققه الإنسان بصفته هذه .

هذا الخوف، فى أحط صورة له ، سوف يقتلعه من قلوب الناس وعقولهم عالم مجرد من السلاح ويسوده النظام. سوف يعيد هذا العالم إليهم إنسانيتهم الكاملة بأن يعيد إليهم فى صورة جديدة اعتقادهم وثقتهم فى المستقبل

فضلا عن قدرتهم على استخدام خيالهم . فى عالم لاحرب فيه سوف يتوافر للناس الوقت لمعالجة المسئوليات الهائلة التى يفرضها وضعهم الجديد .

الشيء الوحيد الذى لانستطيع أن نفعله هو استرجاع الماضى ، فالتغيير الذى تحدثه قدرتنا على تدمير أنفسنا تغيير دائم . فمراقبة الاختبارات وقياسها ، وتدمير القنابل الفعلية ، والتوقف عن صناعة المواد القابلة للانشطار لاغراض الحرب ـ هذه ليست سوى خطوات جوهرية تماماً لمنع الكارثة العاجلة . ولكن القنبلة بمعنى أنها تمثل ما اكتسبه الإنسان حديثاً من قدرات على إحداث الدمار ، هى هنا لكى تبقى . والحاجة إلى التيقظ إزاء استخدام هذه القدرة على التدمير ـ تدمير موارد الأرض من الغذاء ، وتلويث الجو ، وجعل الأرض غير قابلة للسكن ، وتشويه كل رضيع يولد ، وشل إرادات الإنسان ـ كل هذا لن يقل وجوده فى عالم بلا حرب . ففى المستقبل الذى يمكن التنبوء به سوف يجعل استغلال موارد الطاقة الفيزيقية ، التى لاتنفذ بالفعل ، من غير الضرورى أن يكسب الناس عيشهم بعرق جبينهم . وهذا لن يغير فى المستقبل ، الذى يمكن التنبؤ به ، الضرورة التى تقضى بوقاية جميع الأشياء الحية من قوى التدمير التى اكتسبها النوع البشرى عن طريق العلم وعلى أساس العلم . ولكن فى عالم يزول منه الخوف، تتحرر عقول الناس لكى تواجه هذا المتطلب الجديد .

إن النتائج الضخمة المترتبة على إعادة الإيمان باستمرار الحياة إلى الجنس البشرى ، تتضاءل بجانبها إلى حد بعيد أهمية النتائج الثانوية الأخرى الناشئة عن إلغاء الحرب .

إن إلغاء الحرب سوف يفض النزاع الذى امتد عصوراً طوالاً ، بين العظات التى تلقى قائلة بأن من الخطأ قتل نفس بشرية أخرى وبين الاعتقاد بأن من الصواب قتل عدو . فطالما لم تزد الحرب إلا قليلاً عن كونها خصاماً جارياً بين جماعتين صغيرتين ، فإن تحقيق الرغبة فى اكتساب المكانة ،

وإشباع الحافز على الانتقام عن طريق القتال والقتل ، يمكن أن يصبح بالقدر الكافى من الأمان جزءاً من خلق رئيس الصيادين والمحارب والعضو الذى يدين بالولاء لأسرة أوعصبة . ولكن إذ اتسع نطاق المدنية أصبحت الحرب بالضرورة وبصورة متزايدة خالية من العنصر الشخصى . فالأفكار المنتظمة المتولدة عن الخيال ربطت الناس بغيرهم من الرعايا أو المواطنين الذين لم يلتقوا بهم أبداً .

والأفكار الرمزية الخالية من العنصر الشخصى لم تعين قط أولئك الذين كانوا أعداء لهم ويمكن قتلهم بالسيف أو الرمح ، وبالنار اليونانية أو المنجنيق ، وبالهجوم السريع أو الحصار البطىء الذى لايلين . وفى عالم يجب أن يعد رفاق الإنسان وأعداؤه بالملايين ، لايمكن أن تكون هناك علاقة حقيقية بين استجابة الإنسان العدوانية الفردية لموقف التهديد الذى يشكله ذكر آخر (مهما جاز أن يحدث هذا مرة فى الماضى) وبين الحاجة الداعية إلى قتل عدو لم يعرفه أو يراه شخصياً وربما يقيم فى مكان يبعد مائة أو ألف ميل .

وبرغم هذا لايزال الإنسان محتفظاً بقدرته على أن يترجم إلى رموز تنطوى على معان عميقة ، حافزه البدائى على حماية نسائه وأطفاله ، وأن يرمز إلى التهديد الذى يشكله رجال غير معروفين له كأشخاص ، بالنسبة إلى نسائه وأطفاله ، وبيته ، وبلده ، ودينه ، وأسمى القيم التى يعتنقها .

قد يبدو أن العنصر الجموح فى الطبيعة البشرية، والذى تمثل عبر العصور فى الحرب المنظمة ، هو مجرد هذه الرغبة العمياء والقربانية فى الدفاع عما يعتز به المرء ـ أياً كان الثمن . إن الدول الحديثة والكبيرة قد نظمت على نحو فعال ، بوجه عام ، الحافز البشرى على تسوية الخلافات والمنازعات الفردية وتصحيح المظالم الفردية عن طريق القتال بالأيدى أو بالسكين أو المبارزة أو إطلاق النار .

ولكن بدلاً من الحد من حافز الإنسان على القتال من أجل مايعتز به سارت الدول الحديثة بعيداً من ناحية خلق مجموعات من رموز ذات أثر فعال يمكن الاعتماد عليه ، فى إثارة الرغبة فى الدفاع عن الدولة التى ينتمى إليها الفرد .

معنى هذا أن الحرب ، وخاصة تلك التى يشترك فيها مجموع السكان ، لاتقوم على أساس الحافز الذى يدفع بالإنسان إلى التدمير وإنما تقوم على رغبته فى الوقاية ، وهذا يجعل مشكلة كيفية إيجاد بديلات سيكولوجية عن الحرب مشكلة أيسر بكثير ، ذلك أن كل مجتمع ـ ومجتمع على نطاق عالمى أكثر من سواه ـ يعتمد فى استمرار وجوده على اليقظة النشيطة من جانب مواطنيه وعنايتهم التى تعتز به .

والحقيقة أن القوى الجديدة التى وضعها العلم فى أيدى الناس تتطلب أشكالا جديدة من اليقظة وأشد صعوبة ـ أشكالاً أكثر تعقيداً ، وأوفر تنظيماً ، وأثقل أعباء . إن الرجل من قبيلة المانو الذى كان يريد أن يحمى زوجته الحامل من تناول طعام يطهى على نار تشعل بإحراق الخشب ، وهى نار كانت تعتبر بالنسبه إليها من المحرمات ، كانت مهمته سهلة بالقياس إلى مهمة الإنسان الحديث الذى يحاول حماية زوجته وطفله الذى مايزال جنيناً ، من الأخطار المجهولة المترتبة على عقار جديد ولم يجرب إلا قليلاً بعد . لم يكن على الأول إلا أن يراقب ناره وغدو زوجته ورواحها . ولكن يجب على الإنسان الحديث ، كى يحمى زوجته وطفله ، أن يتورط فى مناشط تتصل برفاهية جميع النساء لا فى بلده فحسب بل وفى العالم المتصلة أجزاؤه بعضها ببعض أيضاً .

وسوف يتطلب هذا حتى توسعاً فى استخدام الرمزية . ولكن لما كنا أصبحنا قادرين على تعليم البشر كيف ينظرون إلى مئات الملايين من الأشخاص حتى ممن لن يروا منهم أبداً إلا العدد القليل ، باعتبارهم من إخوانهم

المواطنين أو من الأعداء ، فسيكون لدينا سبب يدعونا إلى الاعتقاد بأن سيكون فى الإمكان مد نطاق ولاءاتنا الرمزية بحيث تشمل الجنس البشرى كله . لقد أظهر البحث أن الأفراد يختلفون اختلافاً هائلاً من ناحية عدد الأشخاص الفعليين الذين يمكن الاتصال الوثيق بهم . غير أن هذا لا يعنى أن الترابط الرمزى - بين الأمريكيين وبين مواطنى الاتحاد السوفييتى ، وبين جميع أعضاء الكومنولث البريطانى - لا يحدث ولا يمكن توسيع نطاقه إلى غير حد . ولكن هناك بطبيعة الحال الخطر من أن العداء الرمزى المبنى على غير حقيقة مادية مستمدة من التجربة الشخصية ، يمكن بنفس السهولة أن يتسع بحيث يشمل قطاعات من البشر ، تزداد عدداً باطراد .

إن إزالة التهديد القائم باستمرار والممثل فى الحرب ، قد يسفر عن نتيجة يمكن التنبؤ بها ، إذ قد تحدث زيادة فى الأنواع الأخرى من العدوان المنظم . فالحرب لم تستخدم العنف باعتباره عقوبة فحسب ، ولكنها كانت أيضاً تفيد باعتبارها عقوبة ضد العنف . هذا الشبح الذى يمثل الهجوم الخارجى غالباً ما أفاد فى كبح المنازعات الطائفية ، بمثل ما يخمد نزاع بين عضوين فى جماعة أمام هجوم ما على الجماعة بصفتها الكلية . لا يزال من المستحيل تقدير مبلغ ما تؤدى إليه فكرة غضب مشترك يتقاسمه الناس ، من دعم تضامن الجماعة . إن تضامن الجماعة لا يتوقف توقفاً كلياً بالطبع على اعتقاد فى كونه ذا أثر فعال من ناحية إبعاد التهديدات بالحرب ، ولكن التهديد بالحرب عنصر واحد فى تفادى نشوب الصراع الداخلى . ولذلك من المهم أن ندرك أن خلق قوة بوليس دولية ، مهمتها منع نوع النزاع الذى كان يفض بطريق الحرب ، قد يكون له تأثير ضئيل جداً فى كبح تلك الأنواع من النزاع التى بدلاً من أن تؤدى إلى الحرب كان يحول دونها فعلاً نشوب حرب أو خوف مستمر من الحرب . فى داخل الدول القومية - وحتى فى داخل أقاليم أكبر منها اليوم - نجد أن تصادم المصالح بين الإدارة والعمل أو الزراعة ، وبين النقابات المتنافسة أو المنظمات الإنتاجية المتنافسة .

وبين أساطيل الصيد المتنافسة أو بين الخطوط الجوية المتنافسة ، يمكن أن يؤدى إلى منازعات حالت الحكومات دون وقوعها وبصورة فعالة تماماً فى زمن الحرب وعلى نحو أقل فعالية فى زمن السلم . وإذا لم تتخذ تدابير للسيطرة على أمثال هذه المنازعات فقد تزيد بدلاً من أن تهبط مع إلغاء الحرب بين الدول .

ليس السبب فى هذا أن بالبشر قدراً معلوماً من العدوان والعداء يجب أن يجد له منفذاً فى صورة ما . والأخرى أن السبب فيه أنه إذ تكونت الشعوب ، فإن المصلحة القومية معبراً عنها بالأخطار من الأعداء الخارجيين، والتى يتعرض لها جميع أعضاء الأمة ، هذه المصلحة أدرجت باعتبارها عنصراً هاماً فى الصروح المحلية التى تقام للمحافظة على السلام . وبوجه خاص فإن إلغاء الحرب سوف لا يوفر للناس حماية ضد المنظمات المنشقة مثل الجيش الجمهورى الأرلندى أو منظمة الجيش السرى، كما لن يعمل على حماية مجموعات المدنيين من عنف أنواع معينة من التصرف الحكومى. إن نفس النجاح الذى تحققه الجهود المبذولة من أجل إيجاد عالم يخلو من الحروب سوف يتطلب مبتكرات فى الصروح الداخلية والمحلية التى يراد بها المحافظة على السلام .

كذلك فى الإمكان تماماً أن تحدث زيادة فى أعمال العنف الفردية ، وهذا أمر محتمل بنوع خاص فى الفترة التالية مباشرة لنزع السلاح حين يكون من الضرورى معالجة أمور جيل تربى على أن يستجيب بتحيز متطرف وعداء سافر لرموز خاصة تمثل الصديق والعدو ، وتمثل قيمنا وقيمهم . لقد تميزت السنوات الممتدة منذ الحرب العالمية الثانية بزيادة شديدة فى عدد الأعمال الصغيرة والخطرة الدالة على الفوضى — قيام الإرهابيين بإلقاء القنابل ، وإخفاء القنابل فى الطائرات المدنية ، وتكوين المنظمات الهدامة السرية ، واتباع أسلوب القرصنة فى الاستيلاء على السفن والطائرات ، والقيام « بعمليات الغزو » من جانب أساطيل تتكون من عشر زوارق

تجارية إلخ . كان من الصعب إلى حد ما فرض الرقابة على أمثال هذه المناشط إذ من المعتقد أنه فى ظل تلك الحالة القلقة من الأسلحة النووية والتنافس بين كتل القوة ، قد يسبب التدخل الفعلى من جانب إحدى الدول العظمى نشوب حرب نووية . إن حالة التهـــديد النووى شجعت الفوضى ذات النطاق الصغير .

ومن المحتمل بالمثل أن الذين يتولون إدارة عالم خال من الحرب ، وبسبب انصرافهم إلى المشكلات المتصلة بتنفيذ القيود المراد بها المحافظة على السلام العالمى ، قد يكونون عاجزين نسبياً عن السيطرة على أعمال العنف الفردية أو التى تعمد إليها الجماعات الصغيرة والموجهة إلى غايات سياسية وإجرامية صغرى . ولقد عمدت معظم البلاد إلى شكل أو آخر من العمل العسكرى الداخلى لردع أمثال هذه الأفعال . ولكن الرموز المنشقة فى القوات المسلحة لشعب ما أوجدت أو أيدت أحياناً أعمال الفوضى ، بينما كبح جمع غيرها بفعل روح التضامن الغالبة . وقد تعمل الاختلافات فى التجربة بين الدول الأعضاء على زيادة الأخطار الناجمة من العنف الفردى . ففى بعض منها سيكون أناس كثيرون لا يعرفون سوى حياة السلاح ، وبعضها لن يكون قد مضى جيل على خروجه من عصر الغارات القبلية أو شن الحروب على الحدود ، وسوف يشتمل بعض آخر على أقليات بدأت فى تأكيد حقوقها .

هذه الزيادة فى العنف والاضطراب على المستوى المحلى وبين الشعوب وبين الأقاليم ، سوف تشكل مخاطرة كبرى فى الالتزام بالقانون وهو الالتزام الذى سيكون لازماً للإبقاء على عالم بلا حرب . فكما تملكت الغبطة الكثيرين من الناس لأن موسولينى جعل القطارات تسير حسب المواعيد المحددة كذلك قد تتعارض المطالبة بالنظام المحلى مع المطالبة بنظام عالمى .

وإلغاء استخدام القوة المسلحة لن يؤدى بالتأكيد إلى إلغاء الأنواع الأخرى من المنافسة والنزاع أو محاولات فضها عن طريق استخدام مختلف

أنواع الضغط . هذا الأمل غالباً ما ينظر إليه على أنه مجرد عودة آدم القديم إلى الظهور — أى التعبير عن العداء والعدوان فى أشكال جديدة وبديلة . ومع ذلك فأمثال هذه المنازعات يحسن النظر إليها على أنها المظاهر الشكلية المصاحبة لأية ترتيبات نظامية تنجح فى وضعها بالنسبة إلى التجارة، والهجرة والتعبئة وكسب الأنصار والمؤمنين ، واستخدام الموارد الطبيعية، والإدارة على نطاق عالمى للبيئة ذات الأهمية العالمية — الجو ، والفضاء الخارجى ، والبحار العميقة . وهنا نعود إلى القول بأن النزاع لا يمثل نشوباً جديداً لعداء فطرى كامن يجب أن يعبر عن نفسه ، وإنما يمثل بدلاً من هذا وجود أنظمة اجتماعية وأنواع شتى من المواقف الاجتماعية تولد بحكم أسلوبها وطرازها مقاومة وعدواناً ضد الخصوم بدلاً من أن تولد التعاون .

وفضلاً عن هذا إذا لم تتخذ احتياطات مستمرة فقد يسعى الناس فى جزء من العالم إلى تغيير البيئة المشتركة دون اعتبار لبقية أهل الكوكب. وغياب القوة العسكرية قد يغرى أيضاً ذوى الإقدام على شن حرب أشد دهاء وبراعة للسيطرة على عقول إخوانهم من البشر وأرواحهم . فالفرص الجديدة التى يهيئها استخدام العلم — العقاقير الجديدة ، التليفزيون الذى يخاطب ما وراء الوجدان ، والكاميرا التى تخلف أثرها فى الذهن ، وكل الأشياء من هذا القبيل سوف تهيىء مغريات جديدة على استغلال الغير فى داخل شعب واحد وبين الشعوب . إن كشوفاً جديدة معينة ، وخاصة الكشوف التى تجعل فى الإمكان الإبقاء على الحياة فى صور مشوهة أو مفسدة إلى حد بالغ ، تثير مشكلات أخلاقية لم يكن يلمحها أبرع الذين أقاموا اليوتوبيات واليوتوبيات المضادة .

فى عالم بلا حروب سوف تبرز فجأة وبشكل واضح مجموعة كبيرة من مشكلات لم تحل . هذه المشكلات من قديمة وجديدة تمثل تحدياً وضماناً بأن الناس لن يكونوا قادرين على أن يغرقوا فى لجة الإسراف فى الاستئناس والأمن البليد . وعلى العكس فإن التهديد بكارثة نووية ودمار نووى هو

الذى يولد اليوم النفور والانسحاب . فى زمن الحرب بتكاثر الناس دون أن يضاروا بشىء ، وفى ظل التهديد النووى يلجأون إلى المخابىء الصغيرة بالضواحى لتقيهم من الرعب واليأس . ليس من شىء سوى استعادة الإيمان فى المستقبل ، وتجديد الإحساس بالاستمرار ، يمكن أن يمنح الناس القوة والإرادة على أن يلتزموا بالمهمة الشاقة وهى خلق مجتمع عالمى قابل للحياة .

إن قيام دول قومية تضم مجموعات ضخمة من السكان الذين يعيشون فى المدن ، ضمن تطور العلم ، إذ هى جعلت الحرب الحديثة ممكنة فإنها جعلتها فى النهاية شيئاً لا يقبل الاحتمال ، وفى الوقت نفسه زاد ابتعاد الناس أكثر فأكثر عن صفات القوة والمهارة والجلد التى أفادت طيلة الآلاف من السنين . وبرغم هذا ، ومهما كان الغلام الصغير يؤنب بسبب القتال والقسوة ومهما جرى حثه على التعاون مع زملائه فى الدراسة وعلى قيادة سيارته بعناية وإبقاء قدميه جافين ، ومهما حوصر وأرغم على أن يجلس فى سكون ، فإن مجرد المعرفة بأنه قد يدعى يوماً لإنفاق قطرة من قوته ومهارته الجثمانيتين ، بل وللتضحية بحياته من أجل بلده ، كان فيه بعض الدعم الرمزى لرجولته . هذه الإمكانية كانت بالنسبة إلى الكثير من الناس ذات نفع إلى حد ما باعتبارها تمثل مشاق وأخطاراً لم يواجهوها أبداً ،أخطار الغابة والبحر وقمم الجبال حيث تشتد الرياح ، والوحوش البرية . والجوع والعطش ،وتحدى أقرانه ممن يقفون وجهاً لوجه دون أن تلين لهم قناة . وفعالية هذا الرمز الجزئية تشهد بها الشجاعة الخارقة للعادة التى تتصف بها جيوش المجندين التى تربت فى المدن ، وكان مرانها ضئيلاً وتفتقر إلى الخبرة .

سوف يزول هذا فى عالم تنتفى منه الحرب . سوف يلزم فى هذه الحالة تلقين جميع الأولاد ممن هم أوفر صحة وأقوى جسماً من أى جيل سابق ، طرقاً جديدة وتزويدهم بفرص أعظم بكثير لاختبار معدنهم وإلى أى حد يمكن أن يتوقعوا أن تحتمل أجسادهم اختبارات القوة والمهارة والوزن والخطر

الشخصى. سوف يكون من الضرورى فى الواقع بناء نوع مختلف من الحياة الجثمانية . وإذ نبعد شبح الحرب التى تحولت إلى دمار شامل لا يسع الناس إلا أن ينتظروه بروح سلبية ، فقد نهيء للناس ، بل ويجب حقاً أن نهيء لهم علاقة أوثق بكثير بأجسادهم .

طالما كانت حاجة الإنسان إلى الدخول فى نزاع مع إخوانه البشر واختبار قوته إزاءها ، يلخصها سلوكه فى الحرب ، فقد رأيناها فى الغالب مبنية على العداء . وإذ نبعد هذه الحاجة عن أن تستغل فى الحرب ، وإذ نفسح لها مجالاً أوفر ، فإن فى إمكاننا أن نرى هذا السلوك العدوانى على حقيقته ، وهو أنه مقياس ورمز لما يشعر به ذكر شاب من الفرحة وهو يكبر فى السن. إن ما تعظم حاجتنا إليه هو بديلات سياسية عن الوظائف التى اضطلعت بها الحرب فى تنمية مصالح المجموعات البشرية وفخر الإنسان بعلاقاتها بمجموعة من إخوانه البشر . وإذ نفترض هذه جميعاً فإن حاجة الإنسان السيكولوجية إلى اظهار المهارة والشجاعة ، وحماية كل ما يقدره ويحبه والقتال من أجله ، يمكن أن نجعلها تنساب فى اتجاهات جديدة . وإذ يتحرر من تهديد الحرب ، فإن ارتياد الفضاء الخارجى وأعماق البحار ، ينتظر جهوده .

• • •

(١٢)

الأثر الروحى لحالة انعدام الحروب

بقلم

وليم إرنست هوكنج
فيلسوف ومرب، ومؤلف «الحضارة العالمية القادمة» و «قوة الناس والشعوب : رسالة إلى الولايات المتحدة فى مواجهة الاتحاد السوفيتى»

إن الظل الذى يلقيه مجرد إمكان نشوب حرب نووية على النفس البشرية ليس النكبة التى لاحد لها . إنه كذلك . ولكنه أيضاً ظل يلقى على احترام الإنسان لنفسه وعلى جميع مجال إيمان البشر .

أما عن احترام الإنسان لنفسه فإننا ونحن فى ذروة الإنجازات الفنية التى حققتها حضارتنا الفخورة نشعر اننا وصلنا إلى نقطة أدنى من إحدى النواحى من بدايتها . وفى معالجة النزاعات الجذرية الناشئة عن المصالح والأغراض والمعتقدات - وهى نزاعات لايمكن فصلها عن أمانى البشر وتجاربهم - تصورنا وتأهبنا لاستخدام نوع من الحرب يطلق فوق المراكز البشرية قوى لاتميز فيما تفعله - قوى هائلة ، سلبية من العقل والرحمة ولايمكن السيطرة عليها إذا أطلقت من عقالها - وعلى النقيض تماماً من الاتجاه الذى سار فيه حتى الآن التقدم فى فنون الحرب .

وفيما يتعلق بالإيمان البشرى فى مجاله بأسره ، فإنى أتحدث عن الإيمان كله بما فيه ذلك «الإيمان الحيوانى» الذى يكتب عنه سانتايانا ، والإيمان

غير المحدد فى صيغة معلومة ويعيش الناس به ، أى ذلك الإيمان الغريزى الذى يعيش تلقائياً فى المستقبل ويصاحب كل حافــز طبيعى على العمل . والحرب النووية تواجه الإيمان فى معناه العريض هذا بالزوال الكلى نظراً لأن المستقبل بأسره سوف يكون بالنسبة إلى الجماعات البشرية الممتدة، لحظة واحدة تمحى من الوجود . هذا الزوال يصدق سواء أكانت الجماعة التى ينطبق عليها هى جماعتنا أو لم تكن . إن فكرتنا عن المصير البشرى هى التى لها الأهمية والشأن . علينا أن نتمعن الآتى :

إن المخــلوق الرضيع ، أياً كان النوع الذى ينتمى إليه ، يواجه عالماً مجهولاً بالمعنى الحرفى يتعين عليه فيه — وبدون أى ضمان مسبق بالنجاح — أن يعمل ، أى أن الالتزام بالعمل بمقتضى الوازع النفسى هو شرط لوجود حياة أياً كانت . إن الإحساس بالخطر مظهر من الوعى يأتى بعد ذلك . فما تفترضه الحياة المبدئية هو أن انطلاقها سوف يستجاب له : « لو طرت فسأظل محلقاً . هل العالم موجود لغرض خلاف هذا ؟ » . إن المخلوق الذى يسير فى طريق النضج، هو وحده الذى يتولى رسم خريطة مستقبله ويحسب حساب الأخطار . وحتى إذا كان الأمر كذلك فالإيمان بأن المستقبل يمكن تشكيله يظل لب الفعل وخاصة الفعل البشرى ، بمعنى أن الاحتياط «لمستقبل يمكن حسبانه » يظل الأساس الذى يقوم عليه كل مجتمع يسوده النظام . ولكن ما الشأن إذا لم يكن هناك مستقبل ؟ .

الزمن فى الواقع لا يمكن أن يقف، ولكن نواحى الاستمرار البشرية — أى المستقبل المحسوس — يمكن محوه . وإذا لم يكن هناك مستقبل محسوس، فإلى أى حد يمكن أن يكون للخطة الحالية من الحياة معناها ؟ .

وكما أننا فى المكان نعيش فى العادة فى حجرة عالمية بدون حد وتتراجع فيها مجموعات النجوم إلى ما لا نهاية ، كذلك فإننا من ناحية الزمان نقيم فى لحظة حالية هى « التقاء بين أبديتين » ، هى الماضى والمستقبل . ونحن

تقدر بطريقة تلقائية تماماً معنى المكان والزمان الحاليين على أساس ما يساورنا أو ما نتخيله من إحساس وغاية وإنجاز بالنسبة إلى العملية العالمية كلها وهى تسير صوب المستقبل. بطبيعة الحال إذا لم تكن لحظتنا الحالية قيمة، فعندئذ لا يمكن أن يكون لمجموع أمثال هذه اللحظات معنى، ولكن نقول أيضاً إنه إذا كان الكل خالياً من المعنى فإن العناصر الوقتية تفقد معناها. أقول إن المعنى يسير من الكل إلى الجزء، وإذا لم يكن هناك كل يمكن أن يسهم فيه الجزء، ينهار صرح المعنى. إن المسرات تبقى، ولكن السعادة بمعنى الصور اللانهائية والإحساس بأن المرء يعيش فى بيته والمشاركة فى الكون — هذه السعادة لا تعود أمراً ممكناً. هذا الفقدان للأفق، وللمصير والوظيفة الشخصيين مما يسهم فى تحقيق إنجاز عالمى كلى، هو الذى يظلم العالم الذى يسمح فيه بالحرب النووية. كيف حدث هذا الظلم؟

لم يحدث عن طريق الحجة، وإنما حدث فى صمت وعبر فترة طويلة جداً من الزمن، كأنه تعبير ضمنى هادىء عن مناشطنا المتركزة: أولاً فى تتبع أسرار وتواريخ طاقات العالم الفيزيقية باعتبارها أعظم جزء من «الواقع» استناداً إلى الأدلة، يمكن أن نكتشفه. وثانياً فى تطبيق هذه الكشوف على الورطة السياسية فى عصرنا، مما ترتب عليه اختراع نوع خاص من الحرب، لقد لاحظنا بالكساد أن نوع الحرب الذى نتج على هذا النحو، ليس حرباً قطعاً بأى معنى تقليدى، كما لا يحتمل استخـــدامه — ونحن الأمريكيين استخدمناه مرة — اعترافاً أبلغ من أن تعبر عنه الألفاظ، بأننا لم نعد نسهم فى «حقائق» معينة «واضحة بذاتها»، ولا نزال نتخيل أن يقام على أساسها نوعنا الخاص من الديمقراطية، أى بالمعنى الضمنى البحت بأن ما للمواطن العادى من «حق ثابت» فى أن يعيش قد ألغى تماماً.

الحرب التقليدية نظام له تنظيمه الداخلى المحدود، بمعنى أنها عملية جماعية لغرض تنفيذ غرض قومى قد يفترض بشأنه أن المواطنين يشاركون فيه، وبذلك يمكن بحق دعوتهم إلى خدمة هذا الغرض. فالمجموعة التى تجمع

على هذا النحو يربط بين أفرادها إجماع على غرض يسمو على ما للفرد من غرض فى الحياة ولكنه يشتمل عليه . فعندما يخاطر الجندى بحياته هو من أجل الغرض القومى يوقف مؤقتاً القانون الذى يحرم القتل ، ولكن قبل ذلك فإن الحرب ذاتها تتضمن من معنى وقف القاعدة الأساسية التى تقوم عليها الحياة كلها والتى تعامل الأشخاص على أنهم أشخاص ولا تعاملهم أبداً على أنهم أشياء . الحرب تنحصر فى معاملة العدو على أنه شيء ، أى كعقبة مادية ، ومن هذه الناحية فهو لا يناقش أو يجرى معه حوار أو يناشد باعتباره كائناً قادراً على التفكير العاقل وإنما يجب إزاحته من الطريق . فحين تبدأ الحرب التقليدية يتوقف الحوار مع العدو ، ولكن يظل فى الإمكان استئناف الحوار ، طالما يبقى على قيد الحياة قسم من العدو يمكن الحديث معه. ولكن نوع الحرب الذى وصلنا إليه الآن لا ينشب بين مجموعتين من المحاربين تحركهم إرادة مشتركة على خدمة القضية أياً كان الثمن . إن أمر الباقين على الحياة لا يعنيه . لم يصبح الهدف عدواً مقصوراً مميزاً ، ولكنه أصبح مجموعة من المجتمعات تزاول اهتماماتها اليومية لينقض عليها زئير عاجل يسحقها . لم يعد للأشخاص حساب ، فالرجال والنساء والأطفال بما يساورهم من اهتمامات ومشاعر حب وأطماع محلية بسيطة . . . يصبحون قطعاً لا أهمية لهم فى سلة المهملات . حقيقة واحدة هى المهمة أى $e = mc^2$. فالإنسان الآن « حر فى أن يتعامل مع العالم بكل موضوعيته الوحشية » على حد تعبير وليم باريت .

مثل هذه « الحرب » على ما يقول « باريت » لم تعد حرباً ولكنها عملية هندسية لا نعرف الآن كيف نديرها . إنها تتطلب أدوات دقيقة ومعلومات ومهارة فى التشغيل ، ولكنها خالية من التمجيد والأعلام والزحف والأغانى والطقوس . . . وليست دائماً من أجل الشجاعة الشخصية التى يتصف بها القائم بالعملية . وعيبها الأساسى أن العملية يمكن أن تنقلب علينا ، وذلك أيضاً لن يكون حرباً لأن الحرب بمعناها التقليدى — بكل معاملتها للأشخاص على أنهم أشياء — كان المراد بها أن تكون ضرباً من الحجة هدفها أن تنتهى

بحوار يستأنف يقال له « السلام » . فالحرب الجديدة لا يمكن أن تنتهى فى ساحة مقابر على حد الصورة المريرة التى رسمها كانت عن « السلام الدائم » ، إذ لن تكون هناك قبور — وإذا استثنينا صدفة عارضة ، فلن تكون هناك أشلاء توضع فى المقابر ، وتفقد الصور عن « بعث الجسد إلى الحياة » كل اتصال واقعى هام .

ونحن أهل الولايات المتحدة لم نحاول أبداً شن حرب على النمط النووى ، وإن كنا بتكلفة هائلة نواصل إعداد أنفسنا للعمل الفورى . ولكنا استخدمنا التكتيك لإنهاء حرب تقليدية ، وإذ فعلنا هذا أنقذنا مليوناً من الأرواح كان يفترض ضياعها بأن محونا آلافاً قليلة فعلية من بينها أرواح أطفال كان شبح احتراقهم يطارد « الماجور ايذرلى » فى نومه . وبهذا زودنا العالم بعينة عن طبيعة الحرب النووية ، وزودنا أنفسنا بعينة من نتائجها — وكلاهما كاف بدرجة كبيرة .

وهكذا بالمساعدة من جانبنا أصبح الظل الملقى على الروح البشرية شيئاً مادياً ملموساً ، ونستطيع الآن أن نتبين ماهيته .

عندما يكون فى الإمكان القضاء على الحياة البشرية ومعناها على هذا النحو المفاجىء فلا بد أن يحدث شىء لتلك الصورة عن المستقبل التى تصاحب كل الفعل البشرى باعتبارها ميداناً لمعناه المتحقق . هنا يدخل الشبح ليستنكر أى تنبؤ مشوب بالأمل عن مصير أفعالنا وهى تدخل فى المعنى الكلى للعملية العالمية ، وهذه الكلية بالضبط هى التى يجب استبعادها . وبينما الأديان العالمية تنجو من هذا التهديد بصفة جزئية إذ اهتمامها بممالك الرب على الأرض أقل من اهتمامها بالآمال فى العالم الآخر ، فهذه الرؤى عن عالم آخر ليست فى مناعة من أحكام الواقع التى تتضمنها الخرائط التى يرسمها العسكريون من الحقيقة الرئيسية عندهم فى الطاقة المادية . ويصبح الدين بصفته هذه وقد بدا فى هدوء غير ذى أهمية تماماً .

وهكذا تدفع العقول المرنة القابلة للتشكيل — وخاصة العقول الشابة —

إلى تقديرات عن القوى العالمية المسيطرة ، وهى وثيقة الشبه بتقديرات جيراننا فوق ظهر هذا الكوكب ممن يسهمون فى شىء يطلق عليه اصطلاح المادية الديالكتية (وإن لم تكن سهلة الكسر كما تبدو) . ذلك أن معاهد الفلسفة فى موسكو يدفعها الآن تقدم علم الطبيعة (الذى لايعرف المحسوبية السياسية) إلى تقبل ترجمة « المادية » إلى « الفاعلية » . وفضلاً عن هذا فلكى تدعم الفاعلية الأخلاقية المرغوبة فى مجتمع اشتراكى ، تقول هذه المعاهد إن « المادة » يجب أن تعتبر ذات « دينامية ذاتية » . وبهذا أجرؤ على القول بوجود اختلاف عملى يسير بين الماديتين اللتين تعلنان أنهما عدوان لدودان، كل منهما تضع ثقتها فى تفوق السلاح النووى أو القدرة على الاستجابة والرد .

فى هذا الجو يسير شباب بلادنا الغربية نحو النضوج . فبالنسبة إليهم أصبح الإيمان فى أى معنى كلى للعملية العالمية شيئاً هو موضع الشك . إذن ما الذى يجب أن يصير إليه إيمانهم فى المفهوم الكلى لهم، أو فى أى نوع من الالتزام كامن فى طبيعة الأشياء بما فى ذلك تلك الالتزامات الحساسة من ناحية الحق والتى شيدت هذا العالم النبيل نفسه المكون من العلوم الطبيعية ؟ هذا القبول العام من جانب شعوب يفترض أنها فى قمة تلك الإنجازات الأخلاقية التى تمثلها المراعاة المتحضرة للقانون وتمثلها الفنون والآداب فضلاً عن العلوم — أقول إن القبول العام لهذا النوع من الحرب بأن فى الإمكان استخدامه فى حالة الضرورة القصوى هو الذى يشكل بالنسبة إلى شبابنا الرفض الصامت الرئيسى لما يعتنق من معتقدات بما فيها الاعتقاد بأن لهذا الكون ككل معنى .

وسوف يكون أعظم أثر على الروح البشرية يترتب على قيام عالم بغير حرب هو رفع هذا الظل وخاصة من نفوس الشباب ، وسيكون الأثر أشد وضوحاً إذا تحقق قيام هذا العالم الجديد عن طريق مقاييس العقل والاقتناع

الأخلاق بدلاً من أن يكون نتيجة توقف فى ميدان البسالة العسكرية .

ولا تحول إذن إلى التساؤل الذى يشمل الإثبات : بأية مقاييس عقلية وأخلاقية نستطيع أن نقيم نظاماً عالمياً يمكن أن يقع فيه التنافس — وهو حياة كل تقدم هام - بدون حرب ؟ .

الأسس الأخلاقية التى يقوم عليها تنافس بدون حرب :

عندما حل بالفعل التهديد بالحرب النووية كان له مبرره الظاهر . إن الحجة المستمرة فى صالحها هى قدرتها على الحسم السريع ، فإذا تعين أن تكون هناك حرب على الإطلاق فما من قوة عاقلة تستطيع أن تهمل أعظم أدوات الدفاع كفاءة . وطالما القوة العامة فوق كوكب محدود تتضمن ميلاً كامناً إلى التوسع ، ربما تشجع عليه فكرة متسلطة عن رسالة عالمية وهى فكرة لا يشارك فيها الآخرون جميعاً ، أقول إنه فى هذه الحالة تكاد الدول المتنازعة ألا تختار ما يقل عن أقوى رادع .

وإذن ، لو كان المعتدى — الطموح أو المدفوع بنوع من الإلهام بصورة غير معقولة — مزوداً بالمثل بالأسلحة النووية ، لكان المستقبل بالنسبة إلى البشرية حالكا حقاً ، ذلك أن حرمان شعب من الحد الأقصى من القوة الرادعة معناه الدعوة السافرة إلى أن تشبع الابتسامة فى وجه النمر ، بينما الاحتفاظ بذلك الرادع معناه التعجيل بالكارثة النهائية . إن حادثة كوبا كانت تمثل حالة عن هذه المواجهة العدائية بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين ، وتفاوت التفسير للطريقة الموفقة التى انتهت بها . وفى رأيى أنها توضح أكثر عامل بعثاً على الأمل فى بنيان عالم بلا حرب ، ونقصد به الرادع الباطنى للحرب ، والذى مر على نحو غريب دون أن يدركه أحد . إذ لاحظوا :

كان قرار خرشوف بالانسحاب قراراً لم تفرضه عليه أصلاً قوة الولايات المتحدة النووية، وإنما فرضه رادع واضح فى ذهن الزعيم السوفيتى،

فلم يكن الجمهور الروسى فى قرارة نفسه نفوراً من الحرب فحسب ، بل إن أبسط قدر من حسن الإدراك البشرى كان يحرم وقوع المذبحة . أما أن هذا الرادع الباطنى كان متبادلاً فيدل عليه تبادل المذكرتين بين الزعيمين والتى نلتقى فى كليهما عبارة « أنت وأنا » وهى عبارة غريبة بين عدوين رسميين . هذا الرادع الباطنى يوضح المبدأ الرئيسى الذى يقوم عليه التعايش السلمى ،أى أنه يجب أن يكون هناك اتفاق أساسى وراء كل تنافس أساسى . إن مستقبل البشر يتوقف إلى حد كبير على الاعتراف العام بهذه النظرية البسيطة ، وهى أن لكل نزاع فروضه المسبقة التى يتفق بالضرورة الطرفان المتنازعان بشأنها ، ولو بالنسبة إلى قيمة الأهداف التى يدعيها كل منهما . فإذا تعين استبعاد الحرب من أى نوع — ونظراً لأن المنازعات بين الناس والشعوب هى نتيجة دائمة لسياسات خارجية حية — فعندئذ يصبح فن إيجاد الأرض المشتركة الضرورية أمراً جوهرياً رئيسياً بل ويصبح الأمر الجوهرى الرئيسى.

وعن إحدى هذه المسائل فإن فى الإمكان حتى الآن أن نقيم أرضاً مشتركة راسخة، ولعل هذه أشد بعثاً على التهديد فى الظاهر،وهى أن الهدف الممثل فى « غزو العالم » هو الهدف المعلن والنهاية الضرورية لديالكتيك التاريخ فى التقليد الماركسى — اللينينى . إن نصراً ضرورياً متجسداً فى العملية التاريخية، سواء شرحها ماركس أو هيجل، هو المصير المقدر لكل مثل أعلى سليم طالما تجاهد البشرية من أجل ما ترى أنه «الصالح». إننا نحن الديموقراطيين نعتقد مع هيجل فى غزو الديموقراطية للعالم . إن كل عبء التاريخ فى نظر هيجل يكمن فى تسع كلمات : واحد حر ، البعض أحرار ، الكل أحرار . وهيجل وماركس على طرفى نقيض ،ولكن صراعهما يستلزم اتفاقاً أساسياً واحداً — « الحق جبار ويجب أن يسود » . فما من قوة فعلية يمكن أن نفكر جدياً فى غزو العالم بالقوة أو بالخديعة . والصراع الفعلى بين الأيديولوجيات ، إذ يتخذ صورة التنافس ، لايعنى فقط اهتمام كل منافس باستمرار وجرد الآخر (لأن انتصار أى على الآخر يقضى على المنافسة)،

وإنما يعني أيضاً أن تتاح لكل منافس فرصة عادلة كي ينمي طرازه من البنيان الاجتماعي . وفي ظل أمثال هذه الظروف تصبح المنافسة جزءاً من تربية الجنس البشري والتي يطالع دورسها جميع من يعنيهم الأمر في الوقت الراهن . ولكن تطالعها رسمياً أية هيئة تمثل الأمم المتحدة . وبهذا تتحطم الدائرة الخبيثة التي تدعم الحرب الباردة الفعلية : يجب على (ا) أن يحطم (ب) ، لأن (ب) ملتزم بتحطيم (أ) و (ب) ملتزم بالقضاء على (أ) لأن (أ) أقسم أن يقضي على (ب) . وعندما يظهر أن كل مقـــدمة باطلة تختفي الدائرة ويزول الشعور بالحرب الباردة .

في هذا التساؤل يبرز اهتمام أخلاقي آخر يسهم في تكوين روح العالم الخالي من الحروب ، ذلك هو الاهتمام بالتنوع . فتعايش الأيديولوجيات المتعارضة خلال فترة التجريب يرسم صورة إنهاء المبارزة ، كما هو الشأن بالنسبة إلى كل مباراة جيدة ، بانتصار فريق وهزيمة الآخر . ولكن الاختلاف ليس دائماً ولا بالضرورة تعارضاً بين الصواب والخطأ ، فقد يكون ناحية لها قيمتها من الإمكانيات الوفيرة التي تنطوي عليها الطبيعة البشرية .

صحيح أن عالماً بدون حرب ينطوي على معنى عالم متفق على مبادىء معينة للنظام العالمي ، أي المعالم الرئيسية لقانون دولي . ولكن ليس صحيحاً أن يترتب على هذا أن يكون البنيان القانوني لجميع الدول الحرة متماثلا ، سواء في نظم الأسرة أو الملكية أو التعاقد أو الجرائم . في عام ١٩٣٠ نشر قانون مدني جديد للصين الوطنية . وفي المقدمة التي كتبها المشرف على ترجمة النسخة الإنجليزية من المجلد الأول ، لاحظ أن هذا المؤلف « يتبع في مراكزه النظرية المبادىء التي يعمل العلم القانوني الحديث على نشرها باطراد في جميع أنحاء العالم ، والتي تميل إلى أن تشكل نوعاً من قانون عام عالمي ، وإلى أن تزيل نواحي التباين التي ترجع إلى الاختلافات بين مختلف التشريعات القومية . . » . ثم يبين أن الصين غير قادرة على اتباع هذا الاتجاه في ميادين

مهمين ، وهما قانون العقار وقانون الأسرة ، إذ هنا يبرز التقليد والعرف المحلي إنجازاً تاريخياً فريداً أسهم به في وجود تقدير عالمي لمعنى القانون .

وهذا دليل على طابع من القانون يتطلب اعـترافاً أعم على أساس أنثروبولوجي أكثر من الأساس الذي يراه سافيني ، ذلك أن القانون تمتد جذوره في العرف والتاريخ المحلي . وحتى أعظم مبادىء الحق أساسية،من قبيل بديهيات البيان في العبارة الموجزة « أن يعيش المرء بأمانة دون أن يضر أحداً وأن يسهم بما عنده » ، تتخذ أشكالاً شتى في النظم الاجتماعية المختلفة . فعندما كان وين باوند في محاضرته الجديثة يبحث عن « أساس يقوم على الفقه » ، وجد نفسه غير مستعد للالتزام بأية صيغة ثابتة.فالقانون العام بإنجلترا ومعظم الولايات المتحدة يمكن تعريف أغلبه على أنه تقنين للعرف ، أي تقاليد صنعتها التجربة في مجتمعات هي« مجتمعات من الذكرى والأمل » على حد عبارة رويس . أجل يجب أن تكون هناك مبادىءعامة للسلوك البشري المهذب المشترك يستطيع بمقتضاه أن يتنقل المسافرون والتجار من دولة إلى أخرى وأن يجدوا ظروفاً معقولة للاتصال فيما بينهم. ومن هنا ما اتصف به القانون البحري والتجاري المبكر من قدرة على الاستمرار ، ولكن تظل الصفة الفردية للشعب من المسائل الكبرى التي يهتم بها السفر فضلاً عن كونها من مزايا الجنس البشري الأخلاقية .

ولذلك يمكن أن نعتبر الشعب كأنه تجربة فردية في صنع القانون،بحيث أن الاختلافات بين القوانين ـ والتي تزيد كثيراً عن تلك التي يتحدث عنها كتاب مونتسكيو « روح القوانين » ـ تشكل أحد الكنوز التي يعزف العالم عزوفا شديداًعن فقدانها من أجل تحقيق اتفاق آلي في الرأي والفكر.وبينما هذا التنوع الذي تتصف به النماذج القومية يشكل إحدى العقبات الرئيسية في طريق التقنين الناجح لقانون دولي ، فإن تقديراً متطوراً للاختلاف يبشر بأن يكون عوناً كبيراً على تحقيق عالم يخلو من الحروب .

فى إمكاننا تحقيق الوحدة العالمية إذا أخذنا بالاقتراح الذى يرى أن ثمة حق مطلق تتفق بشأنه البشرية كلها ، بينما تتفق على أن صياغة ذلك المبدأ المطلق تخضع لاختلافات واسعة ومميزة فى الرأى . لسنا ملتزمين بأى معنى بنسبية لا حدود لها ولا شكل .

قضية الحرب التقليدية :

لا يكفى أن نستبعد الحرب النووية . فالعالم الخالى من الحروب والذى لا تزال فيه فرص نشوب الصراع حول المسائل التى لم تحل والمتعلقة بالعدل والمصلحة القومية والحدود المرسومة بطريقة تحكمية ، هذا العالم يجب أن يجد طريقه إلى حلول لا تنطوى على تعبئة الجيوش المتعارضة تنزلق أدواتها نحو النوع المؤدى إلى الدمار الجماعى الشامل .

وتظل المشكلة قائمة معنا لأنه إذا لم يكن فى الإمكان إيجاد الحلول عن طريق العقل ، فيظهر أن البديل هو حل تحدده تلك القوة التى لا يمكن فصلها عن الحكومة البشرية والتى تعبر عن التصميم المتحد للشعب . فالمصلحة القومية « كمصطلح يحتفظ به فى معاهدات التحكيم العادية ، تمثل عامل إرادة ، هو تعسفى فى العادة ، يضع فيه شعب « شرفه » كعلامة على تصميم — لاعقلى بمعنى أنه لا يمكن استخلاصه من مبادىء هى موضع القبول العام . إن صدف التاريخ لا يمكن أن تستمد من مبادىء العدل : هل تستحق سويسرا أن يكون لها ساحل على البحر؟ هل للروسيا حق للوصول إلى البحر المتوسط ؟ هل من مصير الولايات المتحدة الظاهر أن تشتمل على كاليفورنيا ؟ هل نيبال الرابضة فوق ذرى الهملايا وبدون ممر طبيعى يصلها بالمراكز الكبرى ، لها حق فى أن تكون دولة ذات سيادة مع مطالبها بأن يكف جيرانها الطبيعيون أيديهم عنها ؟

الفارق الجذرى بين القانون المحلى والقانون الدولى هو هذا : بالنسبة إلى القانون المحلى تكون الوحدات عبارة عن أفراد بشريين صنعتهم الطبيعة

وفق نمط ذى تجانس طبيعى كامن فيه ، بينما الوحدات ـ الشعوب ـ بالنسبة إلى القانون العالمى ليست ذات نشأة طبيعية ، إذ لا أحد يعرف متى أو ما إذا كانت قد انتهت ، بل ولا يعرف متى تولد تماماً . كذلك ليس لها عمر طبيعى ، أو موت طبيعى ، أو أية دلالة من الطبيعة تبين متى تظهر وتنفصل وتنقسم وهو الشىء الذى غالباً ما وجدت الدول القومية أنه مرغوب فيه أو ضرورى ، بينما لا تقدر أن تفلعه الكائنات البشرية . قد يجد الاتحاد الفيدرالى شبيهاً به فى بعض الشعاب المرجانية ، أو بعبارة أدق فى مارد مكون من خمسين توأماً ملتصقين بعضهم ببعض ، ولكن « حقوق » الوحدات لا يكاد يكون فى الإمكان استنتاجها من تشبيه وقياس . وعلى أى حال ، فتنوع الحجم والطاقة والإنتاجية الثقافية والسن والأمل بين الشعوب ، يجعل من الزيف أية محاولة تتخذ من المساواة مرشداً إلى العدل . هناك مزاملة نوعية بين الدول التى أظهرت قدرة على سن القوانين الذكى و « الحكم الصالح » ولكن المساواة باعتبارها مثلاً أعلى من حيث الحكم . وحتى بين الناس فى المجتمع ، غالباً جداً ما تبعث على الحسد ، ولا تتصل بحقوق الشعوب إلا بقدر ما تدل على تكملة ما لكائن سياسى قادر على الحياة من وظائف فسيولوجية . وبغض النظر عن هذا ، إذا كان أملنا فى قيام عالم لا حرب فيه ، مبنياً على الإيمان بأن المشكلات بين الشعوب يمكن تحديدها عن طريق العدالة ، فعلينا أن نسلم بأنه لم يتوافر لنا بعد مرشد رئيسى إلى ما هى العدالة بين الدول القومية . وأهم من ذلك أن نؤكد قيمة التنوع الذى تحدثنا عنه والوحدة القادمة لحضارة عالمية ، فيها أنحاء صغيرة من العالم مثل فلسطين أو أثينا أو نجد أو جايا البوذية ، قد تجعل الإسهامات الحاسمة خافية عن الجو الصاخب الذى تتصف به الشعوب الأكبر حجما .

إن الحق فى الوجود كدولة قومية هو الحق الوحيد الذى يمكن أن تنبثق منه حقوق أخرى ـــ حقوق فى الشروط اللازمة للوجود المثمر . ولكن الحق الأصلى فى الوجود يجب الاحتفاظ به كاحتياطى ، باعتباره لا يتوقف على أى بديهية سياسية : أنا أفكر فأنا إذن موجود ، :

ها أنذا هنا ، فاحترمني وأعطني ضروريات الحياة ، وإنما يعتمد على اتفاق الرأى بين الدول التى تمثل الحضارة العالمية القائمة ، كما تعتبر عنه أعمال « الاعتراف » باعتبارها أعمالاً تنم عن الأمل ، لا يبررها سوى ما يعقب ذلك من الخصومة أو من القدرة على الخلق إن جاز لى القول .

إذن ، إلى أى حد يستطيع هذا المجتمع العالمى أن يستغنى عن الحرب التقليدية ؟ .

إن الدولة الفردية ، نظراً لكونها وليدة الثقة فيها من جانب الدول التى تعترف بها ، عليها واجب يفرضه الشرف هو أن تبرر هذه الثقة . ولكن لما كانت لكل حياة قومية ظروفها الفريدة الخاصة بها ، فيجب أن تكون هى الحكم على ما هو لازم لإنتاجيتها الخلاقة . قد تتنازع الهند والصين بدافع الشرف ، وبطريقة تعسفية ، حول قطعة صغيرة من الأرض فى لاداخ ، وعندئذ يجد العالم الذى سوف يكون خالياً من الحروب نفسه يطالب بالأسلحة والمعونة .

ليس لنا الحق فى أن تثبط همتنا بفعل هذه الانتكاسات ، فهى لا تدل إلا على أن وحدة البشر وهى الصوت المعبر الآن عن الأمل والتحذير ، لم تصبح بعد صوت المحبة الأبوية والسلطان الأبوى ، والقادر على أن يعامل الدعاوى الفريدة على أنها فريدة وفردية من أجل الوحدة الروحية حقاً لكل خلاق . إن كلمات كامى لا تزال صالحة : الفنان هو الذى يمسك بسر سلام حيوى « عندما تضع عواطف البشر الجماعية مصير العالم بأكمله فى الميزان » ، ذلك أن صوت الإيمان والإحساس ، وليس صوت القانون ، هو الذى سوف تستمع إليه القوة المسلحة يوماً باعتباره الصوت الذى يكمل إرادتها الأبعد غوراً .

وإلى أن يوجد مثل هذا الصوت الذى تسمعه مجموعة الشعوب كلها والتى لا توصف بأنها محبة للسلام فحسب (وأى شعب لن يؤكد نصيبه

فى هذه العاطفة ؟) وإنما باعتبارها تقدر وتسهم فى تقدم الحضارة العالمية ، نقول إنه إلى أن يوجد مثل هذا الصوت فيجب أن تتغلغل فى الأعماق الأخلاقية لتلك الإرادة القادة على شن الحرب ، والتى تتم من وقت لآخر عن النفس البشرية .

وإذ نستبعد الحرب بهذه الصورة السريعة فإننا على بينة من أننا نخرج على التاريخ . هناك سؤال مزعج نلتزم بأن نصغى إليه . هل إذا زالت الحرب ، تفقد النفس البشرية تحدياً معيناً كان حتى الآن مقياساً لعظمتها ؟

حين يتحدث مؤرخ أفلاطون عن الفضيلة فإن أول ما يذكره هو الشجاعة أو « الملكة الجريئة » . كان الملعب الإغريقى إعداداً لميدان القتال ، وكان سقراط نفسه يتميز باعتباره جندياً . وخلال التاريخ الغربى كان تدريب الشباب احتمالاً لوقوع صدام مسلح ، وجزءاً من التربية . وفى جميع رواياتنا عن التاريخ ترن أصداء مجد رجال الحرب العظام : إن الخطأ الكبير الذى يرتكبه المعتدى يقيس أحقية مقاومتنا له وهزيمته . فهل نفقد الآن ذلك البعد ؟ .

لقراءاتنا السيكولوجية كلمة فى الموضوع . إننا لم نولد مشاغبين ولكن « المشاكسة » ميل كامن ولا شعورى ، له احتياطية من الطاقة التى تنتظر حافزاً إيجابياً يواجه المقاومة . والاستجابة المبنية على التصميم والغرض إزاء إساءة مهينة أو شريرة هى جزء من صلاحيتنا للبقاء حسب نظرية داروين (ولقد عرفت أمهات كن ينتظرن فى شغف ظهور علامات تدل على أن فى نفوس أبنائهن روح الغضب إزاء المضايقة من جانب الأبناء الرضع الآخرين) ، ولكنها أيضاً وبنفس الدلالة جزء من كمالنا العقلى والأخلاقى إن الاستجابة لألم يوقع على المرء ينبغى أن تميز من الناحيتين العقلية والأخلاقية بين العرض والمتعمد ! .

هذا الاستعداد العضوى للمقاومة يعنى ضمناً أن النضال جزء من التجربة

يمكن أن نتوقعه . وكما هو الشأن بالنسبة إلى طبائعنا ، كذلك فى مجتمعاتنا يتخذ بعد النظر العادى إحتياطياً عادياً إزاء الإمكانيات غير العادية . ورجولتنا الفنية تتكيف (وليس بدون احتكاك) لتتمشى مع المطالب التى تفرضها الحكمة السياسية ، أى تستعد للتدريب العسكرى . وهى إذ تعرف بعمق ما يجيش فى باطنها من سوء النية تقبل الضرورة الظاهرة بمزيج من عدم التصديق والاستنارة المقبولة . ويعرف الشاب الذكر فى أعماق نفسه أن هناك وقتاً لمواجهة «حقائق الحياة» ، وهذا تعبير مناسب تماماً لبدء حياة النزال كما هو مناسب لبدء حياة الجنس Sex .

ماذا سيحدث إذن فى أعماق طبيعتنا ، للحظات التى يرتفع فيها مدما فينا من روح المشاكسة ، إذ ندرك أن من الحقائق الخفية للبيئة نوعاً من الإرادة يميل إلى أن يعامل الآخرين على أنهم وسيلة لتحقيق غاياته هو ، وليس قطعاً على أنهم غاية فى حـــد أنفسهم ؟ إن المسىء يرتكب بالطبع خطأ ميتافيزيقياً ، وقد تكفى أبسط علامة استياء لتذكيره «وأنا أيضاً شخص» أو على حد عبارة كونفوشيوس «مقابلة الشر بالخير حتى يمكن خلق الخير». نقول إن هذا قد لا يعمل على تصحيح سلوكه فحسب بل ويعمل على تغيير دوافعه . ولكن عندما تظهر المشكلة على المستوى الجماعى أو القومى فلا بد من أن يتحول رد الفعل الشخصى الفورى إلى استجابة من جانب الجماعة تجند فيها الاستجابات الشخصية . وتصحيح معتد جماعى أقل سهولة من إصلاح عدو شخصى . فهل سنجد طرقاً إلى السلام لا تستدعى تجنيد المشاعر فى المقاومة العامة ؟ هل نحن إذن على استعداد بما دعاه وليم جيمس «البديل المعنوى عن الحرب» لكى نتحمل بقسوة مطردة تقبلنا للألم والخطر خشية أن نقع فى تلك الحالة التى عقب عليها بقوله «أف لمثل هذا الكوكب الشبيه بحظيرة الماشية ؟» .

ما هذا العنصر الكامن بالكرامة الإنسانية فى الجندى والذى - إذا نجحنا فى أن نخلف الحرب وراءنا - قد يتطلب من أجله بديلاً أخلاقياً ؟ .

ليس من المناسب أن نفكر بصورة التعميم فى هذه المسألة أو فى أية مسألة تتصل بسيكولوجية أعماق البشر على نطاق تاريخى ، إن كلاً منا يميل إلى أن ينظر إليها على ضوء خلفية عائلية ، ربما على ضوء الحرب الأهلية إلا إذا كانت تجربته تتعلق بحرب أو أكثر من الحروب العالمية الحديثة . ولأتحدث بإيجاز عن مثل هذه التجربة الشخصية .

إن المعسكرات الحربية فى كل مكان وزمان مجتمعات مصطنعة إلى حد بعيد . فهى فى طبيعتها تجريد من الحياة الاجتماعية العادية . ورفيق المرء فى الخيمة يصبح عاملاً « هاماً » فى تفكير المرء ووجوده ، ولكن « زميلى » المؤقت فى بلاتسبرج فى عام ١٩١٦ كان هبة غير عادية من العناية الإلهية . كنا جميعاً متطوعين ، وأغلبنا مدنيون . كنا نرى أنه ينبغى للولايات المتحدة أن تستعد للاشتراك فى الحرب فى أوربا . ولكن « جيمس نورمان هول » لم يكن حديث العهد بالأمر ، فقد أقحم نفسه عن عمد منذ بدء الحرب ، أولاً فى الإعداد النشيط الذى انتهى فى الدرشوت ، وبعد ذلك فى غمرة القتال العنيف فى الفلاندز .

كان من أبناء ولاية أيووا ، وتخرج فى كلية جرينيل Grinnell عام ١٩١٤ ، وكان « شاعراً ريفياً » بالسليقة . وكان يمضى الصيف فى إنجلترا عندما نشبت الحرب. واستعدت إنجلترا لمساعدة فرنسا وبلجيكا ضد الهجوم الألمانى . وباعتباره أمريكياً لم يكن مطالباً بالتجنيد . وأثارت مراكز التجنيد جميع الصعاب أمامه، ولكن كان يحس أن خرق ألمانيا للسلام الذى دام زمناً طويلاً فى أوربا لم يكن أمراً ذا أهمية محلية ، وأن على النظام العالمى الغربى أن يرد عليه . وتدرب شهوراً عدة فى المدفعية ، ثم التحق بإحدى سرايا المدافع الرشاشة فى الفلاندرز . وعندما سرح حوالى نهاية عام ١٩١٥ وعاد إلى وطنه بسبب مرض والده ، كان الوحيد من أفراد السرية الذى ظل على قيد الحياة . ودخل معسكر التدريب المدنى فى بلاتسبرج ، لا ليتعلم فنون

الحرب وإنما ليستكشف ماكانت الولايات المتحدة تفعله كى تستعد لدورنا فى النزاع الآخذ فى الازدياد . كان رجلاً مرموقاً بالطبع وعرضت عليه رتبة ماجور إذا بقى واشترك فى أعمال أركان حرب المعسكر . ولكن كانت له مشروعات أخرى ، إذ كان لابد أن يعود إلى الجبهة : وفضلاً عن هذا فقد سبق أن أدرك أن هذه الحـــرب سوف تتضمن لأول مرة فى التاريخ الاستكشاف بواسطة الطائرات ، وكان يجرى فى فرنسا جمع وحدة طيران أمريكية هى السرب الطائر لافاييت . وانضم هول إليه . وعندما توجه ثانية إلى الجبهة الفرنسية لم تقع عينى عليه لفترة من الوقت .

وفى ربيع عام ١٩١٧ حملت الأنباء أن « نورمان هول » أصيب فوق الخطوط الألمانية والمفروض أنه قتل . خلال ذلك الصيف كنت مكلفاً بمهمة فى الجبهتين البريطانية والفرنسية أتاحت لى فرصة الوجود فى باريس حيث تصادف أن رأيت فى سجل أحد البنوك اسم «نورمان هول» . كان هذا أهم من شىء آخر ، ووجدته فى فندق نورماندى وقضينا يوماً سوياً . الواقع أن طائرته كانت قد أسقطت . كان لدى فريق الاستطلاع برنامج يقضى بالطيران فوق الخطوط الألمانية على أن يعود أعضاؤه للاجتماع فى مكان محدد تحديداً طيباً . وذات يوم وإذ لمح مجموعة من الطائرات ظنها تابعة لفريقه ، اتجه نحوها ولكنها كانت ألمانية . وأطلقت عليه النار فأصيبت طائرته وأصيب هو فى كتفه . « لقد أدركت بصورة غامضة أنه إذا لم أتمكن من ضم الرافعتين فسوف تكون هذه هى النهاية . وبذلت الجهد . لست أعرف كيف هبطت إلى الأرض » . ولكنه هبط داخل الخطوط الفرنسية وقضى فترة طويلة فى مستشفى فرنسى قبل نقله إلى مستشفى أمريكى فى نويلى .

كان لا يزال أبعد من أن يكون قد استرد عافيته . فعندما توجهنا إلى « السيتى » ذات يوم سيراً على الأقدام اضطر مرتين إلى الجلوس والراحة ، وكان عليه أن يتوجه فى اليوم التالى إلى المعسكر ليتدرب من جديد أملاً فى أن يكلف بالعمل فى إقليم « فردون ـ على ـ الميز » حيث كان يدور أعنف قتال فى الحرب وأكثر معاركها ضحايا فى الأرواح . (كان « جوفر » قد حل مكانه « بيتان » بعد تمرد غير متوقع من جانب وحدت غالباً ما دفعت إلى شن هجوم عقيم بناء على تكتيك خاطىء قوامه الهجوم المتكرر فى « حرب انتقام » وإن كان تصميمه الرائع جعل « لاروس » يلاحظ أن التكتيك « أدهش العالم » . وهنا أنهى « هول » خدمته فى الحرب وعاد إلى الوطن وأصبح كاتباً .

ولكن « هول » لم يكن محباً للحرب ولا ساعياً وراء المغامرة لذاتها . لقد ملأت الحياة فى سرب لا فاييت نفسه بالكآبة ، وكانت تجاربه المبكرة فى الطيران مليئة بالمأساة : « غالباً جداً ما كنا نضطر إلى التوجه وإنقاذ شخص كان زميلاً لنا » . ولكنه راح يحس أيضاً فى مدن أوربا وأمريكا بعد الحرب ، إخفاقاً فى فهم أسباب الحرب وفى تجنب تكرارها : لقد عاد الناس « إلى الأطماع الجشعة والكراهيات » ، فإذا كانت هذه هى «المدنية» فإنها أقل من أن تستأهل الاسم . هذا الإحساس كان عاملاً فى أنه اختار بعد ذلك « مع نورد هرف » تاهيتى وطناً له .

ما الدافع الرئيسى الذى حمله على الاشتراك فى الحرب ؟ لقد كان محباً لوطنه ، ولكن الذى أوحى إليه بالقرارات العظمى التى اتخذها لم يكن الوطنية باعتبارها شغفاً بخدمة البلد الذى ينتمى إليه . كان عليه أن يستقصى انهيار السلم حتى يتسنى له الحكم على بنيان العيش العادى : كان يحاول عن طريق التجربة القاسية أن يرسم الصورة الفكرية لعالم أكثر صدقاً وأوفر إنسانية وأكثر شمولاً من ناحية العطف والفهم . وكشخص كان مقرراً له أن يصبح كاتباً ،

يجب عليه أن يعرف الحياة فى أعماقها وذراها ، ولم يتوقف أبداً عن التفكير فى أسباب مأساة الحرب وضروب علاجها . ولقد حدثنى عن الفترة التى قضاها بالمستشفى فقال « كانت لها ميزة كبيرة واحدة هى أن أتاحت لى الوقت للتفكير وهذا ما نحتاج إليه » .

ولقد وصف « هول » مشاعره المبكرة حول اشتراكه فى الحرب ، ثم آراءه فيما بعد عما أحس به من تبدد الوهم ، وذلك فى كتابه « وطنى الجزيرة » فوصف روح إنجلترا فى خريف عام ١٩١٤ بالكلمة التى لا تقبل التصديق وهى : « الفرحة » - « نوع من الفرحة العميقة ، المهيبة والمقدسة » كما عبر عنها روبرت فى هذه الكلمات :

الآن شكراً لله الذى جعلنا نبارى الساعة التى اختارها
وأمسك بشبابنا وأيقظنا من النوم
بيد واثقة ، وعين رائقة ، وقوة زادت حدة
لنتحول ، كما يفعل النائمون الذين يقفزون إلى النظافة ،
ونترك القلوب المريضة التى لم يستطع أن يحركها الشرف .

بعد ذلك راح « هول » يبدى ملاحظاته عن التغيير الضخم فى إحساس الناس من ناحية الحرب حتى قبل ختام الحرب العالمية الأولى - كان قد أصبح من غير المتصور أن يكون فى إمكان شاعر أن يتحدث عن « الشبان ممن أمامهم أفضل الحياة ، وكل منهم تواق إلى الاستفادة منها إلى أقصى حد « كالنائمين الذين يقفزون إلى النظافة » - إلى ما تحدثه الحرب من الرعب والعار والانحطاط » . أما عن نفسه « فقد شفيت من أية أوهام ربما ساورتنى من ناحية الحرب بوصفها مغامرة نبيلة ، ولكن هــذا لم يحدث إلا بعد وقت » .

وبرغم نظرته المريرة بعد ذلك إلى الحرب بصفتها هذه ، فقد كان هناك على ما أعتقد ، عنصر من النبل فى التزامه بالمشاركة فى أشد مظاهر التجربة

الإنسانية بعثاً على اليأس ، فى رسالة فهم مصير الإنسان فى عالم يضم المأساة - وهى رسالة إنسانية شاملة .

إننى أحاول أن أجد مصطلحاً واحداً لروح «هول» كجندى ، روح يتمنى المرء لها «بديلاً أخلاقياً» . إنها بعبارة واحدة بحث عن الحقيقة فى التجربة ، وحاجة إلى تجربة أسوأ الأمور حتى يتسنى إدراك تكلفة خيرها . وكعضو مسئول فى النوع البشرى لم يكن فى وسعه أن يقنع بحظ حسن توفرت له الوقاية بصفة عارضة .

واستخدم «رويى» عبارة اقتربت من الهدف فقد بدا «الاخلاص لقضية» فى نظره أسمى فضيلة عند الإنسان .

ولكن الأقرب إلى الهدف كلمة ألفرد دى فينى فى La Canne de Jonc

(وقد مر دى فينى بعاصفة الثورة) . والكلمة عنده هى « الشرف » ويصف معناها فى هذه الأبيات :

إنه فضيلة بشرية تماماً . . .

وإحساس يولد معنا ، مستقلاً عن الأزمنة والأماكن .

وحتى عن الأديان .

إحساس فخور ، لايلين ، وغريزة ذات جمال لايقارن . .

إنه إيمان الشرف .

ومصطلح « الشرف » يحمل معه التزاماً محدداً بذاته ويفرض نفسه بنفسه ، التزام - شأنه شأن « دين الشرف » لا يمكن أن يفرضه قانون أو عرف ، وهو فى ذروته التزام غير مكتوب بالعضوية فى النوع البشرى ، أى هو الواجب الذى يفرض المعرفة بالقيمة التى ينطوى عليها أن يكون الكائن إنساناً ويدفع الثمن الكامل ، وهو واجب لم يقدم وصفة له .

بهذا الفهم نستطيع أن نرى أن إلغاء الحرب - إذا أمكن بغير هذا

تحقيق الأشياء التى تسعى إليها الحرب ـ لن يبلغ شيئاً من الشرف أوالولاء أوالشجاعة . لسنا بحاجة إلى أن نعتز بالحرب حتى نعتز بالعظمة التى غالباً ماولدتها الحرب فى الناس . إن البديل الأخلاقى عن الحرب يكمن فى الجوهر الروحى لشرف الإنسان ، فيحمله على مواجهة أى خطر ومغامرة وتضحية وآلام مما قد ينطوى عليه أداء المهمة التى يرسمها مصيره .

ويظل صحيحاً أن المعسكر الحربى يشغل مكاناً فى تربية الناس لم يتوافر بعد بديل مناسب عنه . هناك وقت لأداء خدمة معينة للمجتمع فى نواحيها الجثمانية ، خدمة مجندة واجبارية تحت إمرة ضباط تجب طاعتهم ـ ضباط يعرفون عملهم تماماً ويحافظون على النظام ويتقاسمون المشاق التى يتطلبونها لرجالهم ، وهناك وقت لمجتمع من الذكور ، لحياة رهينة هى موضع القبول والمراعاة فى أمانة ، لرأى إنسان فى إنسان لا يجرى تجنبه عن طريق الالتجاء السهل إلى القبول الأنثوى ـ ذلك العيب الخطير الذى تتسم به حياة التعليم المشترك بين الجنسين فى الكليات ، وهناك مهام عامة كثيرة يستطيع مثل هذا المعسكر أن يقوم بها على النحو الملائم ، كما فى تطهير الطرق الجبلية ، وإصـــلاح الجسور النهرية المكسورة ، وبناء السدود . . وهو العمل الذى يقوم مجتمع مجرد وعن عزم ، كرس نفسه للمشاق المشتركة عند الحد المتحرك من حياة الأمة ، وينعم بنوع من الزمالة ليس بالتجربة الإنسانية بديل عنها .

ويجد التاريخ البشرى أظهر قطاعاته فى نقاط سيطرة الإنسان المتزايدة على القوى الطبيعية ، واستئناس الحيوانات ، واستخدام الأدوات ، واختراع البارود ، والآلة ووسائل الاتصال أو الرؤية عن بعد ، وإطلاق سراح الطاقة النووية . وللحرب عصورها المبنية على هذه الفترات الفيزيقية . وفى كل من هذه الفترات استدعت ظاهرة القتل الجماعى المتزايدة ثورة متزايدة ضد الحرب ذاتها ، فمدى المأساة الآن يسلب الحرب مقام التضحية

التى يتقبلها الإنسان - فكلمة « مأساة » ولهـا اعتبارها ، تصبح غير ذات موضوع . ولكن هذا فى مظهره الأخير يخفف من عنصر التناقض الذى يلازم الحرب بصفتها هذه فى أية فترة ، وينمى الراحة الروحية حين ترتكب الحرب الانتحار ، مثلما يحدث الآن .

وفى جميع المراحل ، وكما سبق لى أن أوضحت ، تعامل الحرب البشر على أنهم أشياء لا أشخاص . إلا أنها فى تأثيرها تعتمد على شخصيتهم المستمرة ، فهى لا تقصد إفناءهم ، وإنما تقصد فرض التغيير على إرادتهم . فالشعب الذى يقف وراء خطوط القتال سيعيش وقد فرض عليه التغيير فى ظروفه وأحكامه . هنا يبدأ التناقض فى شن الحرب ، مع السخافة الواضحة التى تنطوى عليها الدعوى بأن تغييراً فى الفكر والمعتقد والأيديولوجية يمكن فرضه بالقوة . إن الوهم المزمن الذى يساور القوة السياسية هو أنها تستطيع فرض المعتقدات ، والرفض الصريح لهذا الخداع يشكل عصر تحرير لروح الإنسان .

هذا الصراع الباطنى - الكامن فى الحرب - يضفى على جميع معاملات الحرب مذاق الخروج على القانون ، فليس القتل وحده هو الذى يصبح النظام الذى تسير الأمور وفقاً له ، وإنما فكرة « كل شىء عادل » تتضمن الكذب والتجسس ، والروايات الكاذبة التى تقال للجمهور ، و المعلومات « المبوبة » إلى حد كبير ، بينما يظل « الصدق فى الأنباء » الأسلوب المعلن ، والسبب الرسمى ، والترخيص فى كل مكان باستخدام القسوة . وحتى فى الحروب المقدسة التى يشنها الشعب المختار ، يشعر الإنسان بالفزع إزاء المعاملة التى جرى اقتراحها بالنسبة إلى الكنعانيين أو للبابليين والسبب جرمهم الذى ارتكبوه فى الأسر . « فى ذلك اليوم سوف يؤخذ أطفالكم الرضع وتهشم رؤسهم على الحجارة » . وهناك مقدمة مناسبة لتاريخنا الحديث تتمثل - إن جاز القول - فيما فعلناه بأهل الجنوب الغربى العظيم من بلادنا ،

باسم « القدر الواضح » . كان فى جامعة طوكيو (وربما لا يزال بها) كرسى للقانون الدستورى الأمريكى . وحدثنى الأستاذ ياسكاتا كاجى الذى سبق له أن شغل ذلك المنصب ، أنه كان يشعر بالمتعة وهو ينقل هذه الأفكار عن القانون إلى الشباب اليابانى ، إلا عندما بدأ يتحدث عن الحرب المكسيكية . وأضاف أن الصعوبة التى كان يواجهها لم تقتصر على الأعذار التى من أجلها شنت تلك الحرب ، وإنما لأنه برغم عدم موافقته على الوسيلة كان يشعر أنه مضطر إلى الموافقة على النتيجة ، فهو يود الآن أن يرى كاليفورنيا ولاية من المكسيك . لقد بدت الحرب أحياناً كوسيلة مشينة لغاية لها ما يبررها ، وسيلة تسمم إلى حد ما الإشباع فى النهاية وتزيد مما نستشعر من الراحة النفسية عند ما تنبذ الحرب .

وفى داخل نسيج الوحدة المقاتلة نفسها ـ ولن أذكر صراعات الحكم الأدنى التى تصاحب سلوك المجندين فى وقت الراحة إذ يضايقهم الروتين ، والرياء المصطنع فى العلاقات مع الزملاء فى المعسكر والموافقة الناقصة على التفسيرات الرسمية للغرض من الحد من حملة ما ـ أقول إنه غالباً ، أو بالأحرى بصفة مزمنة ، ما يتعين على الإحساس الشخصى للمجند بالشرف أن يناضل ضد الواجبات التى تفرضها الطاعة العسكرية (كما فى مسرحية هنرى دنكر « السنارة ») . هناك على ما أعتقد أمريكيون ليسوا بالعدد القليل ممن بدت حادثة الطائرة يو ـ ٢ التى حطمت مؤتمر باريس فى مايو ١٩٦٢ ، نكبة أخلاقية فى نظرهم بسبب احترامهم لما يتسم به التوجيه الرسمى العالى من نزاهة دقيقة .

فى عالم بلا حرب يجب أن يكون مبعث راحة كبيرة للنفس البشرية ، التخلص النهائى من الحيل المفزعة التى يعمد إليها الرسميون فى الإبقاء على الثقة مع الجمهور . ويلجأ إليها الجمهور فى الإبقاء على الإيمان بما تتسم به

« حرب عادلة » - وهو تعبير يجب أن نأمل إلغاءه فى النهاية - من عدالة كاملة ونظافة .

إن ما لعالم بغير حرب من تأثير على روح الإنسان لن يكون أصلاً مشاعر الراحة السلبية - أى انقشاع سحابة الحرب النووية المخيمة على معنى الحياة الكلى ، والخلاص من المتناقضات الباطنية التى ينطوى عليها كل شن للحرب من جانب الإنسان، والخلاص مما تشتمل عليه الحرب من «عار ورعب وانحطاط » . إنه سيكون الفرحة المتولدة من كشف جديد ، أى تجربة جديدة للقوة .

ذلك أن الإنسان لا يكون حراً من الناحية الروحية إلا عندما يشارك فى القوة التى تحكم الكون ، ويشترك فى عملية الخلق . وسوف يتطلب عالم بلا حرب تحقيقاً معيناً للإجماع فى الإرادة التى تستهدف القضاء على لعنة لا يمكن احتمالها . وسوف يكون نفس تحقيق ذلك الإجماع عملاً - لا من جانب القوة المادية بالتأكيد - ولكنه من جانب قدرة على تغيير الدوافع التى تحرك الإنسان .

إن إرادة الإنسان هى فى جوهرها إرادة لتملك القوة بمعنى لم يتصوره هوبز أو نيتشه . إنها رفض للعبث ، وافتراض للسيطرة على جزء من أحداث المستقبل ، يعمل على أن يقع ما ينبغى أن يقع ، ويجعل ما يملك الفنان من قدرة مكملاً للعمل التنظيمى الذى يقوم به المشرع ، ويحقق ذلك الرادع الباطنى الذى وجدناه كإرادة على تحقيق السلام فى جوهر صانع الحرب العنيد .

ومن أجل عمل تقوم به القوة الخلاقة - قوة ليست على الغير ولكنها من أجل الغير ، وقوة على الأفكار أولاً قبل أن تكون قوة على الأفعال ، نقول إنه من أجل هذا يمهد الطريق بفضل الرفض العام الواضح الآن - لا يزال ماوتسى تنج سراً غامضاً - للدمار الجماعى كوسيلة للبقاء ، وبذلك

يجعل من الأمور البالية ذلك الالتجاء إلى استشارة الساحرات التى يطلق عليها اسم علم السوبرناتيقا الذى يعلمنا قيم البقاء المقارنة لمختلف الحضارات القائمة بعد خسائر قدرها (س) أو (ص) من مئات الملايين من أعضائها .

وبهذا الإحساس بالراحة ، لا تزال أمامنا تلك المشكلات التى لم تحل والمتعلقة بالحق والعدل . والإغراء الذى يحمل خصماً قوياً على أن يتولى بنفسه اتخاذ القرارات ـ تجديد شن الحرب بعد أن يكون من غير المستطاع استبعاد رفض الحرب ـ ويعود إلى الظهور الميل إلى التكهن بجدارة خصمنا لأن نثق به ، وهو تكهن مصحوب بمحاولات خفية لاستقصاء دوافعه . هذا الجبن وهذه السلبية المتبقيان تغفلان تماماً ما للنفس البشرية من قدرة معنوية فائقة ، هى القدرة على أن تخلق فى الخصم المزاج الذى يمكن أن نطمئن إليه .

هذه القدرة هى التى تميز كل معنى عبارة « لاتقاوم الشر » باعتباره خطوة إلى الأمام بالنسبة إلى المعنى الذى تتضمنه عبارة « العين بالعين » . إن فكرة « التمشى معه ـ لا تعنى الرضوخ فى استسلام للإساءة ولكنها فكرة قوامها تغيير مزاج العدو . إن نية الثائر فى قصة كامى الذى إذ يجد نفسه أمام مطلب غير عادل يرفض أن يطيع الأمر ولو على حساب حياته لا لأنه يعارض العمل ولكن لأن السيد الذى يحكم ضميره يعلم أن هذا العمل خاطىء . وإذ يتأكد الثائر من هذا يخطو الخطوة التى تخلق التضامن . هذه الفكرة العظيمة التى طلع بها كامى مهمة تماماً بالنسبة إلى المشكلة العالمية اليوم . إنها تنطوى على فعل صادر عن إيمان، وليست الاستسلام السهل المنبعث عن التواد البليد . إنها إيمان فى مشروع للتعايش بعد التفكير العميق . وهى استعداد للمخاطرة بما يترتب عليه من مراحل نزع السلاح على أساس التأكيد المتحقق من الدوافع الأساسية التى تحرك الخصم وإرادة للمشاركة فى إقامة نظام عالمى عملى .

سوف تدرك فى برنامجها أن « العدو » هو أهم عضو ينبغى إدراجه فى نظام عالمى جديد قائم على ذلك الاتفاق الضرورى المعترف به والذى وجدنا أنه شرط مسبق لجميع المباريات التى يمكن تعريفها ، وهى المباريات التى يتعرض لها مجتمع من شعوب تختلف فيما بينها اختلافاً واسعاً وله قيمته . قد لا تكون مشكلات مثل هذا المجتمع أقل ضخامة من مشكلات حرب باردة عفا عليها الزمن ، ولكنها مشكلات تواجه بفرحة جديدة - فرحة عميقة ومهيبة ومقدسة كالتى استشعرها روبرت بروك وهو يلبى نداء الحرب العالمية الأولى - فرحة المشاركة فى عملية الخلق مع كل تلك السلسلة الهرمية من القوى الخلاقة التى يشتمل عليها ذلك الواقع الذى نعيش ونتحرك فيه .

(١٣)

مقترحات للدراسة والعمل

جيمس وادسورث

سفير الولايات المتحدة السابق لدى الأمم المتحدة وأحد المفاوضين فى شئون نزع السلاح.

رأينا فى الفصول المتقدمة أن علماءنا وخبراءنا ، برغم تفاؤلهم ، يدركون الصعاب التى تكاد أن تكون خيالية وتقع بين توترات اليوم وقيام عالم يخلو من الحرب . وهم لا يودون أن يحملوا أحداً على الاعتقاد بأن تلويحاً بعصا سحرية يمكن أن يحدث جميع التغييرات الأساسية التى يتطلبها عالم كهذا حتى قبل أن نبدأ السير فى طريق التغييرات المجهولة التى تنشأ الحاجة إليها بمجرد أن نقيم مثل هذا العالم . والواقع أننا مقتنعون جميعاً بأن الإنسان العاقل والأنظمة التى أنشأها لا يزال أمامهم طريق طويل ومضنٍ قبل أن يروا العصر الألفى الذهبى .

لذلك يزداد الانطباع بأن الفقهاء والأساتذة والوزراء والمؤرخين ومديرى الأبحاث وغيرهم كثير ، وإن كانوا أبعد من ان تفزعهم العقبات التى تعترض الطرق إلى السلام، قادرون على الافتراض فى هدوء بأن الطرق يمكن اختراقها وأن التخطيط والتفكير اللازمين هما فى حيز الإمكان دون إساءة خطيرة إلى « طريقة حياة » أى شخص . ليس فى هذا الكتاب تعصب ولا اتجاه مهذب إلى تجاهل أى شىء لا يمكن حله بسهولة . هنا العقل المستقصى الذى يبحث عن الاحتمالات ويستنتج أنها موجودة بالنسبة إلينا لو أننا فقط أبدينا القدر الكافى من الرغبة فيها .

وإذ يدرك المؤلفون الإمكانيات فقد أدركوا أيضاً الصعاب وسلموها

إلينا بقصد الدرس والتعرف عليها والمعالجة التكتيكية لها . تنقسم هذه الصعاب بوجه عام إلى ستة أجزاء : سياسية ، اقتصادية ، عسكرية ، تربوية وأعلامية ، وسوسيولوجية ، وقانونية . وبعد أن يدرس القارىء الفصول يصبح على اقتناع بأن التغييرات الناشئة عن تحقيق الفروض التى أحالها إلينا مختلف المؤلفين ، تغييرات يمكن التحكم فيها ، أو فى أغلبها على الأقل . ومن جهة أخرى أجد نفسى معنياً على نحو جاد بالاستعدادات التى يحتاج إليها قبل أن يكون فى الإمكان إثبات صحة هذه الفروض . فلكى نصل إلى اليوم الذى يتم فيه نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً ، عندما يكون فى الإمكان تطبيق جميع الأجهزة التى جرى وصفها والحجج التى جرى استخلاصها فى الفصول المتقدمة ، نقول ما الذى يتعين عمله ؟

ليس ثمة قيمة كبيرة فى تشريح كل من الفصول المتقدمة بدوره حتى يتسنى بيان الأسئلة الواضحة التى تثيرها ، فهذا أسلوب قد يبدو نقدياً ولا يمكن تبريره ، أو قد يبدو تعسفياً وينبغى تجنبه . ولذلك سأتناول الأقسام الستة الكبرى التى ذكرتها الآن وأناقشها على أساس أية مشكلات يجب حلها حتى نحقق الظروف التى افترضتها الفصول السابقة .

الإمكانيات السياسية :

إننا أولاً وقبل كل شىء بحاجة إلى أن ندرك وجود التغيير ومطالبه كما حسن وصفه فى الفصول التى كتبها والتر مليس وأرنولد توينبى وآرثر لارسون . يجب أن نتوقع التطورات السياسية التى ستجد ، ويجب أن نضع الخطة كى تنساب قوى التغيير فى المجارى التى تؤدى منطقياً إلى عالمنا الذى لا حرب فيه . وهذا يعنى أنه يجب علينا أن نعمل عن طريق الدبلوماسية والتربية والإعلام العام على أن تتقبل الجهات الرسمية والرأى العام أهدافاً سياسية معينة . قد تفضل الشعوب أساليب شتى لبلوغ هذه الأهداف ، تتمشى مع تقاليدها وتجربتها وشكل الحكم الحالى فيها ومركزها

الراهن إزاء بقية العالم . والحقيقة أن اتباع أى شعبين طرقاً متماثلة هو أمر موضع الشك .

وبذلك سوف يكون من الضرورى بدء الدراسات من جانب واحد ، عن أفضل الوسائل وأقلها إزعاجاً للوصول إلى موقف سياسى سوف يتطالب فى معظم الحالات تعديلات عميقة وعريضة من أجل تحقيق الغرض . والموقف اللازم ليوم يتم فيه بنجاح نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً ، يتضمن سلسلة بأكملها من أنواع الاستعداد ، قد لا يكون لها وجود فى الشعوب اليوم - استعداد :

للنزول على أحكام طائفة دولية من القواعد تصدرها هيئة دولية وتنفذها قوة بوليس دولية .

لقبول ولاية محكمة عدل دولية وأن يصبح قضاؤها إلزامياً بدلاً من كونه استشارياً ، لتمويل تشغيل جهاز للمحافظة على السلام وجميع ضروب النشاط الأخرى التى تعتبرها الأمم المتحدة وأجهزتها جوهرية .

لتحمل الأخطار السياسية الناجمة من الفشل وما يترتب على ذلك من خطر على السلم للاطمئنان إلى أن تنظيم الرقابة الدولية يمكن أن يوفر وسوف يوفر الحماية ضد عدوان يعد فى السر .

واضح أن شعوباً كثيرة سوف تجد فى أول الأمر أنه مما لا يمكن التفكير فيه أن تسير فى مسالك سوف تؤدى إلى أمثال هذه التغيرات الثورية فى تقاليدها ، ومعتقداتها ، وإحساساتها بالسيادة . لكن كيف يمكن بغير هذا أن نصل إلى عالم يخلو من الحروب ؟ من المؤكد أن المرء لا يمكن أن يكون من السذاجة بحيث يقترح نظاماً يلقى كل شعب بمقتضاه سلاحه دون أى تأكيد بأن جميع الشعوب الأخرى تفعل الشىء نفسه تمشياً دقيقاً مع الاتفاق . فإذا كنا على ثقة من دوام أمن عالمنا الخالى من الحروب ، فعندئذ سوف

يتعين علينا أن ندفع ثمناً باهظاً لتلك الثقة ، يتمثل فى التقاليد والقومية والسيادة .

لكن بمجرد أن ندفع الثمن المبدئى فلن تشكل الخسارة عبئاً ثقيلاً على معظمنا نظراً لأن وجود القومية المبالغ فيها والسيادة المتطرفة فى جهات معنية كان من التهديدات الكبرى للسلام العالمى . وهكذا فعلى الجبهة السياسية يواجه العالم التحدى الكبير ألا وهو ما إذا كان راغباً فى زوال الحرب بحيث يدفع الثمن . سوف تكون هناك حاجة إلى البحث فى عمق فى جميع أجزاء الأرض: يجب أن يقوم خبراء الأمم المتحدة بمقارنة وتلخيص الدراسات التى تجرى من طرف واحد أو على نطاق إقليمى ، وذلك إلى أن تبرز خطة . مثل هذه الخطة لن تكون مفصلة وإنما ينبغى أن توضع بالدرجة التى تكفى لأن يرى كل عضو بالمجتمع العالمى ، لا مايتوقع منا ومن أصدقائه فحسب بل وما يتوقع أن تفعله بقية المجتمع أيضاً . وسوف يساعد على هذا اعتراف متبادل بالصعاب وبالتضحيات الممكنة التى تواجه الأسرة بكليتها .

الإمكانيات الاقتصادية :

من الحجج الكبرى التى لا تزال تثور حول عقد وتنفيذ اتفاق عالمى لنزع السلاح ، أن الاقتصاديات واقتصاديات الشعوب الغربية بوجه خاص سوف تعانى صعاباً انتقالية كبيرة بل وستهوى إلى حالة كساد عنيف ، هذه الفكرة تتحداها بشكل فعال عدة تقارير حديثة العهد أشهرها « الآثار الاقتصادية لنزع السلاح » الذى أعده الأستاذ إميل بنوا من جامعة كولومبيا ، للوكالة الأمريكية للرقابة على الأسلحة ونزع السلاح ، و « النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح » وهو الوثيقة المسجلة تحت رقم E / 3593 / Rev.1 بالأمم المتحدة . ولكن بغض النظر عن المخاوف، سواء كانت تستند إلى أساس أولا تستند ، فهناك اهتمام عاقل ، وسوف يكون هناك اهتمام بإجراء تخطيط سليم للانتقال إلى اقتصاد عالم خال من الحروب.

ما من أحد يفكر أن وقف انفاق البلايين على الأسلحة سوف يؤثر فى مختلف الاقتصاديات وخاصة اقتصاديات الشعوب التى سيكون عبء نزع السلاح ثقيلاً عليها. وبالمثل يجب التسليم بأنه حتى بين الشعوب التى يكون عبء نزع السلاح خفيفاً عليها نسبياً فإن ردود الفعل الدولية المتولدة عن انتقال الدول الكبرى سوف يجعل من الضرورى إجراء الدراسة والتخطيط على نطاق عالمى. ولذلك وكما أوضح عدة من مؤلفينا ونخص بالذكر كينيث بولدنج وجر نفيل كلارك ، سوف يتعين أن نتعلم الكثير قبل أن يحل اليوم الذى يتحقق فيه نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً . وموضوع الاقتصاد ، شأنه شأن الكثير من الموضوعات ، يتضمن أسئلة مختلفة لمختلف الشعوب والمناطق وظروف التنمية . وبهذا وبالنسبة إلى كل شعب على ضوء موقفه الخاص سوف نود أن نعرف من بين أشياء أخرى :

كيف سيؤثر زوال الحروب على الاقتصاد الداخلى نتيجة انتقاله ؟

كيف سيؤثر زوال الحروب على الاقتصاد الداخلى نتيجة انتقال الاقتصاديات الأخرى ؟

وكيف يؤثر اقتصاده المتغير فى اقتصاد البلاد الأخرى ؟

وأية خطط يمكن وينبغى وضعها الآن للتقليل من الآثار الثلاثة جميعاً ؟

أى تحسين لآلام الانتقال يمكن أن نعزوه إلى المنظمات الدولية مثل السوق الأوروبية المشتركة ؟ هل ينبغى نشر هذه المنظمات ؟

وماذا ينبغى أن يكون عليه دور المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع الأمم المتحدة ؟ وكيف يرتبط كل شعب بمجلسه الاقتصادى والاجتماعى الإقليمى ؟

كم من المدخرات المترتبة على نزع السلاح يمكن

استخدامها فى برامج المساعدة الدولية ؟ وكم منها يستخدم لخفض الدين؟مشروعات الأعمال؟ التعليم؟ الصحةوالرفاهية؟ خفض الضرائب ؟ أغراض أخرى ؟ ما العبء المتوقع من ناحية إعادة التدريب فى القوة العاملة ؟

لن نتمكن من الحصول على أكثر من تقديرات باعتبارها إجابات على بعض هذه الأسئلة — وقد تكون التقديرات نفسها صعبة إن لم تكن مستحيلة فى بعض البلاد النامية ، بسبب نقص المعلومات الإحصائية وغيرها . وفى الوقت نفسه تشتمل البلاد الأقل نمواً على اقتصاديات غير صناعية نسبياً ، ولذلك ينبغى أن تتمكن من التركيز على مسائل المواد الخام ومشكلات العمال الأقل مهارة . وفى جميع الأحوال سوف تكون هذه مهمة ذات ضخامة كبيرة بالنسبة إلى كل شعب ، فضلاً عن كونها مهمة بالغة الضخامة بالنسبة إلى المجموعة الدولية التى يجب عليها أن تجمع أجزاء الصورة كلها . إلا أننا إذا أردنا النجاة من اضطراب اقتصادى من نوع خطير ، وإذا أردنا تخصيص عشرات البلايين التى يوفرها زوال الحرب لأحسن الاستخدامات ، يكون التخطيط هو الجواب الوحيد . والتخطيط بدوره يستند بصورة لا مفر منها إلى المعرفة بما يواجهه .

الإمكانيات العسكرية :

برغم أن الموقف العسكرى لا يمكن فصله عن السياسى فى معظم الحالات ، إلا أنه يظل من الواجب أن يعالج كموضوع مستقل من ناحية الأغراض التى تتوخاها . ما من شك أن القلائل ، إن كان ثمة وجود لمثلهم ، يمكن أن يتخيلوا بلدهم بدون ذراع عسكرى وذلك باستثناء رعايا تلك الشعوب القليلة التى تعتبر قواتها المسلحة وافية لأغراض الأمن الداخلى فقط . إننا أهل الولايات المتحدة لم نكن شعباً عسكرى النزعة بوجه خاص، ولكن — على الأقل منذ الحرب العالمية الأولى — أصبحت فكرة وجود

قوات مسلحة قوية موضع القبول العام، وفى حالات كثيرة موضع الاحترام من جانب أولئك الذين يعتقدون أن الردع مرادف للسلام العالمى.

ومع هذا ففى اليوم الذى ينزع فيه السلاح نزعاً تاماً وكاملاً سوف يكون الردع الوحيد البادى للعيان هو قوة البوليس الدولية إذ تكون القوات القومية قد انكمشت طبقاً للاتفاق بحيث لا تتجاوز حدود قوات البوليس الداخلية. وفى الإمكان التكهن البعيد المدى بشأن الاستعدادات التى يجب أن تتم قبل أن يدخل مشروع نزع السلاح فى دور التنفيذ بالفعل، وستكون هذه الإستعدادات قد درست فى كل شعب قبل الوصول إلى الاتفاق. ويمكن أن نفترض أنه بمجرد اتخاذ قرار بأن الثمن يوازى المكسب، فسوف تقل نسبياً صعوبة وضع تفاصيل القضاء باطراد على الأدوات العسكرية القومية. سوف يكون الأمر بالنسبة إلى البعض شبيهاً بخلع الأسنان. وسوف يكون مبعث راحة كبيرة بالنسبة إلى البعض الآخر. وربما يكون بالنسبة إلى معظم الشعوب أمراً يبعث على القلق والعجب.

لا شك أنه سيتعين علينا فى الولايات المتحدة أن نودع الأكاديميات العسكرية والبحرية والجوية التى تشغل الآن مكاناً بارزاً فوق المسرح، وربما سوف تكفى أكاديمية واحدة بعد إجراء خفض كبير فى أعداد طلابها. سيصبح البنتاجون خالياً تقريباً. ونهجر معظم المراكز والمعسكرات والمحطات ونوقف الاستعراضات وعمليات التحليق فى الجو. وتنزع القواعد من محلية أو مترامية فى الخارج، أى سوف تتوقف نشاطات كثيرة ومتنوعة أصبحنا متعودين عليها. سوف يكون عالماً غريباً يشق التعود عليه، وإعداد الخطط بشأنه صعباً وأحياناً مؤلماً. والأسئلة التى تتطلب الإجابة عليها هى أصعب الأسئلة وتدور حول الحجم السليم لجهازنا العسكرى وعدد وطراز الأسلحة التى نحتاج إليها.

ولكن تظهر تحديات جديدة لبراعتنا حتى ونحن نضع الخطط لتدمير

رادعنا القومى ، ذلك أنه يجب علينا أن ندرس بأكبر قدر من العناية خلق الهيئة الدولية التى سوف تحل مكانه ، وتكوينها وأداءها لعملها . هنا سيتعين فض العشرات بالمعنى الحرفى من المسائل الصعبة ، وفضها بطريقة تقرها جميع الشعوب المعنية . ونكتفى بذكر عدد قليل من الأسئلة التى يجب أن نجيب عليها :

ما حجم القوة المطلوب ، من الرجال والذخائر والسفن والدبابات والطائرات ؟

هل ينبغى لكل بلد أن يقدم الرجال أو الإمدادات ومن ذا الذى يقرر العدد والحجم ؟

هل ينبغى أن يعمل الرجال على أساس دولى فقط أم يحتفظون بكيانهم القومى ؟ ومن ذا الذى ينبغى أن يدفع مرتباتهم وما حدودها ؟

هل ينبغى إبقاء القوة فى المراكز التابعة للأمم المتحدة أم تظل قريبة المنال فى القواعد القومية ؟

هل ينبغى تخصيص قوات معينة أم قوات مشتركة من الدول التى تسهم فيها ؟

هل ينبغى أن تكون القيادة العليا وأركان الحرب من أفضل المواهب المتوافرة أم ينبغى تكوينهما من رعايا « غير متحازين » فقط ؟

من ذا الذى يقرر أية عناصر من القوة تستخدم فى أى بلد معين أو أية منطقة معينة ؟

ومن ذا الذى يقرر جنسية الضباط الذين يتولون القيادة فى الميدان ؟

أين ينبغى الحصول على الأسلحة والمواد للقوة ؟
أية أنواع من الأسلحة ستكون لازمة ومن ذا الذى يقرر ذلك؟

هل ينبغى إعفاء الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن من تقديم الرجال أو الأسلحة ؟

ما القواعد الأساسية التى ينبغى وضعها كى تستخدمها القوة ؟ هل تعمل فقط فى حالات التهديد بالعدوان أم فى التهديدات بثورة مسلحة ؟

لن يكون من السهل إيجاد الإجابات على هذه الأسئلة وعلى الكثير من التفاصيل الأخرى المتعلقة بالسياسة والتنظيم والتنفيذ . حتى لو فرضنا توافر أفضل الإرادة فى العالم ، وهذا هو السبب الذى من أجله يحتاج الأمر إلى الكثير من الدراسة مقدما ، ربما يستطيع العسكريون من رجالنا أن يجلسوا ويقدروا الحد الأعلى من القوات التى يحتاج إليها الأمن الداخلى فى كل من شعوب العالم ، ولكنى أشك فى أن يوافق كل شعب على القوة التى يخصصها له مثل هذا النظام . وقد يكون من الضرورى وضع ترتيب تقوم بمقتضاه جميع الشعوب بوضع التقديرات الخاصة بها وتسمح لجماعة دولية تمثيلية بتحقيق التوازن على أساس أدنى مقياس مشترك . وعلى أى حال فالكلمة الرئيسية بالنسبة إلى جميع هذه المتاعب هى الاستعداد ، والاستعداد الكثير .

الإمكانيات التعليمية والإعلامية :

فى تغيير التوجيه الذى يدعو إليه هذا المجلد يجب أن يلعب ميدان التعليم والإعلام دوراً حيوياً . وهذا لا ينطبق على دراسات الاتجاه التى يجب القيام بها فحسب وإنما ينطبق أيضاً على ذلك المركب كله من النظم التعليمية بالعالم ، فى مساعدة تشكيل الناس من جميع الأعمار بحيث يتكيفوا

على المفاهيم الجديدة التى يجب اعتناقها حتى يكون قيام حالة انعدام الحرب والتى نسعى إليها فى حيز الإمكان .

إن « جول موك موخ » يتحدث عن شهية البشر الحقيقية للحرب ، وهى الأساس الاجتماعى الذى تقوم عليه الحرب . ويناقش جد مارمور سلسلة بأكلها من التنقيحات التى نحتاج إليها فى تربية الصغار . ويتحدث والتر ميليس عن ثورة التوقعات ، كما يقترح جرنفيل كلارك إجراء دراسة عن التوزيع الممكن للأموال المتاحة بين قوة السلام ومستوى المعيشة ومستوى التربية . ويتحدث آرثر لارسون عن تشجيع التعبير عن طريق القانون وعن الحاجة إلى إجراء تغيير فى التعليم ، كما يتحدث عن عوامل أخرى فى المشكلات التى تظل فى حاجة إلى أن تحل . وهكذا نلقى تقريراً عاماً من جانب جميع المؤلفين بأن التعليم بصفته هذه يجب أن يلقى اهتماماً بالغاً فى أية مشروعات يتعين وضعها .

والأسئلة التى يثيرها هذا العامل الكبير ليست فى وضوح الأسئلة المتعلقة بقوة السلام ، ولكن عدداً قليلا منها يكفى لإعطاء فكرة عن حاجات من يخططون لعالمنا الذى يخلو من الحروب :

كيف نعلم الرأى العام أن عالماً بلا حروب ممكن ومعقول ومأمون ؟ كيف نعيد النظر فى دراسة التاريخ لنلغى ما يوضع من تأكيد على الحروب والمعارك ونعيد تأكيد التغييرات والاتجاهات فى الأنظمة البشرية ؟

ما مكان لغة مشتركة فى عالم بلا حرب ؟ ما اللغة التى ينبغى أن تكون ومن ذا الذى يقرر ذلك ؟

أى تنظيم يكون مسئولا عن إنشاء نظام من جامعات دولية حقاً ؟ من ذا الذى يتولى برامج تبادل الطلبة ، تلك البرامج الموسعة إلى درجة بالغة ؟

كيف ننظم برنامجاً ضخماً لتعليم الشباب بشأن مسائل التعاون الدولى ؟ كيف نتأكد أن نظم التعليم لن تخرب بحيث تسبب تحولاً نحو القومية المتطرفة ؟

كيف يمكن للتعليم والإعلان أن يعالجا على أفضل وجه « مرض الكراهية الزاحف » ؟

كيف يستطيع التعليم والترفيه أن يعكسا مانلقاه الآن فى الأفلام السينمائية والتليفزيون والوسائل الأخرى من اتجاه إلى إزالة الإحساس بالعنف ؟

ظاهر أن مسئولية التعليم والإعلام سوف تكون فى بداية الأمر أفضل ما يكون فى تلك المستويات من الأعمار التى يتعين فيها عدم تعليم معتقدات معينة أو ربما نقول أحقاد معينة ، قبل أن يتقبل الناس فكرة عالم لاحرب فيه . ليس معنى هذا أنه لا يجب توجيه الاهتمام إلى روضة الأطفال — فمن المعقول بشكل واضح أن الأطفال الصغار لا يكتسبون أمثال هذه الأحقاد فى المحل الأول . ولكن إذ نتحرك كى نعد أنفسنا لليوم الذى ينزع فيه السلاح نزعاً عاماً وكاملاً فسوف يكون من الصعاب الكبرى التى تواجهنا أن نقنع الناس بأن شيئاً من هذا القبيل هو لمصلحتهم الذاتية . إن الأفراد الذين يعلنون بصلابة رغبتهم فى السلام غالباً مايميلون إلى أن يقابلوا بروح محاربة ظلماً وقع ، سواء أكان حقيقياً أم كان وليد الخيال. إن الكثيرين لم يفقدوا أبداً الاعتقاد الذى كان يساورهم وهم صغار بأن السبيل الوحيد للفوز فى جدل هو أن تضرب خصمك ضرباً جثمانياً . ويمكن أن نأمل فى أن يكون المسيو موفى على حق حين يقرر أن طعم الحرب قد مات فى القرن العشرين . إنى لأذكر حوادث قريبة كان فيها الكثيرون من الأمريكيين وبعضهم من البارزين يؤيدون دخول الولايات المتحدة فى كوبا وإخضاع نظام كاسترو والشعب الكوبى بالقوة العسكرية الساحقة .

إذن ربما تقع على عاتق التعليم والإعلام أخطر المسئولية ألا وهي خلق اتجاه يمكن أن يخلق بدوره جواً يمكن أن يتحقق فيه عالم يخلو من الحرب. ولن يكون هذا بالمهمة اليسيرة . لقد ظلت نزعة القتال تخلق سنوات كثيرة نزعة مضادة . و « مرض الكراهية الزاحف » وباء هو من عظم الانتشار بحيث لا يتمتع أى ركن من أركان العالم بالمناعة دونه .

الإمكانيات السوسيولوجية :

إن عوامل كثيرة فى الميدان السوسيولوجى تطغى على المجالات الأخرى التى ناقشناها الآن ، ولكن هناك برغم هذا مشكلات معينة يتعين حلها قبل اليوم الذى ينزع فيه السلاح نزعاً عاماً وكاملاً . وهى مشكلات لا تتفق مع أى نمط آخـــر . فالمسائل المتعلقة بضبط نمو السكان ، والاضطراب الذى يعترى القوة العاملة ، والنظم الاجتماعية باعتبارها نماذج ممكنة لحالة زوال الحرب ، وما إلى ذلك ، نقول إن هذه المسائل تفرض نفسها فى الفصول المتقدمة داعية إلى توجيه الاهتمام إليها . وهنا قائمة جزئية من أكثر الأسئلة وضوحاً :

ما الذى ينبغى أن يحل بوجه عام محل الحرب ، حتى يشبع . . الحافز على النزاع فى المجتمع؟ هل تكفى المباريات فى الألعاب الرياضية؟

ما مبلغ أهمية ضبط نمو السكان بالنسبة إلى حالة زوال الحروب ؟ هل يساعد على هذا رفع مستويات المعيشة ؟

كيف نجعل الأبوة المخططة موضع القبول تماماً فى جميع أجزاء العالم . . ؟

ما الحد اللازم أو الممكن من إعادة توزيع القوى العاملة فى حالة إغلاق مصانع الدفاع ؟ وبخلاف العمل ما المعانى السيوسيولوجية التى ينطوى عليها رد الفعل الاقتصادى

ازاء حالة القضاء على الحروب ؟

ما التأثير الناجم من الأزمة والضغط المستمرين، بالنسبة إلى المجتمع الحديث؟ هل يكون رد الفعل من جانب الشباب إيجابياً إزاء التهديد بإمكانية العودة إلى الخدمة العسكرية القاتلة ؟

هل يملك المجتمع ككل ردود فعل يمكن التعرف عليها تجاه الحرب مقابل السلام ، والديموقراطية مقابل الدكتاتورية إلخ . وهل يمكن استخدام ردود الفعل هذه لتهيء برامج للدراسة والعمل ؟

يمكن أن نرى بسهولة أن فى الإمكان توجيه أسئلة إضافية كثيرة جداً فى هذا الميدان ، تتعلق بصراع الأفكار والقيم ، وبالمشكلات الأخلاقية والسيكولوجية والروحية التى لا بد أن تنشأ . إن كل ما يؤثر فى الحياة البشرية بمثل هذه القوة بحيث يقل خطر إنهائها عن طريق الحرب لابد أن يثير عن الأسئلة أكثر مما يقدم من الإجابات. ومهما يكن البديل الأخلاقى عن الحرب ، فيجب أن يؤثر فى الناس بالتأكيد حتى بأكثر مما يؤثر فى الأنظمة . فإذا دفع الشباب إلى حالة اليأس بالنسبة إلى المستقبل ، فما الذى سيحدث خلال البعث المعنوى والسيكولوجى اللذين سيصحبان بالتأكيد الإدراك النهائى بأن اليأس قد زال فجأة ؟

فكرة أخرى بشأن الناس . لقد أصبحنا فى الآونة الأخيرة نتقبل الفكرة التى تذهب إلى أن النفس البشرية قادرة على أن تقاوم الضغوط التشاؤمية الخيالية بحيث تتحدى المعايير العادية للقيمة . . . إذن ما الذى يحدث إذا خفت هذه الضغوط فى فترة قصيرة من الزمن ؟

هل تنشأ الإمكانية بأن النسيج الأخلاقى سيزداد صلابة ، أم هل نصبح فريسة المداهنة التى ستحل محل القعقعة بالصواريخ ؟ الجواب الواضح

لا وجود له اليوم ، فإذا شئنا أن ندرك فجأة أنه لن يعود فى وسعنا الاعتماد على الأسلحة ، فهل نصبح أشد ضعفاً أو أكثر قوة ؟ واضح أن المرء يميل إلى الفرض الأخير نظراً لأن التكيف مع الظروف الجديدة لا ينبغى أبداً أن يولد الضعف حين يواجه التهديد الجديد . وفى الوقت نفسه نكتفى بالقول بأننا لا نعلم . ينبغى ويجب أن نستخدم العقل إذ الظاهر أن العاطفة لا تكفى .

الإمكانيات القانونية :

إنى إذ أتناول هذا القسم الأخير أجد راحة فيه إذ من المتفق عليه عموماً أن التغيير الحقيقى لا يمكن أن يقع إلا داخل إطار من القانون ، ويجب أن ندرس القانون كى نكتشف أين يحتاج إلى تقوية حتى يحيط بالتغيير . لو سلمنا ، كما يبين آرثر لارسون ، أننا قد خلفنا وراءنا الكثير وأن القاعدة التى ترى وجوب احترام الاتفاقات قد سببت الآن تغييرات ضخمة فلا تزال هناك عناصر من الشك بصدد بعض المعانى التى يتضمنها عالم بلا حرب .

ومما له أهمية خاصة ذلك الذراع الذى يحيط فيحمى جهاز المحافظة على السلام . وبرغم أن أسئلة قانونية معينة يتضمنها النقاش الوارد تحت عنوان «الإمكانيات العسكرية » إلا أنه يجوز تمعن هذه النقاط الأخرى :

هل ستكون هناك حاجة إلى إجراء تغيرات فى ميثاق الأمم المتحدة أو فى أى من قواعده وتنظيماته ، لكى تمنح قوة السلام السلطة المطلوبة ؟

هل ستكون هناك حاجة إلى إجراء تغييرات فى دساتير أى شعب أو قوانينه أو معاهداته بقصد تزويد قوة السلام بالرجال أو المواد ؟

أى تنميط يمكن يتناول القوانين القومية أو الإتفاقات

الدولية التي تمس صناعة الأسلحة غير المشروعة ونقلها وتسليمها ؟ ما التقوية التي يحتاج اليها هذا الأمر ؟

هل يحتاج الحال إلى تعديل القوانين القومية الخاصة بالإمدادات العسكرية غير المشروعة ، بحيث يسمح بالتنفيذ الدولى ؟

هل سيكون من الضرورى إجراء تغييرات فى قوانين ولوائح المواطنية نتيجة تجنيد قوة دولية حقاً لتخدم فى مختلف أجزاء العالم ؟

وقد تجد أسئلة إضافية كثيرة لاعلاقة لها بقوة السلام الدولية ولكنها تفرض نفسها على الجانب القانونى . وقد تكون الأسئلة التالية من بينها :

ما التغييرات الدولية والقومية التى سيتطلبها الحال ، لجعل قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة بدلاً من أن تكون استشارية ؟ هل ينبغى إجراء هذه التغييرات ؟ أية خطوات قانونية سوف تلزم للبدء فى حملة واسعة من أجل التحكم فى نمو السكان ؟ هل الإجراء القانونى أفضل أم يكون مكملاً للتعليم ؟

كيف يمكن أن نعمم على نطاق عالمى القواعد والمبادىء الأساسية التى يشتمل عليها القانون الدولى ، وبذلك يعظم تقبل جميع أجزاء العالم لها ؟

كل هذا الذى قدمناه لا يراد به ولا يمكن أن يكون فحصاً وافياً وشاملا لمشكلات الاستعداد للتحرك من توترات اليوم إلى عالم بغير حرب . ينبغى أن ندع مثل هــذا الفحص للخبراء فى كل ميدان ممن يمكنهم وينبغى لهم أن يضعوا برامج البحث والدرس التى تسير عليهـا المجموعات

القوميـة والدولية التى يعهد إليهـا بإعداد برامج العمل . غير أنه يكفى أن نوحى بمـدى العمل التحضيرى الذى يجب إتمـامه . فـلو أن العمل بدأ الآن فنى إمكاننـا أن نأمل النجاة من عار الجاب الذى تتحدث عنه الخرافات ، والذى بعـد أن قرر بدون نجاح محاولة توجيه قائد سيارة خـلال الطريق ، إلى مقصده ، تمتم فى النهـاية « سيدى لا يمـكنك التوجه إلى هناك من هنا » .

تنظيف الفكرة الروسية فى عالم بدون أسلحة

الشرح : فى ١٢ يونيه من عام ١٩٦٢ أى بعد شهر من الإعلان عن الندوة عن « عالم بلا حرب » فى مجلة « ستر داى رفيو » والتى بدأت بمقال أرنولد توينبى ، جرى نقاش حول عالم مستقبل بدون أسلحة ، وذلك فى موسكو بمكاتب تحرير مجلة « الشئون الدولية » الشهرية التى تصدرها الجمعية السوفيتية لترويج المعرفة السياسية والعلمية .

ونشرت المناقشة باللغة الإنجليزية فى « الشئون الدولية » بعددها الصادر فى يوليه ١٩٦٢ ، والذى نورده هنا مع اقتطاعات صغيرة قلائل (غير ذات أهمية) بفكرة أن مقارنة بين هذه المناقشة والمناقشة حول « عالم بدون حرب » تثير الاهتمام ، من ناحية الأفكار الرئيسية من جهة، وأسلوب مختلف البيانات ونغمتها والتأكيد الذى تضعه من جهه أخرى .

والذين اشتركوا فى النقاش هم : س. سنا كوييف ، دكتوراه فى العلوم (تاريخ) - ف . كوزيفنيكوف ، دكتور فى العلوم (قانون) ، العضو المراسل بأكاديمية العلوم بالاتحادالسوفيتى - ى . كوروفين - ل . جرموف الباحث فى معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية - ف . ستريجاشيف ، دكتور فى العلوم (اقتصاد) - ف . ريمالوف ، دكتور فى العلوم (اقتصاد) - الماجور جنرال م . جوريانوف ، دكتور فى العلوم (التكنيك) - الماجور جنرال س . بوكروفسكى ، دكتور فى العلوم (التكنيك) - والماجور جنرال ن . تالنسكى ، دكتور فى العلوم (العلوم العسكرية) .

فكرتنا عن عالم بدون أسلحة :

ش . سانا كويف : لقد قررنا اليوم أن نلقى نظرة سريعة عالم بغير أسلحة . إنى أوحى . . بأننا نشترك فى أفكارنا بشأن هذا العالم ، وتطور العلاقات الدولية بعد اتخاذ وتنفيذ خطط لنزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً . وبعبارة أخرى دعونا نفكر اليوم فى الآمال المستقبلة أمام التطورات الدولية وفى الاتجاه والطرق التى يجوز أو يمكن أن تسير فيها .

إننا على بينة بالطبع بالصعاب الهائلة التى ينطوى عليها الوصول إلى حل لموضوع نزع السلاح ، والمقاومة التى ستبديها دوائر معينة فى البلاد الإمبريالية وبخاصة فى أمريكا . كذلك ندرك أن شركاءنا فى الأحاديث لا يجدون من السهل عليهم أن يتصوروا مستقبل العالم القديم — النظام الرأسمالى — بدون المحافظة المستمرة على قوته المسلحة الموجهة ضد شعوبه وبدون الأرباح التى تحصل عليها الإحتكارات الرأسمالية من سباق التسلح .

ومع هذا ففى العالم الآن ظروف موضوعية تتطلب بصورة متزايدة مدخلاً عاقلاً إلى مشكلة نزع السلاح . والظرف الرئيسى هو العلاقة الجديدة بين القوى فى العالم وهى علاقة أبعد من أن تكون فى صالح النظام الرأسمالى . وبفضل هذا . وهو راجع بدرجة غير يسيرة إلى التفوق العسكرى للاتحاد السوفيتى والدول الأخرى المحبة للسلام — نشأ موقف جديد فى العالم لم تعد فيه الإمبريالية قادرة على الالتجاء إلى حرب عامة دون أن تخاطر بوجودها .

وفضلاً عن هذا فسياسة سباق الأسلحة والاستعداد للحرب ، وهى سياسة منبثقة من نفس طبيعة الإمبريالية ، دفعت فى ظل الظروف الحالية المعسكر الرأسمالى إلى طريق مسدود . وبرغم أنها خلقت أداة حرب ضخمة ، فإن إمكانيات تحريكها محدودة جداً أمام الإمبريالية اليوم . وهكذا

فالخوف الذى تملك زعماء الدول الإمبريالية الحاليين من حرب الصواريخ المحملة بالرؤوس النووية ، وقلقهم من ناحية مستقبل نظامهم يضطرهم إلى إجراء المباحثات حول نزع السلاح .

وتتضمن الخطب التى يلقيها الزعماء الغربيون بيانات عديدة ملؤها النفاق ، عن « رغبتهم فى السلام » ، بل وتتضمن رقى ضد الحرب . وفى مسألة المحافظة على السلام ، كما فى مسألة نزع السلاح ، نود على حد عبارة لينين « أن نرى أقل ما يمكن من البيانات والوعود المهيبة أو الصيغ الفخمة ، وأكثر ما يمكن من أبسط القرارات والتدابير المؤدية فعلا إلى السلام وأوضحها ... » .

وبغض النظر عن أنواع التهرب التى يلجأ إليها حكام الدول الغربية واجههم التطور الموضوعى للمجتمع البشرى بهذا البديل الذى لا مهرب منه : إما حرب بالصواريخ المحملة بالرؤوس النووية تنتهى حتماً بالدمار النهائى للنظام الرأسمالى ، وإما الاعتراف بالتعايش السلمى بين الدول ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة . إن التعايش السلمى يؤدى إلى تحسين الموقف الدولى ، وإنهاء سباق الأسلحة وسياسة الحرب الباردة . إنه المعبر الذى يمكن أن يساعد الجنس البشرى على اجتياز الحاضر مخلفاً وراءه عالماً يعج بالأسلحة وداخلاً فى عالم بدون أسلحة.

ما الشكل الذى سيكون عليه هذا العالم المجهول بدون أسلحة ؟

وما الشكل الذى يجب أن يتخذه ؟

إن تطور الشئون الدولية بعد نزع السلاح سوف يدخل فى مرحلة جديدة . سوف تكون فى العالم تغييرات خطيرة ، وينبغى أن أقول تغييرات كمية ، ويسير الموقف الدولى فى مجاريه العادية ، ويختفى الكثير من عوامل التوتر ، وتتدعم الثقة بين الدول .

ولا شك أن من المظاهر المميزة لعالم بدون أسلحة ، تطبيق مبادىء

التعايش السلمى وعلى نطاق أوسع وأكمل ، فى العلاقات بين البلاد الاشتراكية والرأسمالية . وتنفيذ الخطط الموضوعة لنزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً سوف يخلص الشئون الدولية من ظاهرات مثل سباق الأسلحة ، والشك بين الدول ، و « مواقف القوة » ، وسياسة الحرب الباردة التى تستخدمها الآن الدوائر العدوانية فى الغرب كسلاح للاستعداد للحرب وتنظيم جميع أنواع المقامرات العسكرية المتهورة - أقول إن هذه المظاهرات سوف تفقد معناها .

إن الحاجة — والإمكانية وهى الأهم — إلى الالتجاء إلى قوة السلاح فى فض المشكلات سوف تنتفى ، وتصبح المفاوضات الأسلوب الوحيد لتسوية أية نزاعات بين الدول .

سوف يخلق عالم مجرد من السلاح ظروفاً مناسبة لمراعاة مبدأ هام مثل عدم التدخل فى الشئون الداخلية للدول ، ومثل احترام سيادة جميع البلاد والشعوب ، من كبيرة وصغيرة ، واستقلالها الوطنى . وليس سراً أن الحديث الحالى عن سيادة الدول وحقوقها المتساوية فى الجزء الرأسمالى من العالم ، حديث طقوسى بحت بتعبير مخفف .

هل يمكن أن تكون أية مساواة بين الإمبريالية الأمريكية المسلحة من قمة رأسها إلى أخمص قدميها ، وبين بلاد أمريكا اللاتينية المتخلفة اقتصادياً وعسكرياً ، ومعظمها واقع تحت السيطرة الاقتصادية الكاملة للاحتكارات الأمريكية ؟ هل يستطيع أحد أن يتحدث عن السيادة الكاملة لمعظم بلاد أوربا الغربية الأعضاء فى حلف شمال الأطلنطى والتى لا يجرى تشكيل سياستها الخارجية فى عواصمها ؟ هل يثير الدهشة أن تتعارض مثل هذه السياسة الخارجية تعارضاً مباشراً مع الصالح القومى لهذه البلاد ؟ إن العالم الرأسمالى اليوم تسيطر عليه عقيدة القوة ، فالدول الإمبريالية واحتكاراتها تملى إرادتها بأكمل ما ينطوى عليه اللفظ من معنى .

فى عالم الغد حيث لن تعود هناك قوات مسلحة أو تفوق عسكرى لبلد على البلاد الأخرى ، تزول الظروف الموضوعية التى تؤدى إلى أعمال النكث بالسيادة والاستقلال الوطنى ، ويصبح فى الإمكان تحقيق التطور الاقتصادى والثقافى السريع لشعوب كانت متأخرة ، وهذا يعجل بغير جدال بتطور المجتمع البشرى بأكمله . وأقول بصفة عارضة إنى أعتقد أن من الأسباب الرئيسية التى تفسر ما يعمد إليه كبار زعماء الولايات المتحدة من تخريب أى حل لمشكلة نزع السلاح ، رغبتهم فى الاحتفاظ بأى ثمن ، بسيطرتهم على البلاد الأخرى وبسيطرة احتكاراتهم على العالم الرأسمالى .

سوف تنشأ فى العالم بعد نزع السلاح ، ظروف جديدة مواتية لقيام منافسة سليمة حقاً بين النظامين ، الاشتراكية والرأسمالية . وإنا لموقنون أن هذا سوف يهيىء لنظامنا الفرصة كى يظهر، بصورة أقوى بكثير ، تفوقه على الرسمالية ، وليبين لجميع الناس أن مستقبل الجنس البشرى يكمن فى الشيوعية التى تنادى بالسلام ، العمل ، الحرية ، المساواة ، الإخاء والسعادة لجميع الشعوب على ظهر الأرض .

ف . كوزيفنيكوف : كان رئيس اجتماعنا ساناكوييف على حق تماماً إذ يقول إنه فى عالم بدون أسلحة سوف تكون المبادىء السليمة التى تقوم عليها العلاقات الدولية ، موضع القبول الشامل . وتبعاً لذلك سوف تصبح هيئات دولية وعلى رأسها الأمم المتحدة ، أدوات حقيقية للسلام الشامل ، وتكتسب مختلف أساليب التسوية السلمية لأية متناقضات بين الدول غرضاً اجتماعياً جديداً .

إنها لحقيقة معروفة جيداً أن الاتحاد السوفييتى على استعداد لقبول أى نظام من القيود والضمانات فى عالم يقوم بنزع سلاحه ، بشرط أن توقع الدول الغربية على اتفاقية لنزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً . ومشروع الاتفاقية المقدم فى ١٥ مارس ١٩٦٢ يتصور نظاماً واضحاً ، صريحاً

وفعالا ، من القيود والضمانات عند تنفيذ التزامات نزع السلاح . وهذا النظام يرتكز على البيان المشترك المتضمن لمبادىء نزع السلاح المتفق عليها والتى قبلها الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة فيما بين شهرى يونيه وسبتمبر ١٩٦١ . وتنص هذه المبادىء بوجه خاص على تدابير « لتقوية المؤسسات التى تعمل من أجل المحافظة على السلام وتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية » .

وفيما يتعلق بمشكلة نزع السلاح بصورة عامة وكاملة ، قدم الساسة والزعماء العامون والسياسيون والفقهاء الغربيون مشروعات شتى لإعادة تنظيم النظام القانونى الحاضر . وعلى سبيل الموافقة على فكرة النزع العام والكامل للسلاح ، على الأقل بالألفاظ ، يقترح بعضهم أن يعاد تنظيم النظام القانونى العالمى كمقدمة لنزع السلاح ، ويصر البعض الآخر على أن يتم هذا فى نفس الوقت الواحد مع نزع السلاح ، بينما يعتقد غيرهم أن مثل إعادة التنظيم هذه يجب أن تتم بعد نزع السلاح ، أى فى عالم مجرد من السلاح .

وهكذا عبر عن الأفكار التالية حول نزع السلاح ، قادة الرابطة البرلمانية العالمية الذين وفدوا إلى موسكو فى العام الماضى وجرى بيننا وبينهم تبادل مفيد للآراء . إنهم يعتقدون أنه من أجل بلوغ هذا المثل الأعلى يجب إعادة تنظيم الأمم المتحدة بشكل حاسم حتى يتسنى إنشاء :

١ ـ برلمان عالمى لسن القوانين العالمية من أجل تحقيق سلام دائم والمحافظة عليه .

٢ ـ هيئة تنفيذية لتطبيق هذه القوانين .

٣ ـ محاكم عدل دولية اختصاصها إجبارى فى جميع مسائل النزاع المتعلقة بهذه القوانين العالمية .

٤ ـ قوة بوليس عالمية لتنفيذ القوانين العالمية ضد جميع من يرتكبون

أو يهددون بارتكاب خرق هذه القوانين العالمية .

وبهذه الوسائل نصل إلى تحقيق نزع سلاح جميع الشعوب على نطاق شامل وكامل وفى نفس الوقت الواحد .

إن الفقيهين الأمريكيين البارزين والشخصيتين العامتين كلارك وستون يميلان فى كتابهما الهام «السلام العالمى عن طريق القانون العالمى» إلى فكرة عملية تشمل فى نفس الوقت الواحد نزع السلاح وإنشاء قوة بوليس عالمية فعالة . وفى رأيهما أنه ينبغى إنشاء أجهزة عالمية مناسبة أخرى على ذلك الأساس ، بما فيها نظام قضائى أو من نوع قضائى فعال ، وإدارة للتنمية الاقتصادية العالمية ، والأجهزة التشريعية والتنفيذية العالمية اللازمة ، وكذلك نظام لتدبير الموارد المالية لهذه الأغراض .

وأظن أولا وقبل كل شىء ، أنه لا ينبغى وضع شروط مسبقة لنزع السلاح ، فاقتراح إعادة تنظيم النظام القانونى العالمى غير واقعى ولا يمكن قبوله من حيث المبدأ لأنه يصطدم بالقانون الدولى المعاصر المبنى على مبادىء التعايش السلمى بين الدول التى تختلف نظمها الاجتماعية وعلى سيادة جميع البلاد والمساواة ذات السيادة بينها . هذه المشروعات عن قانون عالمى ، وبرلمان عالمى ، وأجهزة تنفيذية وقضائية عالمية تعنى من حيث الجوهر إلغاء القانون الدولى القائم على أساس مبادىء التنسيق بين الإرادات ذات السيادة للدول والشعوب ، وليس على أساس إخضاع هذه الإرادات .

ى . كوروفين : إنها لحقيقة رائعة وغريبة جداً أن الكثيرين من القادة السياسيين الغربيين ، وحتى العلماء والدارسين ، ممن تعودوا جو الحرب الباردة سنوات ، يجدون من العسير أن يتصوروا عالماً مجرداً من السلاح ، ويتنبأون بصعاب لاعد لها ومحتومة فى طريق ظهوره .

يقول البعض من أمثال «ه . براون» إن هذه الصعاب نابعة من الطبيعة البشرية ومن «عجز» الإنسان عن إعادة بناء العلاقات السياسية والاجتماعية لتتمشى مع عالم يخلو من الأسلحة والحروب . ويستسلم غيرهم مثل الأستاذ

«ث . شيلنج» بجامعة هارفارد لتفرعات يسودها التشكك ، مؤكدين أن الدول الاستبدادية فى العصور القديمة كانت أقدر بكثير من الدول الحديثة على محاربة الشك المتبادل والتوتر الدولى (تبادل الرهائن والجواسيس ، التزاوج بين الأسرات المالكة إلخ) . فنى مقال بمجلة « الشئون الخارجية » يحمل عنواناً بليغاً هو « دور الردع فى النزع الكلى للسلاح » نراه يشك فى أن نزع السلاح ممكن من الناحية العملية نظراً إلى أنه بعد تدمير الطائرات الحربية والصواريخ وغيرها من وسائل نقل الصواريخ ، فحتى « الحمار يصبح وسيلة للنقل » . وهو يقول فضلاً عن هذا إن الذى يحب المقامرات العسكرية قد يصبح فى أية لحظة رئيساً لبلد ما ، بينما القوات المسلحة الدولية المراد بها أن تكون ضماناً للأمن العالمى ، قد تصبح هى نفسها مصدر تهديد جديد بالحرب .

وفى التحليل الأخير يحول شيلنج ومن على شاكلته ، نزع السلاح إلى يوتوبيا وإلى يوتوبيا « ضارة » جداً لأن إدوارد تيلر « أب القنبلة الهيدروجينية الأمريكية » يؤكد لنا أن الرقابة الدولية المتصلة بنزع السلاح « سوف تثير الشكوك والاحتكاك » ، و « تصبح مصدراً للإثارة الأمر الذى يترتب عليه أن نزع السلاح قد يؤدى إلى الإحباط والاحتكاك والإخفاق » . . .

وإذ أفزع العلماء والسياسيون والأمريكيون والبريطانيون أنفسهم وغيرهم بأمثال هذه الاحتمالات المشئومة ، بدأوا بحثاً شديداً عن أنواع مبتكرة من الضمانات ضد « أخطار » نزع السلاح . وهكذا يقول الأستاذ « أ . لارسون » فى مؤلفه « الرقابة على الأسلحة عن طريق القانون العالمى » ، إن من الضرورى بصورة ملحة وضع تشريع دولى ملزم للجميع ، على أن يكمله فضلاً عن هذا « تشريع للتعايش » . . يعرف بصورة دقيقة « تلك المناشط التي تقوم بها الدول والتى لن يسمح بها بعد ذلك » .

ولقد بذل عدد من المنظمات العامة والعلمية فى الغرب جهوداً بالغة القدر لإعداد صياغة متقنة للأشكال التنظيمية التى تتخذها أجهزة القمع الدولية فى عالم مجرد من السلاح ، وللنشاط الذى تمارسه . وفى هذا الصدد يوجه اهتمام خاص إلى مشكلة تنظيم قوات مسلحة دولية تعتبر الضمان الرئيسى ضد ما يحتمل أن تعمد إليه دولة منزوعة السلاح من عدوان . ونقطة الابتداء فى هذا التحليل هو الفرض القائل بأن مثل هذه الدولة سوف تحتفظ بقدرتها على الأعمال العدوانية مستخدمة أسلحة مخبأة أوجمعت سراً ، ومستخدمة تفوقاً أو تفوقاً فى قواتها البوليسية أو السكان ، حتى ولو كانت مسلحة بأشد الأسلحة بدائية .

إن المشروعات الغربية الكثيرة تنص على وسائل شتى لتكوين قوات مسلحة دولية (إما من وحدات من جميع الدول ، أو من الدول العظمى أو من الدول الصغيرة) ، وعلى قوة عددية مختلفة (من عدة عشرات الآلاف إلى مليون جندى) ، ونقاط شتى لتوزيعها (فى أكثر مناطق العالم تعرضاً للتهديد وفى قواعد عسكرية خاصة تابعة للأمم المتحدة ، أو منتشرة فى جميع أرجاء العالم) ، وصيغ مختلفة تسليحها (من الأسلحة الصغيرة إلى الأسلحة النووية) ومختلف أشكال زعامتها وقيادتها .

وفى ظنى أن العيب الأساسى فى جميع هذه التصورات هو أن أصحابها يخفقون فى فهم الأسباب الحقيقية لأعمال العدوان والحروب ، ونتيجة لهذا يقدرون نتائج نزع السلاح بصورة عامة وكاملة دون حقيقتها .

لنلق نظرة مثلاً على الطريقة التى يفسر بها مؤلفا كتاب « السلام العالمى عن طريق القانون العالمى » العقبات التى تقف فى طريق النزع العام والكامل للسلاح . إنهما يظنان أن العقبة الأولى ، والأهم ، هى « عدم استعداد الشخص العادى لإجراء أى تغيير حاسم فى الشكل التقليدى لسلوكه » أى فى عاداته وروتينه بعبارة أخرى . ثم يضيفان « أن الوحدات التى اندمج فيها البشر ـ الأسرة ، القبيلة ، البلدة ، المدينة، الدولة القومية ـ

اعتادت أن تؤكد أو تدافع عن مصالحها ، الحقيقة أو المفترضة ، بالعنف أو بالتهديد به » .

ويقول المؤلفان إن العقبة الثانية هي المهنة العسكرية « التي لها في شعوب كثيرة تأثير يكفي لإرغام حكوماتهم على مقاومة قضية النزع العام والكامل للسلاح بدلاً من مساعدتها » . والمؤلفان لا يوضحان « أن السبب في هذا راجع إلى أن الزعماء العسكريين مرتبطون بشركات الحرب ولهم مصلحة مالية راسخة فيها » . ويقولان بدلاً من هذا إنه راجع إلى « تدريبهم » المهني والفكرة التي تذهب إلى أن « مهنتهم » لا يمكن الاستغناء عنها . . ذلك هو السبب الثالث .

رابعاً يأتي « التأثير المضاد » الناجم من الدبلوماسية التقليدية التي ترتبت على عادات سياسة الدول الكبرى . وخامساً هناك فئة أخرى من « المصلحة الراسخة . . . أن عقبة هامة في طريق نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً هي ما للملايين الكثيرة من العمال من مصلحة مفترضة في استمرار أعمالهم » ، وهذا يوضع في نفس مستوى « مصلحة المالكين في أرباحهم عن عقود التسلح » .

وأخيراً تأتي أخطر العقبات جميعاً : « المخاوف وعمليات الانتقام المتبادلة » التي تقسم الشرق والغرب ، و « الجو المسموم » الذي تتطور فيه علاقاتهما .

لقد عرضت تفكيرهم بقدر كاف من التفصيل لأن كل حلقة من حلقاته إما باطلة في جوهرها ، وإما أنها ـ في أفضل الحالات ـ تجعل من النتيجة سبباً .

هل من حاجة إلى إثبات أنه ليس من طبيعة « الشخص العادي » أن يقضي على إخوانه من البشر ، بل إنه على النقيض من هذا يحن إلى حياة من السلام والهدوء لنفسه وأهله الأقربين ؟ إن الدور السلبي الذي يلعبه العسكريون والدبلوماسيون في بعض البلاد الرأسمالية لا يحتمل الشك ،

ولكنه سلبي لأنهم عملاء رأس المال الاحتكارى الذى يواصل سباق الأسلحة المجنون فى سباقه من أجل الأرباح الفاحشة .

أما عن مصلحة عمال الأسلحة فى رخاء صناعة الحرب فإن المؤلفين يضطران إلى التسليم بأنه فى عملية نزع السلاح بصورة عامة وكاملة ، وبغض النظر عما يمكن أن يتحقق من خفض فى الضرائب وعن تنمية الإنشاء السلمى الذى يستهدف رفع مستويات المعيشة لقطاعات عريضة من السكان ، فإن صناعة الحرب يمكن إعادة تشكيلها لإخراج منتجات وقت السلم ، مع إجراء عملية مناسبة من إعادة توزيع العمل ووسائل الإنتاج .

ما من شك فى أن جو الحرب الباردة بكل مظاهره يعمل كعقبة فى طريق نزع السلاح . ولكن الحرب الباردة نفسها ليست شهاباً سقط من السماء بفعل أسباب لا سلطان للبشر عليها . إنها نتيجة خط سياسى محدد فرضه أشخاص وجماعات لهم مصلحة فى استمرارها .

فى محاولة رسم معالم الخطوط الحقيقية للعلاقات الدولية فى عالم بغير أسلحة ، ينبغى أن نبدأ قبل كل شىء من حقيقة كون نزع السلاح ذاته سوف يخلق مناخاً دولياً جديداً كلية ، جواً من الثقة والتعاون . هذا لا يعنى بالطبع أن المنازعات والاحتكاكات التى تقسم الدول سوف تزول كما لو تم هذا بفعل السحر . هذه سوف تبقى طالما يوجد مجتمع معاد بكل متناقضاته وصراعاته ، من داخلية ودولية . ولكن مع نزع السلاح نزعاً عاماً فسوف يطرأ تغيير جوهرى على أشكال هذه الصراعات .

وإذ نعبر عن هذا بلغة القانون الدولى ، فإن العالم المجرد من السلاح لن يتخلص من جميع أساليب تسوية المنازعات الدولية بالقوة فحسب ؛ ولكن وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية سوف تكتسب صفة جديدة أيضاً . فالمفاوضات والمشاورات الدبلوماسية فى جميع المستويات (حتى أعلاها) ، ولجان التحقيق والتوفيق ، والتحكيم والمحكمة الدولية — هذه جميعاً سوف تكون مختلفة تماماً . إن اختفاء إمكانية تسوية الخلافات

بين الدول بالقوة سوف يزيد حتماً من أهمية جميع أنواع الإجراء القانونى السلمى ، وبدلاً من أن تكون اختيارية يصبح الكثير منها إجبارياً ، وبدلاً من أن تكون عرضية يصبح الكثير اعتيادياً .

وبعبارة موجزة فإن كل هذا سوف يزيد إلى حد بالغ من دور القانون الدولى فى العلاقات الدولية ، ويحوله إلى شريعة دائمة للتعايش السلمى ، بحيث تتضمن النواحى العديدة من العلاقات بين الدول ذوات النظم الاجتماعية المختلفة . إن الدول سوف يواجهها البديل التالى : إما عدم الوصول إلى حل للمنازعات الناشئة بينها ، وإما التسوية بالأساليب الدبلوماسية والقانونية السلمية .

وفى عالم منزوع السلاح سوف تتغير طبيعة الدبلوماسية نفسها . فلما كانت دبلوماسية الكتل العسكرية ، والتهديدات ، والابتزاز ، سوف تزول جميعاً مع الأسلحة ، تصبح الخدمة الدبلوماسية وسيلة لتقوية وتنمية التعاون الدولى ، أى تصبح نوعاً من مركز للتنسيق يوحد ويوجه باطراد الأشكال المتوسعة من هذا التعاون - فى السياسة والاقتصاد والعلم والثقافة إلخ .

ف . كوزيفنيكوف : إنى مقتنع بأن أسس القانون الدولى المعاصر لاينبغى الإبقاء عليها فحسب ، وإنما ينبغى تقويتها فى عالم مجرد من السلاح . وهذا فى ظنى ينطبق أيضاً على المبادىء الأساسية التى يقوم عليها العدل الدولى ، والتى يجب على أى حال تحسينها .

وبهذا يجب على محكمة العدل الدولية التابعة للأمم المتحدة أن تضمن حقاً تمثيل الصور الرئيسية للحضارة ، والنظم القانونية الكبرى الخاصة بالعالم.

هذا النص الهام يظل على الورق . ما من شك على الإطلاق فى أن قانون جمهورية الصين الشعبية يدخل فى عداد النظم القانونية الكبرى الخاصة بالعالم ، ولكن هيئة المحكمة لاتضم مواطناً من الصين الشعبية . والواضح أن إعادة الحقوق المشروعة لجمهورية الصين الشعبية فى جميع أجهزة الأمم المتحدة

يجب بطبيعة الحال أن يأتى فى أعقابها تمثيل حضارة الصين ونظامها القانونى فى المحكمة الدولية . لا يمكن أن يكون عضواً بمحكمة العدل الدولية إلا قاضٍ من الصين ومن مواطنى جمهورية الصين الشعبية .

إن جميع البلاد الاشتراكية تقريباً أطراف فى الوقت الحاضر فى قانون المحكمة ، ونظراً لهذا فيجب أن يكون لنظم القانون الاشتراكى أكمل تمثيل فى المحكمة الدولية . وكما هو الحال فى جميع أجهزة الأمم المتحدة ، يجب أن يكون للنظام الاشتراكى والبلاد المحايدة تمثيل أكثر عدالة فى محكمة العالم الدولية . إن اختصاص المحكمة يشمل جميع المنازعات القانونية بين الدول على أساس الاعتراف الحر والمتبادل بولايتها القانونية . هذا المبدأ يجب الاحتفاظ به . قد تعلن الدول بالطبع أنها تعترف بدون قيد أو شرط ، أو مع تحفظات ، باختصاص المحكمة الإجبارى . إن حق إبداء التحفظات من حقوق السيادة التى لا تقبل المنازعة بشأنها ، ولكن لا ينبغى لأى تحفظ أن يصطدم بقانون المحكمة . لكن هذا حادث بالفعل من الناحية العملية . وهكذا إذ يعترف البعض باختصاص المحكمة على أنه إجبارى ، يقولون إنه لا يمتد إلى المنازعات التى تقع من حيث جوهرها فى مجال « القضاء الوطنى » كما تفسره أو تعرفه الدول المعنية .

وأول صيغة من هذا القبيل قدمتها الولايات المتحدة (٢٦ أغسطس ١٩٤٦) ثم أعقبها اتحاد جنوب أفريقية وعدة بلاد أخرى . وينبغى أن يلاحظ أن التحفظ المذكور تعرض لاعتراضات قوية من جانب الكثيرين من الفقهاء ، ومنهم الأمريكيون .

أو خذوا التحفظ البرتغالى . ففى البيان (١٩ ديسمبر ١٩٥٥) الذى اعترفت فيه الحكومة البرتغالية باختصاص محكمة العدل الدولية الإجبارى ، احتفظت بالحق فى أن تستبعد من نطاق تطبيق التصريح المذكور ، طالما ظل نافذاً ، طائفة أو طوائف كثيرة محددة من المنازعات . وعبرت الحكومة السويدية مثلا عن الشك فى اتفاق التحفظ البرتغالى مع الفقرة ٢ من المادة

٣٦ من القانون . وجاء فى البيان المقدم منها إلى سكرتير عام الأمم المتحدة (٢٣ فبراير ١٩٥٦) أن التحفظ البرتغالى المذكور مناف للاعتراف بولاية المحكمة على أنها إجبارية . وثمة موقف مشابه فى هذا الصدد اتخذته حكومة الهند بالنسبة إلى مسألة حق المرور عبر أراضى الهند .

ينبغى أن تكون المحكمة نفسها أكثر تشدداً فى تطبيق مبادىء القانون الدولى المعاصر التى هى موضع القبول العام . ولسوء الحظ ليس الحال كذلك دائماً .

ى . كوروفين : لست أميل إلى أن أعلق أهمية كثيرة جداً على الحاجة إلى إنشاء قوات مسلحة دولية فى عالم مجرد من السلاح . فالضغط المتزايد من جانب جماهير الناس العريضة على السياسات الخارجية للدول ، إلى جانب الرقابة الدقيقة يوماً بيوم على نزع السلاح — على أن تكون عامة وكاملة مثل نزع السلاح نفسه — سوف يعمل كضمان سليم بالدرجة الكافية ضد العودة إلى التسليح علانية أو سراً ، والتى هى مقدمة العدوان الحتمية والأمر الملازم له .

هذه المسألة نوقشت بالتفصيل فى صحافتنا وخاصة فى مجلة «الشئون الدولية» (العددان ٤ ، ٥ لعام ١٩٦٠) وفى الاجتماعات العلمية الدولية (مثل مؤتمرات بجواش للعلماء والمائدة المستديرة بين الشرق والغرب) . ولذلك سوف أقتصر على إبداء أفكار قليلة :

لنفرض ، كنظرية افتراضية ، أن دولة نزع سلاحها تستغل عدد سكانها الكبير أو تفوقها فى القوات البوليسية ، هى إما أن تهدد دولة أضعف منها أو تخرق حدودها . والسؤال هو ما إذا كانت هناك أو لم تكن حاجة إلى حكومة عالمية وإلى الإبقاء على جيش دولى دائم لتسوية مثل هذه الحادثة ؟

أظن أن ميثاق الأمم المتحدة النافذ الآن ، ومشروع الاتفاقية الذى

قدمه الاتحاد السوفيتي بشأن نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً (١٩٦٢) يتضمنان صيغاً أبسط وفعالة تماماً لتجنب أمثال هذه التطورات التي تكون مرضية في عالم مجرد من السلاح. أقول هذا وفي ذهني الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة (فيما يتخذ من الأعمال في حالات تهديد السلم والإخلال به ووقوع العدوان) والمواد ١٨، ٢٧، ٣٦، ٣٧، ٣٨ من المشروع السوفيتي لاتفاقية نزع السلاح.

فالمقترح أنه في المرحلتين الأولى والثانية من نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً تعقد الدول الأطراف في المعاهدة اتفاقات خاصة مع مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (طبقاً للمادة ٤٣ من ميثاق الأمم المتحدة) حول قيام هذه الدول بأن تجعل تحت تصرف مجلس الأمن وبناء على طلبه وحدات محددة من قواتها المسلحة.

هذه القوات، ويزيد مجموعها على القوات المسلحة لأي طرف يحتمل أن يشن عدواناً، سوف تكون على مايظهر كافية تماماً لسحق مقاومة المعتدى، بخلاف تعرضه لأن يطبق عليه نظام عقوبات الأمم المتحدة كله والذي يتراوح من قطع العلاقات الدبلوماسية إلى المقاطعة الاقتصادية التامة.

وفي المرحلة الثالثة من نزع السلاح، أي بعد تسريح القوات المسلحة القومية، سوف تكون تحت تصرف الدول وحدات من البوليس (ميليشيا) محدودة جداً ومزودة بالأسلحة الصغيرة. وسوف تشرف المنظمة الدولية على المناطق التي توزع عليها هذه الوحدات، وعلى أي حركات كبيرة تقوم بها، وقوتها العددية، وأسلحتها وصناعة الأسلحة الخاصة بها. وإذا دعت الضرورة تضع الدول تحت تصرف مجلس الأمن، وبناء على طلبه، وحدات مناسبة من قوات البوليس القومية (الميليشيا)، ويحدد حجم تكويناتها ومناطق توزيعها طبقاً لاتفاقات بين مجلس الأمن والدول المعنية.

إن أية إمكانية لاستخدام القوات المسلحة الدولية من جانب واحد خدمة لمصالح دولة أو مجموعة من الدول سوف تكون مستبعدة بحكم بنيان قياداتها المكونة من ممثلين للمجموعات الرئيسية الثلاث من الدول والموجودة فى العالم اليوم ، وتضطلع بعملها عن طريق الاتفاق المتبادل .

وأظن أن تنفيذ نزع السلاح بصورة عامة وكاملة فى ظل رقابة دولية دقيقة ، إلى جانب التدابير التى سبق إيرادها بإيجاز ، سوف يكون ضماناً هو أدعى إلى الاطمئنان ، وواقعياً تماماً ، بسلام على سطح الأرض ، مستقر ولا يمكن خرقه ، وهو حلم البشرية منذ أقدم العصور . ذلك هو السبب الذى من أجله لا حاجة بنا إلى تحميل سفينة عالم منزوع السلاح بحمولة إضافية تفوق طاقتها ، من قبيل حكومة عالمية بنظامها العسكرى الجماعى وبيروقراطية عالمية من جميع الرتب والأنواع .

ش . ساناكوييف : استمعنا باهتمام إلى آراء زملائنا الفقهاء ، ولكن هذا بطبيعة الحال ليس إلا ناحية واحدة من المشكلة التى نناقشها . والآن جاء دور الاقتصاديين .

ل . جروموف : أود أن أتحدث عن الموضوع الذى يهمنى أكثر من غيره أعنى مشكلة العمالة والعمل فى عالم منزوع السلاح .

إن استعدادات الحرب — سواء اتخذت لأهداف عدوانية صريحة كما فى الدول الأعضاء بالكتل العسكرية والسياسية الغربية ، أم تمليها الحاجة إلى الدفاع عن المكاسب الكبيرة التى حققتها الشعوب فى البلاد الآخذة فى بناء الاشتراكية والشيوعية أو التى تخلصت حديثاً من الاستعبادالاستعمارى — هذه الاستعدادات تحول فى كل مكان أعداداً كبيرة من الناس ومعرفتهم وطاقاتهم إلى إنتاج واستخدام وسائل الدمار والفناء . وهذا تبديد هائل لأثمن رأس مال يملكه النوع البشرى وملء فضلاً عن هذا بخطر الفناء الجماعى .

إن مائة مليون رجل تقريباً يعملون الآن فى إدارة وتحسين أداة الحرب الحديثة وإبقائها على استعداد للعمل . وهذه قوة قوية وتكمن فيها القدرة على الخلق ، وتشمل ذلك الجزء من البشر الذى أوتى أكثر من متوسط ما يملك الشباب من نشاط وطاقة ومعرفة . إنها تضم عشرات الملايين من الشبان بملابسهم الرسمية فى زهرة العمر ، وعشرات الملايين من العمال ذوى المهارة والخبرة ، ومئات الألوف ، إن لم تكن الملايين ، من المهندسين والعلماء .

أجل ، إذا كان فى إمكان الرجال الذين هم زبدة الجيل الحاضر ، أن يستخدموا كل أدوات العمل التى يستخدمونها الآن للحرب ، فى الأعمال السلمية ، لاستطاع هـــذا الجيش السلمى البالغ ١٠٠ مليون ، أن يصنع المعجزات فى أقصر وقت يمكن تخيله ، فيستطيع أن يغير القارات ، ويخضع المحيط والفضاء الخارجى ، ويقهر الأمراض ، ويسيطر على عالم الميكروبات ويجعله يخدم الإنسان . وليس هذا يوتوبيا . إنه يعطى صورة عامة للمنافع التى يمكن أن يجلبها نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً للبشر إذا فرضت الشعوب القدر الكافى من الضغط على حكامها الذين يسيرون نحو الحرب لحملهم على وقف الآلة المشغولة بالإعداد للحرب وإعادة تركيبها لأغراض السلم .

ولكن هل الجنس البشرى قادر على الإفادة من هذه الفرص ؟ وفضلا عن ذلك ففى البلاد التى غالباً ما تكون فيها الرأسمالية ، بجشعها وجريها وراء الأرباح ، عقبة لا يمكن تخطيها فى الطريق إلى التشغيل الصحيح للقوة العاملة ، لا يجد ملايين الناس هناك العمل سنوات لا تنتهى . هل ينبغى أن يعتبر نعمة وجود عشرات الملايين من الناس فى هذه البلاد ، يشتغلون فى الاستعداد للحرب ، وبذلك فهم قادرون على كسب عيشهم اليومى ؟ ألا يجوز أن ينتزع نزع السلاح أعمالهم منهم بل ويجعل المصير أسوأ بالنسبة إلى أن من يؤدون اليوم حرفاً سلمية ؟ .

هناك الكثيرون فى الغرب ممن يريدون إلى غير مانهاية هذه الحجج بأنه « لا زبد بغير صواريخ » - إنهم يواصلون تكرار هذا حتى يطبعوا فى ذهن العامل العادى الفكرة بأن سباق الأسلحة لايعنى الحرب - حتى الآن - ولكنه يعنى الخبز ، بينما نزع السلاح سوف يؤدى حتماً إلى البطالة والموت جوعاً . كم هم أدنياء أولئك الناس الذين يريدون أن يربطوا العمل والموت فى سلسلة لا انفصام لها ، من أجل الاحتفاظ بأرباحهم ! هؤلاء السادة لا يشعرون بقلق حقاً من ناحية خبز الناس وزبدهم ، ولكنهم يقلقون بشأن الأرباح الضخمة التى تحققها لهم الطلبات العسكرية .

ومع هذا ، يثبت العلم والتاريخ أنه حتى فى الدول التى فيها يحول النظام الرأسمالى دون التوظيف الكامل لموارد العمل ، فإن فى الإمكان تنفيذ تدابير لا تساعد فقط على أن تجر إلى نطاق العمل المفيد من وجهة نظر المجتمع ، جميع الذين يحررهم نزع السلاح من العمل لأغراض الحرب ، ولكنها تزيد أيضاً من العمالة العامة وبذلك تحسن حظ الشعب العامل بوجه عام .

بعد الحرب العالمية الثانية حين سار خفض القوات المسلحة وإعادة تحويل الاقتصاد إلى حاجات وقت السلم ، على نطاق أكبر بكثير وبسرعة أكبر مما يتصوره برنامجنا لنزع السلاح بشكل عام وكامل ، هبطت البطالة فى جميع أنحاء الغرب إلى مادون مستوى ماقبل الحرب بكثير وفاقت العمالة العامة ذلك المستوى إلى حد كبير . إن وجود ظروف مواتية معينة فى تلك الفترة لا يقلل من أهمية التدابير الحكومية الخاصة التى تتخذ من أجل تيسير عودة الذين يخدمون آلة الحرب ، إلى المهن والحرف السلمية .

مثل هذه التدابير وإن كانت أفضل إعداداً وأكثر تفصيلاً وتشكل جزءاً لايتجزأ من مشروعات نزع السلاح القومى ، قادرة تماماً فى ظل ظروف اليوم على أن تضمن تحويل العمل من آلة الحرب إلى الجهود

السلمية والذى لن يكون خالياً من الآلام فحسب وإنما يكون أيضاً عملية تعود بالنفع على الشعب العامل فى الغرب .

هذا الرأى تؤيده الحسابات التى أجراها بعض الاقتصاديين الأكفاء جداً (ليونتيف وبرلوليوس وغيرهم مثلاً فى الولايات المتحدة) ويثبته التقدير الذى أجرته مجموعة استشارية تحت إشراف السكرتير العام للأمم المتحدة والتى رفعت فى أوائل هذا العام تقريراً عن « النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح » . هذا التقرير يفحص بالتفصيل المشكلات العامة والاجتماعية للتوظف فى البلاد الغربية بالنسبة إلى نزع السلاح ، ويبين أن فى الإمكان تماماً حل هذه المشكلات بدون ألم ، ويوصى بالتدابير اللازمة لتحقيق هذه الإمكانيات التى فى متناول جميع الحكومات . ويستخلص الاقتصاديون المبرزون الذين أعدوا التقرير النتيجة التالية التى لا تقبل النزاع بشأنها :

« ويجمع الرأى بين المجموعة الاستشارية على أن جميع مشكلات الانتقال وصعابه ، المتصلة بنزع السلاح ، يمكن مواجهتها عن طريق التدابير القومية والدولية المناسبة . وبهذا ينبغى ألا يكون ثمة شك فى أن تحويل الموارد التى تستخدم الآن فى الأغراض العسكرية إلى الأغراض السلمية ، يمكن تحقيقه بما يعود بالنفع على جميع البلاد ويؤدى إلى تحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية بالعالم . سوف يكون نزع السلاح بصورة عامة وكاملة نعمة خالصة للبشر جميعاً » .

واضح أنه فى البلاد الاشتراكية حيث تحققت العمالة الكاملة منذ وقت طويل ، وحيث لا وجود للبطالة وتستخدم جميع الموارد بطريقة مرسومة لمصلحة الشعب ، فإن تحويل رجال القوات المسلحة والمدنيين الذين يعملون الآن من أجل الدفاع ، إلى العمل السلمى نتيجة نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً ، هذا التحويل سوف يسير بسرعة أكبر وكفاءة أعظم منه فى البلاد الغربية .

وهذا موضع الاعتراف العام به ويشدد عليه تقرير الأمم المتحدة عن نزع السلاح . إنه يوضح مثلاً أنه « لم تتولد مشكلات هامة » عن طريق الخفض الكبير فى القوات المسلحة فى البلاد الاشتراكية (التى تدعى فى التقرير « الاقتصاديات المخططة مركزياً ») فى سنوات ١٩٥٥ — ١٩٥٨ ، ويؤكد أن إجابات حكومات الاقتصاديات المخططة مركزياً (على الأسئلة عن الجوانب الاقتصادية من نزع السلاح — ل . ج) تقرر انه لن تكون هناك صعاب فى امتصاص القوة البشرية التى تتحرر (نتيجة نزع السلاح - ل . ج) .

وهكذا فنزع السلاح بصورة عامة وكاملة لن يحقق للشعوب أكبر نعمة فى عصرنا فحسب وهى السلام ، ولكنه سوف يزيد العمل السلمى للنوع البشرى ثراء بموارد إضافية وقيمة بصورة غير عادية ، ويهيء دافعاً جديداً على التقدم الاقتصادى والثقافى للمجتمع .

ف . ستريجاشيف : إن المسألة التى ناقشها زميلى الآن وثيقة الارتباط بمسألة أخرى هى الاستثمارات الرأسمالية فى عالم جرد من السلاح .

إن المال الثرى الذى تنفقه جميع الدول الآن على الأغراض العسكرية يعادل تقريباً نصف ذلك الجزء من دخلها القومى الإجمالى الذى يذهب الآن إلى الاستثمارات الرأسمالية . ولما كانت الاستعدادات للحرب تتضمن أعمال إنشاء على نطاق واسع ـ الصناعة ، الطرق ، الإسكان إلخ يكون من الواضح أن سباق الأسلحة يحد إلى حد كبير من إمكانيات الاستثمارات الرأسمالية ذات الطابع السلمى .

وبالمقارنة مع الاستثمارات الرأسمالية فإن الإنفاق العسكرى كبير بوجه خاص فى البلاد الغربية الرئيسية الأعضاء فى الأحلاف العسكرية . وهكذ فطبقاً للأدلة التى يقدمها خبراء الأمم المتحدة وصل متوسط الإنفاق العسكرى

المباشر فى ١٩٥٧ - ١٩٥٩ بالقياس إلى الاستثمارات فى الأصول الثابتة ، إلى ٥٨٫٣ فى المائة فى الولايات المتحدة ، ٣٤٫٧ فى المائة فى فرنسا ، ٤٢٫١ فى المائة فى بريطانيا العظمى ، ١٨٫٤ فى المائة فى كندا ، ١٦٫٧ فى المائة فى جمهورية ألمانيا الاتحادية .

والنسبة مرتفعة جداً أيضاً فى البلاد المتخلفة التى أدخلت فى الكتل العسكرية الإمبريالية : ١٨٫٣ فى المائة فى تركيا ، ٢٩٫٥ فى المائة فى اليونان ، ١٩٫٥ فى المائة فى البرتغال ، ٢١٫٥ فى المائة فى تايلاند ، ١٩٫٧ فى المائة فى الفلبين ، ٥٧٫٨ فى المائة فى كوريا الجنوبية . والبلاد التى ظفرت من وقت قريب نوعاً باستقلالها الوطنى ، أو تعمل الآن على إتمام تحرير أراضيها ، أو تعمل على حماية أمنها من المؤامرات الاستعمارية ، مضطرة أيضاً إلى احتمال نفقات عسكرية كبيرة بالنسبة إلى الاستثمارات فى الاقتصاد .

وهكذا يتيح النزع العام والكامل للسلام فرصاً ضخمة لتوسيع الاستثمارات فى الإنتاج ، وفى مختلف الخدمات الاقتصادية والثقافية وفى تنمية العلم والتكنولوجيا .

إن الحاجة إلى أمثال هذه الاستثمارات عظيمة جداً وهو ما يمكن أن نراه فى حالة البلاد الرأسمالية النامية ، ومثال ذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى أغنى بلد غربى .

فطبقاً لتقديرات رابطة التخطيط القومى والمنشورة فى مارس من عام ١٩٦٠ ، ولكى يتسنى إشباع الحاجات الأشد إلحاحاً للشعب الأمريكى ، يحتاج الأمر إلى إنفاق ٣٣٠٫٠٠٠ مليون دولار فى خمس سنوات ، بما فيها ٣٠٫٠٠٠ مليون على التعليم ، ٧٥٫٠٠٠ مليون على خدمات النقل ، ١٠٠٫٠٠٠ مليون على تحسين المدن والإسكان ، ٦٠٫٠٠٠ مليون على توفير المياه والمحافظة على الموارد المائية ، ٣٫٠٠٠ مليون على الخدمات الصحية العامة ، ٣٠٫٠٠٠ مليون على تدابير أخرى (تنقية الهواء ، تنمية البحث ، إلخ) .

سوف يصل الإنفاق السنوى على هذه الأغراض ، وفى مجال الاستثمار الرأسمالى بصفة رئيسية ، إلى حوالى ٦٦٫٠٠٠ مليون دولار مقابل مستواها الحالى البالغ ٣٠٫٠٠٠ مليون دولار . واضح أن جزءاً كبيراً من المبلغ الباقى وقدره ٢٦٫٠٠٠ مليون دولار يمكن تغطيته عن طريق الميزانية بعد أن يتم نزع السلاح . وسوف تترتب على مثل هذا الإنشاء العام الواسع النطاق نتيجة واحدة هى الطلب على استثمارات خاصة إضافية فى صناعة البناء ومختلف فروع الصناعة الهندسية إلخ .

بل وحاجة البلاد المتخلفة إلى الاستثمارات الرأسمالية أعظم ، وسوف يفسح نزع السلاح أمامها أمالاً مواتية بوجه خاص .

والآن أنتقل إلى مناقشة الآمال التى يفسح نزع السلاح أبوابها أمام البلاد الاشتراكية التى لا تعانى من القصور فى استخدام الطاقة الإنتاجية وتحتاج إلى إنشاء رأسمالى كبير لتنفيذ مشروعاتها الشاملة .

هذه البلاد عليها أن تحمى منجزاتها الكبرى ، وإنفاقها العسكرى كبير بالأرقام المطلقة وبالمقارنة مع الإستثمارات الرأسمالية . ويقرر التقرير عن النتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح أن الإنفاق العسكرى فى الاتحاد السوفييتى يعادل ٣٤٫٤ فى المائة من الاستثمارات الرأسمالية ، ٢٧٫٨ فى المائة فى جمهورية الصين الشعبية ، ٢٨ فى المائة فى تشيكوسلوفاكيا إلخ . ومن الطبيعى أن يعمل نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً على تحرير أموال طائلة فى هذه البلاد للإنفاقات الرأسمالية الإضافية . وسوف تكفل الاقتصاديات المخططة بالبلاد الاشتراكية الاستخدام السريع والكفء لهذه الموارد الإضافية فى اقتصادها القومى ولإنجاز المهام الدولية التى سبق وصفها .

ونتيجة لهذا فالنزع العام والكامل للسلاح سوف يخلق الظروف لحدوث توسع كبير وسريع بدرجة طيبة فى ذلك الجزء من ثروة الجنس البشرى والمتجسدة فى أصولها الرأسمالية وبذلك يرفع مستويات الناس المادية والثقافية .

ف . ريمالوف : إن ماقاله ستربجاشيف ينطبق أيضاً على البلاد المتخلفة فى آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية والأوقيانوسية ، وهى البلاد التى كانت حتى وقت قريب جداً مستبعدة تماماً من تقرير المسائل الدولية الرئيسية . إن شعوب هذه البلاد آخذة فى أن تصبح قوة قوية أخرى تعمل من أجل السلام .

من أشد المهام إلحاحاً التى تواجه البلاد المتخلفة ، القضاء نهائياً وتماماً على الاستعمار فى جميع صوره ومظاهره ، وسوف يوفر العالم المجرد من السلاح أنسب الظروف لتحقيق هذا الأمر . فأولاً سوف تحرم الإمبريالية نهائياً فى هذا العالم من إمكانية شن الحروب الاستعمارية العدوانية ضد الشعوب التى تكافح من أجل استقلالها . فالتعايش السلمى الذى يقدر له أن يصبح المبدأ الأساسى الذى تقوم عليه العلاقات الدولية ، يفترض سلفاً عدم التدخل فى الشئون الداخلية للبلاد الأخرى ، ومنح جميع الشعوب بلا استثناء حق تقرير المصير وحق البت فى مستقبلها .

وبهذا فبدلاً من أن يؤخر نزع السلاح التغييرات الثورية الكبرى الجارية فى البلاد المتخلفة فإنه يعجل بها بالفعل . إن الكفاح العنيف المتولد عن الاستعمار والذى طال أمده ، ولا يزال مليئاً بما لا يمكن أن يقاس من نكبات ومعاناة للنوع البشرى ، هذا الكفاح العنيف سيكون أقل إيلاماً ولن يقتضى بذل تضحيات هائلة جديدة من جانب الشعوب .

وتعلم شعوب البلاد المتخلفة أن مجتمعاً بدون أسلحة وحرب سوف يصبح حتماً مجتمعاً خالياً من الاستعباد الاستعمارى والوطنى . لن يكون فيه مجال لهذه المفاهيم المشينة من قبيل « المستعمرات » أو الأقاليم التى لا تتمتع بالحكم الذاتى ، وسوف يكون فى مستطاع عشرات الملايين من الذين ما زالت قوة السلاح تبقيهم فى العبودية الاستعمارية ، أن تحقق استقلالها بدون إبطاء وبدون تضحيات لاحاجة إليها . غير أن هذه ليست بالنتائج السياسية الواحدة التى يولدها نزع السلاح بصفة عامة وكاملة عن طريق

تشجيعه انهيار النظام الاستعمارى .

وفضلا عن المستعمرات ، هناك بلاد شبيهة بالمستعمرات ومتخلفة تتولى الحكم فيها نظم دكتاتورية ، هى ألعوبة فى أيدى الغير ومعادية للشعوب ، وتساندها القوة المسلحة الأجنبية . وفى عالم قد نزع سلاحه ، سوف يكسب الملايين فى أشباه المستعمرات فرصاً جديدة للقضاء على نظم الحكم الموالية للإمبريالية ، ولإقامة دول قومية بصورة صادقة تعكس إرادة الشعوب وأمانيها .

كذلك سوف يؤدى منطق نزع السلاح العام والكامل ، إلى إبطال المعاهدات العسكرية والسياسية غير المتكافئة ، وإلى تصفية الكتل العسكرية العدوانية التى تصطاد فى شباكها الآن عدداً من البلاد المستقلة سياسية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية . فى العالم الذى يقبض على أعنته سباق الأسلحة والتوتر ؛ يستخدم رأس المال الاحتكارى الحديث أمثال هذه الاتفاقات لأغراض توسعه الاستعمارى الذى يتخذ أشكالاً جديدة تخفى حقيقته .

وشعوب الدول الفتية ذات السيادة والتى تنتهج سياسة قومية مستقلة ، لها مصلحة أيضاً فى التبكير باستئصال كافة بقايا الاستعمار ، إذ هى تعلم أن الحرية التى ظفرت بها ليست مأمونة الجانب طالما تحتفظ الإمبريالية بنقاطها القوية وقواعدها العسكرية فى البلاد المجاورة أو فى أراضى هذه الدول . فى عالم لا تزال الاحتكارات تسعى فيه إلى فض المشكلات الدولية بقوة السلاح ، وتتجمع فيه باستمرار السحب السريعة التكون والزوال مهددة الجنس البشرى بحرب عالمية أخرى ، لا تملك هذه الشعوب ضماناً ضد التدخل من جانب الاستعمار ، وضد إرجاع النظام الاستعمارى فى صورة أوأخرى . إن الحرية والسلام مترابطان — وهذه هى النتيجة التى استخلصها مؤتمر باندونج وأثبتها سجل التطورات بعد الحرب بأسره .

ليس الاستقلال السياسى هدفاً فى حد ذاته بالنسبة إلى البلاد المتخلفة ،

ولكنه شرط لازم مسبق للقضاء على كل الآثار الاقتصادية والاجتماعية الفظيعة المترتبة على الحكم الاستعماري الذى دام زمناً طويلاً . ولكى نفهم ماتنطوى عليه هـــذه المهمة من تعقيد وصعاب هائلة يجب أن نعى الحقائق الآتية . إن المجموعة الكبيرة بأسرها من البلاد غير المصنعة والتى تضم أكثر من ثلثى السكان فى العالم غير الاشتراكى ، لا تنتج الآن بالنسبة إلى الفرد سوى جزء من عشرين جزءاً من السلع المصنوعة ، بما فى ذلك أقل من جزء من أربعين جزءاً من المعادن الفلزية الأساسية وحوالى جزء من ستين جزءاً من الآلات والمعدات ، مما تنتجه البلاد المتقدمة من الناحية الصناعية .

والزراعة فى البلاد المتخلفة والتى تسهم كقاعدة بأكثر من نصف دخلها القومى ، قائمة على العمل اليدوى والأدوات البدائية . وإنتاجية العمل فى الزراعة ليست سوى كسر صغير من مثيلتها فى البلاد المتقدمة . والنتيجة أن الدخل القومى بالنسبة إلى الفرد فى البلاد المتأخرة ليس إلا ١٠ — ١١ فى المائة من مثيله فى البلاد الرأسمالية الصناعية .

ولا تزال الأمراض الاجتماعية والوبائية والموت جوعاً متفشية فى الأغلبية الساحقة من البلاد المستعمرة أو التى كانت مستعمرة من قبل ، والخدمات الصحية والاجتماعية فيها هزيلة جداً . ومتوسط العمر دونه بكثير فى الدول النامية ، ومعدل وفيات الأطفال فى كل ١٠٠٠ من السكان يزيد ما بين أربع وخمس مرات عنه فى الأخيرة .

وفى الفترة التى بسطت الإمبريالية والاستعمار حكمهما بغير منازع على العالم كله ، كانت معدلات النمو الاقتصادى فى المستعمرات تتمشى بصعوبة مع الزيادة فى السكان ، بل وتخلفت وراءها فى بعض الحالات . إن الانهيار الذى أصاب النظام الاستعمارى فى فترة ما بعـــد الحرب عجل بالتقدم الاقتصادى فى كثير من البلاد التى تحررت ، ولكن هذا التقدم لا يزال بوجه عام بطيئاً . ففى السنوات العشر الأخيرة كان متوسط الزيادة فى

الدخل الحقيقى بالنسبة إلى الفرد ، فى جميع البلاد المتخلفة أقل من ٢ فى المائة سنوياً . فإذا أبقيت هذه المعدلات ، فإن استئصال أفظع تركة خلفها الاستعمار — أى الفارق الهائل فى التطور الاقتصادى بين البلاد — قد يستمر عشرات كثيرة جداً من السنوات . ولكن ليس للجنس البشرى الحق فى احتمال مثل هذا الموقف .

إن الشعوب لا فى هذه البلاد فحسب ولكن فى جميع البلاد الأخرى بلا استثناء ، يهمها الإسراع بنمو قواها الإنتاجية . فلا يمكن أن يكون هناك سلام وأمن دائمان ، ولن يستطيع الجنس البشرى أن يتقدم بسرعة وفى جميع الميادين ، إذا ظلت لأجيال عديدة ، الفجوة الشاسعة فى مستويات البلاد المختلفة ، وإذا لم تستأصل فى فترة تاريخية وجيزة النتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على الاستعمار ، وإذا لم يمح بسرعة فقر الجماهير المذهل فى البلاد المتخلفة التى نهبها الاستعمار .

فهل تتوافر للمجتمع الإنسانى الشروط المادية لأن تحل فى المستقبل ، الذى يمكن التنبؤ به ، المشكلات الاقتصادية والاجتماعية المعقدة التى تواجه البلاد المتخلفة ؟ إن سجل بعض البلاد التى ظفرت باستقلال حقيقى ، والثورة العلمية والفنية الجارفة التى تسير فى طريقها الآن ، واكتشاف مصادر جديدة وغير محدودة بالفعل من الطاقة ـ كل هذا يبين أن أمثال هذه الإمكانيات موجودة . ولكن حتى يتسنى للناس استغلالها إلى الحد الأقصى ، فإنهم يحتاجون فوق كل شىء إلى سلام دائم وثابت قائم على أساس نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً .

إن الجنس البشرى ينفق الآن على سباق الأسلحة مبالغ هائلة تعادل على الأقل ثلثى الدخل القومى بأسره لكافة البلاد المتخلفة مجتمعة ، أو تعادله طبقاً لبعض التقديرات . ومعنى هذا أنه فى كل سنة تبدد فى الأغراض العسكرية ، قيم مادية تساوى ما يخلقه منها العمل للذى يؤديه أكثر من ١٠٠٠ مليون نسمة فى هذه البلاد . ولا يقل عن هذا إثارة للدهشة المقارنة

بين الإنفاق الحربي والاستثمارات الرأسمالية فى اقتصاد هذه البلاد - فيبين التقرير الخاص بالنتائج الاقتصادية والاجتماعية لنزع السلاح أنه « برغم ضروب النقص فى الإحصائيات المتاحة ، يظهر أن المصروفات العسكرية بالعالم تتجاوز إلى حد بعيد النفقات الاستثمارية الإجمالية مجتمعة بالمناطق الأقل نمواً ، ولعلها تزيد عنها خمس مرات على الأقل ، وقد تكون أعظم من هذا بكثير. ونتيجة لهذا فإن توظيف ، ولو جزء من هذه الأموال لترقية الاقتصاد المتأخر بالبلاد المستعمرة سابقاً والتابعة ، يجعل معدلات تطورها الاقتصادى والثقافى تحلق عالية فى غضون سنوات قلائل ، ويحسن تحسيناً بالغاً ظروف عيش شعوبها .

فى عالم تم نزع سلاحه ، فإن الموارد المالية والمادية التى تضطر الآن البلاد المتخلفة نفسها إلى تخصيصها للأغراض العسكرية ، يمكن استخدامها استخداما كاملاً فى هذه الأهداف السامية. إن ميزانياتها العسكرية فى الوقت الحاضر ، وإن كانت صغيرة نسبياً بالمقارنة مع أعظم البلاد نمواً ، تشكل مبلغاً له شأنه يزيد على ٦٠٠٠ مليون دولار فى السنة .

هذا المبلغ يقرب من ضعف متوسط مايدخل البلاد المتخلفة من أموال خارجية على صورة إعانات صافية وقروض طويلة الأجل صافية . ولقد كانت نسبة الميزانية العسكرية إلى الاستثمارات الأساسية من جانب رأس المال القومى فى معظم البلاد المتخلفة ، شأنها فى معظم البلاد الأخرى ، أكثر من ١٠ فى المائة فى السنوات القريبة العهد . ففى السنوات ١٩٥٧ - ١٩٥٩ وطبقاً للبيانات الواردة فى تقرير الأمم المتحدة وصل هذا النصيب إلى متوسط قدره ١٢٫٣ فى المائة فى السودان ، ٢٢٫٤ فى المائة فى البرازيل ، ٢٥٫٦ فى المائة فى شيلى ، ١٧٫٦ فى المائة فى إكوادور ، ١٣٫٢ فى المائة فى بيرو ، ٢٦٫٣ فى المائة فى اتحاد الملايو ، ٢٤٫٤ فى المائة فى باكستان ، إلخ .

ف . ستريجاشيف : أستطيع أن أقدم هذا المثال . لضمان زيادة قدرها ٢ فى المائة فىالدخل القومى بالنسبة إلى الفرد فى البلاد المتخلفة (وهو الآن أقل من ٢ فى المائة) نحتاج استثمارات رأسمالية إضافية قدرها حوالى ٧٠٠ مليون دولار كل سنة . وهذا المبلغ على ما أوضح ريمالوف يعادل تقريباً الاتفاق العسكرى الحالى بالبلاد المتخلفة ، ويمكن الحصول عليه إلى حد كبير من الموارد الداخلية بعد نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً .

ف . ريمالوف : وثمة عوامل اقتصادية أخرى كثيرة مرتبطة بنزع السلاح سوف تصبح أيضاً مهمة للغاية فى تعبئة الموارد الداخلية بالبلاد المتخلفة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية . بمجرد أن تخف حدة التوتر الدولى، فإن المبالغ الكبيرة تماماً من العملات الأجنبية والتى تنفقها هذه البلاد الآن لشراء الأسلحة والذخائر من الخارج ، يمكن استخدامها بصفة رئيسية لاستيراد المعدات الصناعية وغيرها من وسائل الإنتاج . وبالإضافة إلى هذه الموارد المالية التى تتحرر ، فتحويل مصانع صناعة الحرب إلى الانتاج السلمى - وهى المصانع التى بنيت بسرعة نوعاً فى بعض بلاد آسيا وأمريكا اللاتينية فى السنوات القلائل الأخيرة - يمكن هذه البلاد من أن تزيد إنتاجها من المعدات الرأسمالية والسلع المصنوعة الأخرى التى تحتاج إليها .

وفضلاً عن هذا فالتسريح سوف يجعل فى الإمكان استخدام موارد العمل فى الإنتاج الاجتماعى بصورة أكثر اتفاقاً مع المعقولية وخاصة بالنظر إلى النقص الشديد فى العمل الحاذق فى البلاد المتخلفة . فالجيش يستحوذ الآن على جزء كبير من الفنيين فيها وسواهم من المتخصصين .

أستطيع أن أذكر عوامل أخرى عديدة كى أوضح ما سوف يسفر عنه فوراً نزع السلاح بالنسبة إلى اقتصاد البلاد المتأخرة . يكاد لا يمكن المبالغة فى تأثير هذه العوامل ، ولكن إعادة العلاقات الاقتصادية الدولية إلى مجاريها العادية بمجرد إلغاء الصلات الاقتصادية غير المتكافئة ، والقائمة بين البلاد النامية والمتخلفة ، سوف يكون لها أهميتها بوجه خاص .

هذا التفاوت الذى نشأ خلال فترة تسلط الاستعمار والإمبريالية على الاقتصاد العالمى ، لا يزال سائداً فى الاقتصاد الرأسمالى العالمى اليوم . وفى عالم بغير أسلحة وحروب ، ولن يكون فيه سوى مجتمع حر من دول تنعم بالسيادة القومية الكاملة والاستقلال السياسى ، فسوف تتغلب حتماً مبادىء التعاون المتساوى ، والمعونة المتبادلة والمنفعة المتبادلة فى العلاقات الاقتصادية بين البلاد بغض النظر عن نظمها السياسية والاجتماعية .

وتقدم لنا البيانات التى ضمنها «ن . س . خروشوف» تقريره عن برنامج الحزب الشيوعى السوفييتى فى المؤتمر الثانى والعشرين، فكرة عن المنافع التى تنتظر البلاد المتخلفة فى عالم منزوع سلاحه، وبعد أن يكون قد قضى على آخر مخلفات الاستعمار فى الاقتصاد العالمى . إن العلاقات غير المتكافئة بين البلاد فى الوقت الحاضر ، تمكن احتكارات الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى من أن تستخلص ٢٠,٠٠٠ مليون دولار سنوياً من البلاد المتخلفة .

إن وضع حد لهذا السلب سوف يعنى بكل تأكيد خسارة للاحتكارات ولكنه من جهة أخرى سيكون كسباً للشعوب . فاستخدام هذه الأموال للتصنيع وتقدم الزراعة فى البلاد المتأخرة سوف يجعل من الأسهل عليها بكثير أن تحل مشكلة حيوية بالنسبة إلى البشر ، ألا وهى أن ترفع بسرعة مستويات معيشة سكانها البالغ عددهم أكثر من ١٠٠٠ مليون . وسيكون هذا نقطة الابتداء لتوسيع أسواقها المحلية بسرعة ، وبالتالى توسيع السوق العالمية ككل ، وهذا يخلق ظروفاً مواتية إضافية لمزيد من تقدم القوى الإنتاجية فى كل من البلاد المتخلفة والمصنعة .

إن الفجوة الواسعة فى التطور الاجتماعى والاقتصادى لا يمكن اجتيازها إلا عن طريق أوسع استخدام لأحدث منجزات العلم والتكنولوجيا

فى اقتصاد البلاد المتأخرة ، ولكن هناك عقبات خطيرة أمام اكتساب كل شيء من القيمة التى تخلقها عبقرية الإنسان . ولا يقتصر السبب فى هذا على أن سباق الأسلحة بكل معقباته ، يحول الموارد المادية والفنية للبلاد النامية والتى يمكن استخدامها للإسراع بالتقدم الاقتصادى للمستعمرات السابقة والبلاد التابعة . فمن الضرورى أيضاً أن نزيل دفعة واحدة كل خطر الحروب فى النهاية وأن تخلق فى كل مكان مناخاً من الثقة المتبادلة بين الشعوب ، لا يمكن فيه استخدام المعونة بما يعود بالضرر على البلاد التى تتلقاها .

ولقد أوضح لينين أن « الاهتمام الكبير بمصالح البلاد المختلفة هو الذى يزيل أسباب المنازعات ، ويزيل الشك المتبادل ، ويزيل الخوف من أى تآمر ، ويخلق تلك الثقة وخاصة فى صفوف العمال والفلاحين الذين يتكلمون لغة مختلفة ، وهى الثقة التى يستحيل تماماً بدونها وجود علاقات سلمية بين الشعوب وأية تنمية ناجحة لكل شيء ذى قيمة فى الحضارة الحديثة » .

ونزع السلاح بصورة عامة وكاملة هو الشرط الحاسم لخلق هذا النوع من المناخ الدولى . سوف يفتح آفاقاً لاحد لها لدعم التعاون العلمى والفنى والاقتصادى الودى بين الشعوب وهو التعاون الذى تحتاج إليه البلاد التى تحررت من الاستعباد الاستعمارى . والفرص المتاحة أمام الدول الصناعية لكى تنقل معرفتها العلمية والفنية وتقدم المعونة إلى هذه البلاد سوف تزيد إلى غير حد فى عالم مجرد من السلاح . فالتسريح ووقف إنتاج الأسلحة يحرران الكثيرين من المتخصصين من ذوى الأهلية العالية فى البلاد المصنعة ممن سيكون فى مقدورهم استخدام خبرتهم ومعرفتهم لمساعدة شعوب البلاد المتخلفة على بلوغ مستقبل أفضل .

وفى الوقت نفسه فالصناعة فى البلاد النامية ، وقد تحررت من عبء الإنتاج الحربى ، سوف تكون قادرة على أن تزود البلاد المتأخرة من الناحية الفنية بأحدث الآلات والمعدات وغيرها من السلع وعلى نطاق لم

يسبق له مثيل . وسوف يزيد الأساس المالى الذى تقوم عليه المساعدة مرات كثيرة .

إن الدول الصناعية الرئيسية تنفق الآن ما يقرب من ۱۰۰٫۰۰۰ مليون دولار سنوياً فى أغراض الحرب . فإذا استخدم على الأقل ثلث هذه الأموال التى تستخدم الآن بطريقة غير إنتاجية ، بقصد تحقيق تقدم الدول المتخلفة اقتصادياً (وهذا ممكن تماماً من الناحية العملية نظراً لأن الشعوب يهمها تدعيم السلام العالمى والإسراع بنمو القوى الإنتاجية فى جميع أنحاء العالم)، لوصلت الموارد العامة لتقديم المعونة إلى هذه البلاد نحو ۳٥٫۰۰۰ أو ٤۰٫۰۰۰ مليون دولار فى السنة .

ف . ستريجاشيف : والاستثمارات السنوية الإضافية فى الاقتصاد ، والخدمات الصحية ، والإسكان وإقامة المنشئات الثقافية فى البلاد المتخلفة ، يجب أن تكون فى حدود ۲۰٫۰۰۰ — ٤۰٫۰۰۰ مليون دولار حتى تصل نمواً سنوياً قدره ٤ ـ ٦ فى المائة فى الدخل القومى بالنسبة إلى الفرد ، وبهذا تمكن شعوبها من اللحاق بالدول النامية من ناحية مستويات المعيشة ، فى فترة وجيزة تاريخياً أى فى غضون عشرات قلائل من السنين . وهذا هو المبلغ الذى ذكره «ف . ريماليوف» . وبقدر ما يتعلق الأمر بالعالم الغربى ، فإن هذا المبلغ لا يعدو أن يمثل إعادة جزء لا يذكر من دينه غير المدفوع لشعوب البلاد المتخلفة .

وبهذه المناسبة فإن نزع السلاح وما يترتب عليه من تنمية البلاد المتأخرة اقتصادياً سوف يكون لمنفعة الدول الرأسمالية أيضاً لأنه يشجع الإنشاء الرسمالى .

وقدر الاقتصادى الأمريكى المشهور بول هوفمان «أنه إذا وصلت البلاد المتخلفة بمساعدة الولايات المتحدة والبلاد المتقدمة الأخرى ، إلى

الهدف الذى اقترحناه بشأن زيادة دخلها السنوى بالنسبة إلى الفرد بنسبة ٢٥ فى المائة خلال الفترة ١٩٦١-١٩٧٠ (أو ٢٫٥ فى المائة سنوياً - ف.س) لزود هذا الولايات المتحدة بما يعادل ١١٠٫٠٠٠ مليون دولار من النشاط الاقتصادى خلال الفترة المعنية ، وهذا يرفع صادراتها إلى هذه البلاد إلى مستوى ١٤٫٠٠٠ مليون دولار فى عام ١٩٧٠ أو إلى أكثر من ضعف مجموع صادراتنا إلى هذه المناطق نفسها فى عام ١٩٥٨ .

وقال «ف . باد» وهو اقتصادى من ألمانيا الغربية: «إذا خفضت الأسلحة خفضاً شديداً على نطاق عالمى ووافقت الدول العظمى على تخصيص جزء من المال الذى يجرى توفيره بهذه الطريقة إلى صندوق دولى للتعجيل ببناء الصناعة فى البلاد المتخلفة ، لكان هذا إسهاماً كبيراً فى حد تحقيق مستوى عال من النشاط لفترة طويلة فى صناعة المعدات الرأسمالية فى البلاد الصناعية القديمة . . .». ويفترض باد بوجه خاص أن نزع السلاح وما ينتج عنه من نمو الإنشاء العام ومن زيادة المعونة للبلاد المتخلفة ، سوف يزيد بحلول عام ١٩٧٥ من إنتاج الصلب فى بلاد أوربا وأمريكا الشمالية بنسبة ٥٠ فى المائة مما يتطلب توسيع صناعة الحديد والصلب .

وأستطيع أن أقدم مثالاً واضحاً جداً عن هذا . لرفع الزراعة إلى مايعتبر مستوى عالياً فى العالم الرأسمالى (جرار لكل ٤٠ هكتاراً من الأرض ، ٣٠ كيلو جراماً من المخصبات لكل فدان) تحتاج البلاد المتخلفة إلى ١٥ مليون جرار جديدة ، و ١٧ مليون طن من الأسمدة الصناعية سنوياً (فى ١٩٥٧ - ١٩٥٨ كان العالم الرأسمالى بأسره يضم ٨٫٥ ملايين جرار واستهلك ١٩٫٥ مليون طن من الأسمدة المعدنية) . وواضح أن مواجهة أمثال هذه الحاجات التى تمثل إنفاقاً رأسمالياً ضخماً ، سوف تتطلب استثمارات صناعية كبيرة فى جميع البلاد .

م . جورينوف : لدينا كل سبب يدعو إلى الاعتقاد بأن نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً سوف يفسح آمالاً خيالية حقاً أمام الجنس البشرى بأجمعه .

فالثقافة الحديثة والصناعة والعلم والتكنولوجيا بنتاجهود أجيال كثيرة جداً . وما خلقته كان هائلاً . ولكن التاريخ قدر للجيل الحالى أن يصنع أهم التغييرات فى حياة المجتمع البشرى .

فمنذ خمس سنوات خلت فقط أطلق الشعب السوفييتى أول قمر صناعى . ومنذ ما يزيد على السنة بقليل قام مواطن سوفييتى بأول رحلة فى الفضاء وأعقبه غيره . ولا ريب أن الإنسان سوف يهبط على سطح القمر فى ظرف سنوات قلائل وسوف يزور كواكب أخرى من المجموعة الشمسية فى غضون حياة الجيل الحالى .

ويستطيع الجيل الحاضر أن يفخر أيضاً بالإنجازات فى الإنتاج المادى ـ ففى الأربعين سنة الأخيرة زادت كمية الطاقة بالنسبة إلى العامل الواحد فى جميع أرجاء العالم أكثر من ثلاث مرات (فى السنوات الأربعين السابقة على ذلك كانت هـــذه العملية أبطأ ثلاث مرات تقريباً فى بلد كالولايات المتحدة) . وكانت الزيادة سريعة بوجه خاص فى الاتحاد السوفييتى .

وغير تطور النقل والمواصلات كل تصور عن مدى الزمان والمكان . بدا أن الكرة الأرضية تنكمش إلى حد كبير ، وازدادت الشعوب قرباً بعضها من بعض .

واكتشف العلماء طرقاً لإطلاق الطاقة النووية من عقالها ، وهى الطاقة التى ترسى الأسس الجديدة التى ستقوم عليها صناعة القوة المحركة فى المستقبل . إن الموارد من أنواع الوقود النووى (اليورانيوم والثوريوم) والتى جرى بحثها تتضمن قوة أعظم بصورة لا يمكن قياسها من جميع أنواع المدخرات

المعروفة من الفحم والنفط والغاز الطبيعي مجتمعة . فقد جرى استخراج الألوف من الأطنان من اليورانيوم — ٢٣٨ واستخلص منها الأطنان من اليورانيوم ٢٣٥ (إن الطاقة التي يتضمنها اليورانيوم الذي استخرج من المناجم حتى الآن كافية لمواجهة مايتطلب البشر لسنوات عدة) .

فإذا استخدمت الطاقة التي يملكها البشر استخداماً عاقلاً لأنقذت العالم من نكبات من قبيل الموت جوعاً ، والفقر ، والأمراض الوبائية والأمية . . . . إلخ حتى خلال حياة الجيل الحالي .

إن الإمكانيات المادية لهذا موجودة وفي أيدي الناس .

فبالمستوى الحالي من الإنتاج في البلاد المتقدمة من الناحية الفنية يمكن تماماً إشباع جميع متطلبات الإنسان من الغذاء والكساء والمأوى وكل احتياجاته الروحية . وفضلاً عن هذا سوف يلزم لا أن يشتغل الإنسان ثماني أو سبع ساعات في اليوم ، وإنما خمس أو ست ساعات .

ولكن ليس هذا كل شيء . فإذ نتحدث عن الثروة الموجودة في العالم ينبغي أن نذكر أشياء سوف تصبح في متناول أيدينا خلال السنوات القادمة . إن العلماء المبرزين مجمعون في اعتقادهم بأن العلم والتكنولوجيا والصناعة خلقت الشروط المبدئية بحيث أنه في المستقبل القريب (أو في السنوات ١٥ — ٢٠ القادمة بعبارة أدنى إلى الدقة) سوف يتمكن الناس من أن يتعلموا كيف يتحكمون في ردود الفعل النووية الحرارية الناتجة عن اندماج العناصر الخفيفة والسيطرة على هذه العمليات . سوف تضاعف مئات المرات القدرات الموجودة حالياً من الطاقة وتخلق أسساً مادية جديدة للحياة على الأرض ، تكون فيها الوفرة التامة من الأشياء الطيبة من الحياة ، لايحد منها سوى العقل .

إن المستقبل العاجل للجنس البشرى خلال العقود القلائل القادمة ـ وسوف يعيش فيه الكثيرون منا ـ سيكون عالماً من الإنجازات العجيبة ، عالماً من الفكر الخلاق والعمل المبهج لكل شخص ، عالماً من السعادة الشاملة .

ج . بكروفسكى : أظن أننا لانكاد نشعر بالحاجة إلى أن نتحدث عما سيحدث فى عقود زمنية قادمة . ويبدو لى أن النجاحات الاستثنائية التى أحرزت فى السنوات القريبة العهد فى دراسة الفضاء تمكننا حتى فى الوقت الحاضر من أن نتحدث عن إمكانية التعاون الدولى مثلاً فى متابعة استكشاف الفضاء ، وتثبت فضلاً عن هذا ، وبصورة مقنعة المنافع التى تعود من جراء مثل هذا التعاون على جميع الدول بلا استثناء .

إننا نعلم جميعاً أن الاتحاد السوفييتى والولايات المتحدة استثمرا موارد وأموالا ضخمة فى اكتشاف الفضاء فى السنوات الحديثة وسجلا إنجازات جوهرية . واليوم ليس من الصعب بيان معالم اتجاهات محددة لتنمية التعاون الناجح بين البلدين . فبعد أن طار جون جلين ثلاث مرات حول الأرض ، على أثر طيران يورى جاجارين وهيرمان تيتوف ، اقترح « ن . س . خروشوف » على الرئيس كنيدى ضم جهود العلماء السوفييت والأمريكيين فى مواصلة استكشاف الفضاء من أجل السلام والتقدم .

وقدم على سبيل المثال مهمتين يمكن أن تصبحا موضوع الاستكشاف والبحث المشتركين فى المستقبل . أولاهما إنشاء نظام من الأقمار الأوتوماتيكية التى تدور حول الأرض لضمان المواصلات اللاسلكية ذات الموجة القصيرة على نطاق عالمى ، وبخاصة التليفزيون على نطاق عالمى .

والمهمة الثانية هى إطلاق أقمار صناعية للأغراض المتيورولوجية بوجه خاص لتحقيق تحسين كبير فى التنبؤ بالطقس لفترة طويلة من الزمن .

كيف تطبق هذه الأفكار من الوجهة العملية ؟ هذه النقطة أود أن أناقشها اليوم . ولما كنت لا أستطيع بطبيعة الحال أن أدخل فى مناقشة مفصلة للمشكلات الفنية ، لهذا لن أعالج سوى الجوانب الأساسية من المسألة .

لقد ثبت منذ وقت طويل مضى أن خطوط نقل الموجة القصيرة هى أصلح الخطوط للمواصلات بالراديو ويمكن أن تضمن جميع أنواع الاتصال من التليفون ، وتكاد هذه الخطوط أن تكون خالية من التدخل فيها وتستطيع أن تؤدى عملها دون أى خطأ .

ولكن حمل هذه الخطوط يحتاج إلى أبراج عالية ذات عاكسات مدببة تماماً . ويجب إقامة الأبراج على مسافات لا تتجاوز ١٠٠ كيلو متر ويجب ألا يقل ارتفاعها عن ١٠٠ متر . وهذا يعنى أن الاتصال الإرحالى بطريق الراديو لا يمكن أن يتم إلا فوق اليابس إذ لا يمكن إقامته عبر المحيطات بالوسائل العادية .

كذلك يمكن نقل الذبذبات عالية التردد عن طريق أسلاك خاصة ولكن يتعين فى هذه الحالة بناء محطات خاصة للتكبير على مسافات قدرها ١٠ كيلو مترات تقريباً مما يجعل هذا النوع من الاتصال أقل انتشاراً وأكثر تكلفة .

ويختلف الموقف تماماً إذا حل محل الأبراج العالية نظام من الأقمار التى تدور حول الأرض . مثال ذلك أن ثلاثة أقمار صناعية تطير على ارتفاع حوالى ٣٦٫٠٠٠ كيلو مترفوق الأرض ، تكفى لضمان الاتصال التليفزيونى على نطاق عالمى (باستثناء مناطق صغيرة نسبياً حول القطبين) . واستخدام عاكسات للموجة القصيرة مركبة فوق الأقمار يكون فى الإمكان أن يجعل جميع أشكال النقل والإرحال بالراديو دقيقاً ويمكن الاطمئنان إليه . وفضلاً

عن هذا يمكن أيضاً إنجاز مهام أخرى وهى تحسين وتوسيع الاتصال الدولى بالتليفون والتلغراف ونقل الصور الفوتوغرافية وتحسين الملاحة البحرية والجوية إلخ .

هذه التدابير تمد نطاق الروابط الدولية وتمكن الناس فى مختلف البلاد فى جميع أرجاء العالم ، من أن يزدادوا تعارفاً . وفضلاً عن هذا يصبح الاتصال بالراديو والتليفزيون فى جميع العالم أرخص بكثير وأعظم ربحاً . وفى تقديرى أن الكسب المباشر يمكن أن يصل إلى ١٠٫٠٠٠ مليون روبل تقريباً فى السنة .

ويمكن أن نفترض أن نظاماً من الاتصال عن طريق الأقمار الصناعية يقام لخير جميع البلاد والشعوب سوف يكون مجزياً منذ بدايته الأولى ، ولا نقول شيئاً عن المنافع التى ستتضاعف بسرعة عند مايتطور النظام .

واضح أن تسهيلات الاتصال عن طريق الفضاء لايمكن أن تخدم دولة واحدة فقط ، فهى بحكم طبيعتها نفسها ذات طابع عالمى النطاق إن جاز القول . وفى الوقت نفسه تزداد فائدتها باطراد إلى الحد الذى يصبح عنده التعاون الدولى أوسع انتشاراً وأكثر كمالا .

والمشكلات المتعلقة باستخدام الأقمار الصناعية للتنبؤ الطويل الأجل بالطقس ، هى أكثر دقة ، ولكنها لا تزال أشد بعثاً على الحيرة .

لسوء الحظ أننا فى هذا العلم لانتحكم فى كل شىء . فلا يزال من المستحيل التنبؤ بالطقس بالنسبة إلى فترة المحصول بأسرها بالدقة الكافية التى تجعل فى إمكاننا تخطيط العمل الزراعى بالدقة العلمية وتحديد حجم المحصول المستقبل . ونتيجة لهذا عانت وتعانى بلاد كثيرة خسائر فادحة . فى البلاد المتخلفة نجد أن كل عجز فى المحصول وأية نكبة أخرى راجعة إلى أهواء

الطقس ـ الفيضانات ، الصقيع ، الجفاف ـ تسبب كقاعدة فى الأوبئة والمجاعة ونسبة هائلة من الوفيات . يمكن الافتراض ـ وبدرجة طيبة من الاحتمال ـ أن تنبؤات أفضل بالطقس ولأجـــل طويل تجعل فى الإمكان التنبؤ بظروف المحصول والكوارث الطبيعية تحقق للجنس البشرى على الأقل فى نصف الحالات وفراً لا يقل عن ١٠٠,٠٠٠ مليون دولار سنوياً .

ما الذى نحتاج إليه كى يصبح هذا فى حيز الإمكان ؟

للإجابة على هذا السؤال ينبغى أن نتذكر أن مختلف الإشعاعات الشمسية التى لا تصل إلى سطح الأرض ، وإنما يجرى امتصاصها فى الطبقات العليا من الغلاف الجوى ، تلعب دوراً جوهرياً فى حياة الجو . ولا يقل أهمية عن هذا إشعاع الحرارة من الأرض إلى الفضاء الخارجى والذى يمكن مشاهدته بسهولة فى الفضاء الخارجى خارج المجال الجوى .

إن البيانات عن الإشعاعات وكذلك صورة مواقع السحاب والتى ترى بوضوح من الفضاء الخارجى ضرورية جداً لكى نحصل على فكرة كاملة عن العمليات التى تحدث فى الجو وتحدد الطقس ، وهذا هو السبب الذى من أجله أن نظاماً من الأقمار الصناعية المتيورولوجية للحصول على معلومات أساسية أفضل عن الطقس يمكن أن يوسع إلى حد كبير الإمكانيات لتنبؤ طويل الأمد وأكثر دقة بالطقس . سوف تكون الإنفاقات اللازمة لإقامة مثل هذا النظام وتشغيله باهظة بالطبع . ولكن أعظم الاحتمال أن تكون المنافع التى تعود على الزراعة والنقل وغير ذلك من مجالات السلوك البشرى ، نتيجة تحسين التنبؤات بالطقس ، أعظم عشرات المرات من النفقات .

إن الدراسة الأعمق لظاهرات صنع الطقس سوف تجعل فى إمكان الإنسان لا أن يتنبأ بالطقس فحسب بل وأن يتحكم فيه أيضاً فى المستقبل .

لم أذكر سوى مثالين عن إمكانية استخدام الفضاء للأغراض السلمية لصالح جميع البلاد . يمكن بالطبع مواصلة قائمة الأمثلة إلى غير ما نهاية ، ولكن ليس هذا هو الشيء الرئيسي . الشيء الرئيسي هو أن الجنس البشري وهو يرتاد الفضاء ، أمامه فرص لا حد لها لكي يحل عن طريق المجهود المشترك مشكلات ذات منفعة عملية .

هناك بالطبع أمثلة عديدة فى العلاقات الدولية عندما نظم التعاون الدولى برغم الاختلافات فى النظم السياسية ، وأسفر هذا عن نتائج عملية مهمة .

فيمكن أن نذكر مثلاً السنة الجيوفيزيقية الدولية الأولى (١٩٥٧ - ١٩٥٨) وقيام بعثات من بلاد كثيرة بإجراء الدراسة المشتركة للمناطق القطبية ، والاتفاق بين الاتحاد السوفييتى وفرنسا حول دراسة الظواهر الكهربية المغناطيسية فى طبقات الجو العليا (بناء مرصدين متماثلين فى بارانسك بالاتحاد السوفييتى وفى جزيرة كرجويلين بفرنسا) ، والسنة الشمسية الهادئة الدولية إلخ .

هذه التجربة تظهر أن الحياة نفسها تدفع الناس إلى تعاون أوثق وأوسع نطاقاً ، وكلما كان فهم الناس لهذا القانون الموضوعى لعصرنا أسرع وأتم ، عظمت المنافع التى تجنيها جميع الشعوب ، وفى مقدمتها الشعوب التى تبدى أعظم المبادرة والبراعة فى هذه المسألة . إن محاولات كالتى تبذلها الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر لتحويل الكون إلى ميدان للمباراة فى التسلح ، لن تحرم البشرية من هذه المنافع فحسب ، بل وستجعل التهديد المعلق فوق رأسها أشد رهبة .

م . جورينوف : على ضوء هذه الاحتمالات الرهيبة المذهلة تبرز الحرب فى كل جنونها التام .

يمكن أن نذكر أنه فى الحربين العالميتين الأخيرتين اللتين فرضهما الإمبرياليون على الجنس البشرى ، قتل أكثر من ٦٠ مليون نسمة وجرح وأقعد أكثر من ١٠٠ مليون، ودمرت الألوف من المدن وعشرات الألوف من القرى ، وأرسل إلى ميادين القتال مرتين أكثر من ١٠٠ مليون شخص ، وأرغم حوالى ٥٠٠ مليون على العمل من أجل الحرب .

وتقدر تكلفة الحربين العالميتين بما يقرب من ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ مليون دولار . أما ضخامة هذا المبلغ فيمكن أن نراها من الحقيقة التالية وهى أن كل الثروة القومية بالولايات المتحدة الأمريكية فى نهاية الحرب العالمية الثانية قدرت بمبلغ ٦٠٠ر٠٠٠ مليون دولار .

وتقدر ثروة أمريكا الشمالية وأمريكا الجنوبية بحوالى ١ر٠٠٠ر٠٠٠ مليون دولار . وثروة العالم الرأسمالى بأسره بنحو ٢ر٠٠٠ر٠٠٠ - ٢ر٥٠٠ر٠٠٠ مليون دولار . هذه الحسابات التقريبية تبين أن البشرية دفعت فى الحربين العالميتين ، اللتين أطلقتهما الإمبريالية من عقالها ، ثمناً يتمثل فى ٦٠ مليونا من الموتى ، و ١٠٠ مليون من الجرحى المشوهين ، وما يقرب من نصف القيم المادية التى ملكها العالم .

لقد قتل أو شوه مابين ٢ ، ٣ر٥ فى المائة من سكان العالم ، واستهلك فى أتون الحرب ما يقرب من ٥٠ فى المائة من ثروة العالم - هذا هو الثمن الذى اضطرت البشرية إلى دفعه فى الحربين العالميتين .

وما نلقاه اليوم من سباق الأسلحة والحرب الباردة يدخل فى نفس الفئة التى تنتمى إليها الحربان العالميتان ، فمجموع ما أنفقته جميع البلاد على سباق الأسلحة فى فترة ما بعد الحرب يقرب من ١ر٠٠٠ر٠٠٠ مليون دولار ، وهو مبلغ (بالأثمان التى يمكن المقارنة بينها) يكاد يعادل ثلاث مرات مجموع تكلفة الحرب العالمية الأولى . وخلال السنوات العديدة القادمة ، وإذا واصل الإنفاق على الحرب الباردة الارتفاع بالمعدل الحالى (يتجاوز

الآن ١٢٠٫٠٠٠ مليون دولار سنوياً) يكون سباق الأسلحة قد تكلف ما يوازى ما أنفق على الحرب العالمية الثانية .

فى سنوات ما بعد الحرب وصل الإنفاق الحربى المباشر فى الولايات المتحدة إلى ٦٣٠٫٠٠٠ مليون دولار . وإذا أضيفت إليه المصروفات غير المباشرة لبلغ ٨٤٢٫٠٠٠ مليون دولار . .

ومما له مغزى كبير أن تقارن بين التكلفة الحالية للاستعدادات للحرب من جهة وتكلفة هذه الاستعدادات قبل الحربين العالميتين الأولى والثانية من جهة أخرى .

فنى عام ١٩١٣ لم تنفق بريطانيا وفرنسا وألمانيا والولايات المتحدة وإيطاليا مجتمعة على الأغراض الحربية سوى ١١٠٠ – ١٢٠٠ مليون دولار . وفى ١٩٢٣ – ١٩٣٤ كانت هذه البلاد نفسها تنفق حوالى ٣٠٠٠ مليون دولار ونحو ٨٥٠٠ – ١٠٫٠٠٠ مليون فى ١٩٣٨ – ١٩٣٩ . واليوم فإن سباق الأسلحة أغلى بكثير ، فهو يبلغ أكثر من ١٠ فى المائة من موارد العمل بالعالم . لقد أسفر هذا السباق عن بناء آلة حرب تقدر الآن بما يتراوح من ٣٠٠٫٠٠٠ إلى ٣٥٠٫٠٠٠ مليون دولار ، وهذا أكبر مما تكلفته الحرب العالمية الأولى . وتقدر تكلفة آلة الحرب بالولايات المتحدة بمبلغ ١٦٠٫٠٠٠ – ١٧٠٫٠٠٠ مليون دولار .

غير أن الإنفاقات المالية ليست إلا ناحية واحدة من الموضوع . فباختراع الأسلحة النووية ، أصبحت وسائل الدمار أقوى بعشرات الألوف من المرات ، وأصبحت تكنولوجيا الدمار والقتل أرخص مئات المرات . فالطاقة التدميرية للرؤوس النووية المختزنة (محسوبة على أساس البيانات المنشورة فى الصحافة الأمريكية والبريطانية) ومعبرة عنها بما يعادلها من مادة الديناميت ، هى أكبر ١٥٫٠٠٠ – ٢٠٫٠٠٠ مرة من القوة التدميرية لجميع

المتفجرات التى استخدمت خلال الحرب العالمية الثانية . ولكن حتى هذا ليس بكل شىء، إذ إلى الطاقة التدميرية ينبغى أن تضاف إمكانيات الإشعاع الذرى الذى يؤثر فى الطبيعة الحية لفترة طويلة قد تبلغ أحياناً سنوات كثيرة .

لقد حسب أن المخزون من المتفجرات النووية يكفى لتلويث سطح الكرة الأرضية بأسره والطبقات المجاورة من الجو ، بتركيز عال من المواد المشعة ، وسوف يحتوى ٥٠ ـ ٦٠ فى المائة من سطح اليابس فوق كوكبنا بتجمعات من هذه المواد يمكن أن تسبب بعد فترة وجيزة معينة الموت للناس . ويحصل الناس فى الجزء الباقى من كوكبنا على جرعة كبيرة من الإشعاع الذرى .

ينبغى توجيه النظر إلى الآتى : فى الحروب السابقة على العصر النووى حين كان الناس يقعون أساساً ضحايا النيران التى تنصب عليهم ، كانت الخسائر البشرية تمثل نسباً مئوية منخفضة جداً من سكان العالم بينما كانت الخسائر المادية أكبر نسبياً بما يتراوح من ٢٠ إلى ٢٥ مرة . واليوم يستطيع تفجير نووى واحد أن يسبب الدمار فوق مئات وألوف الكيلو مترات المربعة ، ويلوث الناس بالإشعاع الذرى المتساقط فى مساحات تصل إلى عشرات الألوف من الكيلو مترات المربعة . وهذا يزيد بشدة من الخسائر البشرية بالأرقام المطلقة وبالنسب المئوية .

وثمة مظهر أفدح يميز آلة الحرب الحديثة عن سابقتها قبل العصر النووى. كانت القوات المسلحة تشكل من قبل فى زمن السلم مجرد عبء على الاقتصاد. أما جيوش اليوم فتستطيع أن تنشر الموت بدون قتال وفى وقت السلم أيضاً نظراً لاختبارات الأسلحة النووية .

على ضوء هذا كله يبدو لى أن من الأسهل الإجابة على السؤال : ما الذى يتيحه للبشرية نزع السلاح وإلغاء الحرب ؟

أهم شىء هو أن العالم سيتخلص من كابوس حرب الصواريخ المحملة بالرؤوس النووية . وبمرور الوقت يتطهر الجو من ذرات الإشعاع الضارة بالصحة ، وسوف تتاح للشعوب إمكانية استخدام مبالغ طائلة من المال لتحسين أحوال المعيشة ، وتنمية الثقافة ، ولتحقيق التقدم والسيطرة على أسرار الكون . إن السلام على الأرض هو مفتاح تقدم البشر نحو حياة أفضل فى المستقبل القريب .

وختاماً أود أن أشدد على أنه يجب على جميع الشعوب أن تكون أفضل فهماً للخطورة الكاملة التى ينطوى عليها التهديد بكارثة صاروخية نووية وهو التهديد المخيم فوق العالم وذلك حتى يتسنى إزالته الى الأبد .

ن . تاليفسكى : أود أن أوجه اهتمامكم إلى مشكلة عاجلة ، لم تلق برغم هذا دراسة كافية ، وهى مشكلة تدمير الأسلحة والمواد الحربية الأخرى بصفتها هذه ، وتحويلها إلى الاستخدامات السلمية .

إن نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً ليس بالنسبة إلينا شعاراً دعائياً كما يزعم بعض خصومنا ، ولكنه سياسة حقيقية. سوف نجاهد من أجل نزع السلاح برغم مقاومة قوى الإمبريالية ، ولن نستسلم قبل أن نحقق النجاح الكامل . وهذا هو السبب الذى من أجله نعتبر من الضرورى أن نبحث بالتفصيل جميع نواحى هذه المشكلة ، برغم جميع العقبات التى تثيرها الدول الإمبريالية فى طريق النزع العام والكامل للسلاح .

ومشروع الاتفاقية السوفييتى عن نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً برهان على منهجنا المتقن فى العمل . إن مشكلة تدمير الأسلحة والمعدات الحربية تتطلب درجة مشابهة من الإتقان نظراً لأنها عملية معقدة للغاية . فالمئات

والألوف من الصواريخ المختلفة الأنواع والمصممة لأغراض شتى،والمقادير الهائلة من المخزون من وقود الصواريخ والمواد القابلة للانشطار لصناعة الأسلحةالنووية ، وألوف القنابل النووية ، ورؤوس الصواريخ والصواريخ - كل هذه لا بد من تدميرها . وأشدأنواع المعدات الإلكترونية اختلافاً ، والتى تستخدم فى تشغيل الأسلحة النووية والأساليب المضادة للأسلحة النووية ، هذه أيضاً ستكون معرضة للتدمير .

بل وسوف يقتضى تدمير الأسلحة التقليدية قدراً أكبر من العمل ، إذ لابد من تدمير عشرات الألوف من الدبابات والمدافع ذات الحركة الذاتية ، والطائرات العسكرية وطائرات الهليوكوبتر ، ومئات الألوف من المدافع الرشاشة ، وملايين البنادق والمدافع دون الرشاشة، وقطع الإمدادات من مختلف الأحجام والعيارات للأغراض المختلفة والتلال بالمعنى الحرفى من الذخيرة لها .

وأكرر أن هذه ستكون عملية معقدة تترابط فيها الجوانب السياسية والاستراتيجية الفنية العسكرية والاقتصادية ارتباطاً وثيقاً . ولذلك لما كان العنصر الرئيسى فى مشكلة نزع السلاح هو اتفاقية أساسية لنزعه نزعاً عاماً وكاملاً فى ظل رقابة دولية دقيقة ، لهذا يجب أيضاً أن يؤخذ فى الاعتبار الجانب المتعلق بتدمير الأسلحة . وفى رأيى أنه من المفيد حتى فى الوقت الحالى القيام بدراسة جادة لتلك المشكلة العملية المتصلة بتدمير الأسلحة وغيرها من عتاد الحرب . وسوف يكون الرأى العام العالمى والقومى عوناً كبيراً فى هذا الصدد لكل من هيئات نزع السلاح الدولية والحكومات القومية .

سوف تكون مشاركة الرأى العام فى إعداد وتنفيذ اتفاقية لنزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً ، مفيدة للغاية بل وجوهرية، نظراً لأن الدوائر العدوانية

المعارضة لنزع السلاح - حتى بعد التوقيع على اتفاقية بهذا الشأن - ستحاول فى كل مناسبة أن تعرقل تنفيذها، ومن أجل هذه الغاية سوف تستغل فوق كل شيء ما تتصف به عملية نزع السلاح من تعقيد .

وبرغم أنى لا أستطيع حتى أن آمل فى إعطاء تعريف جامع مانع لمشكلة تدمير الأسلحة والمعدات الحربية ، بعد عقد اتفاقية نزع السلاح ، فسوف أحاول أن أعرض فى إيجاز المبادىء الأساسية لهذه العملية ومظاهرها . فمن الناحية السياسة ينبغى أن تكون متمشية تماماً مع المعاهدة، وينبغى العمل على أن تكون عدم مراعاة المعاهدة كلياً أو جزئياً أمراً مستحيلاً تماماً. إن الرقابة الدولية الدقيقة والإدارة المتصفة بالكفاءة لجهاز المراقبة ، يدعمها نظام عريض من رقابة الرأى العام على نطاق عالمى وقومى. أقول إن هذا سوف يكون من هذه الناحية ضماناً يمكن الاطمئنان إليه بالدرجة الكافية .

ومن وجهة النظر الإستراتيجية والفنية العسكرية ينبغى أن تسير عملية تدمير الأسلحة بطريقة تجعل جميع التدابير متمشية بصورة دقيقة مع مبدأ التوافق والتوازن المتبادل . فلا ينبغى، فى أية مرحلة من مراحل عملية نزع السلاح ، أن يمنح المشترك فيها مزايا إستراتيجية أو فنية عسكرية على أى طرف آخر منها ، بمعنى أنه لا ينبغى الإخلال بعلاقة القوى القائمة فى وقت التوقيع على اتفاقية نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً .

وينبغى العمل باستمرار وانتظام على التقليل من خطر نشوب حرب عدوانية ، أياً كانت الصورة التى تتخذها ، إلى أن ينعدم هذا الخطر . على ضوء هذا المبدأ فإن النظام الوحيد لنزع السلاح والذى له ميزة مطلقة على جميع النظم الأخرى ، هو النظام القائم على أن تدمر فى المرحلة الأولى أشد الأسلحة خطراً ، وفوق كل شيء وسائل الهجوم النووى : جميع أنواع وسائل نقل القنابل ، والقواعد العسكرية التى هى مراكز للهجوم النووى

النووى والعدوان . مثل هذا النظام لنزع السلاح هو ما يتصوره مشروع الاتفاقية الذى قدمته الحكومة السوفييتية .

وينبغى أن تكون المبادىء السياسية والإستراتيجية والفنية العسكرية الكامنة وراء عملية تنفيذ معاهدة نزع السلاح ، واحدة بالنسبة إلى جميع الأطراف الموقعة عليها . وبالنسبة إلى الجانب الاقتصادى ينبغى أن تكون الأولوية لمبدأ مشترك واحد ، هو أنه لا ينبغى عند تدمير الأسلحة والمعدات العسكرية وأياً كانت الظروف ، الإبقاء على إمكانية إعادة تحويلها إلى الاستعمال العسكرى . ونتيجة لهذا فالأنواع المعدة لتوجيه ضربة، ينبغى جعلها عاجزة عن هذا العمل، أى ينبغى تدميرها بالفعل أو جعلها غير صالحة تماماً لأغراض الحرب .

أما المواد الحربية التى يمكن استخدامها دون ثمة خطر من استخدامها للأغراض الحربية،فيمكن نقلها إلى المنظمات المناسبة أو الأشخاص الصالحين بقصد استعمالها للأغراض السلمية . وفى هذه الحالة يصبح فى الإمكان خلال عملية نزع السلاح ذاتها تقديم مساعدة طيبة للبلاد المتخلفة بأن تنقل إليها مثلا التسهيلات المتعلقة بالنقل بالسيارات أو النقل الجوى ، ومختلف وسائل المواصلات وما إلى ذلك .

ولما كان العتاد الحربى ثمرة عمل الناس ويتكلف مبالغ كبيرة من المال ، فمن المستحسن إعادة تشكيله بقدر الإمكان ليتسنى استخدامه فى الاقتصاد القومى . هذا المبدأ سوف يطبق على أتم وجه وبصورة معقولة فى البلاد الاشتراكية وفى البلاد التى تشرف فيها الدولة على الاقتصاد ولو إشرافاً جزئياً . وربما تفعل البلاد الرأسمالية الشىء نفسه كما فعلت بعد الحرب الأخيرة عندما دمرت مقادير هائلة من المواد الصالحة للأغراض السلمية .

وعلى سبيل التعبير بمصطلحات ملموسة عن عملية تصفية فئات منفصلة من الأسلحة والمعدات العسكرية ، أنتقى الجوانب التالية . يجب من حيث المبدأ أن تدمر تدميراً تاماً جميع وسائل نقل الأسلحة ، ولكن نظراً لأنه

عندما يسير نزع السلاح قدماً فإن طبيعة العلاقات بين الدول سوف تتغير تغييراً جذرياً ويحل التعايش السلمى والتعاون العريض محل التوتر القائم اليوم ، لهذا يمكن الاحتفاظ بعدد معين من هـذه الوسائل للاستعمالات السلمية ، والعلمية بصفة رئيسية ، فى ظل رقابة دولية .

وفى الإمكان تماماً الاحتفاظ، فى ظل رقابة دولية ، بعدد بالغ القدر من الصواريخ القوية عابرة القارات ، لاستخدامها فى ارتياد الفضاء على نطاق قومى ودولى . ومن المرجح أن يخلق نزع السلاح أحوالاً ملائمة عاجلة للربط بين الخدمات المتيورولوجية فى جميع أنحاء العالم ، على ما قال الماجور جنرال بوكروفسكى . ومن الطبيعى أن نقل مختلف أنواع الصواريخ التى يمكن تعديلها بسهولة لتلائم الأعمال السلمية ، إلى هذه الخدمة ، سوف يكون مفيداً جداً . من المحتمل أن تنقل إلى الخدمة المتيورولوجية نسبة بالغة من المنشآت الأرضية لإطلاق الصواريخ والتحكم فى طيرانها .

إن المقادير المختزنة من الصواريخ وقواعد إطلاقها ستهيىء فرصة واسعة للبحث المتصل باستخدام صواريخ لنقل الركاب والبضائع وكذلك لإنشاء نظام دولى يمكن الاطمئنان إليه ، للاتصال بالراديو والتليفزيون .

وربما يكون من الحماقة أيضاً تدمير الغواصات النووية المحملة بالصواريخ، فهذه الغواصات إذ تتحرر من استخدامها فى الأغراض العسكرية ، يمكن استخدامها على نطاق واسع لارتياد البحار والمحيطات ومساعدة صناعة صيد الأسماك ، على نحو ماتقوم به الآن غواصتنا المحبوبة للغاية « سيفريانكا » .

والأشكال الأخرى من تدمير جميع الوسائل الأخرى المعدة لنقل الأسلحة النووية ينبغى أيضاً أن تجعل استخدام هذه الوسائل للأغراض العسكرية مستحيلاً تماماً . أما عن استخداماتها السلمية فهذه تحددها اعتبارات ذات طبيعة اقتصادية وفنية . إن إله الحرب القديم الذى يحاول أن يطيل حياته المقاتلة بالمساعدة من جانب الصواريخ الذرية والمدفعية الذرية ـ لن يجد استخداماً سلمياً أياً كان وبذلك ينبغى إلقاؤه فى الفرن .

فى الإمكان القضاء على الأسلحة النووية وبأكثر الطرق معقولية ، وذلك على النحو التالى . يجب أن يستخلص من القنابل ورؤوس الصواريخ وغيرها من وسائل نقل هذه الأسلحة ، ما تحتوى عليه من المواد القابلة للانشطار ثم تضاف هذه إلى المواد الاحتياطية ليتكون منها مخزون خاص يستخدمه البلد للأغراض السلمية ، وذلك طبقاً لما ارتآه مشروع المعاهدة السوفيتى الخاص بنزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً . ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه المواد ينبغى جعلها عديمة النفع من ناحية استخدامها بشكل مباشر لإعادة صنع الأسلحة النووية ، وينبغى وضعها تحت رقابة سليمة . هذه المواد القابلة للانشطار يمكن أن تصلح وقوداً لمحطات توليد الكهرباء بالطاقة الذرية ، والسفن عابرة البحار ، من مختلف الأنواع وما إلى ذلك . كذلك يمكن استخدامها على نطاق واسع لمساعدة البلاد المتخلفة على أن تنشىء بسرعة قواعد لتوليد القوى الكهربائية .

وإذ تخلى القنابل ورؤوس الحرب والصواريخ من شحنتها النووية ، فيصعب أن يكون فى الإمكان استخدامها للأغراض السلمية ، ولذلك ينبغى تدميرها تماماً . كل هذا ينبغى عمله بالطبع فى ظل رقابة دقيقة تجعل من المستحيل خرق الالتزامات المنصوص عليها فى المعاهدة .

والجزء الأكبر من الأسلحة التقليدية والذى لا يمكن استخدامه للأغراض السلمية ينبغى إذابته إلى معدن للاستخدامات المدنية . ومقادير المتفجرات الموجود بالمخازن أو التى تستخرج من القنابل والألغام ، يمكن استخدامها إلى حد معين لأغراض العمل السلمى .

وثمة أنواع أخرى من عتاد الحرب فى الميدان أو فى المستودعات ، مثل عربات النقل والمواصلات ، والإنشاء ، وبناء الطرق وغير ذلك من المعدات ، يمكن أن تستخدم بصورة تكاد أن تكون تامة ، للأغراض السلمية . ويمكن أيضا تحويل جزء من أمثال هذه المعدات إلى البلاد المتخلفة . مثال ذلك أن الاحتياطيات من معدات المواصلات فى القوات المسلحة التقليدية

الحديثة هى من العظم بحيث يكون فى الإمكان مواجهة حاجات بلاد كثيرة إليها .

حقيقة ، هناك أنواع كثيرة من هذه المعدات يتعين إعادة تشكيلها ؛ ولكن ربما يكون هذا أفضل من تدمير مثل هذا الجهاز الذى يتكلف الكثير من المال . وفيما يتعلق بالسفن الحربية المقاتلة ينبغى تطبيق المبـــدأ التالى : ينبغى الاحتفاظ بكل ما يمكن استعماله فى الأغراض السلمية ، بينما يدمر الباقى . ويمكن تطبيق المبـدأ نفسه على الأسلحة الكيماوية والبكتريولوجية .

هذه الأفكار ليست سوى عرض موجز لعملية تدمير الأسلحة وغيرها من الموارد الحربية . وإلى هذا ينبغى أن تضاف عملية وقف الإنتاج الحربى وتصفية أو إعادة توجيه المشروعات المناسبة وورش المصانع والمعامل إلخ . وينبغى التأكيد بأن المبادىء الأساسية التى تقوم عليها عملية إزالة جميع أنواع الأسلحة ، قد تضمنها المشروع السوفييتى لمعاهدة نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً . إن الوثيقة نفسها ومراحل نزع السلاح وطريقته ونظام المراقبة - كل هذا يهيىء أنسب الظروف لتحقيق نزع حقيقى للسلاح وخلق عالم بغير أسلحة وحروب .

ش . ساناكوييف : يبدو لى أن اجتماعنا كان مفيداً . إننا لم نقم بالطبع إلا بمحاولة لمعالجة مشكلة لم تعد فكرة مجردة ، ذلك أن حلها ممكن عملياً فى المستقبل القريب . والواضح أن تخليص البشرية من الأسلحة والحروب سيجلب مزايا اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة ، وسيكون أيضاً نصراً أدبياً للشعوب نظراً لأن نزع السلاح بصورة عامة وكاملة سوف يحررها أخيراً من خوف الموت النووى الذى أصبح فى أيامنا هذه عائقاً فى وجه تنمية الحضارة .

ومع هذا فمن المهم أن ندرك أن الطريق إلى عالم يخلو من الأسلحة ليس

طريقاً سهلاً بالتأكيد . إن مشكلة عصرنا هذه البالغة الأهمية لا يمكن حلها إلا عن طريق النضال العنيد والصعب من جانب ملايين النـــاس فى جميع البلاد والقارات . إن الحكام الإمبرياليين يكثرون من الحديث عن السلام ، ومع هذا تبين التجربة أن كل حديثهم « السلمى النزعة » ليس أكثر من رداء وهمى يحاولون به أن يخدعوا الشعوب . وذلك هو السبب الذى من أجله لا يكون الصراع من أجل السلام بمثل هذه السهولة . ففى محاولة الإمبرياليين إنقاذ الأرباح التى يجنونهـــا من سباق الأسلحة ، والهيستريا الذرية، والحرب الباردة ، فإنهم سيعملون بلاشك كل مايقدرون عليه لإحباط نزع السلاح نزعاً عاماً وكاملاً .

ومن جهة أخرى فالعلاقة القائمة بين القوى فى العالم هى فى صالح السلام والتقدم والسعادة . ولذلك فلدينا كل سبب يدعونا إلى الأمل فى أن النضال من أجل السلام سوف ينجح فى النهاية .

شركة الطباعة الفنية المتحدة
١٠ شارع المستعلى بالله - الدراسة

الناشر
مكتبة النهضة المصرية
القاهرة